باکبیلیج

۱۲۰۲ھ

هدی

٣٠٤

بسم الله الرحمن الرحيم

السائل جمع مسئلة بمعنى السؤال وقيل مصدر ميمي

يا هاديا لسالك مسالك محامدك ويا سامعا لجامع مسائل

حامدك اهدنا الصراط المستقيم هداية كافية لتسهيل جل مشكلا

تنا صراط الذين انعمت عليهم لتبديل كمالاتنا بضلالاتنا وصل على افضلهم

صلوات وافية لشكر ما انعم علينا في اصلاح حالاتنا وعلى آله الملحصا

علينا بكفايته بسبب طلب السعادة لتحصيل كمالاتنا وصحبه المجملين الينا بفضل

اثار النبوة ليحفظونا عن الخطاء في مقالاتنا فيقول العبد المفتقر الى الله

الغني عن العالمين ابراهيم بن محمد بن عرب شاه الاسفرائني عصام الدين

هذه حواش كالشمس النجوم درر الزبر غواش ما فيه للفوائد الضيائية

واش لا يوجد عن مدحه متحاش ولا يتوهم في حقه ذام اد واش لا يرتضيه

ناظر كابر غير مكابر لكثرة ما فيه من الابتداع فلا يودّه شاعر فاضر با

لاطلاع على حواشيه الا بمحاسن الاختراع ومن لمس له غاية التجديد

لنظرة السديد فليتنزه عنه فلا تريد منه الا الوداع انفع بها اهل السعادة

يا نفاع وادرع اصحاب الشقاوة عن الانتفاع انت حسبنا في

التمسك الى بقاع العلم الذي هو في غاية الارتفاع قوله الحمد الوصف

وان

وان كان عاما اشارة الى ما ليس الوضع فيه عاما فانه اولى بهذا

الحكم مثل اسماء حروف التهجي والسور والكتب قوله فليس هناك

مفهوم كلي اي في مقام وضع امثال الضمائر وقيل في مقام رجوع

الضمير الى اللفظ المخصوص ولا يخفى انه لا يتم في مثل الضمير فافهم

قوله هو الموضوع له في الحقيقة قيد الموضوع له بقوله في الحقيقة

لانه هناك مفهوم كلي يجعلونه الموضوع له مجازا فيقولون

ضمير الغايب موضوع لما تقدم ذكره فيجعلون مفهوم ما تقدم

ذكره موضوعا له مجازا والمراد انه موضوع لجزئيات هذا المفهوم

قوله وهو اما مجرد على انه صفة لمعنى لا يقال الاولى ح الاقتصاد

على مفرد لما مر قوله ومعناه ح ما لا يدل جزء لفظه على جزء هذا يقتضي

ان لا يكون الافراد صفة للمدلول بالدوال الاربع والظاهر انه كذلك

اذ لم يوصف بل لم يسمع وصف الدوال الاربع ولا سماعها بالافراد

والتركيب بل الافراد والتركيب مخصوصان بالالفاظ الموضوعة

اذ لم يوصف اللفظ الدال بالطبع او العقل بشيء منهما فاطلاق

التعريف مبني على الاهمال ومبنيء عن الاختلال والتعريف

الصحيح ما لا يدل جزء لفظه الموضوع على جزئه قوله وفيه

انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد بناء على انه

اذا علق فعل او ما يشبهه بشيء متصف بصفة يستفاد منه

على ما هو حقيقة التركيب ان ما تعلق به ذلك المعلق كان متصفا

بمفهوم الصفة قبل تعلق هذا المعلق ولا يستفاد خلاف ذلك الا

بضرب من التجوز وانما سمي الافادة للحقيقة ايهاما لضعف

المفاد لا لضعف الافادة فانه كما استفاض بالمعنى الثاني جاء

بالمعنى الاول وقيل كني به عن ضعف الدلالة لظهور ارادة التجوز

بحسب المقام ولا يخفى عليك ان مثل هذا الايهام لا ذم من تعليق

الوضع بالمعنى لانه يوجب ان يكون الوضع للمتصف بالمقصودية

بشيء مع ان المقصودية بعد الوضع بل بعد الاستعمال فيه وكانه

لم يعترضه لانه بصدد تزييف جعل المفرد صفة للمعنى بوجه ما

المراد من مثل الضمير الاسم الموصول الذي اريد به لفظ مفرد او مركب كما مر آنفا

حيث قال في قوله فكيف يكون موضوعا لمفرد ولا يخفى ان هذا للسوال انما يتجه على تقدير كون المفرد صفة للفظ لا للمعنى ولو كان صفة للفظ لم يتجه

مجاز

ليتأتى له ان يقطعه عن المعنى ويجعله صفة للفظ ولا يستبعد
هذا التوجيه سيما اذا ثبت ما قال الشيخ الرضي ان الافراد صفة
المعنى عند النحاة وانما هو صفة اللفظ عند المنطقيين ولا مدخل
لتوجيه ما يتوجه على تعليق الوضع بالمعنى في ذلك العرض قوله كما يركب
في مثله من قتل قتيلا في قوله عليه السلام من قتل قتيلا فله سلبه
قوله فلا بد من بيان نكتة في ايراد احداه لان المتكلم به
بليغ لا يظن به ان يخلو اختياره هذه الخصوصية عن نكتة
قوله والاخر مقرر الا يخفى لطف هذا البيان قوله وكان النكتة
فيه التنبيه على تقدم الوضع على الافراد فيجوز باستعمال الماضي
في تقدم الوضع على الافراد بالرتبة ولا يخفى انه في غاية البعد
لا يكاد يستفاد من العبارة والاولى ان يقال ان الاصل في العمل
الفعل فلما كان لوصف الوضع معمول متعدد اختار فيه صيغة
الفعل والاصل في الصفة الافراد فاختار فيما لا معمول له متعدد
الافراد وانما قدم الصفة الاولى لانه لو قدمت الثانية لاوهمت
تقديم الافراد على الوضع كما يوهمه جعله صفة للمعنى ولانه اراد ذكر
المفرد على وجه يحتمل ان يكون صفة للمعنى وان يكون صفة للفظ
لتذهب نفس الناظر كل مذهب ممكن ولانه لو قدم لكان مغنيا
عن ذكر الوضع لان الافراد يستلزم الوضع من غير عكس ومن قال
تقديم الوضع ايضا للتنبيه على تقدمه فقد قنع في مقام الثروة
بما لا يقنع به الاعديم العقدة قوله او سن المعنى ولم يتقدم عليه
مع انه نكرة لانه لا يتقدم الحال على ذي الحال المجرور قوله وهذا العقد
كاف لصحة الحالية لا دخل للمعية الذاتية في الحالية ولا تفاوت
بها الحال كما يوهمه قوله وهذا العقد كاف لصحة الحالية قوله سئل
الرجل قيل وكذا رجل لان التنوين كاللام كلمة فرجل كلمتان عدتا
كلمة واحدة لشدة الامتزاج وهذه قرية بلا مرية لان الاعراب
جرى على الرجل قبل التنوين فلا وجه لجعلها كلمة واحدة قوله
واعرب باعراب واحد الاولى ان يجعل واحد مضافا اليه اعراب

لا صفة

لا صفة وان يدعوا اليه ما يقابله من قوله مع انه معرب
باعرابين فيكون المعنى انه اعرب مجموع اللفظين باعراب لفظ
واحد وبهذا اندفع ما يقال انه يستفاد من العبارة ان حق
قائمة مثلا ان يعرب باعرابين الا انه للامتزاج اعرب بواحد
وليس كذلك اذ التاء التانيث مبنى الاصل ويجاب بان
المراد باعراب واحد كيف بكيفية واحدة مع ان كونها كلمتين
يستدعي كونها مكيفتين بكيفيتين قيل ان ما ذكره انما يظهر
في قائمة وبصري وجبلي وحمراء دون الرجل والمثنى والمجموع
بالواو والنون فان المعرب في الاول ليس الا الجزء الثاني وفي
الاخرين الجزء الاول فان علامة التثنية والجمع فيهما اعراب
في الحقيقة وفيه نظر لان المثنى والجمع اعربا بجعل الحرف
الاخير الصالح لان يجعل اعرابا اعرابا فيصح فيهما ان المجموع
اعرب باعراب لفظ واحد وانما الرجل وان صح ان يجعل المعرب
فيه المعرف دون المجموع لكنه الحق ببصري وقائمة لاشتراك
شدة الامتزاج فلم يرضوا بخرم قاعدة شدة الامتزاج وليس
هذا اول كسر وقع في الزجاج يكون في طائفة الناظر فيه الاجاج
قوله ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض في القاموس عرفه
علمه وعرف بالتثقيل اقربه قوله عبد الله علما خرج عنه فانه يقال
له لفظة واحدة ووجه ذلك بان اللفظة ما لا يصح ان يتكلم به
مرتين باعتبار ما ويصح ان يتكلم بعبد الله مرتين باعتبارين
وضعه الاضافي وفيه ان ما ذكره العلامة الثاني المحقق التفتازاني
في شرح المختصر الاصول للمصنف ان عبد الله اسم باتفاق النحاة
وكل اسم كلمة فعبد الله كذلك ونحن نظن ان اخراج عبد الله
من تعريف المفصل فرية بلا مرية كيف وقد قال في المفصل بعد
تعريف الكلمة بهذا المعرف وهو حبس تحته ثلاثة انواع
الاسم والفعل والحرف ثم قال ومن اصناف الاسم العلم وهو ما علق
على شيء بعينه غير متناول ما اشبهه وينقسم الى مفرد ومركب

وانما قيد العلامة بالثاني لان العلامة الاول هو قطب الدين الشيرازي منه العلامة

ومنقول ومرتجل فالمفرد نحو زيد وعمرو والمركب اما جملة
او غير جملة اسمان جعلا اسما واحدا نحو معدي كرب وبعلبك
او مضاف ومضاف اليه كعبد مناف وامرأ القيس والكلبي
ثم انه يناسب ان يدخل في تعريف الكلمة لكونه معربا باعراب واحد
على ان غرض النحوي ليس بيان حال اخر الكلمة مطلقا بل على وجه يتميز
ماهو حالها باعتبار الحال عما هو حالها باعتبار كونها كلمة حقيقة
عما هو حالها باعتبار كونها كلمة حكما وذلك يقتضي كون عبد الله
داخلا في حد الكلمة ليتبين ان الاعراب فيها ليس باعتبار الحال
بل باعتبار الاصل وكون بصري خارجا عنه ليتبين ان اعرابه
على ضرب من مسامحة واجراه مجرى الكلمة قوله ولو لم يخرجه بتركه
لكان اسبك وذلك ان تقول المراد بالمفرد اعم من الوزد حقيقة
او حكما كون الشيء بحيث يفهم منه شيء اخر فان كان منشأ
تلك الحيثية جعل الشيء الاول بازاء الشيء الثاني فالدلالة
وضعية وان كان كون الشيء الاول مقتضى الطبع عند عروض
الشيء الثاني له فطبعية والا فعقلية قوله فبعد ذكر الوضع
لاحاجة آه فيه انه بعد جعل الوضع في التعريف بحيث يتناول
حروف المجاء العارية عن الدلالة لا يصح ان ذكر الوضع يغني
عن ذكر الدلالة الا ان يقال ليس ذكر الوضع في التعريف بمجرد قوله
وضع بل بقوله وضع لمعنى ولا يخفى ان هذا المجموع يستلزم
اعتبار حقيقة الوضع في التعريف قوله ومثل لفظ دز المسموع
آه اختار لفظا مهملا للتمثيل وقيده بالسماع من وراء الجدار
ليتمحض فهم اللافظ بسماع دز وجود دلالة اللفظ لذلك المدلول
العقلي فيظهر الدلالة العقلية كمال الظهور بخلاف ما لو كان
للفظ معنى فيكون للفظ الدلالتان فلا يظهر ما قصد بالتمثيل
كمال الظهور ولو كان اللافظ مرئيا لم يظهر ما قصد ان فهم المعنى
للمشاهدة او لدلالة اللفظ قوله فبعد ذكر الدلالة آه فيه نظر
لانه يجوز ان يذكر بعد ذكر الدلالة ما يستلزم الوضع فيستغني به

عن ذكر الوضع كما في تعريف المفصل فان تقييد المعنى بالمفرد يستلزم
الوضع لان الافراد فرعه فلا حاجة الى ذكر الوضع قوله كما في
المفصل فيه لطافة لان تعريف المفصل مفصل لهذا التعريف
قوله اي منقسمة اشار الى ان هذا الخبر لم يقصد به بيان
حكم الكلمة بل قصد تكميل تعريف الكلمة بتصويرها ثانيا بضم قيود
اليها تحصل اقساما لها كما حقق ان الاحكم في التقسم وانه يتمة
التعريف ويظهر ذلك بضم قيود بملاحظة تفصيل الاقسام
فان ما ذكر في قوة وهي كلمة دلت على معنى في نفسها ولم يقترن
باحد الازمنة الثلثة وكلمة دلت واقترنت كذلك وكلمة لم تدل
كذلك وليس تقسيم الشيء الا ضم قيود اليه وتحصل بعدد القيود
مفهومات هي بالنسبة الى هذا الشيء تسمى اقساما ويسمى هذا
الشيء بالنسبة اليها مقسما ويسمى كل قسم بالنسبة الى قسم اخر
قسيما والغالب في التقسم قصد حصر المقسم فيما يذكر من الاقسام
وقد يخلو عنه فلذا قال منحصرة فيها والحصر المقصود بيان حكم
بنفس مفهوم التقسيم من غير ضميمة النفات الى ما هو خارج
عنه فهو عقلي والا فاستقرائي هذا هو المشهور لكنه كثيرا ما
يوجد حصر لم يكف فيه مفهوم التقسيم ولا تعلق له بالاستقراء
بل يستعان فيه ببديهة او برهان فيقال هناك قسم ثالث حقيقة
بان يسمى حصرا قطعيا والحصر المراد ههنا قيل عقلي ونحن
على انه استقرائي قد بيناه في شرح الكافية في هذا المقام ثم
قول المص لا تعلق بما يفهم من الجملة من معنى الانحصار و
يكفي هذا القدر للظرف عند بعض من غير حاجة الى اعتبار لفظ
في نظم الكلام وبه يندفع سوق كلام الشارح وبعض النحاة بعد
عامل الظرف هكذا انحصرت لانها قوله اي الكلمة لما كانت ظرف
بمعنى اذ ويلزم بعدها الماضي لفظا او معنى وجوابه ايضا كذلك
او جملة اسمية مقرونة باذا المفاجأة قال الله تعالى فلما كتب عليهم
القتال اذا فريق منهم او مع الفاء ورب ما كان ماضيا مع الفاء وقد

وقد يكون مضارعا هذا الكلام الرضي فقوله فهي آه جملة اسمية
مع الفاء جواب لما فلا اشكال بانه لا يدخل الفاء على ما هو جوابها
فلا وجه لقوله فهي الا ان يقال الجواب محذوف اي اعتبر الدلالة
وقوله فهي لتقريبه وفيه بُعْدٌ لا يخفى قوله اما من صفتها عدل
عن التقدير المشهور من حذف المضاف من اسم ان اي لان حالها
مع ان فيه تقليل حذف ولقد احسن لانه يخرج الحصر في قوله
الثاني الحرف واخواته عن الظ المتبادر لكن فيه ان الظ اسقاط
كلمة من المستدعية لتقدير متعلق مع ان في تقدير مجرد صفتها
على ان تكون مبتداء خبره ان تدل عنى عنه ومنهم من قال
ادراج كلمة من لان حصر الصفة في الدلالة وعدمها بط الوجود
صفات لا تحصى للكلمة وقد سبق لان حصر بعض الصفة ايضه فيهما
بط لان كل صفة من الصفات التي لا تحصى يصدق عليها انها
من صفة الكلمة على ان في معنى حصر التقسم ليس الا ان ليس المقسم
خارجا عما ذكر في التقسم وليس المعنى على انه ليس له امر آخر
وراء ما ذكر في التقسم الا يرى ان قولنا الانسان اما عالم او ليس
عالم ليس الا ان الانسان لا يخلو عنهما لا انه لا يكون غيرهما
لظهور ان له صفات لا تحصى وهناك تقدير اخر اخف اي ذات
ان تدل ثم تاويل اخف وهو جعل ان تدل بمعنى الدالة ترکهما لكونهما
مستفيضين مشهورين فاكتفى بالتنبيه على ما قصد تذكره
التنبيه على قصور بيان غيره وهناك تحقيق ذكره سيد المحققين
وهو انه لا حاجة الى تقدير للفرق بحسب المعنى بين صريح المصدر
والفعل المؤول به بدخول كلمة ان او ان لان من رجع الى المعنى
يعرف ان الاول لا ترتبط بالذات من غير تقدير او تاويل والثاني
ترتبط به من غير جاجه الى شيء منهما قوله حيث يقعان عمدة
في الكلام الاولى حيث لا يدل على معنى نفسه بخلافهما قوله
في الفهم عنها لا في التحقيق حتى يكون المصادر مثلا اضافة الخ
قوله الماضي والحال والاستقبال ما تاخر عنه قوله ما خوذ من

والحال

ما انت فيه في زمان المتكلم بالدال وعلى الزمان المتقدم
عليه والاستقبال ما تاخر عنه قوله ما خوذ من السمو
هذا ما جرى عليه البصريون والاخذ من الوسم سمة
الكوفيون وشواهد كل من الفريقين في الكتب المبسوطة ولا
يخفى ان المتبادر من كلامهم هذا ان النحويين اخذوا الاسم
لهذا القسم من السمو او الوسم والظ انهم نقلوم من معناه
اللغوي الى المعنى المصطلح فانه في اللغة بمعنى اللفظ الدال على الشيء
كما في قولهم وعلم آدم الاسماء كلها في القاموس اسم الشيء بالضم
والكسر وسِيمُهُ سُماه مُثَلَّثَيْن علامته وهي اللفظ الموضوع
ليطلق على الجوهر والعرض للتمييز نعم لو كان الاختلاف في ما خوذ
الاسم اللغوي لم يكن بعيدا تامل قوله ولتضمنه الفعل ولك
ان تقول لمشابهته الفعل في ان له مصدرا كما للفعل قوله وذلك
لانه قد علم به اي بوجه الحصر الاولى لانه قد علم بوجه الحصر
قوله والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه الاولى ترك
لكنه قوله فالكلمة مشتركة لا دخل له فيما هو بصدده من
انه بانه لكل واحد حد بمعنى المعرف الجامع المانع لانه لا يتوقف
على ان يكون في المعرف قدر مشترك بل يتحقق بمجرد المميز الا انه
اراد تحقيق المعرف لكل وتوضيحه ايضه قوله وليس المراد بالحد
الا المعرف الجامع المانع يعني عند الادباء معنى الحد ذلك كما صرح
به المص في مختصر الاصول فلا يرد منع ان ما علم ليس حد
لجواز ان يكون المميز او المشترك خارجا عن حقيقة هذه
الاقسام ولا يحتاج الى الدفع بان حقيقة الامور الاصطلاحية
الاعتبارية جميع ما اعتبره المصطلح في مفهومها وجميع ما
ذكر ههنا داخل في مفهوم هذه الاقسام فيكون ما علم من
المعرفات حدودا لها قوله ولله دره المص جملة يمدح بها
بكثرة الخير وتحقيقه سيجئ في بحث التمييز والمراد هنا الله در
المص بشفقة على المتعلمين حيث لم يهمل في التعليم جانب التركيب

ولا العبثي والمتوسط بينهما والمقصود منه بيان فائدة
قوله وقد علم اه قوله والكلام ما يتكلم به قليلا او كثيرا
لا يظهر داع الى ترك بيان المعنى اللغوي للكلمة وهو
اللفظة وتخصيص المعنى اللغوي للكلام بالبيان ولا يخفى
ان الكلمة انسب بمعناها الاصطلاحي من الكلام لشمول
الكلام الكثير دون الكلمة وان الكلمة لا تناسب معنى لا حتى
للكلام فتخصيص كل من اللفظين بما خصا به اصطلاحا
ليس بمجرد التميز بينهما في الاسم ومن المعاني اللغوية للكلام
ما تكون مكتفيا به في اداء المرام على ما في القاموس ولا يخفى
انه اشد مناسبة بما اصطلح عليه فالاولى ان يجعل
النقل عنه اليه قوله فالمتضمن اسم فاعل انما عقب المتضمن
بقوله اسم فاعل مع انه لا يمكن الا ان يكون اسم فاعل
لتخصص الصورة الحظية باسم الفاعل فهذا بمنزلة الاعلام
فينبغي ان يرى ولا يقرء فاحفظه ولا تغفل عنه في نظائره
وعده من هداياتنا واجمعه مع عشاريه قوله فلا يلزم اتحادهما
اي اتحاد المتضمن والمتضمن في تضمن كل ما لكل جزء ومن قال
المعنى فلا يلزم اتحادهما في الكلام الثناي فقد ضيق على نفسه
المرحب ولو جعل الهيئة جزءا للكلام كان لتضمن الكلام للكلمتين
معنى واضح غير محتاج الى هذا التدقيق لكنه لم يلتفت اليه
لاحتياجه الى تصحيح كون الهيئة التي ليست بلفظ جزء اللفظ
ومن قال ان المتضمن مجموع الكلمتين والاسناد سواء اراد
بالاسناد نسبة احدي الامرين الى الاخر او ضم كلمة الى اخرى
فقد سها لان شيئا منهما ليس جزء الكلام بل مدلول له او صفة
لا يخفى تامل قوله اي تضمنا بسبب اسناده سببية الاسناد
باعتبار ان الاسناد صار باعتبار الجمع الكلمتين وتضمن اللفظ
لهما فلو قيل ما تضمن الكلمتين للاسناد لكان انسب قوله
خرجت المهملات اي الصرفة لكن بقي زيد قائم جسق فان المجموع

يصدق عليه الحد وفيه انه فليكن كلاما مشتملا على حشو
فان أبيت فاجعل كلمة ما عبارة عن لفظ موضوع بقرينة
ان بحث النحوي عن الالفاظ الموضوعة قوله وبينهما اسناد
يفيد المخاطب اه الاولى تفيداه قوله دخل في التعريف
مثل زيد ابوه قائم ومثل تسمع بالمعيدي خير من ان تراه
قوله فان الاخبار فيهما مع انهما مركبات في كون الخبر
في زيد قائم ابوه مركبا نظرا لان الخبر عندهم قائم وفاعلها
خارج عن الخبر ولا يذهب عليك ان الامثلة المذكورة داخلة
في تعريف الكلام مع قطع النظر عن جعل الكلمتين اعم من الكلمتين
حقيقة او حكما قوله فانه في حكم هذا اللفظ ولذلك اعرب
باعراب الاسم وجعل مسندا اليه وضع قوله ولا يأتي ذلك
الا في اسمين اه فان المراد بالاسم اعم من الاسم الحقيقي والحكمي
ومعنى كون الاسناد اليه من خواص الاسم انه من خواص
الاسم الحقيقي او الحكمي ولا يذهب عليك ان ادخال مثل
ديز مقلوب زيد في التعريف انما يحتاج الى تعميم الكلمتين بجعل
قوله بالاسناد على ما حملناه عليه حتى لو كان المعنى ما تضمن
كلمتين مع الاسناد لم يحتج لانه تضمن كلمتين هو مقلوب
زيد مع الاسناد فهو انما يحتاج الى التعميم لادخال مثل جسق
قوله اعلم ان كلام المصنف في نحو ضربت زيدا قائما بجموعه
كلام انما قال ظ لجواز ان يراد به ما تضمن كلمتين فقط قيل
لا يخفى انه يلزم عليه ارتكاب تحقق افراد من الكلام في هذا
التركيب قلت تحقق افراد من الكلام في هذا التركيب كتحقق
افراد منه في ضربت اقوم رجلا ضربت وهو قائم على تعريف
المفصل ايضا ولا يذهب عليك ان خبر المبتدا في قولنا
زيد ضربت عمرا في داره مجموع ما ذكر لا مجرد ضربت وقد تقفوا
على ان خبر المبتدا هنا جملة فالكلام الذي هو مرادف
الجملة عند صاحب المفصل يجب ان يكون بمجموع ما جعل خبرا

وهكذا في الحال والصفة اذا كانتا جملتين فينبغي ان يجعل
عدول المصنف عدولا عن عبارة تعريفه لا عدولا عن مذهبه
قوله على الجمل الخبرية الاولى على الجمل الواقعة اخبارا من غير
قيد الخبرية وكانه قيدها بها لان الانشائية عنده لا تقع
خبرا والواقعة خبرا من مثل زيدا اضربه في تاويل زيد مفعول
في حقه اضربه وبعد يتجه ان مادة افتراق الجملة عن الكلام
لا يقتصر على الجمل الخبرية كما يوهمه البيان بل من مادة افتراق
اضربه في زيدا اضربه سواء كان خبرا او متعلق الخبر وقوله
اخبارا او اوصافا يزاد عليه او احوالا او جملا قسمية او شروطا
فان الحكم في الجزاء عند المصنف والا لم يصح قوله ولا يتاتى ذلك
الا في اسمين ولا يكون تعريفه جامعا قوله وفي بعض الحواشي
اعتد بكلامه مع انه خلاف ظاهر العبارة جدا لان مثله لا يرتكب
من غير داع فاحتمل انه بلغه من كلام المصنف ما دل على ان المذهب
عنده هذا ونحن نقول بما يدل على ان الكلام عنده كالجملة و
يكذب ما في الحواشي انه قال المصنف في بحث حرفي الاستفهام و
ان لهما صدر الكلام لانه يقتضي ان يكون قام ابوه في زيدا قام
ابوه كلاما عنده والا لا يصح قوله ولهما صدر الكلام قوله ولا يتاتى
ذلك اي الكلام هذا التفسير هو المناسب للمقام وحمله على التضمن
والاسناد بعيد عن المرام قوله الا في ضمن اسمين اي لا يتحقق
هذا التمام الا في ضمن الخاصتين ولا يلزم اتحاد الظرف والمظروف
والاظهر الاسبق بفهم المتعلم ان يجعل في بمعنى من لكن ينبغي
ان يعلم انه لا يتاتى من كل اسمين ولانه لا يتاتى من اسمي الفعل
ولا من اسم وفعل اي اسم كان لانه لا يتاتى من فعل واسم نعم يتاتى
من اسم وفعل اي فعل كان على ما ذهب المصنف من جعل اسماء افعال الثلثة
افعالا لكن التحقيق انه لا يتاتى من فعل واسم اي فعل كان قوله
لان التركيب الثاني العقلي فيه ان حصر التركيب الثنائي في ستة وابطال
ما عدا اثنين لا يوجب لا حصر الكلام الثنائي في اثنين والمدعى

حصر مطلق الكلام فالاولى ان يقتصر على ان الكلام لا يحصل
بدون الاسناد والاسناد لا يحصل بدون مسند ومسند اليه
والمسند اليه لا يكون الا اسماء والمسند لا يكون الا اسما
او فعلا قوله ونحو يا زيد بتقدير اد عو زيدا فلم يكن
من تركيب الحرف والاسم كما ذهب اليه المبرد ولذا صرح المصنف
بالحصر في تقسيم الكلام دون تقسيم الكلمة وقيل لان تعريف
الكلام يرشد الى اقسام ستة في بادي الراي بخلاف تعريف
الكلمة قوله على معنى كائن في نفسه جعل في نفسه صفة
معنى لا متعلقا بدل اي دل بنفسه ولا حالا عن ضمير
اي دل كائنا في نفسه اي معتبرا في حد ذاته لئلا
يفصل بين معنى وصفته اعني غير مقترن بما لبس بصفته
لانه وان جاز لكن كون الفاصلة صفة اعذب ومن
الفم اقرب قوله اي نفس ما دل لا نفس الاسم والا يتوقف
معرفة المعرف ويلزم الدور قوله فتذكير الضمير بناء على
لفظ الموصول لا يخفى ان كلمة ما عبارة عما تكون الكلمة
عبارة عنه لا عن لفظ الكلمة وتانيث مفهوم الكلمة ليس
لذاته كما تانيث معنى هند بل لوانث الضمير الراجع اليه
يكون ذلك التانيث لرعاية لفظ الكلمة فتذكير الضمير
الراجع الى ما دل ليس بمجرد داعي اللفظ بل لداعي اللفظ والمعنى
قوله ولذلك قيل الحرف اي لجعل اداة الظرف بمعنى اعتبار
مدخولها لا بمعنى افادة الدال اياه كما هو الشايع في نسبة
المعنى الى الشيء يقال هذا المعنى في هذا اللفظ يعني يستفاد
منه قيل الحرف ما دل على معنى في غيره فلا يتجه ان ما دل
على معنى يكون ذلك المعنى فيه لا في غيره اذ لا معنى لكون المعنى
في الشيء الا كونه مدلولا له ولا يتجه ايضا ان قيد في نفسه
في تعريف ما يقابل الحرف لغو نعم التركيب العرفي ما دل على معنى
لا في نفسه كما يقال الدار لا نفسها كذا ولا يقال الدار في غيرها

الا ان النحاة اجمعوا على وضع ما يوافق لا في نفسه في المعنى
موضعه وصار عرفا فيما بينهم فلا التباس في معناه و لا
وصمة في التعريف به قوله ومحصوله ماذكره بعض المحققين
يعني السيد الشريف قدس سره كانه اراد الشارح التنبيه
على ان هذا التحقيق ليس من سيد قدس سره كما هو المشهور
بل اخذه من كلام المصر وليس كما ظنه لان الناظر في كلام
الايضاح يعرف ان المصر بعيد عن هذا التحقيق وان كان
عبارته المنقولة وقعت من اتفاقا بحيث تحمل
التفصيل بهذا التحقيق كيف وقد ذكر ان الفرق بين
الاسماء اللازمة الاضافة والحروف ان الواضع شرط
في دلالة الحروف على معناه ذكر المتعلق ولم يشترط ذلك
في الاسماء اللازمة الاضافة وانما التزم الاضافة لغرض
اخر غير كون دلالتها مشروطة بذكر المضاف اليه ولا خفاء
في انه بعد الوضع لا دخل للواضع في الدلالة حتى يكون
الدلالة بشرط متوقفا على ذكر المتعلق فلو كان صاحب
هذا التحقيق لم يصدر عنه مثل هذا الكلام بل المصر ايضا
ينبغي ان يقال في حقه ما قاله السيد المحقق في حق بعض الائمة
حيث قال في حواشي شرحه على الكافية في هذا المقام يقرب
من تحقيق معنى الحرف تارة ويبعد عنه بمراحل تارة اخرى
قوله كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا قائما
بغيره لو قيل كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته هو موجود
في ذاته وموجودا قائما بغيره هو موجود في غيره كان غاية
في ايضاح معنى الحرف ومايقابله وتنويرا تاما لاستعمالك في
في الحدود الثلثة فان في في قولهم السواد في زيد ليس كما في قولهم
الماء في الكوز بل لمعنى الاعتبار والدلالة على ان وجود السواد
ليس الا باعتبار الحل كما ان معنى الموجود في نفسه انه موجود
من غير اعتبار غيره ومما ذكرنا اتضح ان قولنا السواد في زيد

وقولنا

التشبيه

وقولنا الدار له في نفسها من واد واحد فان قال ينظر هو من هذا التشبيه
وجهة اخرى لاستعمال لفظة في وهو انه لما شابه المعنى الحرفي التابع
لامر بالعرض التابع للجوهر صح ان ينسب الى ذلك الغير بفي
كما ينسب العرض الى محله بفي والمعنى المستقل لما شابه الجوهر
صح ان يقال انه كائن في نفسه بمعنى انه لم يكن في غيره كما
يقال ان الجوهر قائم بذاته بمعنى انه غير قائم بغيره فلم يتبين
فتدبر قوله كذلك في الذهن معقول الاولى معلوم و لا
يذهب عليك التفاوت بين المشبه والمشبه به بان القائم
بذاته لا يصير قائما بغيره بخلاف المدرك قصدا والمدرك
تبعا وربما يقصد الى المدرك تبعا فيصير مدركا قصدا
او بالعكس قوله يصلح لان يكون محكوما عليه وبه الاولى
يصلح لان يكون مسندا اليه ومسندا ليكون وجها لتخصيص
الاسناد بالاسم والفعل ولا يخفى انه كما لا يصلح للحوظ
تبعا لان يكون ظرفا للحكم لا يصلح ان يكون ظرفا للنسبة
التامة بل لا يصلح ان يكون ظرفا لنسبة اضافية كانت
او تعليقية فالاولى ان توسع الدائرة بحيث يستفاد منها
اختصاص الموصوفية وكون الشئ صفة وكون الشئ مضافا
اليه وكون الشئ مفعولا وملحقا به بما سوى الحرف ثم نقول
يستفاد منه اهل الكلام هذا التحقيق المشتهر بين بكمال الفكر
العميق ان عدم كون الحرف محكوما عليه ومحكوما به لكون
معناه غير معقول الا تبعا والة للملاحظة غيره وان الملحوظ
تبعا لا يصلح لشئ منهما وان الغير الذي يذكر الملحوظ بتبعيته
ويجعل الة للملاحظته لا بد ان يذكر ويضم معه حتى يفهم
الملحوظ تبعا من غير لفظه وكلا الامرين باطلان فان كل
رجل مفهومه ملحوظ ابدا تبعا للملاحظة افراد الرجل والة
لتعرفها وملاحظتها مع ان كل رجل يصير محكوما عليه
ولا يلزم ذكر الغير الذي هو الة للملاحظته معه لفهم معناه

فالتحقيق ان الملحوظ تبعا لا يصلح ان يكون محكوما عليه
اذ لم يكن آلة لملاحظة ما حكم عليه ووسيلة الى احضاره
وانما يتوقف فهمه من لفظه على ذكر متعلقه اذ لم يحضر
المتعلق بمجرد ذكره فان قلت اذا كان كل موضوع معنى هو
آلة لملاحظة غيره ابدا فكيف يكون اسما قلت حين الاضافة
هو ملحوظ بالذات ليصح تعقل تعلق النسبة الاضافية
بينه وبين ما اضيف اليه وبعد تحصيل المفهوم المركب
الاضافي يجعل المجموع ملحوظا بالتبع وآلة لملاحظة الافراد
فان قلت قد تم ما سبق ان الملحوظ تبعا لا يصلح ان يكون
ظرفا للنسبة قلت لا يصلح ان يكون ظرفا للنسبة مقصودة
بالاحداث وبعد احداث النسبة يصح جعل المجموع ملحوظا
بالتبع فما لا يصلح ان يكون مدلوله ملحوظا قصدا لا يصلح
ان يكون ظرف نسبة مّا وانما اجملنا الكلام اولا على طريق
اجمالهم في المحكوم عليه وبه قوله فالابتداء مثلا اذا لاحظه
العقل فان قلت يفهم من هذا الكلام انه لا فرق بين
مفهوم الابتداء ومفهوم من الآ بملاحظة الاول قصدا
والثاني تبعا وكيف وقد قال فيما بعد واذا لاحظه العقل
من حيث هو آلة فجعل الضمير راجعا الى ما جعله مدلول
الابتداء مع ان مدلول الابتداء كلي ومدلول من جزئي قلت
مدلول من مدلول الابتداء من حيث اضيف الى السير والبصرة
وليس افرادا للابتداء الآ خصوصا وليس له افراد حقيقية
قوله كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا في حد ذاته
ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره
وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط لا يمكن
بهذا الاعتبار ان يكون مدلول من لكن يصح ان يكون مدلول
لفظ الابتداء ملحوظا تبعا كان تقول كل ابتداء وقوله
لا حاجة يعني لا حاجة للفظ الابتداء في الدلالة عليه

ومن حمله

ومن حمله على نفي الحاجة عن المتكلم احتاج الى ان يفسر
قوله في الدالة عليه بقوله من دل على كذا قوله لكن عبارة
المصنف ظاهرة في المعنى الاخير وارجاع الضمير الى المعنى
لعدم مسبوقيتها اه اشار الى ان الظاهر من نفس العبارة
المعنى الاخير ولا يصار الى المعنى الاول الا لداع وكان وجهه
قرب مرجع الضمير وشيوع المعنى الاخير قال ابن مالك
في التسهيل اذا دار ضمير بين الاقرب والابعد فهو للاقرب
قوله ولما كان الفعل دالا على معنى في نفسه باعتبار معنى
التضمني دلالة اللفظ على معنى لانه وضع له مطابقة
ولانه جزء ما وضع له تضمن ولانه لازم ما وضع له التزام
والمعنى التضمني هو جزء المعنى الموضوع له فقد جعل المعنى
في التعريف على اعم من المعنى المطابقي على خلاف المتبادر اذ
المتبادر من المعنى عند الاطلاق المعنى المطابقي صرح به
بعض المحققين في شرح الرسالة الشمسية مع انه لا يحمل
اللفظ في التعريفات على خلاف المتبادر الا لصارف لان هنا
صارفا وهو ان المعنى المذكور في تقسيم الكلمة هو المعنى الاعم
بقرينة وصفه بالاقتران بالزمان في الفعل ولا اقتران
بالزمان لتمام معنى الفعل اذ لا يوصف الكلي في الغرض بالاقتران
بالجزء فلا يقال اقترن زيد ببيده ولولا ان المراد بالمعنى
ما هو اعم من المطابقي لما احتاج التعريف الى قيد غير مقترن
لخروج الفعل بقيد الدلالة على معنى في نفسه لانه لا يدل
على المعنى المطابقي بنفسه بناء على ما زعموا ان الفعل موضوع
للحدث والزمان والنسبة الى فاعل معين فما لم يذكر الفاعل
المعين لا يمكن ان يفهم النسبة فلا يمكن فهم المعنى المطابقي
بدون ذكر الفاعل لامتناع فهم الكلي بدون ذكر الجزء فدلالة
الفعل بنفسه ليس الا على الحدث على ما قالوا او الزمان
اعترض على ما هو الظاهر واورد عليه انه بعد توقف الدلالة المطابقية

على الضميمة لا معنى الدلالة التضمنية بنفس اللفظ
كيف وقد حققنا ان التضمن لا يوجد بدون المطابقة ونحن
نقول كون الدلالة التضمنية بنفس اللفظ لا يقتضي
وجودها بدون المطابقة المتوقفة على الضميمة لان
معنى الدلالة بنفسه استقلال المدلول بالمفهومية
والحدث معنى مستقل بالمفهومية وانما يتوقف فهمه على
الضميمة بواسطة عدم استقلال ما هو شرط فهمه بالمفهومية
اعني المعنى المطابقي بقي انه لاشك في انه يفهم عند سماع
لفظ ضرب الحدث والزمان مع انه لم يفهم المعنى المطابقي
فكيف يتم ما اتفقوا عليه ان التضمن لا يوجد بدون
المطابقة وهذا مما يتحير فيه العقلاء قرنا بعد قرن وقد
بذلنا فيه مجهودا بلطف من الله وعون بشرح الرسالة
العضدية الا انه لم يبلغ الكلام فيه مرتبة كمال التصفو
لان الامور مرهونة باوقاتها ولما ظهر ينبوع الميم الصافية
في هذا المقام صرفنا هاربي الاكباد العطشى وان كنا من طعن
الحاسد بعدم سعة ساحة هذا الكتاب له تحشى فنقول
وبالله التوفيق لاخفاء في ان اللفظ لا يدل على المعنى الا
بتذكر الوضع وفهم المعنى من اللفظ ودلالته عليه متاخر
عن تذكر الوضع فاذا سمع العالم بالوضع لفظ زيد مثلا
تذكر وضعه لمعناه فقد حضر معناه عنده في ضمن تذكر
الوضع اذ لا يمكن استحضار الوضع بدون حضور طرفيه
فليس العالم بالمعنى عند سماع اللفظ في ضمن تذكر الوضع دلالة
بل لان المفروض ان تلك الدلالة متاخرة عنه بل لابد للدلالة
من امر اخر يتسبب من اللفظ وهو التفاوت المتفسر اليه
من حيث انه مراد اللافظ والذي دعاه الى التلفظ به
فنقول لما سمع العالم بوضع ضرب على الوجه العالم لفظه
تذكر وضعه بهذا الوجه وحضر عنده مفهوم الحدث

والزمان في ضمن تذكر الوضع وليس هذا من دلالة اللفظ
ولا يتوجه من لفظ ضرب الى معنى من حيث هو مراد ما
لم يعلم خصوص المعنى الموضوع له بالضميمة فاذا حضر
عنده بالضميمة التفت اليه من اللفظ من حيث انه
مراد فمشاهدة الحدث والزمان في ضمن هذا الالتفات
هو الدلالة التضمنية ولا شك انه لم يتحقق من سماع
ضرب بدون فهم معناه المطابقي ومن هذا يتبين سر ما
اشتهر من رؤس العقلاء الشيخ علي بن سينا من ان الارادة
شرط الدلالة وعلم انه كلام بلغ غاية التحقيق وليس مما
يتعجب من وقوعه من مثله كما زعم كل من بلغه الى الان فان
الدلالة التفات من اللفظ الى المعنى من حيث انه مراد فلولا
العلم بالارادة لمعنى من اللفظ لم يتوجه السامع من اللفظ
الى المعنى فلم يتحقق دلالة لا على المراد ولا على الجزء منه ولا على
لازمه ومن هذا تبين ان دلالة المشترك تتوقف على القرينة
وليس ما سمي تحقيقا من ان الارادة متوقفة دون الدلالة
حقيقا بان يمدح باذله ويظن فكره عميقا فحاد ان شنقك
على ان القرينة ليس شرطا لدلالة المشترك بخصوصها بل المفرد
ايضا قد يحتاج الى القرينة احتياج المشترك اذا صار جزء اللفظ
اخر فكل من لفظ عبد ولفظ الله في عبد الله يحتاج في دلالتهما
على المعنى الى قرينة صارفة للفظ عبد الله عن ارادة معناه
العلمي واسئلك ان لا تشأم من افاضته بردا التحقيق لتعلقك
بما عودت نفسك بقبوله من غير توثيق وتصبغي الى التمة
ما ادى اليه موافقة رفيق التوفيق اعلم ان القول بان الفعل
موضوع للحدث والنسبة والزمان كما اجمعوا عليه ليس الا ان
ان الفعل لا يكون بدون الفاعل فالجأهم تصحيح شر ذلك الى
ان جعلوا النسبة داخلة في مفهوم الفعل لئلا يكون له بد من
الفاعل ولا اضطرار لمن شرح الله صدره ورزقه نصرم فنقول

ثما الهمنى ربجان الفعل موضوع لحدث مقيد بالزمان
والنسبة انما جأت من الهيئة التركيبة كما فى الجمل الاسمية
اذ لا يخفى على منصف انه لا يناسب جعل الهيئة زيد قائم
للنسبة وجعل هيئة ضرب زيد لغوا ومن اماوأت ان النسبة
ليست مدلولة للفعل انه يفهم الحدث والنسبة تفصيلا وقد
اتفقوا ان دلالة ~~للفعل انه يفهم الحدث والنسبة تفصيلاً~~
المفرد لا تكون تفصيلية ولهذا لم يصح تركيب قضية الشرطية
من مفردين وانما التزم مع الفعل ذكر الفاعل لان الفعل
يؤدي معنى الحدث على وجه يكون مستعدا لان ينتسب الى شئ
فيلزم اسناده الى شئ لئلا يكون اخلالا على هذا الوجه لغوا
قوله المراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول
لم يكتف بقوله بحسب الوضع لانه لا ينفع فى ادخال اسماء
الافعال المنسلخة عن الزمان الآن ينكر الوضع للمعنى الزمانى
فى اسماء الافعال ولغير الزمانى فى الافعال المنسلخة والانكار
مكابرة لتحقق امارة الوضع فيهما وهو فهم المعنى بلا قرينة
ولشهادة تصريح تعريف المصنف لهما بالوضع واما نفع التقييد
بالوضع الاول فبناء عتبار ان مثل يزيد يدل على مشتقل هو
الذات غير مقترن بحسب الوضع الاول وهو الوضع الفعلى
لانه لم تكن الذات داخلة فى الوضع الفعلى واسماء الافعال
دوال على معنى مستقل هو الحدث غير مقترن بحسب الوضع
الاول لان الوضع الاول لها النفس الحدث فهذا المعنى
المستقل موجود فى الوضع الاول غير مقترن والافعال المنسلخة
دوال على معان مستقلة غير مقترنة فى الوضع السابق وهو الوضع
الفعلى لها فانها بالوضع الفعلى موضوعة لهذا الحدث والزمان
هذا ولا يخفى ان اسمية اسماء الافعال اعتبرت باعتبار
وضعه الحالى للمعنى وعدم اقترانه باعتبار الوضع الاصلى
وذلك بعيد عن الاعتبار اذ اللائق ان يكون مدار الاسمية

على وضع واحد ولا يكون وضعا لغوا ومعتبرا لاعتبار
شئ وفى اسماء الافعال مثل ذلك وضعه الاول وهو الوضع
الظرفى لغو فى اعتبار اسميتها والا لم يكن كلمة ومعتبر
فيها لان عدم الاقتران انما يتحقق به وضعه الثانى
معتبر لانه باعتبار يكون كلمة ولغو لانه باعتبار لا يكون
غير مقترن قوله على وزن فوقات كتب على الحاشية الدجاجية
تفوقة اى بصيح فوقاة وفيقاء على وزن فعلل وفعللة و
فعلالا قوله او عن المصادر التى اه يعنى او عن معان المصادر
التى كانت تلك المصادر فى الاصل اصواتا والمصادر التى
هذه الاسماء منقولة عن معانيها هى نفس هذه الاسماء
لان اللفظ انما ينقل عن بعض معانيه الى معنى اخر لا عن
معنى لفظ اخر فكون تلك المصادر فى الاصل اصواتا عبارة
عن كون تلك الاسماء اصواتا تأمل قوله او عن الظرف يعنى
او عن معنى الظرف والجار والمجرور فانه على تقدير اشتراكه
اشار الى اختلافى اذ الاقوال فيه ثلثة ثانيها كونها مجازا
فى الاستقبال وثالثها كونها كونه مجازا فى الحال قوله فانه
يدل على زمانين معينين من الازمنة الثلثة فيدل على واحد
معين ايضا فى ضمنهما قد عرفت ان اللفظ المشترك لا يدل
الا بقرينة فلا يدل الا على زمان واحد قوله لما فرغ من بيان
حد الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة
او ليفيد معرفة الاسم فى الجملة وامتيازه عن اخويه لمن
لا يرتجى منه فهم تعريف الاسم لغاية غموضه وتوقف معرفته
على تعقل استقلال المعنى مع انه كاد ان لا يستقل به فهم كثير
من المخاطبين بهذا الكتاب ولك ان تقول هذه بيان احكام
مشتركة بين قسمى الاسم قدم على التقسيم وذكر الجنس على سبيل
التقريب بشركته مع ما ذكر فى الاختصاص قوله فقال ومن
خواصه منبهام من اول الامر ولذا قدم على المبتدأ وليس التقديم

للحصر والا للغا وبما ذكرنا لم يحتج الى تنبيه على البعضية
لا يستدعي ذكر من لحصوله من مشاهدة ما ذكر ثم لا بد
من ذكر من ليتضح ربط صيغة الجمع الدال على الكثرة بالامور
الخمسة من غير ارتكاب التجوز واعلم ان التنبيه المذكور مبني
على ان ملاحظة الربط متأخرة عن ملاحظة العطف والا
لم يفد كلمة من الا ان كل واحدة من الامور المذكورة
بعض من الخواص وليس التنبيه المذكور خفيا وان كان تقديم
ملاحظة الربط اشيع لان افادة ان كل واحدة من الخمسة
بعض من الخواص توضيح الواضحات بل توضيح ما هو واضح من
ان يخفى فالعاقل يحمل العبارة على ما يفيده العبارة لا يرضى
قوله خاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره فتر
الاختصاص بنفي الوجود في الغير على ان النفي راجع الى القيد
كما هو الاعرف عند ارباب الادب واعرف في استعمال البلغاء
العرب فيكون ماله انه يوجد فيه ولا يوجد في غيره فمن
قال قوله ولا يوجد في غيره تفسير لبعض معنى الاختصاص
فلم يتدبر او يتدبر فلم يتذكر والمراد بالخاصة هنا الامر المختص
محمولا كان اولا وبمن جعله عبارة عن الخارج المحمول
على الشيء اوجب في كلام المصنف تكلفات لا تخفى وتعسفات
لا تخفى قوله دخول اللام اي لام التعريف شاع اللام فيما
بينهم في هذا القسم بحيث ينصرف اليه من غير حاجة الى
التعريف وجعل اللام فيها عوضا عن المضاف اليه يخرجها
عن عداد قرائنها ولو لم تناب عن ادعى متكلف لا ولته بلام
التعريف وما على صورته فيشمل اللام الموصولة فانه ايضا
مختص بالاسم اذ لا يدخل الا لاسم الفاعل واسم المفعول
كما تعرفه في بحث الموصول والالف واللام الزائدة والالف
واللام التي هي جزء الكلمة كما في النجم ولو قيل المتبادر من اللام
جميع هذه الاقسام لم يبعد قوله ولو قال دخول حرف التعريف

لكان

كان شاملا للميم في قوله عليه الصلوة والسلام على لغة حمير
ليس من امبر امصيام في امسفر في جواب سائل من حمير
حين قال امن امبر امصيام في امسفر قوله لكنه لم يتعرض
له لعدم شهرته ولم يخصص الامور المذكورة بالتعرض لا
لشهرتها بل نقول لو قال حرف التعريف لم يتبادر منه الا
ما يتبادر باللام ويكون تطويلا بلا طائل وقلما يستفاد
منه اختصاص غيره وان كان شاملا للميم وحرف النداء
كلها او بعضها فتأمل وانما تعرض بعدم التعرض لبعض
اقسام اداة التعريف دون سائر الخواص لان في تخصيص التعريف
باللام ايهام عدم اختصاص البا من اقسام اداة التعريف
كما ان في تخصيص الجر من بين اقسام الاعراب الدلالة على عدم
اختصاص بعض اقسامه قوله وفي اختياره اللام على اللالف
والالف واللام ويستفاد منه اختياره على حرف التعريف
ايضه وان لم يكن سوق الكلام له ويمكن ان يكون اختيار
اللام لانه ثابت مع الاسم المعرف دوجا وابتدا بخلاف
الهمزة والهواجي بجعله علامة يعرف بها الاسم قوله اشارة
الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه لان الحق في هذه
المسئلة معه وان كان الخليل اعلى كعبا منه صرح به المحقق
الشريف قدس سره في شرح الكشاف ويشهد له ما قال
في اعراب الفاتحة لم يسبقه احد مثله من علماء النحو ولم
يخالف احد مثله قوله لتعذر الابتداء بالساكن فان قلت
ما فائدة وضع اللفظ ساكنا او ساكن الاول حتى يحتاج
الى زيادة الهمزة مع سهولة الاعدام وتصير مذهب سيبويه
بان التعريف نقيض التنكير ودليله حرف ساكن فيناسب
ان يكون دليله ايضا حرفا ساكنا قلت بل الاولى ان يكون
دليله منصفا بنقيض ما اتصفت به دليل نقيضه قوله
واما الخليل فذهب الى انها ال وكان همزتها في الاصل للقطع

الموصول في ابتداء الكلام قلت حصول الخفة في اثناء التركيب
بحذف الهمزة مع سكون ما قبلها صحيح

12

جعل للوصل طلبا للخفة المدعو لكمال كثرة استعمالها قوله
والمبرد الى انها همزة مفتوحة وهالة حذفها مع كونها
علامة لان اللام اللازمة لها تذكرها قوله لانه لتعيين
معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة بتعدد الوضع
الشيخ الرضي وهو ضعيف جدا لانتقاضه بمثل عندي الاسد
الرامي لانه لتعيين ما دل عليه اللفظ التزاما وبمثل الحسن
والصعب فانه لا ينكر منصف ان التعيين للذات المعتبرة
في مفهوم الحسن ولا مشرب للصفة والنسبة المعتبرتين في مفهوم
اللفظ من تعريف اللام فالاولى ان يقال التعريف والتنكير يردان
على اللفظ وكذلك علامتهما فلما لم يكن في الفعل علامة التنكير
لم يدخل عليه اللام قوله كالموصولات قد حقق في موضعه
ان الذي في الاصل لذي زيد عليه اداة التعريف قوله ومنها
دخول الجر الجر كالتنوين يكون مصدرا فلا حاجة لهما بهذا
المعنى الى الدخول كاللام الا ان فهم الحركة والنون الساكنة
منهما اسبق مما اختاره الشارح المحقق قوله وفي المجرور به
تقديرا والاولى او تقديرا قوله واما الاضافة اللفظية فهي
فرع للمعنوية هذا اولى مما يقال ان الاضافة اللفظية
لا يكونان شيئا منهما لانه يدعو الى ان يبين وجه اختصاص
الفاعلية والمفعولية بالاسم قوله والمراد بكون الشيء مسندا
اليه وانما فسر الاسناد اليه بالاسناد الى الشيء وبارجاع
ضميره الى ما هو كالمذكور ولم يفسر بالاسناد
الى الاسم انما لما قيل انه لو اريد ذلك للغا الحكم بالاختصاص
وانما لما قول انه لا يصح ان يجعل كون الاسم مسندا اليه
علامة يعرف بها الاسم لان معرفته بعد معرفة الاسم قوله
اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف
به في عدم جريان التعريف في مفهوم الفعل وكذا التخصيص
نظرا نعم التخفيف في غير مسئلة لحسن الوجه لا يجري فيه

بلا خفاء لانه بحذف التنوين او نون التثنية والجمع وشيء
منهما لا يوجد في الفعل واما تخفيف الحسن الوجه وان امكن
في الفعل لكنه لم يوصف باعتباره طردا للباب ولك ان تقول
الكلام في الاضافة بتقدير حرف الجر ونحن نقول الحدث الذي
في مفهوم الفعل اعتبر نسبته الى الفاعل او المفعول ابدا على وجه
الاضافة ليجامع النسبة على وجه الاضافة بتقدير حرف
الجر والاضافة اللفظية فرع للمعنوية قوله وانما فسر الاضافة
بكون الشيء مضافا مع ان قوله والجر علم الاضافة يدعو الى
تفسيره على طبق نظيره بكون الشيء مضافا اليه ويحوج الى
اعتبار قيد بتقدير حرف الجر قوله لان الفعل او الجملة قد يقع
مضافا اليه اختلف في ان المضاف اليه في المثال المذكور الفعل او
الجملة مع الاتفاق في ان المضاف اليه هو الجملة الاسمية بتمامها
اذا اضيف اليها قوله وقد يقال هذا اي احد الامرين من الفعل او
الجملة قيل ينبغي ان يكون هذا القول مرضيا لانه الموافق لاختصاص
الجر بالاسم ولتعريف المضاف اليه فيما بعد قلت كان الشارح
ايضا لا ينازع في ترجيح التاويل وانما اشار بكلمة قد الى ضعف
ما يبتنى على هذه الدعوى من حمل قول المص على المعنى الشامل لكون
مضافا ومضافا اليه فانه بعيد جدا ولا ضرورة تدعو اليه
فانه لم يلتزم استيفاء الخواص بل يحمل على ما هو اظهر اختصاصا
فيريد بقوله لان الفعل او الجملة قد يقع مضافا اليه انه قد يقع
كذلك بحسب اللفظ لانه يكفي في ترجيح ما اختاره في تفسير عبارته
قوله فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا تختص بالاسم المراد
بالاضافة هنا ليس كون الشيء مضافا او مضافا اليه بل النسبة
بينهما ومعنى اختصاصها بالاسم مطلقا ان شيئا من طرفيه لا يكون
الا اسما قوله معرب قال المص في الايضاح هو من الاعراب بمعنى
الاظهار او ازالة الفساد وهو محل اظهار المعاني وازالة الفساد
والالتباس او من اعربت الكلمة اذا جعلت الاعراب فيها والوجه

قوله لامن الاعراب العرفي باعتبار ان الاعراب يتحقق فيه
لان القياس معرب بكسر الراء هذا كلامه وكانه يريد بالاعراب
العرفي ماهو مذهب للفصل اي اختلاف اخر المعرب لا ماهو
مذهبه وهو ما اختلف اخر المعرب به لانه لا يصح ان يشتق منه
شئ وبهذا ظهر ان من قال وفيه انه لو جاز اخذ صفة منه
لجاز ان يكون اسم مكان لا صفة حتى يكون القياس على ما ذكر
لم يات بما فيه لان الاسم المعرب مختلف الاخر لا محل الاختلاف
اذ لا يجعل الفاعل مكان الحدث ولا يسمى بالاسم المكان كما لا يخفى
قوله فالمعرب الذي هو قسم من الاسم يحتمل ان يكون المعرب
والمبني قيدين للقسم لا نفس القسم لانهما يشملان الاسم والفعل
والحرف وكذلك يكون بيان الحكم مشتركا الا انه يلزم تخصيص
تعريف الاعراب والعامل باعراب الاسم وعامله لو كان البيان على مذهب
البصري لانه لم يثبته في الفعل المعرب معان مقتضية للاعراب
بخلاف الكوفي وعلى اي تقدير يلزم تخصيص تقسيم الاعراب باعراب
الاسم اي الاسم الذي اندفع بهذا الاعتبار ورود مبني الاصل
على التعريف لانه لم يشبه مبني الاصل مشابهة موجبة للبناء
والا لكان مبنيا بالمشابهة لا بالاصالة ولولا اعتبار هذا القيد
ايضا لخرج بتقييد التركيب بقوله تركيبا يتحقق معه عامله
ولا يخفى ان اعتبار قيد الاسم وان لم يبعد لكن اعتبار هذا القيد
في كمال البعد ولا يهدي اليه قرينة ركبت مع الغير يدعو اليه
ظهور كون المعرب اسما فما قيل حمل المركب على هذا المعنى بعيد والظاهر
منه ما يقابل المفرد فيلزم صدق التعريف على بعلبك ضعيف
لم يشبه اي لم يناسب غير المشابهة التي هي المشاركة في الكيف
بالمناسبة التي هي اعم اذ يفارق المشابهة بالاضافة الى المبنى
ليدخل في تعريف المعرب الناسب الغير المشابهة بالاضافة
تخويو لمند مناسبة مؤثرة في منع الاعراب ضبطها صاحب
المفصل بتضمن معنى مبني الاصل ومشابهته في الاحتياج الى ضميمة

كما في المبهمات ووقوعه موقعه كاسماء الافعال ومشابهة
الواقع موقعه كفجار وفساق وخصاد ووقوعه موقع
ما اشبهه كالمنادي المضموم او اضافته اليه نحو يومئذ
فالمناسبة المؤثرة انما تتعين بعد ضبط المبنيات فاستحق
المبنيات بهذا الاعتبار التقديم على المعربات فلهذا قدمها
صاحب اللباب قوله فالاضافة بيانية ليس الاصل في البناء
اعم من وجه من المبني بل اخص مطلقا واضافة الاعم
الى الاخص لامية انما البيانية اضافة الاعم من وجه
كما لا يخفى على من له اضافة معنوية الى هذا الفن فالوجه
في الاضافة البيانية ان لا يخص الاصل بالاصل في البناء بل
يطلق ليشمل المعرب لان الاسم هو الاصل لكن في الاعراب
وتكون بيانية بالاصل لانه في الواقع اصل في البناء والتوجيه
لكلام الشارح مجال لمن له في فهم المعاني استقلال قوله
وهو الماضي قال المحقق الشريف في الحواشي المتوسط جعل
بعضهم الجملة من حيث هي جملة قسما رابعا وقوله والامر
بغير اللام لا حاجة الى قوله بغير اللام لان النحوي لا يسمى
ما هو باللام امرا بل مضارعا مجزوما والامر باصطلاحه ما هو
بغير اللام قوله فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق
الاعراب اه لم يقل اعتبر العلامة مجرد الصلاحية للاعراب
لانه لا يحصل به الفرق بين اعتبار المضارع واعتبار العلامة
لان المضارع لم يعتبر الا الصلاحية دون الاعراب بالفعل
بل الفرق باعتبار الاستحقاق بالفعل عند المضارع واعتبار
صلاحية الاستحقاق عند العلامة وبعبارة اوضح المعتبر
عند العلامة الاعراب بالقوة البعيدة من الفعل وعند المضارع
الاعراب بالقوة القريبة من الفعل قوله ولذا يقال لم تعرب
الكلمة وهي معربة لم يوجد على طريق المضارع معربا اصطلاحيا
لم يعرب لانه لا يخلو عن اعراب محقق او مقدر وكانه اريد

سلب الاعراب بحسب الذات لان ذات الاعراب متأخرة عن
المعرب اوارید سلبا لاعراب بحسب اللفظ الا انه علی الثانی
لا ینفع الکلام فیما هو بصدده والاول تدقیق فلسفی لا یناسب
النحاة الشارح لان الغرض من النحو لا یقتصر علیه کما یدل
علیه هذا الکلام بل من الغرض منه معرفة الهیئات الترکیبیة
وتقدیم ما حقه التقدیم وتاخیر ما حقه التاخیر مثلا
وجوب تقدیم المتضمن بمعنی الاستفهام علی سائر اخوانه الکلام
تما یتعلق بعلم النحو فالاولی ان یقول من جملة الغرض من
علم النحو الخ فان العارف باحکامها کذلک مستغن
عن النحو اشار بهذا الی انه لا یمکن ان یعرف المتعلم للمعرب
بهذا التعریف لانه یکون عینا فتعین ان یکون معرفة
احتلاف الاواخر بالتعلم فی هذا الفن وتعلمه فی هذا الفن
یتوقف علی معرفة المعرب فلو عرف به لزم توقف معرفة المعرب
علی معرفته و توقف معرفته علی معرفة المعرب فیلزم تقدم
معرفة المعرب بهذا التعریف علی نفسه وهذا من المحش
معایب التعریف المسمی بالدور وهو الذی صرح المص بانه
عدل عن المشهور لاجله الا ان الشارح طوی ذکر لفظ الدور
لئلا یحتاج المتعلم الی معرفة معنی الدور قبل اوانها والتعجب
ممن قال اشار بقوله فالمقصود من معرفة المعرب الخ الی ان
لیس فی نفس التعریف فساد بل فی المقصود منه لان المقصود
منه تحصیل کلیة کبری لصغری سهلة الحصول لا متناع
نتیجة وح تکون الصغری عین النتیجة مثلا اذا قیل هذا معرب
وکل معرب مما یختلف اخره به ینتج ان هذا یختلف اخره به وقولنا
هذا یختلف اخره به عین هذا معرب فقد صرف الکلام الی نحو
لم یقصد به فی هذا المقام واخرجه عن الوضوح والانتظام
فاشکل علی نفسه بمنع کون الصغری عین النتیجة للتفاوت
بالاجمال والتفصیل واجاب ضمنا لا یهتدی به الی وجه الصواب

من تدوین النحاة یعرف به احوالا واخرا الکلمة اعلم ان الغرض الخ

اختلاف الاواخر بالتبع لان العارف بالتبع لا یتعلم المعرب الخ

فهو وان کان احق لمعرفة مقاصد الشارح الجلیل لکونه من المیرزیین
بملازمة مجلسه الجمیل الا انه افاد بهذا التطویل احسن وصیة
سید ولد آدم مفیض نعمة البیان علی العرب والعجم نضر الله امرأ سمع
مقالتی فوعاها فادّاها کما سمعها فرب حامل فقه الی من
هو افقه منه هذا وقد افاد استاذي ومن هو جدي
انه جدي واعتمادي حسام الملة والدین داود الخوافي
استاذ ائمة زمانه بالبیان الصافي افاض الله علیه شآبیب
غفرانه الوافي انه یمنع قول المص انه لیس الکلام مع المتبع
لانه یجوز ان یکون الکلام مع المتبع العارف اختلاف اواخر
الکلم من غیر ان یکون ممیزا بین مرفوعها ومنصوبها ومجرورها
فیتعلم المعرب فی الفن بهذا الوجه لا لیعرف من النحو هذا الحکم
بل لیعرف منه بمعرفته المرفوع والمنصوب والمجرور الی غیر
ذلک من الاحکام الحاصلة للمعربات فی التراکیب اسئال الحق
هدایة الطریق انه قریب مجیب فالمقصود من معرفة المعرب
مثلا ان یعرف انه مما یختلف اخره انما قال مثلا لان هذا الحکم
من جملة احکامه کما اشار الیه فیما بعد وحکمه ای
من جملة احکامه واثار اشار الی ان المراد بالحکم الاثر
المرتب علی صفة الاعراب والی ان اضافة الحکم الی الضمیر
للجنس لا للاستغراق فیؤول الی انه بعض حکم وکانه اراد
بهذا التنبیه تقدیم مقدمة لما سیورده بعد من دفع الاعتراض
بانه یخرج من الحکم المذکور حکم معرب رکب مع عامله ابتداء
وتغییر الحکم بالاثر فی هذا المقام مما اتی به اقوام بعد اقوام
وان لم اعثر علی ما خذه فی اقانین الکلام ولا یبعد ان یراد
بحکمه ما یحکم به علیه فیکون فیه اشارة الی انه مما ینبغی
ان یحکم به فی الفن علی المعرب ولا ینبغی ان یعرف به
باختلاف العوامل فان قلت الفاعل لا یجمع علی فواعل اساسا
قلت فلیکن جمع عاملة لان العامل قلما یکون غیر کلمة وقیل

العامل صار اسما في عرف النحاة اي بسبب اختلاف
العوامل الداخلة عليه انما قيد العوامل بالداخلة عليه لان
معربا لا يخلو عن اختلاف العوامل في وقت ما فلا يختلف
اخره به وانما يختلف بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه
وهذا اولى مما قيل خرج بهذا التقييد اختلاف اخر المستفهم
بكلمة من باعتبار عوامل الداخلة على المستفهم عنه نحو مَنْ زيدٌ
ومَنْ زيدًا ومَنْ زيدٍ اذا قيل جاءني زيد ورايت زيدا ومررت
بزيد ثم بتقييد العوامل بالداخلة عليه يخرج عامل المبتداء
والخبر لان الدخول اما للحوق بالاخر او الاول واذا لا يقصود
في الامور المعنوية كما مر واما خصصنا اختلافها
بكونه في العمل لئلا ينتقض الحد وليكون اللفظ محمولا على ما لا
يقصد به في عرفهم الا هو او على المصدرية اي يختلف
اختلاف لفظه واياك ان تفرق بين هذا التوجيه والتوجيه
الاول بانه يحتمل ان يتعلق ح باختلاف العوامل لان تعلقه
باختلاف العوامل يوجب كونه قاصر العدم حصر العامل في
الملفوظ والمقدر على انهما سيان اي متساويان فان اصله فتى
وفتيا ونفتي ذكر الباء لئلا يستوي المبتداء بلدنه وبين فتى
لاتحادهما خطا والاختلاف اللفظي آه قلت لا انتقاض
وان لا يحصل اختلاف العوامل اتم فانا نقول المراد باختلاف
العوامل في العمل ان يطلب كل منها اثرا مباينا لاثر الاخر في الاخر
فقولنا رايت والباء ليسا بعاملين مختلفين في غير المنصرف
وعاملان مختلفان في المنصرف لئلا ينتقض بمثل
قولنا رايت احمد ومررت باحمد وقولنا رايت مسلمين ومررت
بمسلمين مثنى كان او مجموعا قوله وقولنا معطوف على قولنا
فهو في تقدير لئلا ينتقض بمثل قولنا رايت مسلمين ومررت
بمسلمين فقوله مثنى ومجموعا ومما يقتضي منه العجب ما قيل
المراد مدلولها اعني الصورتين فاذن ظهر شموله للمثنى والمجموع

مستغلق بالمثل لا بهذا المقول
فلا يتوجه انه لا يصح الا ان يكون
مثنى او مجموعا صح

فخذ ما آتيتك وكن من الشاكرين فان قلت
لا يتحقق الاختلاف لا في اخر المعرب ولا في العوامل سواء
اريد بالعوامل الجماعة او ما فوق الواحد اذا ركب
بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة بمنى الاصل مع
عامله ابتداء اي اذا ركب كائنا مع عامله ومتحققا معه
فخرج نحو ليس ظرفا للتركيب ومن جعله ظرفا للتركيب
اورد عليه ان التركيب مع العامل لا يكون الا اذا كان لفظا
فيجوز ان يكون التركيب مع العامل ابتداء ويتحقق اختلاف
العوامل لسبق عاملين معنويين فيتحقق الاختلاف في اخر المعرب
وفي العوامل واجاب بانه لا يتحقق بعاملين معنويين وعامل
لفظي اختلاف العوامل اذ لا اختلاف في العمل بين عاملين معنويين
هذا وفيه نظر من وجوه الاول ان المراد بالعوامل ما فوق الواحد
كما لا يخفى والثاني انه لا يضح قول الشارح ليس فيه اختلاف
الاخر ولا اختلاف العوامل لتحقق اختلاف الاخر والثالث
ان العامل المعنوي لا ينحصر في عامل الرفع وانما ينحصر فيه عامل
معنوي ليس فيه معنى الفعل والعامل المعنوي الذي هو معنى
الفعل اقسام متعددة ناصبة للظرف والمفعول معه فصلنا
في الفريد وشرحه الرابع انه لا اتجاه للسؤال لانه لم يقل كلما
ركب مع عامله ابتداء حتى يتجه شيء لا نقول اذا سبق على التركيب
مع العامل عاملان معنويان لم يكن التركيب للاسم المعدود مع العامل
لانا نقول التركيب للاسم المعدود لكن لا ابتداء بل ثانيا ومع
ذلك تركيب الاسم المعدود مع العامل وان سبق عليه تركيبه لا مع
العامل ولهم لم يكن ولو لم يكن التركيب ثانيا للاسم المعدود لم يكن
لقيد التركيب بابتداء معنى فاعرفه غاية الامر ان هذا الحكم
لا يكون من حواشيه الشاملة فيه انه اذا كان المعنى ان هذا
حكم بعض المعرب لم ينتفع المبتداء المتعلم ببيان هذا الحكم فانه
اذا اورد عليه معرب لا يعرف انه هل يجري فيه هذا الحكم او لا يجري

ابتداء صح

ان ابتدأ اذ لم يسبق عليه تركيب الاسم المعدود مع العامل صح

فليكن المراد اختلاف اخره باختلاف العوامل وقتا ما وهذا
الحكم كلي لاينبغي ان يرد بانه يحتمل ان يكون معرب لايرد عليه
العوامل المختلفة وقتا ما لان الاحتمال الصرف لايكفي لنقض
الاحكام الادبية وقيل المراد استعداد الاختلاف ورجح
جواب الشارح عليهما بانه اوفق بالعبارة اذ المتبادر الاختلاف
بالفعل من غير تقييد بوقت ما وليس بمرجح لما عرفت ان الظاهر
بيان الحكم الكلي لينتفع به المتعلم قوله وحين يراد بما الموصولة
الحركة او الحرف لايراد العامل والمقتضى فان قلت قد فسر كلمة
ما بحرف او حركة فلم يجعلها موصولة بل موصوفة فينبغي ان يقول
وحين يراد بما الموصوفة حركة او حرف قلت كلمة ما كلما وقع
هكذا يحتمل الامرين فبنته على الامر الاول اولا وعلى الامر الثاني
ثانيا حيث قال وحين يراد بما الموصولة الحركة او الحرف فعرف
الحركة والحرف على مقتضى ما الموصولة وانما قدم الاشارة الى
الموصوفة لانه اسبق في امتزاج المتن بالشرح ثم انه كتب الشارح
في حاشية الكتاب لكنه يشكل بما اذا كان العامل حرفا واحدا كالباء
الجارة والاولى ان يسند اخراجها الى السببية القريبة المفهومة
من الباء الجارة وابقاء ما الموصولة على عمومها ولا يخفى ان
المفهوم من قوله لايراد العامل والمقتضى انه لايراد عامل ولا
مقتضى على السلب الكلي والذي يقتضيه الحاشية ان المراد انه
لايراد كل عامل وشيء من المقتضى ولا يذهب على احد انه بعيد
عن الفهم جدا وانما قال والاولى اشارة الى صحة التوجيه الاول
ايضا لان ما لا يخرج بتخصيص كلمة ما يخرج بارادة السببية
القريبة المفهومة من الباء الجارة لكن الاولى ان يخرج الجميع
بالسببية المفهومة القرينية ولا يرتكب من يد تكلف ولا يذهب
عليك ان قوله ولو ابقيت يدل على ترجيح تخصيص كلمة ما لا شتمال
كلمة لو على امتناع الابقاء فاذا ترجح اعتبار السببية القريبة
كان الاولى ان يقال فاذا ابقيت لدلالة اذا على التحقق فتأمل

وجه التأمل انه كلمة لو قد يكون بمعنى اذا وحينئذ ترجح اعتبار السببية القريبة سمع

قوله

فلك ان تقول يمكن ان يراد كلمة ما حرف اخر او حركة فلا يرد
عليه ما اورده من امثال الباء الجارة ولو اريد بحرف حرف
المباني وهو المتبادر حين مقارنية بالحركة لم يتجه عامل
على حرف واحد وكما لا بد (اعلم انه) من اخراج العامل المقتضي لا بد
من اخراج مجموع العامل والمقتضى ومن اخراج مجموع
العامل والمقتضى والاعراب فان السببية وهو التقدم
بالذات كما يتحقق بين اختلاف اخر المعرب وكل من تلك
الثلثة يتحقق بينه وبين مجموعها ولا يخرج المجموع من
تقييد السببية بالقرب لان مقدم المجموع على الاختلاف
ليس تما يفضل بينه وبين الاختلاف تقدم اخر بخلاف تقدم
العامل او المقتضى او المجموع ومن قال ليس للمجموع سببية
الا بسببية اجزائها المركبة من القريبة والبعيدة لم يأت
بكلمة واضحة فقد اختص بتخصيص كلمة ما بمزية اخراج المجموع
كما يختص باخراج المتكلم الذي هو السبب القريب الحقيقي لاختلاف
الاخر فرجح بل يقيس في الاعتبار فاعتبر وايا اولى الابصار
قوله خرج حركة نحو غلامي اراد بنحو غلامي مالي نظائره
ومن قال اراد به جر الجوار في قوله تع وامسحوا برؤسكم
وارجلكم بجر ارجلكم فلم يتحرر بتدقيق الا الى خلاف ما اجمع
عليه من كون جر الجوار والجار الزائد من الاعراب هذا
ولو قال الشارح خرج نحو حركة غلامي لكان ارجح في النحو
لشموله ياء ما قبل ياء المتكلم في نحو مسلمي في نحو جاء ني
مسلمي قوله لانه معرب على اختيار المصر اشارة الى ما ذهب
اليه بعض النحاة انه مبني ولا يخفى انه لو قيل في تعريف
الاعراب انه ما في اخر المعرب اغنى من حيث انه معرب لتم
التعريف ولا يتجه عليه شيء فتأمل قوله ان يبنه على
فائدة اختلاف وضع الاعراب وترجيح الاتيان به على تركه
واراد التنبيه على فائدة وضعه في الاسماء دون الافعال

والحروف قوله ليدل على المعاني جمع معنى وهو ما يقصد بشيء
وحمله على القائم بشيء المقابل للمعنى بعيد عن الفهم ولا يعود
اليه قائدة وكذا في ما ياتي في تعريف العامل قوله حيث قال
في شرحه على هذا الكتاب والاوجه ان المض ومن قال هو علة
وضع الاعراب اراد انه متعلق بوضع الاعراب المفهوم من
نحوي الكلام والام ينطبق الغرض على الفعل لان الدعوى على
تقدير تعلقه باختلف ان اختلاف الاخر لغرض الدلالة على المعاني
وهذا الغرض لا يستدعي اختلاف الاخر بل وضع الاعراب مطلقا
قوله ليدل الاختلاف او ما به الاختلاف اسناد الدلالة
الى الاختلاف باعتبار ان له مدخلا في دلالة ما به الاختلاف
بينه وبين السلف حيث قالوا الاعراب هو الاختلاف والفهم
المض لان تعين ما به الاختلاف للمعنى اولى لانه امر متحقق
واضح بخلاف الاختلاف فانه امر معنوي اعتباري ولانه
لازم كل معرب بخلاف الاختلاف هذا فقول الاولى بالوضع
للمعاني ما به الاختلاف والاولى بوضع الاعراب المستعمل في
مقابلة البناء الاختلاف لان البناء عدم الاختلاف
قوله على صيغة اسم الفاعل فيكون المعنى على اخذ كل من المعاني
المعرب واما المعنوية على صيغة اسم المفعول فيدل على ان
كل معرب ياخذ تلك المعاني فكل منهما يدل على تبديل المعاني في
المعرب وعدم استقرارها فيه الا ان اعتبار المعرب اخذا
للمعنى اقرب من اعتبار العكس فلذا قال الفاضل الهندي
انه على صيغة اسم المفعول والشارح لما استهجن ترك
ما هو المشهور الدائر على السنة الكافة بمجرد اوهام بنية هذا
الاعتبار حكم بانه على صيغة اسم الفاعل ولا ينبغي ان يتوهم
ان اعتوار المعرب المعاني لا يفيد بتدها في المعرب فلذا اعرض
عنه الشارح لانه المخالف بما هو اصح قوله وانما جعل الاعراب
في اخر المعرب اي الاعراب بالحركة الذي هو الاصل والاعراب

ف على ما سنفصله والا فالموضوع
للمعاني عند المصنف ما به الاختلاف
على اصلاح فيه

مطلقا في اخر المعرب حقيقة او حكما فان الواقع بعد اكثر
حروف الكلمة كانه الواقع بعد الكل لان الاكثر في حكم الكل
وكون الحركة بعد الكلمة يظهر باشباعها قوله لان نفس
الاسم يدل على المسمى والاعراب على صفته فعلى هذا الفاعلية
ونظائرها صفات المدلولات الالفاظ لا للالفاظ وذهب الشيخ
الرضي الى انها صفات للالفاظ فقال في تاخير الاعرابات
الدال على الوصف بعد الموصوف ولا يخفى ان النظم من
قوله والصفة متاخرة ان وجه التاخر تاخر المدلول والاوجه
ان تاخر الدال على الصفة لان تعقل الصفة يتوقف على تعقل
الموصوف والاقرب ان يقال لجعل الاعراب في اخر الاسم لان كلا
من حروف الكلمة مفيد لهيئة الكلمة ولا يرض بتغيرها
منها امكن لئلا يختل دلالة على معناها بخلاف الحرف الاخر
فانه لا مدخل له في الهيئة وهذا قيل تعلم على صيغة الامر
على هيئة ماضيه قوله اي انواع اعراب الاسم ثلثة بنه على ان
الخبر مجموع الثلثة فلا يشكل الحمل على الانواع ووجهه تقديم
العطف على الرتبط قوله ولا يطلق على الحركات البنائية ولا على
غيرها من حركات غير الاخر قوله فانها مستعملة في الحركات البنائية
غالبا وفي غيرها من غير الاعرابية ايضا قوله كون الشيء فاعلا
حقيقة او حكما في كونه عمدة من كل وجه قوله كون الشيء مفعولا
حقيقة او حكما في كونه فضلة او مشابها بها كما في اسم ان
قوله علم الاضافة اي علامة كون الشيء مضافا اليه فهو
بتقدير الاضافة اليه وانما حذف اعتمادا على فهم المقصود من
المقابلة بالفاعلية والمفعولية لان كون الشيء مضافا اليه
مقابل لهما لا كون الشيء مضافا ولم يقل كون الشيء مضافا اليه
حقيقة او حكما ليشمل كون الشيء مضافا اليه بالاضافة اللفظية
وقولنا بحسبك علمه زيد لان كل ذلك مما ادخله المض تحتا
المضاف اليه حيث قال المجرورا اشتمل على علم المضاف اليه وهو كل

كل اسم نسب اليه شئ بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا ذلك
من تعميم النسبة اليه بحيث يشمل النسبة حقيقة او صورة
بخلاف الفاعل فانه صرح بتميزه عن باقي المرفوعات وكذا المفعول
قوله لم يحتج الى الياء المصدرية الاولى لم يصح اليا المصدرية
قوله وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول لان
الرفع ثقيل والفاعل قليل فبين وجه الاختصاص فيما هو
اصل في الاعراب لكونه معمول ما هو اصل في العمل قوله
فاعطى الثقيل للقليل الظم القليل عند العفور لكونه مفعولا
ثانيا ودخول لام التقوية في المعمول المتأخر عن الفعل لا يجوز
ومنهم من جعل التركيب مع تضمين معنى الجعل فصار مآل المعنى
فاعطى الثقيل مجعولا للقليل ولا يخفى ان حديث الجعل مع
الاعطاء لغو فالحق تضمين معنى العروض لان الاعطاء للقليل
بان يجعل عارضا له فالمآلى فاعطى عارضا للقليل ولك ان تجعل
للقليل تقليلا والمفعول الثاني محذوفا اي اعطى التقليل ما اعطى
من المرفوعات لاجل هذا القليل فانه المقيس عليه للكثير فتأمل
قوله ولما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر جعل اعطاء الجر المضاف
اليه ايضا كثيرا الا يرى الى قولنا مررت بزيد في يوم الجمعة لتأديبه
لكن كثرته دون كثرة المفاعيل فاعطى المتوسط في الكثرة
المتوسط في الثقل قوله العامل احتاج الى بيانه لاحتياج
معرفة المعرب اليه لاعتبار العامل في مفهومه على ما مر ولذكره
في حكم المعرب وتأخيره عن بيان الاعراب لان تعريفه ستوقف
على معرفة المعنى المقتضى للاعراب ومن قال اخره من الاعراب
لكونه سببا بعيدا بخلاف الاعراب فانه سبب قريب فقد خرج
عن سواد الطريق وطلب المبتغي من المخ العميق قوله ما به
يقوم اي به يحصل دون غيره فنبه على ان سببية المتقوم
ليس كسببية الاعراب للاختلاف فان الاعراب سبب غير تام
بخلاف العامل لا يقول ينتقض بالاسناد وبما يقوم به المعنى

المعنى به المقتضى والمركب منهما والعامل لانا نقول
لا يفهم في العرف من قولنا ما به يحصل حرارة الماء الا النار
دون نفس الماء ولا مجاورة النار الماء تأمل قوله المعنى
المقتضى اي معناه يريد ان اللام للعهد الذهني الذي
في قوة النكرة والمعنى المقتضى لا يوجد في الفعل عند البصريين
فلذا قيل المراد عامل الاسم وتقوم بالباء في بحسبك زيد
كون الشئ مضافا اليه حكما وصورة فقد غفل من قال
لم يبال بخروجه لقلته قوله وفي مررت بزيد الباء عامل
اما في غلام زيد فالعامل عند بعض حرف الجر المقدر و
عند بعض المضاف النائب عن حرف الجر فالمفرد لما فرغ
من بيان الاعراب والعامل والمعنى المقتضى اراد تفصيل
المعنى المقتضى فانه تارة يقتضي الحركات الثلث وتارة ما سوي
وتارة سوي الواو ومنها وتارة ما سوي الالف فهذه اقسام ستة

قوله اي الاسم الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا هذا معنى ثان
للمفرد وتسمع له معنيين اخرين كلا منهما في محله ولا سم
ينتقض القاعدة بالاسماء الستة ولو اخر المثنى والمجموع
لخروجهما بقيد المنصرف لكونهما واسطة بين المنصرف
وغير المنصرف لان المنقسم اليهما اسم من شانه ان يقبل
التنوين ويمنع منه لعدم الانصراف او لم يمنع للانصراف
والمعرب بالحرف بمعزل عن التنوين ولا بغير منصرف اجري
عليه الحركات الثلث للاضافة او اللام او ضرورة الشعر
او التناسب بل ينتقض به قاعدة غير المنصرف ولا يبالى به
ايضا لانه يعلم من بيانه على طريقة الاستثناء والبيان
بطريقة الاستثناء من قاعدة غير المنصرف اولى من ادخاله
في قاعدة المفرد المنصرف لاشتماله على التنبيه على ان خبر
هذه الامور خرجت عما هو الاصل فيها لداع قوله اي الذي
لم يكن بناء الواحد فيه سالما نقض بسنين وبنين ونظائرهما

لكن لا يلزم من دخولها في المكسر توهم ان اعرابها بالحركات
الثلث لخروجها عن القاعدة المنصرف قوله احدها ان الاصل
في الاعراب ان يكون بالحركة ليكون الدال على صفة الشئ
كالصفة الدال عليه ولانها اخف الدوال وهذا مراد من
قال لانها ابعاض الحروف فالاعتراض عليه بان كونها
ابعاضا امر وهمي ولو سلم فلا يقتضي الا الاصالة بحسب الذات
لا في الاعراب ليس بشئ قوله والفتحة نصبا كتب في الحاشية
هذا التركيب من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين
لكن المعمول المقدم مجرور واجاز المض هذا كلامه قوله
والمصدرية فيكون التقدير يرفع رفعا والجملة حال والعامل
في الظرف والحال معنى الفعل المستنبط من الظرف المستقر
وهذا اوفق بالعبارة مما كتب في الحاشية على معنى انه اعرب
هذان القسمان بالضمة حال كونهما مرفوعين او اعرابا
بالضمة اعراب رفع وعلى هذا القياس نصبا وجرا هذا كلامه
قوله مثل جاءني رجل الاحسن الالطف ان يمثل بجاءت طلبة
والطلبة المطلوب قوله جمع المؤنث السالم فقط لانه اوضح
اذ معرفة غير المنصرف يحتاج الى تطويل ولان اعرابه لا ذم له
بخلاف غير المنصرف فانه يزول عنه اعرابه ولان النصب
تابع للجر ولغيرنا نكات اخر تركناها له وينبغي ان يضم
اليه الآن جمع ذات من غير لفظة كما ضم عشرون والو
الى جمع المذكر السالم كتب في الحاشية السالم مرفوع على انه
صفة للجمع هذا كلامه يريد دفع توهم انه صفة المؤنث
كما يتبادر من كلام السلامة صفة المفرد يعني ان الاصطلاحي
على وصف الجمع بالسلامة وان كان السلامة حال مفرده
قوله وهو ما يكون بالالف والتاء فدخل فيه سبحلات مع
مع ان مفرده مذكر وخرج عشرون مع ان مفرده مؤنث
قوله واحترز به عن المكسر فانه يعلم وعن جمع المذكر السالم

كسر بخلاف المكسر

فانه

فانه ستعلم ولقائل ان يقول الاحتراز ليس لانه علم وعن
جمع او سيعلم بل لانه لا يشاركه في هذا الحكم مع انه لم يعلم
المكسر مطلقا بل المنصرف قوله فاعراب هذه الاسماء الستة
نبه على ان الحكم ليس على خصوصيات هذه الاسماء بل على مطلقها
لئلا يمتنع الحكم عليها بكونها بالالف والياء ولا يلغو الحكم
عليها بكونها بالواو ولا يكون العقد بقوله مضافة لغوا
ووجه ذلك ان اخوك كما يحضر باللفظ به يحضر معه الاخ
فالحكم على الاخ الحاضر باللفظ مجردا عن خصوصية حصلت له
في هذا التلفظ ولا حاجة في هذا الحكم الى ما قيل ان التلفظ علم
لنفسه ويراد بالعلم الصفة المشتهر بها وهذه الالفاظ اشتهرت
فيما بين النحاة بوصف الاسماء الستة لانه مؤنث لتزييف
كون اللفظ موضوعا لنفسه وانما لم يذكرها مقطوعة
عن الاضافة لفوايد اولها كون عبارة الحكم مشتملة على مثاله
وثانيها الاجتناب عن ذكر دو غير مضافا لانه خلاف استعماله
عند العرب وثالثها هداية المتعلم لاعراب فم بالواو والالف
والياء لانه لا يهدي بنفسه لوجهه قوله لكن لا مطلقا
بل حال كونها مكبرة لما كان اشارته الى تجريد هذه الاسماء
في الحكم بقوله فاعراب هذه الاسماء الستة اوهمت انها جردت
عن خصوصية التكبير والافراد ايضا استدركه بقوله لكن
مطلقا ونبه على ان خصوصية الافراد جواب والتكبير محفوظة
في مقام الحكم قوله ومضافة نقل المتن على خلاف ترتيب اتفقت
عليه النسخ اما غفلته عن فواة الترتيب لكمال الاشتغال بتحقيق
القيود واما الان نسخته التي كانت في نظره كانت هكذا والثاني
في غاية البعد ومن قال بنبه على ان عبارة المتن محمولة على التقديم
والتاخير لانها حال عن ضمير الظرف والحال لا تتقدم على العامل
المعنوي او غير عبارة المتن الى ما هو اسبب ولغير المصرار يغير
عبارته الى ما هو فقد بنبه بذلك على انه بلغ بدقة النظر المتناهي

بغلب البشر قوله وانما اختاروا الاسماء الستة لان اعراب الخ
لا يخفى ان هذا الوجه في غاية الضعف والاقرب منه ان
يقال المعرب بالحروف في الفرع والملحق به سيت المثنى وكلا
واثنان والجمع والو وعشرون مجعلوا في مقابلة كل فرع
اصلا قوله وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لمشابهتها
للمثنى في كون المواصل معانيها مبنية عن تعدد الاولى في كونها مبنية
عن تعدد او في كون معانيها مستلزمة للتعدد لان المبنى
هو اللفظ دون المعنى هذا ثم ذلك في ماسوى الفم والهن ظ
واما فيهما فخفي والاوجه ان يقال للمشابهتهما المثنى والجمع
في ان فيها حرف لين بعده ما يتم به الاسم فان تمام الاسم
بنون التثنية والجمع والمضاف اليه والتنوين واللام قوله
ولوجود حرف صالح للاعراب في اواخرها حين الاعراب دون
غيرها حال الاعراب فشابه الاعراب في الطرفين والتغيير وهذه
الحروف هي في الاربعة الاول لام كلمة وفي الاخرين عينها
بعينها عند الشيخ الرضي الكلام الشارح وبدل من العين واللام
عند المص لان الاعراب لا يكون من اصل الكلمة ولما كان
تكلفا بل تعسفا لم يلتفت اليه الشارح واعلم ان الظاهر انه
جعل كلا من الانباء عن التعدد ووجود حرف صالح وجها
لجعل الاعراب في هذه الاسماء الستة دون غيرها بالحروف
ولا يستقيم لان الابن والولد والاخ والقريب الى غير ذلك
مبنية عن التعدد والاولى وجوداه بدون اعادة اللام
قوله وكذا كلتا التاء بدل من الالف والالف للتانيث لان
علامة التانيث لا تكون متوسطة وما اضيف اليه كلا وكلتا
يجب ان يكون مثنى او ضميرا ولا يجوز ان يكون معدودا غير
تثنية الا في الشعر كقولك كلا زيد وعمرو والحاق التاء بكلا
مضافا الى المؤنث فيه من تجريده عن التثنية واختلف في الف كلا انه في
الاصل واو او ياء والاكثرون على الاول قوله فاذا اضيف

الى المظهر ان يكون معرفة قوله فلذلك قيد كون اعرابه
بالحروف بكونه مضافا الى مضمر لا يخفى انه مستدرك
لا طائل تحته قوله ومعناها معنى التثنية لانه تكرار الوحدة
مرة قوله وهو الجمع بالواو والنون سواء كان مفرده
مؤنثا او مذكرا سالما او غير سالم وفيه نظر لان المص
ذكر في بحث الجمع في شرحه ان قولي وان كان اسما فمذكر
علم يعقل باشتراط التذكير عن الاشتراط التذكير التعبير
بجمع المذكر للغافل عن التعبير او المتوهم انه اسم وليس
معنى التركيب الاضافي مرادا فالمص لم يجعل الاصطلاحي
اعم من مفهوم التركيب ولو حوفظ على مفهوم لفظ الجمع
المذكر السالم يمكن ادخالها في اخوات عشرين بان يراد بها
ما هو على صورة الجمع المذكر وليس به قوله وعشرون في
اخواتها المراد بالاخت المثل على ما اشار اليه بقوله ونظائرها
التبع وبه فسر التريل حيث فسر كلما دخلت امة لعنت اختها
فاستعارة الاخت للمثل استعارة غريبة غير مصنوعة
للنحاة قوله والاصح اطلاق عشرين على ثلثين ولم يصح
على عشرين وكانه لم يلتفت اليه لانه يخص عشرين وهو
بصدد تعليل الحكم المشترك ولا يذهب عليك ان ما ذكره
لا يفيد ان ثلثين فما فوقها ليست جموعا في الاصل غلبت
على تلك العشرات تغليب العام على الخاص وما يفيده هو
ان يقال الاعداد ملتئمة من الاحاد حاصلة من تكرارها
لا من تكرار مراتب الاعداد فهذه الالفاظ كاولي في انها لا
واحد لها من لفظها قوله واطلاق ثلثين على تسعة وعلى تسعة
وثلثين وهكذا قوله وايضا هذه الالفاظ لا يخفى
عليك انه لو قال مجموع هذه الالفاظ اه لكان فيه لطافة
قوله وانما جعل اعراب الشيء مع ملحقاته الاولى ترك مع ملحقاته
لان بيان الوجه في الاصل يغني عن مؤنة البيان في الملحق ولانه

لايساعده قوله لانهما فرعان للواحد بلا كلفة وكذلك
قوله وهو علامة التثنية والجمع فتامل وفي اخرهما
حرف يصلح للاعراب فان قلت الضلاحية ممنوعة لان
العلامة لاتتغير والاعراب يتغير قلت هذا ليس من تغير
العلامة بل من تبديل علامة بعلامة فانه بعد ما كان
الالف علامة للتثنية جعل العلامة اما الالف واليا
فتبدل الالف بالياء تبدل علامة بعلامة لاتغير العلامة
وكثرة التثنية بالاضافة الى الجمع وقلة الجمع بالاضافة
اليها لتوقف الجمع على الثلاثة والشروط الثلثة ان كان
اسما او اكثر اذ كان صفة وحملوا النصب على الجر
لانه السنة في الحمل اشار الى تقسيمه اليهما فيما سبق
في بيان حكم المعرب حيث قال لفظا او تقديرا لقد ادرج
في هذه البيان فوائد الاولى ان قوله التقدير بيان لاقسام
التقسيم السابق لا التقسيم الاخر للاعراب كما ذكره بعض
الشارحين وكانه بنى ذلك البعض ما ذكره على ان قوله لفظا
او تقديرا تفصيل لاختلاف العمل لا لاختلاف الاخر
والثانية ان قوله التقدير وعديله معرفان بتعريف العهد
والثالثة ان هذا الكلام متصل بما قبله كمال الاتصال
ولما كان التقديري اقل اشار الى وجه تقديم التقديري
مع ان اللفظي لكونه الاصل احق بالتقديم لا يبعدان يقال
التقديري لخفائه اولى بالتقديم في مقام البيان التقديري
اي تقدير الاعراب لا سبب تقديره بالاعراب المقدر ليلايم
قوله واللفظي فيما عداه فيما اي في الاسم المعرب الذي
تعذر الاعراب فيه اشار الى ترجيح جعل ما موصولة
بمرجح التبادر الى ترجيح حذف العائد على حذف المضاف
في قوله تعذر اي تعذر اعرابه لان حذف الفضلة اهون
من حذف العمدة ولان الفهم يتسارع اليه ومنهم من طالع

عليه طريق الترجيح واطال ومع ذلك فانه الوجه الظاهر
الصريح وليس لك ان تجعل ما عبارة عن حرف اخر اي في حرف
آخر تعذر الاعراب فيه لانه لا يصح في الاعراب بالحرف المقدر
في آخر الاولى اخرج عصا به بذكر عصا على ان
الالف المقدرة كالمذكورة وراعى ذلك في المستقل كما في صحيح
ايضا فان قلت الاعراب في عصا قبل الاعلال مستقل كما
في قاض وبعد الاعلال متعذر في قاض كعصا فلم فرق بينهما
قلت قيل موجب تقدير الاعراب في قاض الاستثقال فان
الاستثقال فيه ادى الى الحذف وموجبه في عصا التعذر
فان استثقال الواو والمتحرك ادى الى القلب ولك ان تجعل
عصا ملحقا بجبلى وقاض بالقاضي والفضل للمتقدم فليعتصم
به المعتصم وكما في الاسم المعرب بالحركة لم يقل في الاسم المعرب
المعرب بالحركة ليدخل فيه مثل مسلمات ومساجدي وعبادي
قيل الاولى ان يقيد الحركة باللفظية ليخرج عنه عصاي
فان تقدر الاعراب فيه قبل الاضافة وفيه ان اصل عصاي
عصوي فالمنقلب بالالف ما تقدر اعرابه فيكون القلب
بالالف بعد تقدر الاعراب بالاضافة ولا يكون تقدر الاعراب
قبل الاضافة على انه يخرج عنه ح نحو قاض مضافا الى ياء المتكلم
مع انه داخل فيه نعم ينبغي ان يفسر قاض بما سوى المضاف الى
ياء المتكلم مع انه داخل فيه لان الاعراب في الناقص المضاف
الى ياء المتكلم متعذر لان المحذوف من الاخر حركة الكسرة
التي اقتضت الياء لا حركة الاعراب حتى يكون تقديرها للاستقلال
ولك ان تحمل قوله مطلقا باعتبار كونه قيدا للعلاقي هذا التقسيم
ايضا اي سواء كان مقصورا او منقوصا او صحيحا امتنع
ان يدخل عليه حركة اخري ولا بد من حركة اخري اذ لا يمكن
جعل هذه الحركة اعرابا كما جعل علامة التثنية اعرابا لانهما
مقتضى الياء المتقدم على العامل فلا يمكن ان يكون اثرا للعامل

والا لزم ان يكون العامل لتحصيل الحاصل واما علامة التثنية
فاحد الامرين ومعنى التثنية لتحصيل احدهما لا على التعيين
والعامل لتحصيل خصوص احدهما يعني كون الاعراب
تقديريا في هذين النوعين مناط فائدة تعميم مطلقا هو
غلامي وان جعل متعلقا بهما وبهذا جعله البعض مخصوصا
بغلامي وكان الشارح لم يجعل ذكره لدفع توهم الاختصاص
المخصوص بغلامي بل جعله لداعي حسن المقابلة بينه وبين
قوله كقاض رفعا وجرا ومسلمي رفعا فان تقييد المقابل
يدعو الى تعميم المقابل الاخر ويمكن ان يقال يريد بعضا مطلقا
ماكان الفه محذوفا وماكان الفه ملفوظا وبغلامي مطلقا
ماكان ياؤه مذكورا وماكان ياؤه محذوفا نحو يا غلام وماكان
ياؤه مبدلا بالف نحو يا غلاما فقوله في وجه تقدير الاعراب
في نحو غلامي انه لما استثقل اخر الاسم بالكسرة تعذر الاعراب
ح قاصرو الوافي انه لما استثقل بالكسرة او الفتحة لتناول
نحو يا علاما ويا يا ابت ويا امت ويا امتا ويا ابتا كما
في الاسم الذي في اخره ياء مكسور ما قبلها بخلاف الذي ما قبلها
ساكن كظبي ونحو مسلمي عطف على قوله كقاض فهو مرفوع
لا على قاض فيكون مجرورا ووجه التقييد اذ يكون ذكرا لنحو
مستدركا ومع ذلك يتجه ان الاحضران يحذف نحو ويعطف
مسلمي على قاض يعني تقدير الاعراب للاستثقال
قد يكون في الاعراب بالحروف يعني ان عرض المص من تكثير
الامثلة بيان ان التقدير في هذا القسم قد يكون في الاعراب
بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحروف لاستيفاء الاقسام
المستثقل فلا يرد انه بقي اقسام من المستثقل لم يذكره وغفل عنه
ومن افاضل تلاميذ الشارح من خفي عليه ما تضمنته هذا الكلام
فتصدي لبيان نكتة ترك المص بعض اقسام المستثقل فسلك
طريقا لا يوصل الى المطلوب فعليك بالصراط المستقيم صراط الذين

غير المغضوب

غير المغضوب ولا تجب فانك لا تهدي من احببت ولكن الله يهدي من يشاء
الى صراط مستقيم نعم يتجه على الشارح ان ما ذكره انما يصح على مذهب من لم يجوز
الحكاية في التثنية والجمع وانما على لغة دعني من تمرتان فالقسم الاول ايضا يكون في
الحركة والحرف ونحن نقول يعني تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في خاص
وقد يكون في حال واحد بخلاف المتعذر فانه لا يكون الا في الاحوال الثلث
ولما كان تميز المستثقل عن المتعذر باختصاص المستثقل ببعض الاحوال دون
المتعذر وكان المقصود من ذكر الامثلة بيان الفرق لم يذكر مثالا لما يكون
الاعراب المستثقل تقديريا في الاحوال الثلث نحو جاءني القوم ورايت اخا القوم
ومررت باخي القوم وجاءني مسلمو القوم ورايت مسلمي القوم ومررت بمسلمي
القوم واما جاءني مسلما القوم رفعا فقط في حكم مسلمي قوله وقد يكون
الاعراب بالحروف تقديريا في الاحوال الثلث للاستثقال وضابطه ما اذا
كان الاعراب مدة ولا في ساكنا نحو والمقيمي الصلوة بجر الصلوة ونصبها
فخرج نحو مصطفو القوم والمثنى الغير المرفوع فان اعرابه لا يكون مدة اصلا
قوله اي فيما عدا ما ذكر مما تعذر فيه الاعراب واستثقل هني ضمير ما عدا راجع
الى ما ذكر من قسمي المتعذر والمستثقل لا ما عدا ما ذكر من الامثلة حتى يرد الامثلة
التقديرية الغير المذكورة على بيان اللفظي فما اورده بعض افاضل تلاميذ الشارح
على بيان اللفظي من الامثلة وتكلف في دفع بعض الامثلة بما لا يمين ولا معنى من
جموع واضطر الى الاعتراف بورود بعض الامثلة لا محالة مما ينقضي منه العجب
رعاية الادب هذا وقوله ما ذكر شيء ربما يحتاج في افراد ضمير ما عداه مع رجوعه
الى المتعذر اي المتعذر والمستثقل الى تاويل المتعدد بما ذكر وهذا طريق شايع
في رجوع ضمير المفرد الى المتعدد لكن لا حاجة هنا الى هذا التاويل لان المتعدد
اذا ذكر بالعطف كلمة او بجوز افراد الضمير الراجع اليه لانه في الحقيقة راجع الى احد
الامور لا الى المجموع قوله لما ذكر في تفضيل المعرب المنصرف وغير المنصرف يفيد تعريف
غير المنصرف لاحتياج تفضيل المعرب الذي سبق اليه ذكر ولاحتياج بعض
احكام تذكر بعد الى معرفته ايضا واما المنصرف فلا يحتاج الى معرفته لاعلمية
من تفضيل المعرب لاهتمام بتعريف غير المنصرف اكثر فلذا النزم بالتعريف وترك
المنصرف بالمقايسة ومما يحوج اليه التفضيل السابق للمعرب بيان المذكر والمؤنث

من يجوزها فمقبول في جوابه هل عندك تمر تأمل صح

تلاميذ جمع تلميذ والجمع عنه التبنة على تلامذة كالاشاعرة

ولا يمنع عنه

وبيان المثنى والمجموع فينبغي ان يذكره المصنف متصلا بغير المنصرف قبل الشروع
في المرفوعات فلا وجه للفصل الكثير بينها وبين تفصيل المعرب ومما يجب تقديمه
على المرفوعات بحث المعرفة والنكرة لانه انما يحتاج الى معرفتها المصلحة غير المنصرف
ومباحث المبتدأ والخبر ومباحث الحال والنعت وفي تاخيرها اخلال ببيان هذه
المباحث قوله وكان غير المنصرف اقل يرد عليه انه في المعرفة بالتعداد يستحق بيان
الاقل ان يؤثر على بيان الاكثر ويترك الاكثر على القياسية لما يشتمل عليه من
تقليل مؤنة البيان واما المعرفة بالتعريف فلا تتفاوت فيها الاقل والاكثر حتى
يقال الكثير يتعرف بما هو الاقل الا ان يقال لما كان الاقل في بعض البيان يستحق ان يؤثر
على الاكثر اوثر في البيان بالتعريف ايضا تنزيلا للبيان بالتعريف منزلة البيان بالتعداد
والاوجه ان يقال اختار تعريف غير المنصرف لانه وجودي والمنصرف عدمي
يعرف بالمغايرة الى الوجودي قوله واكتفى بتعريفه لانه يعرف بمعرفة ولم يقل والمنصرف
ما عداه كما قال في الاعراب اللفظي لاشعار عنوان غير المنصرف بان المنصرف ما عدا
بخلاف عنوان التقديري واعلم ان المعرب لا ينحصر عند القوم في المنصرف وغير المنصرف
فان المنصرف عندهم ما يدخله الحركات الثلث والتنوين وغير المنصرف ما يشبهه
الكسرة والتنوين على ما بينه الزمخشري في المفصل فالمعرب بالضمة والكسرة والمعرب
بالحروف واسطة فح لا يصح ان يكتفى بتعريف غير المنصرف لانه لا يمكن معرفة المنصرف
ح بالقياس اليه واما عند المصنف فان المنصرف وغير المنصرف عنده قسمان للمعرب بالحركة
اذ لا فائدة في وصف المعرب بالحروف بالانصراف وعدمه فيمكن معرفة المنصرف
بالمغايرة لانحصار هذا المعرب بمقتضى تعريفه فيهما كما اذا كان مطلق المعرب منحصرا
عنده فيهما على ما قيل قوله غير المنصرف المنصرف ماخوذ من الصرف فانه يتأتى في الصرف
عن حالة الاصلي بالتركيب اكثر من تأتي غير المنصرف فانه حتى كانه بالقياس اليه
لا ينصرف لانه ينصرف بالتنوين والكسر دون غير المنصرف وقيل جاء الصرف بمعنى
الزيادة فالمنصرف يشتمل على الزيادة من الكسر والتنوين او زيادة التمكن قوله
اي اسم معرب واختار تغيير كلمة ما بالنكرة وهو احتمالية لانه اقرب بالمتراجح
الشرح بالمتن ولم يشر الى الاحتمال الاخر لوضوح امره واشتهاره وقد تقدم مثله
غير مرة وان لم ينبه له بعض افاضل تلاميذ الشارح الآتي في هذا المقام والطيب الوجود
بما لا يزيد الا الاسام فاعرضنا عنه بالمرة كما هو دأب الكرام قوله من علل تسع

ولا يجوز

ولا يجوز ان يكون التقديري من تسع علل لانه لم يوجد هنا شرط حذف
المضاف اليه على ما لا يخفى للعارف به فمن جوز ان يكون التقدير من تسع علل
ثم اشتغل ببيان نكات لترجيح تقدير الموصوف فلم يترك ما لا يعنيه قوله
والعلل التسع مجموع ما في هذين البيتين لا وجه لتاخير هذا التفصيل عن
شرح قول المصنف وانواعه رفع ونصب وجر الى هذا المقام كتبه في حاشية هذا
المقام اوله موانع الصرف تسع كما اجتمعت ثنتان منها فالصرف وتصوب
هذا وهذه الابيات لابي سعيد الابناري النحوي والتصويب النزول
ولم يذكر الابيات كلها ليستغني عن التعريف لاشتمال بيان غير المنصرف الذي
يستفاد من البيت الاول على معاني الاول انه يفيد ان غير المنصرف ما فيه علتان
فيخرج عنه ما فيه علة واحدة تقوم مقام العلتين والثاني انه يدل على انه
باجتماع سببين يجب عدم الانصراف قطعا مع انه يجوز صرف هند ونائلها
انه يدل على انه اذا اجتمع في كلمة التانيث والعلمية مثلا يكون منع الصرف
للبيتين مع انه ليس الا للتانيث بالالف قوله وذلك المجموع عدل لقد يقع تنكير
الاسباب في هذين البيتين نهاية الحسن اذ السبب عدل مما لا كل عدل وهو عدل
لا يكون علة لبنا وكذا السبب وصفا بنا وهو الوصف الاصلي وهكذا وحكم
المناسب تنكير النون ايضا الا انه لم يساعد النظم فما احسن ما قال بعض
الشارحين ان الالف واللام فيه زائدة قوله والعدول في عطفها بثم اشعار
للتراخي في الزمان ويستفاد للتراخي في الرتبة فيكون ما بعده اعلى رتبة مما قبله
او ادنى ولا يخفى ان الجمع اعلى رتبة مما قبله وما بعده فكلمة ثم في العلتين لهذه
النكتة الجليلة قوله ولو جعل الالف فاعلا لعوله زائدة هذا مما لا يقصد به
الزيادة قبل شيء في غرار ديك الناس فانه لا يقصد به الا التقديم في التركيب
فتفهم في عباراتهم بعيد جدا قوله وهذا القول تقريب ما ثبت في كلامهم الوجوه
الثلثة المذكورة ولنا وجه رابع وهو الاعتذار من مسامحات وقعت للناظم
في هذه الابيات لعدم مساعدة بان المقصود تقريب غير المنصرف والعلل من
الحفظ لا تحقيق القول فيها اذ لا يساعد النظم وقد عرفت بعض المسامحات في البيت
الاول مما ذكرنا ومنها ابهام العلل كما بين في تنكيرها ومنها ما في قوله والنون
زائدة مما ذكره الشارح ومما تذكر لك من ذات السبب مجموع الالف والنون لا مجرد الالف

ولنا وجه خامس ذكرناه في شرح الفريد قوله او القول بان كل واحدة من
الامور التسعة علة قول تقريبي قيل الاولى مانع اذ ليس في كلام الناظم
ذكر العلة قلت الموانع جمع مانعة والتانيث لانها بتقدير علل موانع الصرف
قوله وقال بعضهم انه اثنان لاحد روي لمعرفة القولين الاخرين فلذا لم
يبينهما ونحن اقتضينا أثرهم قوله من حيث اشتماله على علتين انما قيد بذلك
لان لغير المنصرف لامن هذه الحيثية احكاما اخر ومن حيث انه معرب حكمه ما مر
ومن حيث انه فاعل حكمه الرفع الى غير ذلك ومن حيث انه روعي فيه التناسب
او انه دخل تحت حكم الضرورة او روعي فيه الاصل كما في مسلمات عما الكسر
والتنوين لكن الاظهر الاختصار بقولنا اي حكم غير المنصرف من حيث انه غير منصرف
ومنهم من قال في وجه الحيثية ما يكاد يسلب عن القائل به الحيثية قوله ان لا كسر
ولا تنوين ذكر الكسر مع انه علم سابقا اشارة الى تعريف غير المنصرف بما لا يدخله
الكسر والتنوين تعريف بامرين يجب ان يحمل كل منهما حكم غير المنصرف ففيه الدور
من جهتين على ما فصل في تعريف المعرب ولو اقتصر على ذكر لا تنوين لم يكن
الاشارة الى نقصان تعريف غير المنصرف الا من جهة التنوين او للتنبيه على
ان منع الكسر من غير المنصرف بالاصالة لا بالتبعية فانه لو اكتفى بالتنوين لتوهم
ان حكم غير المنصرف من حيث انه غير منصرف منع التنوين والكسر منع بالتبعية كما
قال كثيرون ومنهم من قال اراد الجمع بين الحكمين لانه اقرب ضبطا قوله فيشبه
الفعل مشابهة الاسم الفعل ثلثة مراتب علاها يوجب البناء وادناها عدم الانصراف
واوسطها العمل ولا يسع المقام تفصيله قوله لانك تقول قائم ثم تقول قائمة
المعروض للتاء القائم المطلق لا القائم المجرد عن التاء وهو المذكور وكذا المعروض
للالف واللام الرجل المطلق لا الرجل المجرد عن الالف واللام وهو النكرة فالفرعية
في التانيث والتعريف وهمية والفرعية المعتبرة في منع الصرف اعم من الوهمية والحقيقة
قوله اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه لشيء اخر وخلافه الاصل بمنزلة المتوقف
على الشيء لانه كما ان تحقق الفرع بمنيته تحقق الاصل كذلك تحقق خلاف الاصل
يبتني لتحقق الاصل انه لو لم يكن الاصل لم يلتفت الى خلاف الاصل فلا حاجة الى
جعل الفرع شاملا للفرعية الموقوف على الموقوف عليه والمرجوح على الراجح لان المرجوح
ليس فرعا للراجح الا بتحمل بمنزلة الموقوف وليس للفرعية معنى يشمل المرجوحية قوله لان

الا تلتئم بتلي النقض عاد خلة الكسر والتنوين للصرف او التناسب
لصدق التعريف عليه مع انه منصرف عنده لقوله وجوز صرفه وعطفه
ايضا عطا بوتت لصدق التعريف عليه مع انصرافه لدخول الكسر والتنوين
وجيب عن الاول بما يجيء في تحقيق قوله وجوز صرفه وعن الثاني
بان يمنع وجود البينين المستجمعين لشرائطهما كما قاله
العلامة نمذهب الثاني ليست منحصرة
المثانية لدلالتها على الجمعية

الاصل

اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع اخر حقيقة او حكما ووزن
الفعل الذي فيه اصالة الزوائد الاربع في حكم الوزن المختص فلا يتجه ان
البيان قاصر قوله اي لا يمتنع الجواز بمعنى سلبا للوجوب والامتناع وبمعنى
سلبا للوجوب وبمعنى سلبا للامتناع والصرف قد يجب في الضرورة كما اذا
اوجب منع الصرف انكسار الوزن فلذا فسره بقوله لا يمتنع قوله وباد خال
الكسر والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما فيه ان غير المنصرف ما فيه علتان مؤثرتان
فيجوز ان يخرجا من التاثير بالضرورة او اعتبار التناسب فلا حاجة الى صرف
الصرف عن الظاهر قوله وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي اي الطرد من الصرف
معناه الاصطلاحي والطرد من ضم صرفه رجوعه الى غير المنصرف بحكم قوله وحكمه
والحاجة ترتفع بترك الظاهر الاول فلا وجه لترك الظاهر الثاني فافهم قوله
للضرورة لان الضرورة ترد الاشياء الى اصولها ولا تخرجها عن اصولها ولذا
لم يجز عدم صرف المنصرف لها عند الجمهور من البصريين كما لم يجز جعل الهمزة الملحقة
المقصورة ممدودة لان اصل الممدودة المقصورة وجوز الكوفيون وطائفة
من البصريين منع صرف العلم للضرورة قوله فكقوله صبت اي هذا البيت مما قالته فاطمة
رضي الله عنها في مرثية النبي صلى الله عليه وسلم واوله ماذا على من شم تربة
احمد ان لا يشم مدى الزمان غواليا وفي حاشيتها جمع غالية بوي خوش
انتهى مرثية بالتخفيف بمرده شنايش كردن التربة حاء المدى غاية و
المعنى ما الذي او اي شيء وقع على من شم تربة احمد في ان لا يشم مدى الزمان
واستداده انواع الغالية والاستفهام للانكار والمعنى لم يقع عليه شيء ولا بد
استغنى بشمة عن شم الغوالي او المعنى ماذا اوجب على من شم تربة احمد ان لا
يشم اه والاستفهام للتعجب من عظم الموجب وهو كمال الاستغناء عن شم الغوالي
قوله ان ذكر بالفتح والكسر للتعليل قوله لان رعاية التناسب بين الكلمات
امر مهم عندهم ولذا صار السجع من اجل محسنات الكلام واختير هنا في النثر
ومر في مع ان اللغة امرائي ومنه في التنزيل بيدي لما خلقت ثم يعيده واللغة المشهورة
بيدا روي ان بعض البلغاء قال الكاتبة اكلت ماجارفان الركب قد صاروا
اي بضم الراء في جار فقال الكاتب ياسيدي الافصح كسر الراء فلم يلتفت اليه
لاهتمامه بامر التناسب وفي قوله وان لم يصل الى حد الضرورة اشعار بانه

بانه قد يصل الى حد الضرورة ومنه وجوب صرف اعلام الاوزان التى قصد بها
بيان وزن منصرف فيقال وزن ضارب يضارب مضارية فاعل يفاعل
مفاعلة فينصرف مفاعلة لا محالة لمناسبة مضارية وجعل من هذا القبيل كل لفظ
منصرف اريد به نفسه فانه يعامل به معاملة اذا اريد به معناه مع انه قد يكون
غير منصرف للعلمية وسبب اخر فينون قول المصرفيما يعد واما فوارنة فمنصرف
مع انه غير منصرف لكونه علما لنفسه ومؤنثا ويعتبرون عن هذا التناسب بالمشاكلة
قوله حيث صرف سلاسل لتناسب المنصرف الذي يليه وقرئ قواريرا لتناسب
قواصل الا قوله يليه لم يعتد به اتمام التعليل **قوله** سلاسلا وأغلالا لاشتمال
الجموع اه اراد انه ذكر اغلالا ليس زايدا لان المقصود تمثيل الجموع والا فالمعنى
ان التقدير كصرف سلاسلا في هذا التركيب **قوله** وما يقوم مقامها قيل هذا
من تتمة بيان التعريف فينبغي ان يقدم على قوله وحكمه وفيه ان بيان الاسباب
كلها من تتمة التعريف فهذه جملة معترضة ولا مشاحة في وقوعها اين ما وقعت
ولشدة الاهتمام ببيان ما لا يصلح للتعريف قدمت الهنا **قوله** فانه تكرر فيه
الجمعية فيقام مقام السببين لهذا التكرر عند المصر ولكونه نهاية جمع التكسير
عند بعض ولانه لا نظير له في الاحاد عند بعض واتمام الاخير يحتاج الى تطويل
لا يسعه المقام كتبه في الحاشية فاكاليد جمع اكليد وهي جمع كليد واصاور جمع
اصورة وهي جمع سوار فاناعيم جمع انعام وهي جمع نعم انتهى وقد يلحق النون
باساور واكثر ما يقع النعم على الابل وجمع الجمع انما ان اراد به الكثرة او الفرد
المختلفة على ما في الصراح **قوله** فالعدل مصدر مبني للمفعول اي كون الاسم معدولا
ذكر المحقق الرضي ان العدل اخراج الاسم لا الخروج فاشار الشارح الى ما اجيب
عنه وهو ان المصدر قد يكون مبنيا للفاعل كالضرب بمعنى كون الشيء ضاربا
وقد يكون مبنيا للمفعول كالضرب بمعنى كونه مضروبا والعدل لكونه
سببا في الاسم ينبغي ان يكون مبنيا للمفعول ونجيء عليه انه لا مشاحة انه
يوجد معنى مصدري حاصل بالحاق الياء المصدري الى المفعول كما يقال
مضروبية بمعنى كون الشيء مضروبا والمعنى المصدري الحاصل بالحاق تلك
الياء في غاية السقة يسع فيها ما لا يسع في الفاظ المصادر واما ان المصادر
وضعت للعينين ما هو صفة الفاعل وما هو صفة المفعول فلا بد له من دليل

بل يكاد يرده ما ذكره المصنف في تعريف الفاعل من قوله على جهة قيامه به حيث
احترز به عن تعريف الفاعل ضرب زيد مثلا على صيغة المجهول فانه يدل على
ان ضرب زيد يدل على وقوع الشيء على زيد لا على قيام شيء بزيد فلو كان للمضروب
معنيان لكان ضرب زيد والا على قيام المبنى للفاعل منه فلا يكون خارجا بقوله
على طريقة قيامه به فالمصدر لم يوضع الا لما قام بالفاعل والفعل المجهول
يدل على وقوع المصدر الذي تضمنه على ما اسند اليه وجزء معنى الفعل
المجهول ما هو جزء معنى الفعل المعلوم والفارق بينهما اعتبار قيامه الذي
يدل عليه هيئة الفعل المعروف واعتبار وقوعه الذي يدل عليه هيئة الفعل
المجهول اذا تمهد هذا فنقول لو كان العدل بمعنى الاخراج فالاعتراض قوي
لا يندفع بهذا الدفع لكن العدل في اللغة جاء بمعنى الميل فيقال عدل عنه اي مال
عنه وعدل اليه اي مال اليه وجاء بمعنى البتعيد فيقال عدل الجمل فعدل فحام
كذا في القاموس ولا داعي الى كون العدل التحري بمعنى البتعيد دون الميل
الا اشتقاق المعدول وتسمية الاسم معدولا وليس بقوي لانه بمعنى المعدول
اليه فالاظهر ان العدل بمعنى الميل عن الشيء الى الشيء والعادل مادة الاسم
حيث مالت عن الهيئة الاولى الى الثانية فسمي الاصل معدولا عنه والاسم
معدولا بمعنى المعدولا اليه لان المادة عدلت الى الهيئة وتدبر تظفر ان شاء الله
الحاجب صابئا فلا يجد بينه وبين المقصود حاجبا **قوله** وهو خروج الاسم
اخرج خروج الفعل اذ لا يسمى عدلا **قوله** اي عن صورة فسر الصيغة بالصورة
لان الصيغة قد تطلق على الكلمة باعتبار ما يعرضها من الهيئة فيقال ضرب
صيغة الماضي والمراد بالصورة اعم من الصورة او ما في حكمها فخرج نحو كلمة
كالصوت فان اصالا سور لازم لافعل التفضيل فكان اللام منه بمنزلة
الصوت للكلمة وكذا الالف واللام في المفرد الذي صار علما بالغلبة فيكون
شرعا علما للشر بعينه معدولا عن الشر فلا حاجة لادخال اخرى الى تغيير تعريف
العدل بالخروج عما هو حقه من الصيغة او استلزام كلمة اخرى معه واما يتوهم
من ان ما غير اليه التعريف ينتقض بيوم الجمعة في ضمت يوم الجمعة فانه خرج
عما هو حقه من استلزام كلمة اخرى وهي في بخلاف تعريفي المصنف فانه لا حاجة
لنفي في الصورة حكما كاللام للفرق بينها وبين اللام لجواز الفصل بينها وبين

للمفعول منه بدلا كما ان ضرب زيد على صيغة المعروف دال على قيام المبني للفاعل

مجروها بالحرف الزائد بخلاف اللائم ففيه ان يوم الجمعة لم يخرج عما هو حقه الى
ما ليس حقه فان تقدير في ايضا ما هو حقه قوله التي يقتضي الاصل والقاعدة
ان يكون ذلك الاسم عليها خروج الاسم عن صيغة الاصلية بهذا المعنى
في عمر غير لانه ليس هناك اصل وقاعدة يقتضي ان يكون عمر على صيغة عامر
الآن يقال لما اقتضى ضرورة منع الصرف الحاق بحكم بانه معدول حكم
بانه ستي باسم الفاعل من العمارة فعمر اسم الفاعل من العمارة خرج من
صيغة التي هي على مقتضى القاعدة وهي عامر الى عمر قوله ولا يخفى ان صيغة
المصدر آه فيه ان صيغة الاسم ان كان بمعنى صورة معرض بحروفه الاصول
هيئة الضرب هيئة للضارب وان كان ما معرض المادة في وضعه لمعناها
هيئة ثلثة ثلثة ليست هيئة ثلث لان ما وضع له ثلثة ثلثة نفس العدد
وما وضع له ثلث الموصوف به فالوجه ان يقال خروج المشتقات من المصادر
السماعية بتقييد الصيغة بالاصلية لان صيغ المصادر السماعية ليست
من مقتضيات اصل وقاعدة والمشتقات من المصادر القياسية مما خرجت به
المغيرات القياسية قوله فلا ينقض بما حذف عنه بعض الحروف كالاسماء
المحذوفة الاعجاز وكذا محذوفة الاوايل مثل عدة والمحذوفة الاواسط
كمقول في وجه ولا يبعد ان يقال خرج عنه كل ما غير بابدال الحرف اصلي
الى حرف اخر كالمعام والايلاف فان المادة ليست باقية فيهما فلم يبق من
المغيرات القياسية الا المدغمات فهي الخارجة باعتبار قيد المغاير فلا غير
هكذا ينبغي ان يحقق هذا المقام فما قيل في بيان قوله مخرجت عنه المغيرات
القياسية كالمعام فبعيد عن المعام قوله المقصود هنا تميز العدل عن سائر
العلل قد اقتضى هذا الجواب وهو ليس بمرضي اذ لا يشتبه على المتفطن ان
المقصود من تفصيل العلل وتبيينها تميز المنصرف عن غير المنصرف وببيان
العدل على هذا الوجه لا يحصل هذا المقصود قوله اعلم انا نعلم قطعا آه قد دل
كلامه على ان ما اشتهر في كتب النحو ان خروج ثلث مختص بخلاف للعلم
القطعي بل هو امر يحكم به بالتكلف لاضطراره اليه لمنع الصرف وانما المحقق
ثبوت اصل له اما خروجه عنه فلا فان قلت اذا كان ثبوت اصله محققا
والاصل انما يكون اصلا لخروج الفرع عنه فيكون الخروج ايضا محققا

قيد بوجه لانه اعلل
معقول خلاف

وثلثة

قلت لم يرد بالاصل الا ما يقتضي القياس ان يكون الاسم عليه لا ما كان بالعكس
عليه ويغني بالخروج انه كان عليه فخرج وهذا امر لا يحكم به الا
الاضطرار فح نقول ما اشتهر مبني على انهم اراد وا بالخروج تحققا
الخروج عما هو القياس لا الخروج عما ثبت للمادة ومبنى ما حكم به الشارح
الخروج عما ثبت للمادة ونتيجة على ما اعتبروا المميزات الناذة على
تعريف العدل ونتيجة على ما ذكره انه يخص معرفة غير المنصرف بالعدل
مالم يعلم انه منع منه الكبر والتنوين فيلزم الدور الا انه لم يلتفت اليه
لان ذلك لازم في العدل التقديري لا محالة فيلزم في مطلق العدل
ويندفع الفساد بانه قليل يمكن تعداده لمتعلم النحو قوله لانهم يتنبهوا
للعدل عدا عمر من هذه الامثلة فمجلوع غير منصرف للعدل التبيني لذات
السبب في سائر الاسباب سوي الجمع التقديري لا يتوقف على معرفة منع الصرف
فان التانيث والوصف والجمع والعجمة والتركيب مما يعرف بدون منع الصرف
واما العلمية فلا يعرف في شئ منها الا بعد معرفة منع الصرف واما العدل
التحقيقي فان كان هو الخروج عما هو القياس فيمكن ان يعرف بدون معرفة
منع الصرف كما في سائر الاسباب وان كان هو الخروج عما كان للمادة فلا يعرف
الا بمنع الصرف هذا ثم قوله فمجلوع غير منصرف الاولى تركه لانه مشترك بينه
وبين جمع الاسباب ولا يخفى كون الحكم بعلية العدل للضرورة بالعدل
مدار الفرق بينه وبين سائر الاسباب على ان الحكم بوجوده للضرورة
دون الحكم بوجود السائر قوله اي خروجا كائنا عن اصل محقق يعني تحقيقا
بمعنى محققا صفة لخروج مقدر بحال مستقلة وهو الاصل وهذا بعيد
عن العبارة سيما في قوله او تقديرا الا ان حمله على الوصف بحال المستقل
مع انه يصح ان يكون وصفا للخروج بحال بغنه يبعده عن الفهم جدا
قوله جاء في القوم ثلثة ثلثة حال من القوم مؤول بلفظ واحد اي مفصلا
بهذا التفصيل فلما كانت العبارة عن الحال كلا اللفظين اجري اعرابه
عليهما قوله وكذا الحال في احاد وموحد وثناء ومثنى الى رباع ومربع
لا وجه لقوله الى رباع ومربع والظ ورباع ومربع الا ان يجعل
الى بمعنى مع قوله والصواب بجيئها الصواب بجئ عشار ومعشر بخلاف

الشارح

الصفة

لانه لا يعرف غير المنصرف

للخمسة الاخرى قال الفتح الرضى يستعمل على وزن فعال من خمسة الى عشرة
بباء النسبة نحو الخماسى قوله والسبب في منع صرفه قصد بهذا الكلام دفع
اشكال عرض في اعتبار الوصف من جملتها في الاصل اعدادا لان الاعداد
ليست اوصافا اصلية واشارة الى ترجيح بعض ما قيل في منع صرفها
فانه مما قيل ان منع صرفها لتكرار العدل حيث عدل عن الصيغة وعن
التكرار والاسمية الى الوصفية وهو ليس بوجه فان اعتبار العدل امر اضطراري
فيجب ان يقتصر على قدر الحاجة قوله لان الوصفية العارضة التي كانت في
ثلثة ثلثة وجه عرضية الاوصافية في الاعداد انها وضعت للوحدات في الوضع
ثم استعملت مجازا فيما له الوحدات ومنع كون ثلثة ثلثة موضوعة للوحدات
في الوضع التركيبي لانها موضوعة للمعنى الوصفي ليس بشيء لانه يوجب عدم
انصراف اربعا اربعا قوله لان معناه في الاصل اشد تاخرا فان قلت ما يهتدي
اليه ليس الا ان اصله اشد تاخرا او اقل تاخرا بل يؤدي الثاني انه لا يستعمل
الا في غير ما هو من جنس المذكور اولا فلا يقال جاءني زيد واخواي جاءا غير
بل بعد اخر قلت دلهم على ما قالوا ان مجيء الاستعمال في اشد تاخرا يقال جاءني
زيد في اخريات الناس اي جماعاتهم اشد تاخرا على ان صيغة التفضيل موضوعة
للموصوف بالزيادة لا للموصوف بالنقصان واقل تاخرا ليس فيه تفضيل
في التاخر بل ينقيض فيه قوله علم انه معدول من احدها هذا يكفي في ثبوت
العدل والتجاوز من فضول الكلام لا يتجاوز عنه والله در الرضي حيث
اختار قوله وانما لم يذهب الى تقدير الاضافة اي لم يذهب اليه حفظا
لقاعدتهم المذكورة في تقدير الاضافة اذ لو ذهب اليه لاحتيج الى تعيينها
والحكم بان تقدير الاضافة يوجب احد الامور الاربعة رابعها العدل
ولا يخفى ان الوجه ضعيف لان قاعدتهم في تقدير الاضافة في الكلام
لا في فرضها في الاصل المعدول عنه وبينهما بون بعيد والوجهان
جاءني الرجل والرجل الاخر وجاءني رجل ورجل اخر لو فرض التفضيل على
ذكرا ولا بالاضافة فروعي فيه المناسبة بين الحال والاصل وحكم بانه معدول
عن احدى الصورتين فتذكر نرفع درجات من نشاء وفوق كل ذي علم
عليم فخذ ما اتيناك وكن من الشاكرين قوله او اضافة اخرى مثلها في المضاف

البون البعد

لم يكن التفضيل عليه اقناعي

ولا بد

ولا بد من كون المضاف فيها تابعا للمضاف في الاضافة الاولى نحو يا تيم
تيم عدى وقوله بين ذراعي وجبهة الاسد واعلم ليتوقف الشارح
بيانه ولا بيان شيء من اخويه لان لكل منهما محلا ولا يتوقف المقصد هنا
على بيانه قوله فاصلها اما جمع او جماعي او جمعاوات لا يخفى ان الفتاة
في جمع التكسير الذي هو جمع ليس جمعاوات فلا يحتمل ان يكون معدولا
عنها قوله وعلى ما ذكرنا لا يرد الجموع الشاذة بل شيء من الغيرات الغير القياسية
وانما خصوا ذكرها لانها انما اوردت على العدل وطلب ما به يفرق بينها وبين
وبين المعدولات حيث حكم في احديهما بالشذوذ وفي الاخرى بالعدول
ولا يخفى انه علم سابقا انه لا يرد الجموع الشاذة فذكره هنا تكرار نعم في قوله
كيف ولو اعتبر آة قائمة جديدة فينبغي ان يذكر فيما سبق حتى لا يحتاج الى
اعادة ذكر انه لا يرد الجموع الشاذة توطئة لذكره واقوى ما يترجح ما ذكره
ولم يخطر انه لو لا ما ذكره لوجب كون اجمع واخوات معدولين مع انه
انكر المصنف اجتماع العدل ووزن الفعل قوله ولا قاعدة للاسم الحرج ليلزم
من تخلفها الشذوذ فلا يثبت الشذوذ في اوس لا باعتبار كونه جمع مؤنس
لان لجمع اوس ولا باعتبار عدوله عن اوس لعدم تصور الشذوذ في
المعدول قوله كم فعل اسم جنس كصرد وعرف لا عدد فيه الا جمع واتباعه
واخو وما هو مبالغة فاعل اختصت بالنداء كفسق مبالغة فاسق كما ان
مبالغة فاسقة واما فعل علما فان لم يثبت فاعل من جوهره او جا اسم جنس
فلا عدل فيه الا عرفانه جاء جمع عمر وزفر فانه جاء بمعنى السيد وان ثبت
فاعل من جوهره ولم يجئ اسم جنس بل لم يوجد الا علما ففيه العدل كقثم
فانه وجد قائم ولم يوجد قثم الا علما الا ترى كما فانه مع اجتماع الشرطين فيه
ليس بعدل هذا ملخص ما ذكره الفتح الرضي ورد ما ذكره في قثم ما في القاموس
قثم كزفر اسم بن العباس بن عبد المطلب صحابي والكثير القطا معدول
عن قاثم والجموع للخير وللعيال كالقثوم والجموع للشر ضد واسم للضباع
ولا تنافي بين تحقق فاعل وما ذهب اليه الشارح من انه لا يدل دليل
على ثبوت اصل في هذا القسم كما توهم لان ثبوت الاصل لا يكون بدون
ثبوت الاصل ولا دليل على اصالة عامر بالنسبة الى عمر بخلاف ثلثة ثلثة بالنسبة

او الشارح

العمر بفتح الاول وضم الثاني الحمار الوحشي كما في القاموس

28

الى ثلث قوله نخو حصار في الحواشي الهندية اسم كوكب وفي القاموس جبل باليمامة والبصرة او الجبال او الحمر من الابل وطما والنجان المرتفع وفي بعض النسخ بوار في القاموس وارض بين اليمن قوله فانها مبنية وليس فيها الا السببان ان اريد انه ليس فيها شيء الا السببان فهو ظاهر المنع وان اريد انه ليس فيها موجب بناء الا السببان ففيه انهما ليسا موجبي بناء فيها وزن فعال وهو يوجب البناء فالصواب وليس فيها الا الوزن والوزن لا يستعمل في ايجاب البناء قوله فاعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء هو العدل والوزن لا المجموع قوله فانهم اعتبروا العدل الظاهر او المقدر يعني يتم والمعنى ان نجمله للنجاة فاد قلت العدل موجب البناء فما بناء في قطام يوجب البناء والا لم يكن موجبا قلت المعتبر اطراد الايوجب البناء بل المعتبر اصالة قوله ولهذا يقال ذكر باب قطام ههنا ليس في محله هذا اذا فسر العدل التقديري بما كان لضرورة منع الصرف تحقيقا اما لو كان تقديريا بجوابا على ما هو الظاهر وهو الانسب لئلا يكون بيان العدل في المعربات قاصرا فذكر باب قطام في محله وقطام اسم امرأة على ما في الصحاح قوله الوصف وهو كون الاسم لم يعرف المصرف في هذا الباب الا العدل لان غيره اما معرف في هذا الكتاب في محله واما مستغن عن البيان لشهرته فيما بين المحصلين او عرف العدل لعدوله فيه عن تعريف السلف بخلاف سائر الاسباب الباقية حيث لم يعدل فيها والشيء فتر من الاسباب الباقية ما لم يفسره المصرف في محله قوله وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها ما لم يفت بتقييد الابهام بان يكون في الغاية كما اعتني به غيره لانه في تعريف غيره وهو ما دل على ذات مبهمة غاية الابهام باعتبار معنى معين لو لم يقيد الابهام لم يجر لاسم الرمان والنجان والاكلة عن التعريف بخلاف تعريفه فانها تخرج بقوله بعض صفاتها فان هذه الامور وان دلت على الذات وبعض الصفات لكن لم تدل على بعض صفة تلك الذات لكن لو قيل به نجان موضحا لكون اسود اللحية غير صفة حالا لا نقول لم يقيد الابهام لعدم اطراد غاية الابهام في جميع افراد الوصف فان رجيلا فيه وصف ومعناه رجل له الصغر الكثير والغياض فيه وصف ومعناه الماء الكثير لان

الغيض الذي اخذ هو منه معناه كثرة الماء لانا نقول رجيل معناه رجل صغير لا رجل له الصغر فهو يدل على ذات مبهمة وبعض صفاتها وان دلت على ذات معينة ايضا ومعنى الغياض شيء ماله كثرة الماء لان معنى المشتق شيء ماله المبدأ واما استفادة من قال كون معنى الغياض شيئا ماله كثرة الماء بعيد فليس بشيء فانه لو كان المأخوذ في مفهوم الغياض المالكي المعنى ماله الغيض فيكون المعنى ماله كثرة الماء والاستعداد بحاله فقد عرفت ان معنى طليحة طلحة الحجر فهو بمنزلة علم موصوف فلم يخرج بحدوث الوصف بالتصغير عن العلمية فلا تلتفت الى ما قيل ان منع صرف طليحة للسماحة وعدم الفرق بين المصغر والمكبر فان الاعوذ على دقة النظر لا على التسامح فتدبر قوله لذات ما ابهمت مع بعض صفاتها التي هي الحمرة والذكورة ايضا قوله مرت بنسوة موصوفة بالاربعية الصفوا متصفة قوله شرطه اي شرط الوصفاء ينبغي ان يقيد ايضا بان لا يكون في العلم عند سيبويه وان لا يكون زايلا بالعلمية عند الاخفش قوله في الاصل الذي هو الوضع كتب رحمه في الحاشية واغا كان الوضع اصلا لتفرع الدلالة المعتبرة عليه هذا اي لتفرع الدلالة الثلثة المعتبرة في باب الافادة والاستفادة عليه واذا كان الوضع اصلا والدلالة فرعا صح نسبة الدلالة اليه بقي لتنزيل اشتمال الاصل على الفرع منزلة اشتمال الظرف على المظروف ولا يخفى ان الظاهر انهم جعلوا اصلا بالنسبة الى الاستعمال لانه فرع الوضع فجعلوا الثابت في الوضع ثابتا في الاصل والثابت بحسب الاستعمال عارضا قوله اختصاصه ببعض افراده من حيث انه فرده لا لذات الفرد بحيث لا يضر اللفظ بالوصف صرح به الرضي وكما انه لا يضر النقل من الوصفية الى الاسمية بالغلبة لا يضر النقل منها ابتداء لا بالغلبة الا انه لما لم يطلع على امثال له لم يصرح به في التفريع واكتفى باندراج حكمه في الاصل ولك ان تقول صرح به المصرف في التفريع ايضا لانه اراد بالغلبة غلبة الاسمية على الوصفية سواء كانت تلك الغلبة مغلبة الاستعمال او بالنقل وليس بيان الشيء ايضا قاصرا حيث اراد بالاختصاص

ببعض الافراد اعم من الاختصاص بالغلبة او بالنقل ولم
يقع منه تخصيص بالغلبة الا في المثال حيث قال كما ان اسوة
قوله فلذلك الفاء لتفرع اشتراط الوصف لكونه علة في الاصل
للامور المذكورة فلذلك جمع مع اللام ومن قال الفاء تدل على
ترتب العلم واللام للتعليل فيفيد ترتب المعلوم فلا يغني احدهما
عن الاخرى فقد اتى بالعجايب كيف والفاء في النتايج لترتب النتيجة
في الواقع على الاصل لا لترتيب العلم واللام ليس لترتب المعلوم لان
العلية واللام لترتب الصرف قوله المذكور ومن اشتراط اصالة الوصفية
وعدم مضرة الغلبة اشار الى ان ذلك اشارة الى المتعدد وان افراده
بتاويل المتعدد بالمذكور وانما جعله اشارة الى المتعدد لانه اراد
رد صرف اربع الى اشتراط الاصالة ورد امتناع اسود الى عدم
المضرة ورد ضعفا فهي الى الاصالة فجعل مجموع الامور الثلثة
معللة بمجموع الامرين واحال الرد على فطانة المخاطب ولعد اعجب من
ورق هذا التحقيق ثم قال لسبب الصرف الى الكل لانه صفة لجزئه و
غفل عن انه جعل المنسوب الى الكل الكل لاكل واحد ثم نقول فيما
ارتكبه اشد تكلف والاظهر ان قوله فلا تضر الغلبة لتقرير اشتراط
الاصالة وتوضيحه وليس مقصودا بالذات وقوله ذلك اشارة
الى اشتراط الاصالة ولذا اتى بذلك وشرط مجرد الاصالة علة لكل
واحد من الثلثة قوله صرف لعدم اصالة الوصفية اربع في قولهم مررت
بنسوة اربع هذا مما اتكل على علمك والفتة ونحوهم الى الان حتى قال
الرضي لم يظهر لي الى الان دليل قاطع على عدم اعتبار الوصف
العرضي والاستدلال بانصراف اربع مدخول لجواز ان يكون انصرافه
لانتفاء شرط وزن الفعل وهو عدم قبول التاء وطول الكلام
في الاعتذار عن عدم الاعتداد بقبول التاء بما لا طائل فيه فاعرضنا
عن الاطالة الى التطويل وقلنا لا حاجة في عدم اعتبار الوصف العرضي
الى قاطع انما الحاجة الى القاطع في اعتباره واما وجه قطعهم بعدم
اعتباره في اربع وكون الصرف لذلك لانعدام شرط وزن الفعل كما

يؤيده تقديم الظرف على عامله ان المعتبر في وزن الفعل عدم قبول
الثاني في اصل الوضع ولذلك امتنع اسود مع قولهم للحية الانثى اسودة
وقبول الاعداد التاء بعد عروض الوصفية لا في اصل الوضع العددي
قوله وامتنع من الصرف لعدم مضرة الغلبة اسود والعجب من محشي
قال قوله وامتنع اسودا اي صرف اسودا وامتنع اسود من الصرف ولم يحضره
ان الشارح افاد الثاني قوله الاول للحية السوداء هي الحية العظيمة
السوداء على ما في الصراخ قوله وضعف منع افعى فان قلت لو وجب
تقدير الوصفية من غير تحقق ضعف منع الصرف لوجب تقدير العدد
ايضا من غير تحقق ضعف منع الصرف في عمر فلم يحكم بالضعف فيه قلت
تقدير السبب بعد تحقق منع الصرف لا يوجب ضعفه وانما يوجب ضعف
منع الصرف لا يوجب ضعفه وانما يوجب ضعف منع الصرف لتقديره
ولم يتحقق منع الصرف في افعى كما في عمر قوله اشتقاقة من الحال لتحيل
مصدر له قوله ذي خيلان جمع خال وهو المعروف قوله التاء التانيث اللفظي
الحاصل بالتاء قيده باللفظي لتقابل المعنوي ولا يقابله بالتاء لانها مشترك
بينهما وانا اظن ان مراد المصر التانيث الذي يعرف بالتاء والمعنوي
لم يعرف التاء بل بالامارات تدل على اعتبار العرب تانيثه فاعرفه
فانه دقيق وبالاقتناء حقيق يقال المراد قد ينقلب هاء فتاء اخت
ليست للتانيث ولو سمي به مذكرا لا يمتنع ولو سمي به مؤنث مخالف كحائض عرفات
فقال لو نحو شري عرفات ينصرف ولذا يجري عليه الكسرة والتنوين لان
هذه التاء ليست للتانيث وتمنع من تقدير تاء التانيث ولم يعهد
في كلامهم اجتماعها مع تاء التانيث وقال غيره يمتنع من الصرف ولا
يمنع من غير المنصرف كسرة جمع المؤنث وتنوين المقابلة قوله ليصير التانيث
لازما فيما كان التاء فيه للتانيث واما التاء التي هي جزء الكلمة كحجارة
اشترط فيها العلمية لانها في منع الصرف فرع تاء التانيث فجعلت على
وتيرتها قوله لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقيد الامكان اشار الى
التصرف فيها في الترخيم قوله كما اشار اليه بقوله وشرط بحتم تاثيره اي اشاد
الى ما ذكره من الامرين وهو ان العلمية في المعنوي شرط الجواز ولحاظ الامور

هو شرط الوجوب قوله وشرط تحتم تاثيره اي مع العلمية احد الامور
الثلثة فعبارة المصرقاصرة ولا يبعد ان يجعل الضمير للمعنوي
وجد فيه شرط العلمية قوله او تحرك الحرف الاوسط جعل الاوسط
عبارة عن اوسط الثلثة المذكورة في قوله زيادة على الثلثة ويلزم
ان يكون التحرك شرط الوجوب في الثلاثي وعلى هذا القياس يكون
السجمة شرط الوجوب في التاكن الاوسط منه والاحسن ان تحرك
الاوسط عبارة عن تحرك اوسط الكلمة ثلاثيا كان او خماسيا فاذا
سمي ابراهيم من لغات ابراهيم مؤنثا يجتمع فيه الشرايط الثلثة
للوجوب قوله ليخرج الكلمة بثقل احد الامور الثلثة لا يظهر اعتبار
حدوث ثقل من كل سبب اذ لا يعقل بين الوصف والعلمية ولا من
العدل بل هو منشأ الخفة كما يرشد اليه امثلته ولم اعثر على هذا
الكلام في غير كلام الفاضل الهندي في هذا المقام واما لم يجعل
احد الامور الثلثة شرط تحتم تاثير العلمية لان العلمية يجتمع
مع اسباب مع كل منها شرط في التاثير مخالف لشرط مع الاخر فالمناسب
ان يضاف الشرط الى السبب لا الى العلمية لان العلمية تؤثر بدون
هذا الشرط بخلاف السبب ومنهم من قال جعله شرطا لتاثير التانيث
لان الكلام فيه وليس بشئ لانه ينبغي ان يجعله شرطا للعلمية في بحثها
وقد يقال العلمية سبب قوي لا يحتاج الى تقوية وهذا تمنع وجوها
في ضرورة الشعر عند الكوفيين ولا يخفى عليك ان الاوجه ما قدمنا
للن قوله وسقر علما لطبقة من طبقات النار وفي القاموس سقر معرفة
اسم لجهنم قوله وماه وجور علمين لبلدتين اشار بقوله لبلدتين
الى وجه تانيث العلمين فان اسما الاماكن قد يلزم تانيثها بتاويل
بلدة وقد يلزم تذكيرها بتاويل المكان وقد يخير فيها في اعتبار
اي ما شاء المتكلم والمرجع السماع وما لم يسمع فيه شئ في كلام
العرب جوزوا الوجهين وكذا اسما القبائل في تاويلها بالقبيلة
والحي قول ما لم يسمع فيه شئ ينبغي ان يصرف لا عكسه لان الاصل
في الاسم الصرف قوله ممتنع صرفها لم يقل ممتنع عن الصرف كما قال

قال في قولنا المص وامتنع اسود اي عن الصرف كشفا لوجوه توجيه
هذا التركيب ورعاية للمناسبة بينه وبين قوله فهذه يجوز صرفه
واشار بقوله صرفها الى انه يحتاج تذكير العائد الى هذا المؤنث
الى التاويل ولم يشر الى وجه التاويل لظهوره وهو انه عومل معها
معاملة اللفظ او الاسم قوله فان سمي به مذكر فشرط في نكرته منع
الصرف الزيادة على الثلثة بمعنى سحاب اسم امرأة فاذا سمي به مذكر انصرف
وان لا يكون تانيثه بتاويل فرخال اذا سمي به مذكر انصرف لان تانيث
بجمع بتاويل بالجماعة وان لا يكون تذكيره غالبا نظرا الى المعنى الخفي
فان تساوي تذكيره وتانيثه استوى الصرف ومنعه وان غلب تانيثه
يرجح منع الصرف وان وجب تانيثه وجب قلت اولا المراد ان شرطه
من بين الثلثة المذكورة الزيادة على الثلثة ولا ينفع الشرطان الاخران
على انا نقول اذا كان المؤنث المعنوي في الاصل مذكرا لا يسمى به المذكر
المذكر ثانيا بل بالمذكر الذي كان في الاصل وكذا المنقول من المؤنث
بالتاويل منقول عن المذكر اذ العرب لا يسمي به بالتاويل واما ما
استوى فيه الطرفان فمن حيث انه سمي بالمؤنث غير منصرف ومن حيث
انه سمي بالمذكر منصرف فجواز الوجهين فيه لاجتماع الحيثيتين لا
لان تسمية اللفظ بالمؤنث المعنوي لا يكفي في منع الصرف وقس عليه ما
واما ما غلب فيه المذكر فالعرب لا يجعل المنقول عنه الا المذكر ثانيا واما ما
غلب فيه التذكير لا يجعل المنقول عنه الا المذكر وليت التسمية
فيه بالمؤنث فالمصرلم يفت بيان لشرط قوله لان الحرف الرابع فيل
وكذا الخامس فيما هو على خمسة احرف وبالجملة الحرف الاخير في الزائد
على الثلثة ساد مسد التاء لان موضع التاء في كلامهم فوق الثلثة
قلت جعل الحرف الرابع قائما مقام التاء عبارة العوام ولا تقصيرلهم
في البيان والتقصير من المعترض فان بيانهم مبني على حروف ميزان التصغير
فان ما هو بمنزلة الحرف الاصلي في ميزان التصغير اربعة لا يزيد فيحتاج
ما يقابل اللام المصغر حرفا رابعا الا يرى ان في جحمرش الراء في قائم
مقام حرف التانيث ولا يمكن اعتبار الحرف الخامس لذلك لان تصغيره

فيه فائدة شرط تلثة ان لا يكون في الاصل مذكرا كوباد صح

ماغلب تانيثه صح

ان التانيث

31

تجبير وفي مصباح علما لمونث وان كان نابيه الحاء وهو حرف خامس
الا انهم جعلوها حرفا رابعا لانه في مقابلة رابع حروف المتوان فان
تصغير على فعيل فيقول مصيبح بالباء فاليا ان بمنزلة الزاء
لانهما ليسا في مقابلة الغاء والعين واللام فلم يعتدوا بهما
وجعلوا حاء مصيبح حرفا رابعا قوله المرفة اي التعريف اذا كان الحمى
في باب منع الصرف اسما للتعريف كما هو الظ وكان مشتركا بين
الموصوف والصفة فالامر ظاهر وان كان اسما للموصوف فالتعبير
عن السبب بالمعرفة لضرورة الشعر وهنا ليوافق الاجمال التفصيل
قوله ان يكون علميته لم يقل شرطها العلمية لانه صار هذا التركيب في
هذا الباب شايعا في معنى اشتراط علمية ما فيه السبب والمراد هنا
اشتراط كون التعريف نفسه علميا او علمية فافهم وجعلها بمعنى
المنسوبة الى العلم يرجحه موافقته بما في بيان البجة بان تكون
حاصلة في ضمن الاولى فيه قوله كما جعل البعض اي جار الله ره
يستغني عن الاشتراط قوله لان فرعية التعريف للتنكير اظهر اه وليكون
على وتيرة اكثر الاسباب بان يكون السبب عاما يخص بالشرط وليس
قوله وما فيه علمية مؤثرة لجعل العلمية سببا وانما وصفت بالتاثير
لاتحادها بالسبب ان قال جوي فيه على اصطلاح البعض او على
التجوز لم يات شيء يعتد به قوله كون اللفظ مما وضعه غير العرب
لا غير وطريق معرفتها النقل واجماع اهل اللغة على ما نقل عن صاحب
القواعد قوله كان في البجا اسم جنس بمعنى الجيد قوله ليلا يتصرف فيها
اي في الكلمة البجية مثل تصرفاتهم في كلامهم فيمتنع من الاضافة واللام
وما يعاقبها اي عن التنوين فلا يدخله الكسر ايضا ولا يمتنع من قبول ياء
النسبة والاعراب وقلب بعض الحروف وحذفه تخفيفا نحو حرجان في كركان
وجبريل وجبرال وجبرين في جبرائل قوله لانه امر معنوي اي الضمير للبجة
وسبب تذكيره امر معنوي وضمير اعتبارها للبجة ايضا فان قلت قد اعتبرت
البجة هذا وان اندفع مما ذكر لكنه يرد انك لم تعتبر المانعة من الصرف
في ماه وجود البجة بشرط التانيث ويدفعه ما سبق من ترجيح التانيث

التانيث على البجة قوله قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية سببين
اي لتقوية احد السببين وهو التانيث اذ العلمية مستغنية عن التقوية
ونزل على هذا قوله ولا يلزم من اعتبارها لتقوية اخر دون ان يقول
لتقوية سببين قوله ابراهيم ممتنع صرفها لوجود الشرط الثاني وكذا
ابرهام وابرهم من لغات ابراهيم ممتنع لوجود الشرطين فيه قوله
وشتر وهو اسم حصن بديار بكر في القاموس قلعة بارذان بين
برذعة وكنجة هذا وايا ما كان فليس اعتبار البجة فيه قطعيا لاحتمال
اعتبار التانيث ولذا لم يكتف سيبويه واكثر النحاة بتحرك الاوسط
ولم يروا بدا من الزيادة على الثلثة لان نحو نوحا اسم منصرف ولم
يجوزوا الامرين في متحرك الاوسط ايضا استدلالا بمجموع كلديو
شتر لاحتمال شتر منع الصرف بالتانيث قوله واغا خص التفريع بالشرط
الثاني لان غرضه التبنيه على ما هو الحق عنده هل فيه ان منع صرف
صرف نحو شتر ايضا خلافيه ففي ذكر شتر ايضا التبنيه على ما هو الحق
عنده فالتخصيص ليس لمجرد التبنيه على انصراف نوح بل للتبنيه على
امتناع نحو شتر ايضا وهذا ظهر ضعف قوله وهذا قد تم انصرافه ام
ايضا ولا يخفى عليك ان منع صرف نوح سهو من صاحب المفصل فالاولى
لان غرضه التبنيه على ما اجمع عليه النحاة وسهى فيه البعض وانما كلامه
فيشعر بان المسئلة خلافية وهو يرجح مذهبا والوجه في تقديم انصرافه
انه تبنيه على ما هو الحق عند جميع النحاة وهذا تبنيه على ما هو الحق
عنده ولان الانصراف لاصالته يستحق التقديم قوله اعلم ان اسماء
الانبياء عليهم السلام ممتنعة من الصرف الا سته فلما يخلو عن هذه
الفائدة كتاب يعتد به حتى كاد ان يكون مجمعا عليه عندهم وعليه
شاهد اصدق شيث وعزير فلا عجب ان يقضي منه العجب قوله وقيل
ان هودا كنوح اختير نوح في التمثيل لكونه اتفاقيا وكون هود
اختلافيا قوله لان سيبويه قرنه معه فقال محمد وصالح وشعيب
نوح وهود ولوط وهود ولوط فقرن هودا بنوح لا بشعيب فعلم انه
جعل مرغداد نوح دون شعيب وقوله ويؤيده يحتمل ان يكون من

من تتمة ما قيل وان يكون من كلام الشارح والولد جاء كفرس
وفحل مفرد او جمعا والاولى والعرب اسميل واولاده نحو قوله
ذلك يحتمل الاشارة الى اسميل والى اولاده قوله الجمع هو كلمة
في الاشتراك بين الاسم والصفة والمراد هنا الصفة قوله شرطه
اي شرط قيامه مقام سببين الاظهر شرط ثانيته وما ذكر بعيد
عن الفهم قوله وهي الصيغة التي كان اولها ولم يقل هي ما اشار اليه
بمثالين مع انه الاحصر لات المثالين على وزن مفاعل ومفاعيل
فيخرج منه بظاهره جمائر وجواهير فاوضح ما هو المراد بالمثالين
لكن يرد عليه صحاري كمالات ايضا على ما وهم لظهورات
المراد من الصيغة صيغة التكسير فينبغي ان يقيد الحرفان بان يكون
اولهما مكسورا تحقيقيا او تقديريا وكانه لم يحتاج من دخول
نحو صحاري في التعريف لانه لا يلزم من دخوله الامتناع صرفه وهو
غير منصرف لامحاله لالفا التانيث قوله وهذا اسمين صيغة منتهى
الجموع فاريد بالمنتهى الانتهاء وبالجموع ما فوق الواحد وجمع
الجمع اعني المصدر قوله كما يجمع ايا من الاولى كما جمع فافهم قوله
بغيرهاء غير هنا بمعنى لا يقال كنت بغير مال اي بلا مال فلا يرد
انه يلزم ان يجيء نحو قائمة بغير هاء وهو خروج عن
شرطه لا صفة للصيغة لانه متعلق بتكون وتقدير المعرفة تكلف لا يروج عند الناقد
الا لضرورة قوله او المراد بها فيه لطافة على التوجيهين المراد السبيل المطلق اي
لا يكون معها هاء او تاء اصلا لان المراد ان لا يكون معها حال
الوقف ولا ان يكون معها تاء حال الوصل كما قيل ظنا انه لو لم يقيد لا يتم
القيد السلبي ويكون قاصرا وقد نبه على بعض عبارة تاء التانيث وهما
الهاء والتاء بقوله التانيث بالتاء وقوله بغيرهاء قوله فلا يرد نحو قوان جمع
قارحة لا قارة كما قيل لان قاعلا صفة لا يجمع على فواعل قال في الحاشية
القارة الحادث ويقال للبغل والحمار ثانية بيتن العرجية ويقال للفرس
جواد هذا كلامهم الا ان يحمل جمع قارحة على ما في القاموس ان القارحة
للجارية المليحة او الامة او الشديدة الاكل قوله وانما اشترط كونها بغير هاء
وهنا نكتة جليلة يجدان ينبه عليها وهو انه قال المصنف هنا بغير هاء وفي وزن

قول الشارح او كما جمع يكون هذا المثال مثالا وليلا

العمل غير قابل للتاء وفرقا بين الجمع ووزن العمل في ذلك لان جعل حرف
مع خلوه عن التاء لمجيء جملة وجوارب في جمع جورب بمعنى لفافة الرجل
غير منصرف مع مجيء جوارية قوله ولا حاجة الى اخراج مدائن فيه تعريض
لمن قال ينبغي ان يقيد الجمع بكونه بغير ياء النسبة ايضا ليخرج مدائني به
ولمن اجاب بان المراد بالهاء حرف يكون للفرق بين الجنس والواحد
نحو رومي وروم وتمر وتمرة فاشار بقوله ولا حاجة الى انه لا البتة
بشيء ولا لجواب وليس بذاك والله اعلم بالصواب فان فرازنة ومدائني
بجميعها خرجا من صيغة منتهى الجموع لعدم صدق تعريفها عليهما و
المقصود بالشرط اخراج فرازن ومدائن فيهما عن الحكم فانه اذا ثبت
لما دخل عليه ياء النسبة او تاء التانيث حكم يجري على حرفي النسبة و تاء
التانيث لشدة الامتزاج وصيرورتهما كلمة واحدة كما علم سابقا ومدائن
جمع في الحال وفي الاصل فلو اعتبر جميعه لكان مدائني غير منصرف لالات
الاعراب الذي يظهر في ياء النسبة اعراب مدائن قوله واما فرازنة اتى
بكلمة التفصيل مع عدم التعويل لفظا لان مساجد ومصابيح عديلان
له معنى كانه قال اما مساجد ومصابيح غير منصرف واما فرازنة تنصرف
ولو جعل قوله بغيرهاء ايضا مقصودا بالتمثيل في قوله كمساجد لكان
هذا المعنى اشد تنزيلا وقيل اتى للاستيناف ويكفي لكونه استيناف قاعدة
سبق الاجمال ولا يتوقف على عدم سبق كلام فضلا الفاضل الهندي
عن بعض الشروح وبنى بعوله وامثاله على وجه تذكير منصرف ولو قال
واما مثل فرازنة لكان البنية واضحا ولتذكيره وجه اخر مر في بحث التانيث
لا حاجة لنا الى التذكير قال الفاضل الهندي بناه على ان كل لفظ اريد به
نفسه فهو علم له وتنوينها لمشاكلة مسماه وبنى بذلك على قاعدة استعمال
اللفظ اذا اريد به نفسه وهو انه في حكم اللفظ اذا اريد به معنا لان
المقصود احضاره فيحفظ حكمه مستقلا في مسماه لئلا يكون في احضاره
اختلال ومنهم من عقل وقال لك ان لا تنون فرازنة ولا يحتاج الى هذا
التوجيه ولو لم يكن القائل عبد الغفور لكان امره مشكلا اسال الله
غفرانه لنا ولاخواننا المسلمين قوله وحضاجو على حال من المبتدا صرح

يجوز ابن مالك ولا عبار عليه لفظا ومعنى وفي عبارة الشرح شائبة
وانا نصيبه بتقدير اعني فذموم لاستدعائه المدح او الذم او التوضيح
والمقام يرد عنها وجعله حالا من ضمير غير المنصرف ليستدعي تغيير الغير
وجعله بمعنى لا لان معمول المضاف اليه لا يتقدم على المضاف وتقييد عدم
انصرافه مع اطلاقه وان لا باس بالتقييد لتنزيله منزلة نعم العبد
صهيب لو لم يخف الله لم يعصه قوله هذا سؤال مقدر شاع هذا البيان
في الشروح حتى انه صار مجمعا عليه وانما يحسن تقدير السؤال لو كان
ناشئا عما يسوغ وليس كذلك فالاولى انه للرد على من قال بخلافه وذلك
في القاموس حضاجر اسم للضبع معرفة لا ينصرف لانه اسم لواحد على بنية
الجمع او انه للبنية على ان هذا الوزن لا يكون غير منصرف الا للجمعية وللغوا
فيه سؤالا سبيل ولذا جعل هذا اللفظ غير منصرف للجمعية الاصلية
ولم يعتد بالتانيث والعلمية وقوله يطلق على الواحد والكثير يوهم
ان بين الاطلاقة على الكثير والواحد تشافيا وليس كذلك فان اطلاقة
على الكثير باعتبار اطلاقة على واحد واحد على سبيل البدل ويوهم ايضا
المناقة بجمعية اطلاقة على الواحد دون الكثير مع ان الاطلاق على الكثير
ايضا ينافيها فالاولى ترك الكثير قوله لا للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية
بنه على ما يتوجه على المتن من ان منع الصرف للجمعية الاصلية لا لكونه منقولا
عن الجمع تعليل ولا وفرق بينهما وعلى ما يوجه به من ان قوله لانه منقول عن
الجمع تعليل لمحذوف والتقدير غير منصرف للجمعية الاصلية لانه منقول
عن الجمع والعلمية وان كانت منافية للجمعية كالمناقاة للوصفية لكنه
لا مانع من اعتبارها في حال العلمية لان الممتنع اعتبار المتضادين
في حكم واحد لا اعتبار ضد مع وجود ضد قوله لان الضبع هي انثى
الضبغان في الحاشية الضبع هي الانثى والضبغان هو الذكر والجمع ضباعين
كسرحان وسراحين انتهى قوله وقلنا علمية غير مؤنثة والا تعان بعد التسمية
منصرفا ولو عند بعض كاحمر علما اذا نكر اعلم ان الشارح اذا نكر مؤنثة
فرق ما سوى الجمعية وعنه غنى ادمع الجمعية والتانيث بالالف فانه يمنع
لسببين اخر ولا اعتبار له لان كلا من السببين مستقل والجمعية والتانيث

غير مستقلين وغير المستقل وان قل يغلب المستقل وان كثر قوله والتانيث
غير مسلم هذا المنع حق لان الضبع يشمل الذكر والانثى على ما صرح
في الصراح ويدل عليه كلام القاموس وكان من حصها بالانثى وهم
ذلك من كلام اهل اللغة هي مؤنثة لتانيث الضبع ومرادهم انها مؤنثة
سماعية فان قلت فحضاجر مؤنثة لتانيث الضبع فقد تانيث احد
المترادفين فلم لا يستلزم تانيث الاخر واعلم ان الغرض من منع تحقق حال
التانيث في حضاجر والا فوجود التانيث لا يضر بعد ان العلمية لا تؤثر
او تكثير الجواب وهو اوفق لسوق الخفاجي قوله لانه علم الجنس الضبع قال في
الحاشية ففي هذا معنى قوله علما للضبع انه علم الجنس شامل للضبع لان الجنس
هو الضبع انتهى قد عرفت الاستغناء عنه قوله لئلا يتوهم بل لانه لا شرط
حتى يشترط به قوله جواب سؤال مقدر تقديره ان يقال قد تقضيت
عن الاشكال في القاموس افضى تخلص من حيز او شر كمقتضى هذا الكلام
قد اشار بهذا التقدير الى وجه تقديم حضاجر على سراويل فيه نظر
وله وجهان اخران هما انه اقوى ودفعه واضح قوله وهو الاكثر لضعيف
لعدم الصرف اي عدم صرفه الاكثر ولا حاجة الى تقدير قوله من موارد
الاستعمال وجعله في تقدير وهو مذهب الاكثر بعيد جدا لا يفهم وصحته
تتوقف على ثبوت اختلاف اللغة فيه وهو وان اشتهر ففيه قوله حمل
على موازنه لانه الدخيل والدخيل الى الجنس يميل قوله فبناء هذا الجواب
على تقديم الجمعية دفع لما في بعض الشروح انه يؤيد اسباب منع الصرف
على ستة ويكون منها الحمل على الموازن ونحن نقول فيما ذكره من الجواب
انه يلزم ان يكون بسبب منع الصرف الجمعية او كون الاسم على وزن الجمع
اما مطلقا فيلزم ان يكون في الرجوع بسبب منع الصرف وهو الجمعية لكونه
على وزن الفلوس الا انه لم يتحقق شرط تاثيره ولا يجفى بعده واما
كونه على وزن الجمع الذي هو على صيغة منتهى الجموع فيلزم ان يتخذ الشرط
والمشروط في الجمعية الحكمية لانها ليست الا كون الاسم على صيغة منتهى الجموع
ثم نقول لا يخفى ان الاسباب ان يجعل شرط العجمة صيغة منتهى الجموع والعلمية
في الجمعية مع تحرك الاوسط او زيادة على الثلثة ويجعل منع صرف سراويل

للعجمة ويجعل العجمة بهذا الشرط قائما مقام السببين قوله كخمانة سمي به كل قطعة
من السراويل سروالة دل كلام القاموس على انه جاء سروالة وسروال وسربال
حيث قال سراويل اعجمي او جمع سروالة او سروال او سربال بكسرتين ولم يجئ
فعويل غيره في كلامهم هذا وقال الشاعر عليه من القوم سروالة فلا معنى
لجعل سراويل جمعا تقديرا بل ينبغي ان يجعل منقولا عن الجمع كخضاجر
وما يقال ان نقل الجمع الى الواحد لم يجئ في كلامهم الا في الاشخاص كدائن
يردة حضاجر فانه موضوع للجنس نعم لو قيل لم يجئ صيغة الجمع بعد النقل
اسم جنس لم ينتج هذا وما يقال ان السروالة لم يجئ بمعنى القطعة من
الازار بل بمعنى القطعة مطلقا فلذا لم يجعل السراويل جمع سروالة
تحقيقا يرده انه لا يتوقف نقل سراويل الى الازار على كونه جمعا لسروالة
بمعنى قطعة من الازار وكان وجه الاحتياج الى تقدير الجمع انه لم يوجد
سراويل في كلامهم بمعنى الجمع كما وجد خضاجر فقدر انه كما في الاصل
جمع سروالة الا انه لما قدر جمعيته قدر لمفرده مفروض مناسب لاختصاصه
بالازار وان امكن تقدير كونه جمعا للمفرد المحقق فان قيل لم قدر فيه
الجمع ولم يجعل مع كونه عربيا محمولا على موازنه قلت لان العربي لا يقبل
المتابعة للعربي سيما المفرد الذي هو الاصل فانه ابعد من قبول المتابعة
للجمع الذي هو فرعه بخلاف الاعجمي الذي هو دخيل غريب يمتنى من نزوله ويجعله تابعا قوله واذا صرف لو قال وان صرف كان تركيبه من قبيل فاذا
جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه وان تصبهم سيئة واقعا على اعلى درجات
البلاغة لكنه راعى حال المخاطب الذي هو متعلم النحو واحضر على اصل اللغة
قوله فلا اشكال بالنقض على قاعدة الجمع دفع لما قيل ان دفع جنس
الاشكال لا يتم لانه يتجه ان وجد مفرد على وزن الجموع التي على وزن
مصابيح تماهو على صيغة منتهى الجموع فلا يصح كون الجمع على هذا الوزن
مانعا من الصرف كما انه لا يصح منع فرازنة لكونها على وزن كراهية
او اشارة الى انه على تقدير الصرف لا يبقى جنس الاشكال والمقام لا يخلو
عن الاشكال وبالجملة دفع هذا الاشكال ايضا عرفت من دفع الاشكال الاول
بان يقال لم يوجد لمصابيح سوا زن مفرد عربي وهو جمع سروالة تقديرا

او تميمي من نزوله وبيعه

قوله

قوله ونحو جواري اي كل جمع منقوص لو فسر نحو جوار بكل غير منصرف منقوص
ليشمل قاض اسم امرأة واثيل تصغيرا على كان اعم فائدة قوله اي في حالة
الرفع والجر يعني رفعا وجرا ظرف مستقر بمعنى النحو ولما لم يقيد المشبه به
بكونه في وقت الرفع والجر وهو ايضا مقيد به اصلحه الشارح بتاويل قوله
كقاض بان المراد منه ان حكمه حكم قاض بحسب الصورة والاظهر ان مراده
بحسب الصورة ان مراد المصانه مثله لا من كل وجه حتى يكون حاكما ناصبا
قوله لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي
هو من احوال الكلمة بعد تمامها فيه انه لا اعلال في جوار نظرا الى نفسه
بل بعد التركيب فهو متاخر عما يعرضه في التركيب فالاولى ان الاعلال
الذي سببه ثقل محسوس مقدم على منع الصرف الذي سببه شبه معنوي
قوله فاصل جوار الخ قوله بناء على ان الاصل في الاسم الصرف فيه ان
الصرف ايضا من احوال الكلمة بعد تمامها فيتاخر عن الاعلال بناء على
ما ذكر من ان الاعلال مقدم على ما يعرض الكلمة بعد تمامها قوله فاصل
جوار في قولك جاءتني جوار جواري بالضم والتنوين لو قال فاصل جوار
جواري بالضمة او الكسرة والتنوين لاستغنى عن قوله فيما بعد وعلى
هذا القياس حالا صالة الجر بلا تفاوت قوله وفي لغة بعض العرب وهي
لغة قبيحة وعليه البيت للفرزدق ولو ان عبد الله مولى هجوية ولكن
عبد الله مولى مواليا واستعمال الفرزدق لا يدل على فصاحتها وعدم
فصاحتها لانه يحتمل انه اختارها للهجو والتقريض بانها من اهل
اللغة القبيحة الخارجة عن الفصاحة ومنهم من قال يحتمل ان يكون
الياء للمتكلم والالف للاشباع وفيه مزيد هجو وفيه انه لو صرح بحذف
لام الكلمة ولذا ان تقول الالف عوض عن ياء المتكلم كما في يا غلاما قوله
التركيب وهو صيرورة الكلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء
سواء كانتا اسمين او اسما وفعلا نحو بحت نضر ورد عليه ان التعريف
غير جامع لخروج غلام زيد وخمسة عشر وضرب زيد واشباله واجيب
بان المراد تركيب في الاسم وذلك لا يتحقق الا بان يجعل المركب علما او اسم
جنس ويمكن ان يراد بالصيرورة الصيرورة بالقوة القريبة من الفعل

فانه بعد التركيب يصلح ان يصير كلمة واحدة بمجرد جعله علما او اسم جنس
ونقول للتعريف غير جامع لخروج المركب مزجيا نحو بخم والصعق تركيبا امتزاجيا
لان جزئية الحرف لا يمنع من عدم الانفراق بعد التركيب وكذا المركب الامتزاجي
من مصري وبصري فنقول حماد مصري وبصري فالوجه ان لا يفيد مفهوم
التركيب بقوله من غير حرفية جزء ويجعل بخم وبصري خارجين بشرط عدم
كونه اسنادية لانه كالتركيب التوصيفي في معنى الاسنادي فان بخم معناه
بخم معين ومعنى بصري رجل منسوب الى البصرة ولو حمل التركيب على معنى
سيجيء في باب المبنيات وهو ضم كلمة الى كلمة على وجه لا يكون بينهما نسبة
لم يحتج الى الشروط العدمية فلذا لم يحمل عليه ولا يخفى ان الاولى جعل
التركيب المعتبر في منع الصرف هذا المعنى فالاستغناء عن اعتبار الشروط
العدمية قوله فلا يرد بخم وبصري ولا يرد ضاربة فانه مركب من الضارب
والتاء قوله شرط العلمية ليأمن من الزوال ومن قال او ليتحقق السبب الاخر
فمع بعده عن الفهم يتجه عليه انه لا فرق بين التأنيث والعجمة والتركيب
والالف والنون في الاسم في هذا الاشتراط بجعل اشتراط العلمية في التركيب
لهذا دون اخواته تحكم على انه لو سمي بعلبك موئثا لزم ان لا يكون السبب
الثاني فيه الا العلمية مع ان السبب الثاني فيه يصح ان يكون التأنيث قوله
وكذا لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات فيلزم عند جماعة
منهم المص ومن قبيل المعربات المحكية عند جمع فقيل ولا يبعد ان يجعل
غير منصرف وان لم يظهر اثر منع الصرف وفيه انه لا معنى للحكم بمنع صرفه مع انه
لا يظهر فيه اثر منع الصرف والاصل في الاسم الصرف اعلم ان ما ذكره يخالف
ما نقل الرضي عن المص في بحث المركبات الاسنادي ليس بمعرب ولا مبني
قوله كانه اكتفى انما قال كانه لاحتمال ان يكون مذهبه منع صرف خمسة عشر
علما كما هو مذهب بعضهم فان قلت لم يذكر فيما بعد ان خمسة عشر علما من
قبيل المبنيات بل المركب الذي تضمنه الثاني منه حرف العطف ولم يتضمن
خمسة عشر علما قلت الكلام فيما بعد في المركب مطلقا سواء تركب في الاصل
او في الحال بقرينة جعل بعلبك منه مع انه مركب في الاصل بقي انه لم يذكر فيما
بعد ان سيبويه وتطوية من قبيل المبنيات بل ما ذكره وهو كون المركب

الذي لم يتضمن الثاني منه حرفا معربا باعتبار الجزء الثاني مثل بعلبك
يقتضي ان يكون مثلهما معربا ان يقال قولنا في تعريف التركيب من
كلمتين يخرج سيبويه لتركبه من كلمة وصوت اذ الصوت ليس بكلمة
وقولنا من غير حرفية جزء يخرج نحو خمسة عشر لان حرف العطف جزؤه
بحسب المآل فتأمل قوله من غير ان يقصد بينهما نسبة لا في الحال
ولا في الاصل بخلاف عبد الله علما فانه قصد بين جزئيه نسبة
في الاصل قوله الالف والنون المعدودان من اسباب منع الصرف
فان قلت هذه الصفة مشتركة بين الالف والنون وسائر الابنية
فلما اختصه بالوصف بها قلت الشرط للالف والنون الخاصة
لا لمطلقهما بخلاف نظائرهما فاحتاج هنا الى التنبيه على الخصوصية
المستفادة من لام العهد دون سائر المواضع او لما كان الذكر هنا
مخالفا لما ذكر في مقام عد الاسباب لضرورة الشعر اتى بهذا الوصف
ليعلم ان المعدود سابقا هذا او مخالفة صورة البيان السابق
لهذا البيان لضيق البيان في ذلك المقام والاولى المعدود بالافراد
لانها معدود واحد من الاسباب قوله تثنيتان من زيدتين لانهما
من الحروف الزوائد وهي حروف هويت السمان او لانهما من الحروف
في الكلمة ولا يكونان اصليتين والثاني ارجح قوله والراجح هو القول
الثاني لان اشتراط انتفاء فعلانة على القول الاول غير ظاهر وان
قيل انه ليتحقق فرعيتهما من غير شائبة اصالة اذ لو دخل التاء
كانا اصليين للتاء الزائد عليهما لانه لو ضعف الفرعية بزيادة
بزيادة سني دعليه لضعف الفرعية بزيادة في التثنية قوله ويعني به ما
يقابل الصفة يعني لا ما يقابل الفعل والحرف واما من قال ولا
الاسم المقابل للكنية والمقابل للمهمل والمقابل للظرف اللازم الظرفية
اتى بما لا يعنيه اذ لا يذهب السامع في هذا المقام الى غير المقابل للفعل
والحرف حتى يحتاج التاوح الى نفيه قوله وافراد الضمير باعتبار انهما
سبب واحد فناسب الافراد عند اضافة الشرط اليه واما عند اسناد
الكون والوجود اليهما فالمناسب تثنيتهما لانهما كائنان هذا من قوله

الزوائد

طه لا يرد حسان من الحسن لان
لان الالف والنون فيه من الحروف الزائدة
بعض كونهما من حروف هويت السمان وكونهما زائدة
مع انهما ليسا مزيدتين ولكنهما زائدة
على الكلمة باعتبار الالف لان الحسن
لانها لو كانا من الحسن فيهما من الحروف
الزائدة بيستما بمزيدتين
لان المتبادر من المزيدتين
هو الزائد فوا كلمة
باقي

الرضي

من هو استادي وجدي وبه طلع انار جدتي وظهر ازهار حدتي
مولانا حسام الملة والدين داود الخوافي افاض الله تع على روحه
الى ان بعث غفرانه الواقي قوله اوشرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف
هذا بعيد عما لهم لانه صار في المعنى الاول كالعلم في هذا البحث و
ان كان يلايمه ان السبب الاخر في هذا الاسم لا يتحقق بدون العلمية قوله
او كانا في صفة ولم يقل او ان كانا في صفة فيكون من عطف شرط على شرط
على شرط بحرف عطف واحد وحذف كانا بعد ان حذف شايع
من قبيل ان خيرا فخير والعطف على شرط وجزاء بحرف عطف واحد من
قبيل العطف على معمولي عامل واحد بحرف عطف واحد ولا كلام في جوازه
ولم يجعله من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين لعدم تحقق
شرطه واما العطف بكلمة او والشايع في نظائره العطف بكلمة الواو
فللتنبيه على التناف بين الشرطين او على التناف بين الشرطين فتامل
قوله يعني امتناع دخول تاء التانيث عليه انتفاء فعلانة يفيد بظاهره
عدم دخول تاء التانيث عليه فيلزم عدم انصراف عريان وانصراف عرية
ففسره بامتناع دخول تاء التانيث بتغيير الاعم بالاخص بقرينة قوله
وقيل وجود فعلى فانه يدل على ان المراد انتفاء فعلانة في مؤنثه كما نفس
كلمة فيه الالف والنون قوله وهذا انصرف عريان الالف والنون في الصفة
لا يكون على وزن فعلان بكسر الفاء وبضم الفاء لا يكون الاسم فعلانة
بخلاف الالف والنون في الاسم فانه يكون على الاوزان الثلثة قوله لانه
متى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة يعني قطعا لانظرا الى الاستعمال
ولا نظرا الى اصل وضع الصيغة بخلاف رحمن فانه نظرا الى اختصاص
الاستعمال بالله تع لا يضع فيه فعلانة واما بالنظر الى الوضع فحاله مبهم
فانتفاء فعلانة فيه مبهم بل جاز الوجود راجح لان الفرق بين المذكر
والمؤنث بالتاء اغلبي والحاق المشكوك بالاكثر اغلب قوله في وزن رحمن
في انه منصرف او غير منصرف والاولى في انه غير منصرف واما الاختلاف
في انه منصرف او غير منصرف فلا محصل له لانه متفق في انه احدهما وغاية
الكلام ان المعنى اختلف فدفع انه منصرف او غير منصرف اي في دفع هذا

ليستغني عن حذف ان فجعله من عطف شرط وجزاء على شرط وجزاء صح

قوله او على التناف بين الشرطين لان الشرط الثاني هو انتفاء فعلانة
الشرط الاول وهو العالمية منافٍ للشرط الثاني فيه تناف ظاهر
والعلل وجه التامل هذا
تحرير

ولا محصل له

الاعلام من علماء اللغة والنحو والبيان حتى بنوا امرهم فيه على
المعقول ولم يجزوا احدهم عن المنقول ولم يكشف عن المعمول
عند البلغاء قلت كانهم لم يجدوه مستعملا فيما نقل من العرب
الا معرفا باللام او مضافا او منادى قوله دون سكران اعترض
عليه بان عدم الاختلاف في سكران ليس للاختلاف في الشرط
بل يكون مع الاتفاق ايضا والجواب ان عدم الاختلاف في
سكران للاختلاف في الشرط على الوجه المخصوص حتى لو انتفى
الاختلاف المخصوص لاحتمل ان ينتفي على وجه يلزم الاختلاف
في سكران فافهم قوله وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان
الفعل كانه اراد بتعميم وزن الفعل على وجه يحتاج الى تخصيصه
ببيان الشرط لئلا يلغو ذكر الشرط وذلك لان المتبادر من اضافة
الى الفعل ما له زيادة نسبة الى الفعل فلو لم يصرفه عن ظاهره للغا
ذكر الشرط لكن لا يخفى ان قوله فيعد من اوزان الفعل قاصر في هذا
التعميم لان عد الوزن المشترك من اوزان الفعل بمزيد اختصاص
بالفعل فالاولى كون الاسم على وزن ثبت للفعل وفي تفسير ورد
الفعل بكون الاسم على وزن اه نظر لان الوزن ليس مصدرا
بل كيفية تحدث في حروف الفعل ولا ضرورة ولا داعي الى حمله
على هذا المعنى فان قلت ما فائدة جعل مطلق الوزن للفعل سببا
وبيان شرط تاثيره وكان الاظهر ان يجعل السبب الوزن الخاص
فلا يحتاج الى شرط تاثير مع انه لا يظهر الفرعية الا في ماله زيادة
نسبة بالفعل فان الاصل في كل نوع ان لا يوجد فيه وزن له مزيد
نسبة الى النوع الاخر قلت اراد رعاية المناسبة بين الاسباب
في كون كل منها موثرا بشرط وكما ان الاصل في كل نوع ان لا يوجد فيه
ماله مزيد نسبة بالنوع الاخر كذلك الاصل في كل نوع ان لا يوجد فيه
ما في النوع الاخر لان التمايز بين انواع الالفاظ مطلوب جدا ليتميز
المعاني في غاية تميز واما جعل فرط بمعنى شرط تحقق لا شرط تاثيره

نسخة
ولم يجزوا

كما وهم بعض مما يمجّه سمع العقل قوله بعجمتان لا يوجد في الاسم العربي
الا منقولا عن الفعل وفهم ذلك من الاختصاص باعتبار ان المتبادر
الاختصاص في اللغة العربية لان الكلام فيها والمنقول من الفعل
مستعار في الاسم واستعارة الشيء من احد لا يمنع اختصاص المستعار به
على ان لك ان تجعل كشمر قيدا للاختصاص فتستفيد منه المراد
بالاختصاص في هذا المقام قوله من التشمير وهو بمعنى المرور حادا
او مختالا او التقليص على ما في القاموس والمناسب بعلم الفرس
ان يكون علما منقولا من معنى المرور حادا او العرس فرس الحجاج
فكانه لم يعينها لكونها شائعا عند ذكر الحجاج والاظهر ان التمثيل بالعلم
والا فيحتمل ان يكون المقصود بالتمثيل شمر معروفا او مجهولا
كضرب ويؤيد كونه علما تقديمه على ضرب مع كونه ثلاثيا مجردا لان
التمثيل بضرب مبني على فرض العلمية وبشمر لتحقيق اسميته فهو اولى
بالتقديم قوله وكذلك بذرقماء في القاموس بئر بمكة ومعنى الفعلي
على ما فيه اسرف او جرت قوله وعثر لموضع في القاموس هي ما سدرة
وجعل بمعناه الفعلي جعله ذا كبوة قوله وخضم لرجل في القاموس
الخضم الاكل او باقصى الاضراس او ملأ الفم بالماء كوكل او خاص بالشيء
الوطب كالقيتاء وخضم كبقم الجمع الكثير من الناس وبلد وماء
ورجل او اسم العنبر ابن عمرو بن تميم وقد غلبت في القبيلة لكثرة كلامهم
انتهى قوله وشلم علما للموضع بالشام في القاموس وشلم كبقم وكتف
وجبل اسم بيت المقدس ممنوع للعجمة وهو بالعبرانية او زشليم
قوله فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل بخلاف بناء المجهول
فانه لم يجئ في الاسماء الا الفاظ قليلة ملحقة بالعدم وهو الوعل
لغة في الوعل ووسم بمعنى الاسنت وورئل علما لقبيلة مع انه اول
بانه من دأل بمعنى مشى مشيا مخصوصا والتغيير للدلالة على العلمية
كما قيل في شمس شمس بالضم وورئل اسم دوبية وقيل منقول من ورئل
بمعنى اسرع وان كان نقل الفعل الى معنى اسم الجنس قليلا كما في فيل
وقاذ قوله ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة هذا لا يصلح وجها

وجها للتقييد بالبناء للمفعول وانما يوجبه به شرط الاختصاص بالفعل
او الزيادة وذلك البعض يونس فان الوزن المشترك عنده سبب
مطلقا وعيسى بن عمر النحوي فانه ذهب الى ان الوزن المشترك
يؤثر بشرط نقل اللفظ من الفعل الى الاسم قوله او يكون غير مختص
خص هذا القسم بغير المختص مع انه يصح ان يكون او ما نفة للخلو لان
المختص مما في اوله زيادة كزيادته لا يحتاج الى اشتراط عدم قبول
التاء فليس بصل او ما نفة الخلو ظاهر كما قيل قوله ايما وذ وزن الفعل
مجعل الزيادة في اول الوزن مجازا عقلي فيما به لرعاية ظاهر الضمير
او اول ما كان مجعل حقيقة للنسبة محفوظة وصرف الضمير عن اللفظ
قوله اي زيادة حرف رعاية لظاهر الزيادة او حرف زائد رعاية لما هو
اقرب بظرفية الاول قوله من حروف اين اما في الحال او في الاصل كما في
عرق امرا مغيرا لاوفى ولو يصرف في الوزن بما يخرجه عن الوزن مع
بقاء الزائد لم يضر قوله اي حال كون وزن اه فيه نشر على ترتيب اللف
والحال من المضاف اليه لانه يمكن حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه
فانه اذا صح قولنا في اوله زيادة صح قولنا فيه زيادة فهو من قبيل
واسئل القرية قوله قياسا بالاعتبار الذي امتنع من الصرف اه
قيل اراد عدم القبول بحسب الوضع فلا يرد النقض باسود ونحو يقول
يكفي تقييد عدم القبول بكونه قياسا اذ الفرق بين مذكر الاسم ومؤنثه
بالتاء خلاف القياس ونادر وانما القياس الفرق بالصيغة كما في
رجل وامرأة وغير وأتان صرح به الرضي في بحث الجمع الصحيح قوله
لم يرد عليه اربع اذا سمي به لا يقبل التاء فلا حاجة الى تقييد عدم
الى تقييد عدم القبول بقولنا قياسا انما يحتاج اليه لتصحيح قول النحاة
ان انصراف اربع انما هو لعدم اصالة الوصف قوله ومن ثمة امتنع احمر
قيل وجود الشرط لا يستلزم وجود المشروط قلت وجود الشرط النحوي
يستلزمه لانه امارة لثبوت الحكم ويذكر ليعرف بمعرفته ثبوت الحكم ومما
يقضي منه العجب انه قيل جعل ههنا علة للحكم بامتناع احمر لا امتناعه
ولا يخفى ان هذا الاشتراط سبب للحكم المذكور وكيف لا واذا لم يكن

الشرط سببا لتحقق الحكم كيف يصير سببا للحكم قوله بان يؤول العلم بواحد
من الجماعة المسماة به المراد بالجماعة ما فوق الواحد فلا يرد انه يوجب
ان لا ينكر المشترك بين اثنين والمعنى يأول بمفهوم المسمى المنكر فيكون
معنى هذا زيد هذا مسمى بزيد فقوله واحد من الجماعة المسماة به بمعنى
مسمى به فلا حاجة الى تأويله بمفهوم صادق على واحد من الجماعة كما ظن
بعض الظن وقوله فانه اريد به المسمى اي هذا المفهوم في ضمن فرد ما
فاللام فيه للعهد الذهني وكان الاوضح ان يقول مسمى بزيد ومما
يجب ان ينبه عليه في هذا المقام ولم ينبه عليه احد ان المراد بالتنكير
التنكير حكما اذ بالتأويل لا يصير نكرة حقيقة اذ النكرة الحقيقية
ما وضع لغير معين لا ما اريد به غير معين مجازا او يجعل عبارة عن
الوصف المشتهر صاحبه بلا تأول لوصف غير مشتهر به بقرينة يصير
نكرة ايضا فتقييده بالمشتهر لاكتفائه بالمشتهر من التأويل قوله
لما بينت اي ظهر حين بين فيعم ظهر من غير بيانه بل في ضمن اسباب منع
الصرف وشرائطها ولذا اختار بينت على بين ولا يخفى عليك ان كلام
المص مغلق ولو قال لكل ما فيه علمية مؤنثة اذا نكر صرف لانه اذا نكر
بقي بلا سبب او على سبب واحد لما بينت اه لكان واضحا قوله استثناء مما
بقي من الاستثناء الاول اي استثناء من مآل الكلام لانه يؤول قوله لا
يجامع مؤنثة الا ما هي شرط فيه الى انه لا يجامع غير ما هي شرط فيه فقوله
الا العدل ووزن الفعل مستثنى من هذا المفهوم الذي هو مآل هذا
الكلام ولو قال لا يجامع مؤنثة غير ما هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل
لكان اخصر واوضح كما انه لو قال الا ما هي شرط فيه والعدل ووزن
الفعل وليس المراد بالمستثنى مستثنى بعد تقييد المستثنى منه بالاستثناء
الاول على طبق تقييد الكلام بالظرفين من جنس واحد فانه تقييد
بالثاني بعد التقييد بالاول كما توهم لان المستثنى منه لا يكون مقيدا
بالمستثنى وليس معنى الاستثناء على وجه يكون قيد المستثنى منه ويمكن
ان يكون المستثنى مستثنى من مفهوم هذا الكلام بان يكون في معنى كل ما
يجامعه العلمية المؤنثة فهي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل قوله فان

فان العلمية بخاصيتها مؤنثة قبل اختلف النحاة في تأثير العلمية مع
العدل في اسم كان غير متصرف قبل العلمية كثلث ومثنى فذهب اكثر
النحاة الى انصرافه لان العدل تابع للوصف وقد زال بالعلمية و
ذهب جماعة الى اعتبار العدل الاصلي واختاره منهم الشيخ الرضي
واختار سيبويه منع صرف اخر وجمع واخواته اعلاما والكوفيون
صرفوها ولا يخفى عليك انه لا اختلاف في تأثير العلمية مع العدل
انما الاختلاف في زوال العدل بزوال الوصف قوله اي لا يوجد شيء
من الامر الدائر بين مجموع هذين الشيئين وبين احدهما فقط الا
احدهما فقط لا مجموعهما لا يخفى سماجة هذا التوجيه ومع ذلك
جمع الاتم قوله فقط لا مجموعهما مما يقتضيه القضاء كما بين في محله
والاولى ان المستثنى منه شيء منهما اي لا يكون مع العلمية شيء منهما
الا احدهما المنفرد عن الاخر ولا يلزم استثناء شيء من نفسه لان
المستثنى منه شيء منهما اعم من المنفرد عن الاخر او المجتمع مع الاخر
والمستثنى احدهما المعتبر بالوحدة والانفراد او ان المستثنى منه
سبب لمنع الصرف لا يكون العلمية المؤنثة شرطا فيه وهو يشمل مجموعهما
وكلا منهما لصدق السبب عليهما لان المجموع سبب تام وكل واحد
سبب ناقص قوله فاذا نكر غير المصرف اه الشرطية ممنوعة وانما يلزم
البقاء بلا سبب لو لم يكن السبب الاصلي معتبرا لكنه يكون الوصف
الاصلي معتبرا فليكن العلمية التي هي اوهى منه معتبرة بعد زوالها
الآن يقال العلمية لما كانت ناسخة لاعتبار السبب الاصلي الذي
لا يؤثر وحده في الكلمة حتى نسخت اعتبار الصفة لم تعتبر بعد
الزوال ومن هذا علم ان قوله وخالف سيبويه الاخفش يصح
ان يكون جوابا عن سؤال يتوجه على هذه الشرطية من انه يلزم البقاء
بلا سبب اذا لم يكن في الكلمة صفة اصلية سقطت العلمية عن اعتبارها
كالوصفية الاصلية اما اذا كان فيجوز ان تعتبر بزوال العلمية فلا
يبقى الكلمة على سبب واحد او بلا سبب واجاب بان هذا المنع
انما يتجه على قول سيبويه وقول الاخفش اهوى منه والملازمة ممنوعة

صرف نكرة
لا لحصر فلا حاجة الى قوله فقط لا مجموعهما

الشرط لا يستلزم وجود المشروط

عليه وقوله فاذا انكر بقي بلا سبب وعلى سبب واحد ظاهره انه بقي
بلا سبب في غير ما احد سببيه العدل ووزن الفعل وفيه نظر لانه
يبقى على سبب واحد في سكران علما اذا انكر كما سيصرح به الشارح
لم يبق فيه سبب من حيث سبب فيما هي شرط فيه من الاسباب
الاربع المذكورة قيل وان كانت مجتمعة كما في اذ ويجان ان
اصمت بكسرتين بقطع الهمزة ووصلها على ما في القاموس لجواز
ورد واصمت بكسرتين بناء على جواز ورود يصمت بالكسر
ونحن نقول اصمت علم للمفازة سميت بلفظ اضمت بضمتين
مبالغة في شدة الخوف فيها بحيث يأمر كل صاحبه بالصمت فلا
يكون له حفظ لسانه عن الغلط من غاية الاضطراب فاصمت
غلط لا معدول ولا مدفع للنقض بأخر فانه معدول كأخر ومع
ذلك فيه وزن الفعل الا ما ذكر بقوله وايضا قد عرفت فيما
تقدم اه وحالف سيبويه الاخفش في القاموس سيبويه هو لقب
وهو فارسي ومعناه سيبو يه اي رائحة تفاح امام النحاة عمرو بن
عثمان الشيرازي جعله اصلا هذا مبني على جعل الاخفش معفولا
وهو المرجح لانه اذا اشتبه الفاعل بالمفعول في اللفظ يجب
جعل المقدم فاعلا فكذا اذا اشتبه الفاعل بالمفعول في الخط
يجب ان يجعل المقدم فاعلا وقيل ظهور كون اعتبارا مفعولا
يرجح كونه مفعولا وان كان غير مستحسن فان قلت لا يتكيب
البليغ غير المستحسن لنكتة قلت المراد غير المستحسن بحسب الظاهر والبليغ
يعدل عن مقتضى الظاهر لنكتة وهو من اسرار البلاغة فان قلت
دفع الشبهة عن سيبويه يدل على ان المرجح عنده قول سيبويه قلت
دفع الشبهة لا يدل الا على ضعف الشبهة وكون الراجح عنده قول
الاخفش من الوضوح في درجة لا يعرضه شبهة في انصراف
نحو احمر علما حال والعامل هي المماثلة او المخالفة وعلى الثاني فالحال
نحو اوما اضيفا اليه كما في قوله ثم اتبع ملة ابراهيم حنيفا وكذلك
افعل التفضيل ولذا لا يعمل في الظاهر بخلاف مثل احمر حوصله

والعلمية والثانية
واذ وال العلمية
بمنزلة السبب

افعل اسما اي كالاسم الخالي عن الوصفية وان كان معه من فلا يصرف
بلا خلاف اشارة الى انه بعد تفسير نحو احمر بما فسر به يجب عليه دخول افعل من
فيه مع انه لا خلاف فيه فنقول ينبغي ان يفسر نحو احمر بما يكون الوصف فيه
ظاهرا ولا يكون معه في اللفظ ما لا يكون مع احمر من كلمة من التفضيلية
حتى لا يجب عليه افعل من وهذا القول ظهر قد سبق ما دل على كونه ظهورها
ومن موجبات ان العلمية الاصلية تمنع من اعتبارها لانه لا وجه لاعتبار
والعلمية سيشاركها في كونها في الاصل ويترجح عليها بقربها العهد والعرق
لزمه ان يعتبر في حال العلمية ايضا الاولى ان يقول كما مضى
ان يلزمه لئلا يكون هو وهو له فاجاب متأخرين تأمل وقد جعل يلزمه
من اللزوم وللزان يجعله من الالزام فان العلم للخصوص والاوضح
في بيان التضاد فان العلمية كون اللفظ موضوعا لذات معينة من غير
اعتبار صفة والوصفية كونها مستعملة في ذات مبهمة في غاية الابهام مع
اعتبار صفة وهو منع صرف لفظ واحد يجب عليه ان الوصفية و
العلمية ليست متضادتين في هذا الحكم بل متوافقتين ولا مانع من اعتبار
المتضادين فيما يتوافقان فيه ومما يقضي هذا العجب انه جعل البعض
اظهار التوفيق في هذا المحل الواسع في كمال التضييق وقال في شرح قوله
وهو منع صرف لفظ واحد سمعا شخصيا فلا يرد اعتبار المتضادين
في منع صرفا لفاظ وهو واحد اي بالنوع ولا في منع صرف احمر في حالتي
الوصفية والعلمية لتعدد المنع ولا يخفى على احد انه ليس في شيء مما
ذكره اعتبار المتضادين معا بل حين اعتبار ضد لم يعتبر ضدا آخر
وجمع الباب اي باب غير المنصرف لا باب فيه علمية مؤنثة كما يوهمه
كون الكلام فيه اي بصورة الكسرة كما هو على صورته فاطلاق الكسر
استعارة للحركة الاعرابية التي شبيهة بالكسر الذي هو حركة بنائية
بيان ذلك ان العلمية تؤول باللام والاضافة اي بحقيقة اللام
لا بمجرد صورتها كما في الحسن والافضل علما مما لا يؤول العلمية عنه باللام
وهو غير منصرف واعلم ان الحاجة في انصرافه وعدمه مما لا ثمرة له فلذا
لم يلتفت المصالية فكملانه يتم الكلمات المرفوعات انما جمع ولم يأت

اذا احمر مثلا كان في الاصل وصفا ثم صار علما ثم نكر
فهيه العلم اقرب من عهد التعيين منى لم تعتبر علميته الاصلية
لما قيل الى علام محمولة عن التعيين فلم تغير الصفة الاصلية بطريق الاولى

موضوع للخاص والوصف مذكور للعلم ح

بالمفرد لان تعريف المرفوع وتعريفا الرفع برهان ان المرفوع ليس الا
واحدا وهو الفاعل فازال ذلك الوهم بصيغة الجمع الدالة على التعدد
الا انها تستعمل في المجردات المشاكلة وفي المنصوبات مستعارة للكثرة
وههنا في موقعها قوله لان موصوفه اسم الخ دليل على النفي فيكون
الموصوف اسما ويكونه مذكورا تم النفي ويضايم ذكرت معهما صح
الاثبات وقوله لان موصوفه الاسم اما لان الكلام في الاسماء فاقتضى
جعل الموصوف الاسماء لا الكلمات واما لانه لو جعل موصوفه الكلمات
لم يصح قوله هو ما اشتمل على علم الفاعلية لان الكلمة المرفوعة
تشتمل الفعل المضارع المرفوع وهو لا يشتمل على علم الفاعلية لان
الرفع فيه ليس علم الفاعلية وهذا الوجه بديع في اختيار علم الفاعلية
في تعريف المرفوع على الرفع وهو ان ما اشتمل على الرفع اعم من الاسم
المرفوع الذي هو المعرف في هذا المقام وله وجه بديع اخر وهو انه
نبه بذكر علم الفاعلية في تعريف المرفوع الذي نبه على انه انواع اولا
وصرح به ثانيا على ان المراد بالفاعلية في تعيين الرفع ما يشمل عرضا
قوله كالصفات المذكورة من الحيل كتب في الحاشية المصنف من الحيل الذي
يقوم على ثلثة قوائم واقام الرابعة على طرف الحاقر هذا كلامه وانجعل
على وزن القمطر الضخم كالكنف للعظيم الجسد والايام الخاليات
مجازا لان خلا الكمان بمعنى مات او مضى على ما في القاموس وتخلية
الكمان بالموت او المضي ليس حالا لايام بل حال ما فيها قوله لان التعريف
انما يكون للماهية لا للافراد فيلغو ذكر الفرد والاشعار به فغاير
التعريف وذلك ان تقول السنة فيما بين الاوبآء تغيير المفرد المذكر
لافرقه قوله ان يكون موصوفا بها الكلام مبني على عدم التفرقة
بين الدال والمدلول فان الاتصاف بمدلول الرفع لمدلول الاسم فجعل
الاسم موصوفا بالرفع وقيل شبه الحركات والحروف بالاوصاف
لاحتياجها في وجودها الى الكلمات ولتبعيتها لها في التلفظ احتياج
النعوت الى محالها وتبعيتها لها قوله ولا شك ان الاسم موصوف
بالرفع المحلي رد لما حققه الفاضل الهندي في هذا المقام حيث قال

الاعراب

الاعراب المحلي لا تشتمل عليه اللفظ فلا يكون هولاء في جاءني هولاء
مرفوعا اذ معنى الرفع المحلي انه في محل لو كان ثمة معرب لكان مرفوعا
هذا كلامه فلم يرد بذلك ان المرفوع وما اشتمل على الرفع لا يشملان
بل اراد ان شمولهما له ليس الا بضرب المسامحة الشايعة ولعل غرض
الشارح بالفاصل بل شنع عليه تشنيعا لطيفا بان دليلك
يثبت نقيض دعواك لان الاسم موصوف بالرفع المحلي فيكون
مشتملا على الرفع محلا كما انه باعتبار اتصافه بالرفع اللفظي مشتمل
على الرفع لفظا ولا يخفى ان الفاضل ليس في معرض هذا التعرض
لان الاتصاف بالرفع المحلي يوجب البراءة عن الرفع حقيقة و
الاشتمال عليه حكما ومقصوده التنبيه على عدم الاشتمال حقيقة
وذلك ان تقول مقصود الشارح ايضا التنبيه على كون الاسم
موصوفا بالرفع المحلي وداخلا في المرفوع وان خلا عن الرفع حقيقة
وليس مقصوده التعريض بالفاضل فان قلت المعرب محلا هل
هو معرب بالحركة او بالحرف ولو فرض في محل المعرب بالحركة كان
معربا بالحركة قلت الاقرب بالاعتبار ان يجعل مثل الذي معربا
بالحركة محلا ومثل اللذان واللذين معربا بالحرف محلا قوله وهو
يبحث مثلا ليس تخصيص الرفع بما عدا المحلي مع البحث عن احوال
الفاعل المبني بتلك المشابة من الاستبعاد لجواز ان يكون البحث
عنه تقريبيا ومثله غير نادر في كتب العلوم قوله اي من المرفوع يرجحه
ورد والتقسيم ح على ما ورد وعليه التعريف كما هو الشايع وتوافق
الضميرين البارزين المتاليين في المرجع والشكان بايا ما قوله
ومنها المبتدأ والخبر قوله او مما اشتمل ترجحة توافقا الضميرين
المتاليين في المرجع وكونه اوفق بقوله ومنها المبتدأ قوله
لانه جزء الجملة الفعلية اي غالبا لئلا يشكل بزيد قايم ابوه قوله التي
هي اصل الجمل لان التركيب فيها اشد وامتزاج احد الجزئين وهو الفعل
بالاخر اكثر ولانها تشمل الخبر والانشاء وصفا بجوهرها من غير حاجة
الى التوسل بخارج منها بخلاف الاسمية ومن جهات اصالة الفاعل

41

انه لا يحذف وحده بدون ما يقوم مقامه وكانه لم يلتفت اليه
لانه ينقض بنحو ما ضرب واكرم الا انا وقولهم بالله لامحى رأي
ومنها ان رفعه لا ينسخ بالنواسخ وكانه تركه لانه اورد عليه
نحو كفى بالله وان اعتذر بانه نادر غير مطرد والباء زائدة لكن
حديث عدم الاطراد ضعيف لوجود كثير مطرد ونحو ما جاءني من احد
قوله ولانه عامل اقوي لانه لفظي كالفاعل ومناسبة العامل مع المعمول
موجبة لقوة عمله ومن اثار قوة العامل اللفظي انه يغلب على عامل
المبتدا وينسخه فان قلت كون عامل الفاعل اقوي من المبتدا
لا يوجب كونه اصلا بالنسبة الى الموضوعات قلت المراد انه اقوي
من المبتدا مثلا فيدخل في الحكم جزء المبتدا والمبتدا وجزءه اصل
بالنسبة الى سائر الموضوعات فيثبت اصالته بالنسبة الى سائر الموضوعات
ايضا قوله فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق لم يقل لا يسند اليه الا المشتق
ليشمل الجزء والانشاء لعدم صدقه لانه يسند اليه المصدر وهو ليس
بمشتق ومن حكم بان المراد بالمشتق المشتق حقيقة او حكما والمصدر
في قوة ان مع الفعل فقد غفل عن الحكم فيه قوله اصل الموضوعات
المبتدا لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقدم اي باق غالبا
على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقدم اي باق غالبا وهو ظاهر فان قلت
لا يلزم من الدليل الا اصالة المبتدا بالنسبة الى الفاعل والمدعى ان
المبتدا اصل الموضوعات قلت اصالة المسند اليه بالنسبة الى المسند واصالة
المبتدا بالنسبة الى اسم ما ولا اعرف ان محققا ذكر هذا فاعتمد عليه
في ثبوت المدعى قوله اي اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه فان قلت لم جعل
بعموم كلية ما يستغني عن تعميم المقام قلت لان تخصيص كلمة ما في
التعريف بما يستدعيه المقام سنة موكدة ترجى تركها سيئة قوله
اسند اليه الفعل بالاصالة لابد اولا ان ينبه على ان المراد بالاسناد
مجرد ثبوت شيء بشيء سواء تعلق به ادراك وقوعه او ادراك عدم
وقوعه او طلبا او انشاء ففي ما قام سلب الوقوع لا سلب الاسناد
وفي ان قام فرضا الوقوع لا فرضا الاسناد فلا حاجة في شمول التعريف

قوله اسند اليه الاسناد هنا بمعنى النسبة ناقصة كانت او تامة خبرية كانت او انشائية مثبتة كانت او منفية محققة كانت او مفروضة بقرينة ذكر التوابع بعدها لا يخفى عن الفطن الغبي فضلا عن العبد الغفور

الا لمن يعلم الاشياء بالفراسة كما ينبغي

لفاعل النفي والشرط الى ما اشتهر من تكلف ان المراد بالاسناد اعم
من الاسناد ايجابيا او سلبيا محققا او مفروضا وثانيا ان ينبه على
ان التقييد بالاصالة لا يختص باسناد الفعل بل اسناد شبه الفعل
ايضا معتبر فالاولى بحال الشارح ان يذكر القيد قبل ذكر الفعل
ويضم الفعل الى قوله او شبهه فيستغني عن تعلق التقييد بالمطلق وثالثا
ان التقييد بالاصالة له معنيان احدهما ما يعرفه كل ناظر وهو ما يقابل
التبعية المأخوذة في التوابع وثانيهما ما لا يعرفه الا الاوحدي الا
لمحي ولا بتجهاد لا يجده الا معوق فلنفسك اذا جاد الحق ابتغى
والتعصب والانانية دعي فان الملك لله يورثها من يشاء من عباده
الفائقة للمتقين وهو اد اسنادا الفعل بالاصالة ليس الا الى الفاعل
وفي المعطوف والبدل ما هو بالاصالة العطف على المسند اليه والابدال
ويتبعه الاسناد اليه والمبتدا من الاسناد الاسناد بالاصالة
باي معنى يريد ويجب حمل العبارات في التعريفات على ما هو المتبادر
بقرينة ذكر التوابع بعدها لمزيد التوثيق فمناقشة من قال لا يخفى
بعدها عن مما لا يليق وزايعا ان المراد باخراج التوابع
اخراج بعضها وهو المعطوف بالحرف والبدل اذ لا اسناد الى التوابع
الا فيها بخلاف النعت والتاكيد وعطف البيان قوله اي ما يشبهه
في العمل بقي في الاشتقاق لئلا يخرج المصدر ولا في الدلالة على
الحدث لئلا يخرج الظرف والاظهر ان اطلاق شبه الفعل على هذه
الامور قبل العمل لانهم يعللون عمل هذه الامور بمشابهة الفعل
فالاولى ان يفسر بالمشابهة في الدلالة على الحدث والظرف ايضا
يدل على الحصول والثبوت كانه يشارك صيغة الحاصل في ذلك ولذا
وجب حذف عامله قوله وقدم عليه عطف على اسند وجعله حالا بتقدير
قد خال عن الاستقامة قوله لانه مما اسند اليه الفعل يرد على المقدم ومن
يتحذ وذوه في جعل قوله وقدم لدفع توهم فاعلية زيد في المثال
المذكور بناء على توهم اسناد ضرب الى زيد والغفلة عن الضمير المستتر
وانما احتاجوا الى هذا التكلف لحملهم الاسناد على الاسناد بحسب

دلالة اللفظ كما هو الظ واعلم ان تعريف الفاعل على راي البصريين
انما يتميز عن تعريفه على راي الكوفيين بهذا القيد فان زيدا في المثال
المذكور فاعل عند الكوفيين فلهم ان يزيد اهتمام بذكر هذا القيد الذي يحتاج
اليه لتمام التعريف كما ذهب اليه الشارح اولا كما ذهب اليه غيره قوله
والمراد تقديمه عليه وجوبا انما احتاج اليه الشارح لحمله الاسناد
على الاسناد حقيقة او بحسب الظ واما من لم يحمله زيد في زيد
ضرب مسندا اليه ضرب فهو على غنى من التكلف لاخراج كريم من
يكرمك نعم دفع التوهم لا يشمله والامر فيه هين وانما اختار
الشارح فح افضار الى تكلفات عدة بعيدة لا يستقيم التعريف
عليه كيف والمسند اليه الذي يجب تقديم نوعه انما يعرف بعد تعيين
نوعه ونحن في تعيين النوع فيدور قوله اي اسنادا واقعا جعله
مفعولا مطلقا فرده الى الاسناد لعدم استقامة ردة الى التقديم
فلزم الفصل بين العامل والمعمول بغير المعمول والاولى جعله حالا من ضمير
قدم اي مشتملا ملتبسا به قوله كصاحب المفصل ومعه الشيخ عبد القاهر
واكثر البصريين قوله والاصل في الفاعل اي ما ينبغي ان يكون
الفاعل عليه اذا لم يمنع مانع وهو مرجح الخلاف ترجيحا بالغا حتى الوجوب
او دونه فمباحث وجوب تقديم الفاعل داخل تحت الاصل والاصل
بمعنى الاولى الصرف المتبادر عن الوجوب فمباحثه عديل للاصل
وهذا الاصل مختلف فيه خالفهم فيه ابن جني والاخفش والاصل
عندهما في كل من الفاعل والمفعول به ذلك لشدة اقتضاء الفعل
المفعول به كالفاعل فاي منهما بعد عن الفعل فقد علا عن مكانه
ورتبته بحبيب فعله فلذلك جاز عندهما كلا المتالين من الاضمار
قبل الذكر لان المرجع لكون حقه ان يكون متصلا بالفعل كانه متصل
فتقدم احدهما وتاخر الاخر ضرورة فهو مقدم رتبة وان تاخر لفظا
وبهذا اندفع ان امتناع ضرب غلامه زيدا لا يصير دليلا على ان الاصل
تقدم الفاعل لان الفاعل والمفعول به لو تساويا فيه لامتنع ايضا لعدم
تقدم المرجع رتبة لانا قد عرفت انه يتقدم ح رتبة لكنه نوصا انه لا يصح

قوله ولذلك

فولهذلك جاز لان الجواز لا يصير دليلا على ان الاصل في الفاعل
قربه الفعل لانه مع تساوي الفاعل والمفعول به في ذلك ايضا يجوز
ضرب غلامه زيد قوله الفعل المسند اي بمعنى اللام للعهد وانما
قال الاصل ان يلي الفعل ولم يقل ان يليه فيرجع الضمير الى احد الامرين
فيكون اخصر واشمل لابهام لان مرجع الضمير ح مبهم الاخر
وايهامه ان الاصل ان يلي الفعل الفاعل يمنعهم ان الداعي الى الولي
هو الفعل والمقصود انه الفاعل ولدلالة الاقتصار على ذكر الفعل
على ان البقية اولى بهذا الحكم لان الفعل مع قوة عمله اذا كان
لا يرضى الفاعل بالفاصلة بينه وبين الفعل فبالطريق الاولى
ان لا يرضى بالفصل بينه وبين ضعيف العمل قوله اي يكون جعله حقيقة
ولا يخفى ان هذا التكلف مما يحتاج اليه في التعريف ايضا في قوله
وقدم عليه وكانه لم يتنبه له فاهمله او حكما كما في الفاعل المستتر فان
البعدية ههنا حكمية كوجوده او هو خلاف الاصل لمانع الاستتار
قوله لانه كالجزء من الفعل عند العرب لشدة احتياج الفعل اليه
يدل على ذلك اي كونه كالجزء عند العرب لسكان اسكان اللام في ضربت
وليس اسكان اللام دليلا ثانيا كما توهم فيقال اي يدل دلالة اني كما
ان السابق دل دلالة لم فان قلت اسكان اللام لم تدل على كونه كالجزء
مطلقا بل حين كونه ضميرا متصلا قلت بل مطلقا ولذا لم يسكن في ضربا
فتامل قوله لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة التقدم الرتبي هو
التقدم بالقوة القريبة من الفعل لوجود سببه فنزل القريب من الفعل
منزلته قوله وذلك غير جائز خلافا للاخفش وابن جني لا مطلقا بل
اذا اتصل بالفاعل ضمير مفعول به او بالمفعول ضمير الفاعل بل لم يخالف
في عدم جواز الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وان اشتهر ذلك منهما
بل اتفاقا فيه وخالفا في نحو ضرب غلامه زيدا المذكور كما اوضحناه لك فتفطن
قوله خلافا للاخفش وابن جني نظرا ولك ان تقول الخلاف في تاخر
مرجع الضمير لفظا ورتبة لا في قوله وذلك غير جائز قوله جرى ذنبه عتدي
عدي بن حاتم البيت وعاء عليه واخبار باجابة دعائه تعالى او معناه

قتل قتيلا هدرا لا ثؤر له فاد كالب غير الماشية وكالب غير الصيد هو
الكالب العادي يعني ليس له اكالة العواد فيقتل من غير مبالاة بقتله
ولا اشد عند العرب من القتل هدرا قيل فان طلب الثؤر عندهم
مما لا بد منه وهذا معنى بديع للبيت يليق ان لا يتجاوز كتب في
الحاشية عوي الكالب يعوي عواء صاح انتهى قوله وبانه لا يتم ان
الضمير يرجع الى العدي بل الى المصدر حمل الضمير الى العدي على المعنى
التجوزي الذي لا يكاد يتخطاه البليغ لانه الموافق للعرفي من هذه الة
الرجل المسيء الى ربه ولان الثؤب هو الملجاء للرجل فاذا انتقم
للمظلوم منه يكون اشد عليه قوله اي لا امر الدال عليها لا بالوضع
ان اراد لا بالوضع له يلزم ان يكون اللفظ المستعمل كالا يشمل المعنى
المجازي قرينة على المعنى المراد ولم يعهد اطلاق القرينة عليه وان
اراد لا بالوضع له او لما يلزمه هو لزم لان لا يكون القرينة دالة
على الشيء بالتضمن والالتزام اصلا وهو ظاهر البطلان فالصواب
ان يقال اي لا امر الدال عليهما من غير لا استعمال فيهما قوله فلا يرد ان
ذكر الاعراب مستغنى عنه البتة ودفعها مما اورده الفاضل
الهندي وتبعه الشارح ولعمري ان هذا لشيء عجاب اذ ليس الشبهة
شيئا ولا الجواب اذا القرينة ما يدل على معينين المراد باللفظ او على
تعيين المحذوف لا ما يدل كالاعراب على المعنى والمعنى انه اذا انتفى
الاعراب لفظا وصنعة وانتفى قرينة الاعراب فلم يعلم ان الاعراب
الساقط ما هو وح لا وجه لتوهم صحة الاكتفاء بانتفاء القرينة
اعلم انه انما وجب تقديم الفاعل في هذه الصورة بمعنى انه لا يجوز ان
يتقدم المفعول على مجرد الفاعل لكنه يجوز تقديم المفعول على الفعل
والفاعل معا فيجوز موسى ضرب عيسى على ان يكون عيسى فاعلا
لانه لا يلتبس المفعول ح بالفاعل لعدم جواز تقديم الفاعل على الفعل
صرح به الفاضل الهندي ويمكن ان يقال لم ينتف هنا القرينة لان
تقدم موسى قرينة على ان الفاعل هو عيسى قوله او كان الفاعل مضمرا
متصلا بالفعل ليس المراد بالاتصال معنى اللغة بل المصطلح وهو كون

الضمير

الضمير مما لا يستقل في اللفظ فاد الفاعل هكذا لا يصح تقديم
المفعول عليه فلا يطلب قوله متصلا صلة فلا فائدة في قول الشارح
بالفعل بل يوهم احتصاص الحكم بفاعل الفعل وليس كذلك لجريانه
في زويد زيدا مثلا قوله اي تقديم الفاعل على المفعول في جميع
هذه الصور قيد في جميع هذه الصور لغو لا فائدة فيه في جزاء
الشرط يغني عنادة فاعتباره في المعنى مما لا ينبغي وكان الشارح
لم يرد انه معتبر في نظم كلام المصروان كان ظاهر عبارته بل اراد
بذكره التنبيه على ان الجزاء جزاء الجميع الشرط السابقة قوله اما في صورة
كون الفاعل ضميرا متصلا فلمنافاة الاتصال الانفصال ولكونه
كالجزء من الفعل وامتناع وقوع كلمة بين اجزاء كلمة قوله مع جواز
ان يكون عمرو مضروبا لشخص اخر قال من امتاز في رسالة بصيت
الفضل عن اقرانه تغمده الله بغفرانه هذا ظاهر في المثال
المذكور نظائره مما كان الفاعل خاصا اما اذا كان عاما فلا
نحو ما ضرب احدا الا زيد وذلك لانه لم يبق احد حتى يصح ان
يكون زيد مضروبا له قلت فيما اذا كان الفاعل عاما لا يكاد
يوجد مثال صادق بل ما يخفى كذبه اذا ابقي الفاعل على عمومه
لبداهة كذب حصر ضاربية كل احد في زيد والكواذب الظاهر
الكذب مما لا يبالي به في مقابل القواعد الادبية لانه مما لا يلتفت
اليه اهل اللغة ولا يدخلونها تحت قصدهم فالمقصود الصحيح
من المثال المذكور ما ضرب احد من الجماعة المختصة التي يتحقق
مقام الاخبار العام بها وح يصح ان يكون زيد مضروبا للغير
واما دعوى ظهوره فيما كان الفاعل خاصا فذهول عجيب
لا ينبغي ان يقع فيه اديب كيف وهو لا يصح مطلقا في مثال
ما خلق الله على احسن الصور الا يوسف لانه لا يصح فيه ان
يقال المقصود حصر خالقيته تع في يوسف مع جواز ان يكون
يوسف مخلوقا لغيره ولو فتح بابا للنقض يأتي فيه الامثلة
مستلسلة بحيث لا يكاد ينقطع السلسلة ووقع الاشتباه ان

ان المراد بجواز كون المفعول معمولا لفاعل آخر الجواز بالنظر الى
الهيئة التركيبية فان هيئة القصر في المثال المذكور يمنع كون الفاعل
فاعلا لغير هذا المفعول ولا يمنع كون المفعول معمولا لغير هذا الفاعل
والمنع انما يأتي فيما يأتي من خصوص المادة فلا يناني دعوى الجواز
قوله وانما قلنا بشرط توسطها يجب عند اكثر النحاة تقديم الفاعل
اذا كان المفعول بعد الا ولا يجوز تقديم المفعول لا مع الا ولا
بدونها ويجوز التقديم مع الا عند السكاكي وجماعة من النحويين
فالظاهر في حل عبارة المتن ان يكون على مذهب اكثر النحويين
وكانه دعا الشارح الى حمله عبارة المتن على مذهب السكاكي ان القصر
علل وجوب التقديم بانقلاب المعنى وللزان تكلف في التعليل فيقول
المراد انه يلزم الانقلاب في بعض الصور وحمل الباقي عليه طردا للباب
قوله لكنه لم يستحسنه بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها
ففيه عدول عن الاصل مع منع مانع عن العدول ولا يجوز العدول
قوله ضمير امتصلا بالفعل بقي فيه نحو زيد ضربته فان المفعول فيه
ضمير متصل بالفعل مع انه يجب تقديم الفاعل فاخرجه بقوله
وهو غير متصل قوله وانما قدر الفعل وقع لما قال الشيخ الرضي ان زيدا
في المثال المعروض مبتدأ لا فاعل ليطابق السؤال فانه جملة اسمية
ولان السؤال عن القائم وهو زيد لا عن الفعل والاهم تقديم
المسؤل عنه ولك ان تحمله دفعا لما يتجه من ان حذف الفعل انما
يكون عند قرينة دالة على تعيين المحذوف وليس هنا قرينة كذلك
لان المحذوف كما يمكن ان يكون فعلا يمكن ان يكون جزء المبتدأ قوله
لان تقدير الجزء يوجب حذف الجملة فيه بحث وهو ان حذف الجزء
حفظ المناسبة بين السؤال والجواب وفي حذف الفعل تقليل الحذف
والثاني لا يعارض الاول وفضلا عن ان يترجح عليه الا ترى انهم يرجحون
رعاية المناسبة على رعاية السلامة عن الحذف في باب الاضمار على
شريطة التفسير قوله يزيد مرفوع اما على الاصل على يزيد لان السكاكي
يتعدى بعلى لكنها يحذف لكثرة الاستعمال وينقل عن العارف الرومي

بلا سنع مانع عن الاصل فضلا عن جواز العدول مع المانع عن العدول

الصواب ان قولك من قام جملة اسمية صورة ومعنى حقيقة لان الاستفهام بالفعل اولى لكن لما اريد الاختصار ودل بجملة واحدة على ذات الفاعل ومعنى الاستفهام انقلبت جملة الاسمية وفي الجواب رويت البتية على اصل السؤال لتعيد الشرع

قدس سره

قدس سره ان يريد منادي يحذف حرف النداء والجملة نداءه
معترضة وذلك لان المناسب للمقام ان يدعي ان الضارع والمحتبط
لما وقعا في شدة وبقيمة بسبب موتك يا يزيد ناسبا ان يبكي
عليهما دونك لانك في رخاء ونعمة قوله كلوا فتح جمع ملقحة الاظهر
جمع ملقح لان الملقح هو الفحل قوله ومما يتعلق بمحتبط قال قدس سره
في الحاشية ويتعلق ببكيه المقدر يا باه سليقة الشعر لانه لما بين
سبب الضراعة ناسبا ان يبين سبب الاحتياط انتهى هذا قوله
في مثل وان احد من المشركين استجارك اي فيما حذف وقدرنا
بنفس المحذوف او بما يفهم منه معناه نحو قوله تع ولو انهم صبروا
والتقدير لو ثبت انهم صبروا فحذف ثبت وفيه بان الدلالة على الثبوت
التي تجرها فعل ماض وذلك فيما بعد لو حاصة سواء كان للشرط او للتمني
وبهذا ظهر ان ما ذكره الشارح انه لو ذكر الفعل لصار المعنى حينئذ
لا يتم قوله وقد يحذف ان لاختصاص هذا الحذف بالفعل والفاعل
بل يحذف اي كلام كان اسميا او فعليا قصيرا او طويلا مركبا من الفعل
والفاعل او من الفعل وجميع متعلقاته قوله دون الفاعل وحده
وان يوهمه نعم قام في جواب قام زيد فاعرفه قوله لعدم قيام ما يؤدي
مؤداه مقامه نقض ذلك بمثل لولا زيد لكان كذا فانه وجب فيه
حذف الجزء مع عدم قيام ما يؤدي مؤداه مقامه ويمكن دفعه
بان حذف الفعل لا يكون واجبا بدون ما يؤدي مؤداه بخلاف
الجزء فانه يجب بالتزام الغير موضعه قوله وانما قدر الجملة الفعلية
هكذا لا بد وان يقدر جملة اسمية لتأكد فيصلح جوابا للمتردد
كما لا يخفى قوله فيكون الجواب مطابقا للسؤال ولان فيه تقليل الحذف
كما لا يخفى قوله بل العامل اذا التنازع يجري في غير الفعل ايضا لكن
ينبغي ان يخص العاملان بغير المصدرين نحو اعجبني ضرب وقتل
زيد فانه لا يصح قطع التنازع على مذهب البصريين والكوفي اذ لا
يظهر الفاعل في المصدر ولا يذهب عليك ان اولى مقام التثنية
على ان المراد بالفعل العامل قوله والاصل ان يلي الفعل قوله وقد يقع

لان قوله حذف الجملة الفعلية حذف جملة صغرى
وانما في حذف الجملة الاسمية حذف جملة صغرى والكبرى

في اكثر من فعلين اقتصارا على اقل مراتب التنازع ونحن نقول ذكر
الفعلين اقتصارا على ما هو الاكثر اعتمادا على ظهور المقايسة
في ما هو اقل قوله معمول للفعل الاول اذ هو مستحق قبل الثاني اي مستحق
قبل وجود الثاني فلا يكون فيه مجال تنازع لان الفعل الثاني قبل
وجوده لا يمكن ان يتنازع وبعد وجوده لا يمكن ان يتنازع فيما
اخذه الفعل الاول قبل وجوده فلا يراد ان استحقاق الاول
قبل استحقاق الثاني لمنع التنازع لتيقين اهمال الاول لان استحقاق
الاول قبل استحقاق الثاني لا يمنع وانما يمنع استحقاق الاول قبل
وجود الثاني وبينهما فرق جلي لا يخفى فطن ذكي قوله ويصح ان
يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل
فلا ينقض حد التنازع بحسبي وحسبتهما الرنواه منطلقا
او منطلقين بناء على انه على اي تقدير لا يمكن الا كونه معمولا
لواحد منهما لانه يمكن وقوعه معمولا لكل واحد منهما على البدل لان
افراده وتثنيته ممكنان لا يلزمانه حتى يمنع بشيء منهما صحة وقوعه
معمولا لما ينافيه ومنهم من قال المراد انه يصح كونه معمولا لكل منهما
مع وقوعه في ذلك المحل من حيث انه واقع من ذلك المحل يعني لا يمنع
ذلك وقوعه من هذا المحل وانما يمنعه تحالف المعمولين ولا يخفى
انه وقوع في مضيق التدقيق مع ظهور سعة التحقيق قوله واما
الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضربني واكرم الا انا هذا منقوض
بمثل اقايم او قاعدانت فان قائما وقاعدا تنازعا فيانت ويمكن
قطع التنازع بالاضمار على مذهب الكوفية والبصرية بلا كلفة ولا يخفى
عليك ان قائم مع استناد فاعله هنا مبتدا اذ ليس مبتدا في كلام
حتى يكون خبره فهو صفة اوقعت بعد حرف الاستفهام رافعة لغير
الظاهر فينتقض به حد المبتدا ايضا فليكن هذا على ذكر منك
حتى لا نحتاج الى تنبيه مبتدا في محله قوله لانه حرف لا يصح اضمار
ولا انا ضمير المتكلم لا يصح اضماره في الفعل الماضي وكانه لم يلتفت
اليه لقصده الى تحقيق التنازع فيما بعد الا بما هو مشترك بين الظ

والمضمر

والمضمر ليعم التحقيق قوله واما على مذهب غيرهما فلا يكون قطعه
يمكن قطعه بتكرار المتنازع فيه لكنه لم يقطعه العرب كذلك
فمعنى قوله لان طريق القطع عندهم الاضمار ان طريق القطع فيما
تحقق في كلام العرب الاضمار بحسب بادي الراي وهو ممنوع لما عرفت
فان قلت هل يرضى غيرها ببقاء النزاع بينهما قلت لا بل يقطع النزاع
بما هو طريق الكسائي على ما اشار اليه الرضي ومعنى قوله واما على مذهب
غيرهما فلا يكون قطعه انه لا يمكن على ما هو مذهبهم لا ان عدم
امكان قطع النزاع ولا يخفى عليك ان الكسائي ايضا يجاوز
عما جعل مذهبا له في هذا المثال من اضمار الفاعل في الثاني عند
اعمال الاول لانه يتعين حذف الفاعل فيه سواء اعمل الاول او الثاني
ومما ينبغي ان ينبه عليه ان قطع التنازع في ما ضربني واكرمت الا اياي
اياي عند الكل بالتكرار فنقول ما ضربني الا انا وما اكرمت الا اياي
قوله فقد تكون الفاء جزائية ان كانت الجملة جزاء واعتراضية
ان كانت معترضة والجزاء قوله فان اعملت الاول ان كان قوله ويجاء
بالواو على ما في اكثر النسخ وقوله فيختار اذ كان بالفاء على ما في بعض
النسخ ومفعول ما لم يسم فاعله اما داخل في الفاعلية تخاطبا على
اصطلاح الفراء او ارادة الفاعلية حقيقة او حكما واما داخل في
المفعولية وفيه ما فيه لكن قوله في المفعولية انما يصح بظاهره لو كان
المفعول لعدد مشترك بين المفاعيل الخمسة ومفعول ما لم يسم فاعله
لكنه خلاف الظاهر فلا بد من تاويله بما يطلق عليه المفعولية وبعد
فيه نظر لانه يتوقف على اشتراك اللفظ المفعول بين الستة والظاهر
انه جزء من الاسماء الستة الا ان يقال استعمال المفاعيل في غيرانهم
الخمسة يشعر باشتراكه بينهما فيكون كالاسم المشترك واسم مختص به
قوله وليس هذا قسما ثالثا من التنازع لان المقسم في كل قسمة مقيد
بالوحدة فكانه قال التنازع من حيث انه قسم واحد يكون في الفاعلية
وهذا ليس قسما واحدا من التنازع بل اجتماع قسمين فهو خارج
عن المقسم ومن لم يتنبه لهذا لم يتضح وضوحه من قوله بل هو اجتماع قسمين

قال لان الكلام في التنازع في اسم واحد كما يدل عليه افراد ظاهر وتثنيه
ايضا ولا يخفى انه يلزمه ان يخرج المثال المذكور عن بحث التنازع
لانه ليس تنازعا في ظاهر واحد بل في اسمين قوله يعني قد تكون تنازع
الفعلين تبنة على حالية مختلفين وعلى ذي الحال والعامل ايضا وهو
معنى الفعل المستفاد من الضمير الراجع الى المصدر لا نفس الضمير كما
يتبادر منه لان الضمير لا يعمل ولو رجع الى المصدر قوله فيختار البصريون
لم يقل فالمختار اعمال الثاني خلافا للكوفيين مع انه اخصر وبعبارته
في البيان اوفق لانه لا يعلم ان المختار عند الكوفيين اعمال الاول
لاحتمال المساواة قوله لقربه مع مساواة العاملين في القوة وينتقض
بمثل زيد يضرب ويكرم عمرا قوله وللاحتراز قبل الذكر فينبغي ان يقول
وحذف الفاعل والتكرار قوله وبدا لانه المذهب المختار والاكثر استعمالا
ولان الكتاب في مذهب البصريين قوله لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة
بشرط التفسير وان لم يكن التفسير مذكورا لمحض التفسير كما في نعم رجلا
بل لغرض اخر كما في نحن فيه فان المفسر لفاعل جملة اخرى بخلاف الاضمار
قبل الذكر في غير العمدة فانه لا يجوز الا بشرط ما هو محض التفسير ولم
يفرق الكسائي بين الاضمار قبل الذكر في العمدة وغيرها في اشتراط
محض التفسير وقوله وللزوم التكرار بالذكر اي بالاظهار اراد
بالذكر ما يقابل الاضمار والاولى لفظا ومعنى وللزوم التكرار بالاظهار
بدل الاولى ولامتناع التكرار بالاظهار من غير الاضطرار وامتناع
الحذف اي امتناع حذف الفاعل من غير ما يسد مسد في غير المصدر
ونقص يا قائم واكوم الا انا واسمع بهم وابصر واهونين واضربوا
القوم واضربن يا هند واضرج القوم فينبغي ان يقيد الامتناع بقيود
وحتى يتم الاستدلال به على وفق الظاهر هذا فيما لم يستوف فيه المذكور
والمؤنث نحو اخرج يح وقيل عند فانه لا ضمير على وفق الظاهر بل مضمر
مفرد مذكور لا غير قوله وجاز اي اعمال الثاني اخر المضمر خلافا للفراء عن
محله فصار بيانه مثلثا وهو معلق باختيار اعمال الاول مطلقا عند
الكوفيين واختيار اعمال الثاني مطلقا عند البصريين فلو اتصل به

جملة ذكر لكونه متعلقا بنية ح

كان واضحا بان يقول ويختار البصريون اعمال الثاني والكوفيون
الاول خلافا للفراء مع الفريقين فانه لا يجوز اعمال الثاني فقط فيما
اذا اقتضى الاول الفاعل بل يجب عنده اعمال الاول قوله ورواية المتن
غير مشهورة عنه يقال فليغير عبارة المتن على خلاف ما هو المشهور في
تفسيرها فيتنزه عن مخالفة المشهور وهو اداء المعنى وجاز اعمال الثاني
مع الاضمار في الفعل الاول والاستتار فيه خلافا للفراء فانه لا يجوز
اعمال الثاني مع الاضمار في الفعل الاول بل اما ان يقول بتشريك
الاول للثاني فيما اذا اقتضيا الفاعل وذكروا لضمير الذي هو فاعل
الاول بعد الظاهر قلت وعلى هذا التفسير لا يتجه عليه ان حقه ان يتصل
بقوله ويختار كما يتجه على التفسير الاول قوله وعن الاضمار قبل الذكر
في الفضلة قيل وردية رجلا شاذ قلنا قد سبق ان الاضمار قبل الذكر
بشرط محض التفسير لا يخص العمدة نحو فقضيهن سبع سموات نعم
الاولى ان يقول وعن الاضمار قبل الذكر من غير محض التفسير في الفضلة
قوله لانه لا يجوز حذف ما هو مفعول باب حسبت اعترض عليه بانه
واقع كما في قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتيهم الله من
فضله هو خيرا لهم فيمن قراه على صيغة الغيبة اي بخلهم هو خيرا لهم
فيمن قراه على صيغة قلت يمكن جعل هو في الاية من وضع الضمير
المرفوع موضع المنصوب قوله لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة
لا بد ان يقول او الفصل الكثير بين العامل ومعموله الشديد
الاقتضاء له لئلا يتجه انه فينوخ الضمير عن الظاهر ولا يخفى ان الاضمار
او التكرار او الفصل لازم في التقدير فالمقصود الاحتراز عن
التصريح واخفاء ما هو لازم من القبيح قوله على المذهب المختار
الاولى على الاستعمال المختار فكانه اراد بالمذهب الاستعمال قوله
ولم يحذف وانه جائز حذفه لئلا يتوهم فان قلت كون المختار عدم
الحذف لا يحتاج الى بيان سببه لانه الاصل قلت ليس الاصل
مختارا مطلقا بل اذا لم يدع داع الى خلافه والا لكان الذكر
مختارا مطلقا والحقيقة مختارة مطلقا دون المجاز فلا يتكون

محتارا مطلقا من امر زايد على الاصالة وهو ههنا ماذكر قوله ويكون
الضمير راجعا الخ فيمكن الاضمار ولا يحذف مع امكان الاضمار
كذا ذكر هذا الوجه في الهندي وفيه نظر لانه ان اراد انه لا يجوز الحذف
مع امكان الاضمار ففاسد وان اراد انه لا يحسن فهم نوع فالوجه
هو الاول قوله الا ان يمنع اي اصرت على المختار وحذفت على غيره
الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو القول المختار ومن الحذف كما هو
القول الغير المختار ففوله الا ان يمنع مستثنى من الحذف والاضمار
جميعا قوله ولا يخفى انه لا يتصور التنازع فيه بحث لانا نمنع امتناع
التنازع لو كان الافراد والتثنية او التانيث او التذكير لازما للطلب
وشيء منها غير لازم بل هو مع افراده يصح ان يثنى فيصح تنازع
الفعلين المختلفين في المعمول المفرد والمثنى في مطلقا حال افراده
بان يطلب احدهما ان يكون منطلقا معمولة فيصير مثنى فيخرج عن افراده
بطلب الاخر ان يكون معمولة فينبقى على افراده قوله ولما استدل
الكوفيون قيل لا يقال لقائل ان يقول لا يجوز ان يكون من باب
اعمال الاول والا لزم حمل كلامه على الوجه المرجوح وهو حذف
المعمول لانا نقول الحذف لضرورة انكسار الوزن هذا ولا يخفى
على اريب الا لبيب انه ليس البتة شيئا ولا الجواب اما الاول فلان
اعمال الاول اولى عند من يوجبه سواء حذف المعمول من الثاني
او اظهر والبيت شاهد له فشهادته مع حذف المعمول الثاني
انم واما الثاني فلانه اذا جاز حمل البيت على غير التنازع لا يكون الضرورة
داعية الى حذف المعمول على غير المختار قوله لا يستلزمه عدم السعي لادنى معيشة
وانتفاء كفاية قليل من المال وثبوت طلبه المنافي من المال وثبوت طلبه
المنافي لكل منهما اما منافاة الطلب لعدم السعي فظاهرة واما منافاته لعدم
الكفاية لانه جعل السعي مستلزما للكفاية فيكون الطلب الذي هو غيبة مستلزما
لها ويمكن دفع المنافاة بانه لو كان صدور السعي البليغ عن لادنى ما يتيسر له
من المعيشة كفاية قليل من المال لان ادنى ما يتيسر لي من المعيشة قليل
من المال لا مال كثير لان حوائج نفسي قليلة ولم اطلب القليل من المال المعيشي

لانه كان يبلغني من الناس من غير طلب لمصالحة الكل مع حيث قنعت
بادنى ما اعيش ولكن سعى للمجد الموئل فكل سترتبق نيازعني فيه وبضده تتبين
بالمعيشة فلم يكفني قليل من المال ولم يحصل لي بلا طلب وسعي لكثرة المنازعة
ولا يخفى ان هذا المعنى هو الظاهر دون ما حمله عليه البصريون قوله اي المجد
العز والمجد فيه انه يلزم الفاصلة بين الفعل وفاعله بالجملة المعطوفة على
جملتها في غير صورة التنازع فيكون مثل جاءني وضربني بكر عمرو وهو
فضل بالاجنبي الا ان يقال بجوازه للضرورة قوله ولكنهما فان قلت ما وجه
الاستدراك قلت لما ذكر في البيت السابق انه لو كان نسعى في تحصيل المال
لادنى معيشة لكفاه قليل من المال ولم يطلبا المجد والعز فربما يتوهم
ان سعيه ليس لمجرد ادنى معيشة بل له وللمجد فاستدرك بجعله لمجرد
المجد ومن الناس من ذكر في توجيه هذا الاستدراك كلاما طويلا
واراه لا ترضى بسماعه اذ لا تزال قوله وانما لم يفصله عن الفاعل ولم يقل
ومنه فيه ان دأب المصنف في هذا الكتاب عدم الفصل بين اضمار الموضوع
ولا المنصوب بكلمة منه فقوله ومنها المبتدأ خلاف عادته فهو الذي
يستدعي نكتة دون ما ترك فيه الفصل قوله اي مفعول فعل او شبهه فضل
الاظهر الاخصر مفعول عامل لم يسم فاعله وبالجملة يصدق على مفعول الفعل
المحذوف الفاعل وعلى مفعول الفعل المحذوف الفاعل نحو اضرب القوم
واضربا القوم واضرب في القوم وامثالها مما لا يحصى فهو من تخصيص
اللفظ بقسم منه اصطلاحا قوله حذف فاعله اي فاعله النحوي فلا يشكل
يا بنت الربيع البقل والمراد بقوله واقيم هو مقامه اقامة
المفعول على وجه لا يخرج عن المفعولية فيخرج ابنت الربيع البقل لانه
لا يستفاد منه مفعولية الربيع بخلاف ضرب يوم الجمعة فانه يستفاد
منه مفعولية يوم الجمعة قوله واقيم هو اكذا الضمير المستتر ليدل على مكانه
فلا يتوهم خلو المعطوف عنه وهو الضمير الراجع الى المفعول في قوله فاعله واعلم
يجب كون الضمير لان المعطوف عليه صفة مفعول والصفة ان كانت جملة
يجب ان يكون الضمير للربط يجب في المعطوف عليه وفي اقامة مقام الفاعل
على مذهب المص في الفاعل نظر لان مقام الفاعل ليس مقام اسناد الفعل

او شبهه اليه مطلقا بل مقام اسناد الفعل المعروف فزيد في ضرب زيد
في مقام المفعول لا في مقام الفاعل فتدبر لكن هذا انما يتجه لو اريد
بالفاعل الفاعل النحوي وقد عرفت ما به عنه غنى قوله الى فعل اي الى
الماضي المجهول فهو تاويل لعلم الوزن بصفة المشتهر هو بها ونظيره كل
فرعون موسى اي كل ظالم عادل كذا قيل وفيه ان الصفة المشتهر بها
فعل هو الماضي المجهول من الثلاثي المجرد لا الماضي المجهول مطلقا فالاولى
انه مذكور بطريق التمثيل فيكون في معنى فعل ونحوه ويعدم يجر نقضا
كلام الملتقى لعدم شمول البيان اياه شرط زيد مضروب علامه فزيد
في التكلف وقيل المراد بصيغة الفعل صيغة الفاعل وبقوله فعل ويفعل
صيغة المفعول ولما كان غاية في اليعدم يلتفتا اليه الشارح والكشفي
في اصلاح بيان المحض بعد والامكان قوله ولا يتبع المفعول الثاني باب علمت
لم يرد به افعال القلوب كما هو المتبادر بل كل فعل متعد الى مفعولين هما
مسند ومسند اليه فعلم ان المتاخرين جوزوا ذلك قوله يلزم ان يكون
مسندا ومسندا اليه الخ ينقض هذا بزيد معلوم ابوه قائما اذ لو اقيم
مقام الفاعل لا يكون مسندا اليه باسناد تام لان اسناد اسم المفعول
الى مرفوعه في هذا التركيب غير تام على انه اذا جاز كون المفعول الاول
لقيامه مقام الفاعل مسندا اليه باسنادين تامين فليجز كون المفعول الثاني
مسندا ومسندا اليه بهما قوله ولا الثالث من باب اعلمت قلت لو اكتفى
بقوله ولا الثالث لصح لانه لا ثالث الا لباب اعلمت فحينئذ لم يقع الثاني
ايضا قوله والمفعول له بلا لام قيل مع اللام ايضا لا يقع قوله لان النصب
فيه مشعر بالعلية قيل نصبا لظرفية ايضا مشعر بالظرفية فلا بد من بيان
فارق ويمكن بيانه بان ذات المفعول فيه تقتضي الظرفية والنصب
يدل على قصدها بخلاف المفعول له فان ذاته لا تقتضي العلية وانما
يعلم عليته بالنصب كقصدها قوله اي كل من المفعول له والمفعول معه
كذلك نبه على ان الكلام من عطف الجملة الاسمية على الفعلية وليس
قوله والمفعول له من قبيل عطف المفرد وانما رجح هذا الاحتمال لان
الاول لا يستدعي اعادة لا في المفعول له والمفعول معه وفي هذا الاحتمال

بجر بالباء

تنبيه

قائما

بجهد باسلوب البيان وجعل كذلك عمدة والاولى تقييم كذلك بالمفعول الثاني
من باب علمت ليكون اشارة الى واحد بعيد قوله تقيتن تقيتن وجوب
عند البصريين وتقيتن اولوية عند الكوفيين وبعض المتاخرين بدليل
القراءة الشاذة لو لا تنزل عليه القران بالنصب وقراءة ابي جعفر المدني
ليجزي قوما بما كانوا يكسبون وقراءة عاصم وكذلك يجعل المؤمنين وحمل
التيقين على الاولوية اشد مناسبة بقوله فالجميع سواء بين هذه القاعدة
وقاعدة ان المفعول الاول من باب اعطيت اولى من الثاني تناف اذ
قد يكون المفعول الاول من هذا الباب مجرورا بحرف الجر كما في آتاه
الله شيئا لانه يؤتى اتى اليه شيئا قوله لشدة شبهه بالفاعل الحقيقي
ان يقال كما ان المفعول به قايم مقام الفاعل كذلك غير المفعول به قائم
مقامه في اسناد الفعل المجهول اليه لان الفعل المجهول وضع للايقاع
على الشيء فاذا اسند الى غير المفعول به اوقع الفعل عليه بضرب من التنبيه
والتنزيل فمتى وجد المفعول به لا يصح اقامة غيره مقامه لعدم جواز
اجتماع النائب والمنوب وهذا يقتضي ان يكون المتعدي بحرف الجر
متعينا للمفعول بواسطة مجتمعا مع غيره على السواء لعدم تحقق المقام
وقصر النظر على الظاهر وان يكون ذكر في قولهم ضرب في الدار لغوا
مبنيا على مسامحة الكلام اذ المعنى مضروبية الدار بضرب من التنزيل
قوله وفائدة وصف الضرب وكذا فائدة الزمان المعين في التمثيل حيث
قال يوم الجمعة ولم يقل زمانا وفائدة المكان المعين في التمثيل حيث قال
امام الامير ولم يقل مكانا التنبيه على ان الزمان المطلق والمكان المطلق
لا يصلحان للقيام مقام الفاعل لعدم الفائدة لدلالة الفعل عليهما
على ما قيل وعلى هذا ينبغي ان لا يجوز قيام مفعول به مبهم غاية ابهامه
مقام الفاعل بان يقال ضرب شخص وكذا المفعول بواسطة اذا كان
في غاية العموم نحو ضرب في مكان قوله لان فيه معنى الفاعلية قيل ينبغي
ان يكون المفعول الاول من باب اعلمت اولى من الثاني لانه العالم والثاني
هو المعلم قوله وفي بعض النسخ ومنه الاوجه ان المراد ومن الفاعل
وفائدة التنبيه على انه من ملحقات الفاعل ولذا جعل الوقع على الفاعلية

قوله او من جملة الموضوع بيان لحاصل المعنى لان من
للتبعيض ويحتمل ان يريد التنقيص بتقدير المضاف
اي من جملة افراده عبا لعفوه

قوله للتلازم الواقع بينهما ولاستيائهما احوالهما حتى ان بيان وجوب
وجوب تقديم المبتدأ تكفل بيان وجوب تاخير الخبر وبالعكس بل وجوب
العائد في الخبر الى المبتدأ ووجوب تعريف المبتدأ حين تعريف الخبر يتضح
ان يجعل من مسائل انهما شيئ قوله على ما هو الاصل فيهما من القسم
الاول من المبتدأ لان القسم الثاني مما اعترف به للضرورة حيث لم يوجد
وجه لاعرابه سوى الابتداء وقال نحاة المغاربة في توجيه رفعه انه خبر المحذوف
بعده وتكلفوا في اقائم الزيدان بان اصله اقائما ان الزيدان فاقتصروا
فوضعوا الظاهر موضع المضمر فقالوا اقايم الزيدان فاقتصروا على احدهما
تفاديا عن التكرار وصار اقائم الزيدان فاركبوا ما تري من التكلف
هربا عن جعل المسند مبتدأ وتبعهم العلامة الثاني المحقق التفتازاني في
فاقتصر في نحو في بيان المبتدأ على القسم الاول ولا يخفى ان الظاهر
على ما هو الاصل فيه فتامل قوله اي الذي لم يوضع فيه عامل لفظي اصلا
يعني ان التجريد مجرة عن مقتضاه وهو سبق الوجود وقيل وجه الاتيان
بالتجريد تنزيل امكان الوجود منزلة الوجود كما في ضيق فم البئر و
صغر جسم البعوض فدلت بنة على ان الاصل العامل اللفظي وعدل
عنه الى المعنوي فكانه جرد الاسم عنه ومن فوائد هذا التقييد ايضا
ان التجريد عن العوامل بمعنى التجريد عن جنس العوامل حتى يؤول الى السلب
الكلي لا الى رفع الايجاب الكلي ومنها ان المراد ليس التجريد عن نواسخ
المبتدأ والخبر كما قيل تفاديا عن الانتقاض بقولهم بحسبك زيد لانه
يصدق على زيد في قام زيد انه مجرد عن نواسخ المبتدأ والخبر اليه
ومن قال لم يحمل على ما قيل لانه بعيد عن الفهم يتجه عليه انا اوتكبه
الشارح ايضا بعيد قوله وكانه اراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى
وهو ما يكون مؤثرا في المعنى
للالا يخرج عنه نحو بحسبك وزيد هذا تقييد بعيد ليس له في الكلام مفيد
والاوجه ان يعتبر تقييم التجريد اي المجرد لفظا او معنى بان لا يكون للعامل
تاثير في معناه وان اثر في لفظه او يعتبر في التعريف قيد الحيثية اي الاسم
المجرد عن العوامل اللفظي مسندا اليه من حيث هو كذلك وحسبك من حيث
انه مجرد ليس مبتدأ بل مضافا اليه كما فتدبر قوله وثانيهما يسمى المبتدأ الثاني

قسمي

يسمى بما يطلق عليه المبتدأ لان المبتدأ مشترك لفظي بين هذين المفهومين
وليس للمبتداء مفهوم عام يندرج فيه هذان القسمان فلو قال وعن
المبتدأ بالمعنى الثاني لكان اظهر وافيد لا يقال فليكن معنى المبتدأ المفهوم
المردد بينهما فانت هذا مما لا يلتفت اليه في تعيين المعاني ولا يفيد مما
وضع له اللفظ والا لم يوجد مشترك اصلا فكلمة او لمنع الخلو لان المبتدأ
لا يجوز عن ان يكون ما وضع له هذا او ذاك دون الجمع لان كليهما ما وضع
لهما المبتدأ فمن قال او لمنع الخلو دون الجمع ايضا لم ثابت شيء فقد بعد
ومما احترز عنه بقوله مسندا اليه جميع الاسماء المعدودة واسم الفعل
الا ان يقال لم يلتفتا اليها لشذوذ لاحتمال احترازهما بقيد التجريد عن
العامل اللفظي فانه يتبادر منه ان يكون له عامل ولا يكون لفظيا
لكن ح ينبغي ان يجعلهما في سلك ما احترز عنه بقوله المجرد عن العوامل
اللفظية ولا يقتصر على ما ذكره قوله بعد حرف النفي كما ولا والف الاستفهام
الاخصر الشامل لهل فولا بعد حرف النفي والاستفهام والاحصر منه الشامل
لهما وغيرهما وهل وكلمات الاستفهام فولا بعد النفي والاستفهام مثال الغير
ما قاله الشاعر ونعم ما قال غير ماء سوى على دمن قد عفى بالهم والحزن
قوله كهل وما ومن نحو من ضارب زيد وما قاعل زيد على ان يكون من وما
موصولين قوله وعن سيبويه جواز الابتداء بهما من غير استفهام وفي
مع قبح والاخفش يرى ذلك حسنا وكان المصنف يعترف به فلذا اورد
على من جعل اسماء الافعال مبتدآت اتى بضمير الفصل الدال على حصر المبتدا
فانه قد يأتي للدلالة كما صرح به شارح التلخيص قدس سره قوله وعليه قول
الشاعر فيحر نحن عند الناس منكم فيحر مبتدأ ونحن فاعله وفيه نظر لانحصار
كون فاعل اسم التفضيل اسما ظاهرا في مسئلة الكحل فتعين كون نحن مبتدأ
وكون منكم مفعولا لمحذوف تقديره فيحر منكم نحن عند الناس فلما حذف فسر بقوله
منكم ولو صح ما ذكر لصح اخير نحن فينقض قاعدة جواز الامرين به لانه
من جواز الامرين وقد خرج من القاعدة لان خبرا ليس مطابقا للمعرف فافهم
وبعد ورود انتقاض القاعدة بقولنا اخير منكم عند الناس قوله رافعة
لظاهر او ما يجري مجراه لم يرض بجعل الظاهر بمعنى الملفوظ كما في بعض

لانه

امتناع الاجتماع بيتي فمن قال ح

ذكره عبد الغفور

ويرد عليه ان المراد بالاسم الظاهر في مسئلة الكحل الظاهر
الحقيقي لا الكحلي وهنا اعم فتدبر انتهى

الشروح لان اخلاء اللفظ عن معناه الاصطلاحي بالكلية وحمله على خلاف القياس الظاهر من غير ضرورة لا يحسن فحمله على الظاهر المقابل للمضمر وجعله اعم من التحقيق والحكمي وبعد لم يتم التعريف لانه بقي صفة رافعة لمضمر مستتر راجع الى الفاعل في صون التنازع نحو اضارب ومكرم زيد اذا اعمل مكرم وقد سبق التنبيه عليه واورد على التعريف اقايم ابوه زيد فان قايم خبر زيد مع صدق التعريف عليه واجيب عنه بتقييد الصفة باد لا يكون غرضا صالحا لان يكون مبتداء وهو زيد وهو مع بعده يشكل باقايم زيد فان غير صلح لان يكون مبتداء وهو زيد فالجواب ان معنى الوقوع بعد حرف الاستفهام ان يكون اعتماده عليه في العمل وفي قولنا اقايم ابوه زيد اعتماده على المبتداء في العمل قوله فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام نبه على ان ضمير طابقت ليس على ظاهره اذ لو كان للزم ان يجوز في الصفة الرافعة للظاهر اذا ولا يخفى ان الاوضح الاخصر فان كان مغرداً اي للموقوع ولا داعي الى ما اتى به المصنف ويشكل القاعدة بقوله تعالى اراغب انت عن الهتي يا ابراهيم فانه مطابق للمفرد وتعين لكونه مبتداء والا للزم الفصل بين اراغب ومعموله باجنبي وهو المبتدا ويشكل باقايم رجل فانه يصح كونه فاعلا دون كونه مبتدأ لعدم ما يتخصص به ويشكل ايضا بقولنا طابعا الشمس فانها تطابق المفرد مع تعينها لكونها مبتدأ اذ لو كان خبرا لوجب المطابقة الشمس قوله جاز الامران قيل لو كان زيد مبتدأ ينبغي ان لا يجوز اقايم زيد لانه يلزم تقديم الخبر مع انه يوجب الالتباس بالفاعل كما في زيد قائم واجيب بان قام زيد يتعين فيه كون زيد فاعلا بحيث يختفي احتمال كونه مبتدأ بالمرة لانه لا يشتمل على خلاف الاصل بخلاف كونه مبتدأ فيلتبس المقصود التباساً شديداً بخلاف اقايم زيد فان الفاعلية يشتمل على كون قايم مبتدأ على خلاف الاصل وكونه مبتدأ ويشتمل على تقديم الخبر على خلاف الاصل فلا يختفي المقصود بسبب كون خلافه اظهر كل الاختفاء فيجوز الامران اقول لا ضرورة في تقديم الخبر في زيد قام حتى يتكلف الالتباس لاجلها وفي اقايم

ولا يجوز تعلقا

على الاوضح للاظهار ما ذكره المصولة المذكور سابقا الصفة الواقعة للواو وهو مؤنث فيجب تأنيثه لتضمير الراجع اليه محوم افندي

زيد يجب تقديم قائم لتضمنه الاستفهام وتعلق الاستفهام به والمشتمل على الاستفهام يجب تقديمه لا تقول فالضرورة قاعة في اقام زيد فتنبه لا ضرورة لجواز زيد اقام بخلاف زيدا قائم فتامل قوله الاسم المجرد الخ قيل ان اريد بالاسم الاسم حقيقة يخرج عنه بعض الفعل الماضي ضرب وان اريد بالاسم اعم حقيقة او حكما دخل فيه الجزء الجملة لانها في تاويل الاسم فزيد يضرب عن فوق زيد ضارب وسيصرح بانه في تعريف الجزء ليس شاملا للجزء الجملة لانها ليست باسم قلنا المراد هو الاعم وعند تحقق النحاة الجملة على صراقتها جزء عن جزء تاويل المفرد فبناء كلام الشارح عليه ثم يجب ان المضمر متى ذهبنا الى تاويل الجملة الواقعة جزءا صوح به في ايضاح المفصل وبناء قوله فيما سبق ولا يتاتى الخ الا في اسمين او في فعل واسم عليه وقيل الاولى تقدير الموقوع لانه ذاكر اقسام الموقوع فلا يصدق التعريف على يضرب لانه ليس بموقوع بالمعنى المذكور ولا تتجه عليه ما اتجه على تقدير الاسم من التوبيد المذكور ولا يخفى ان الموقوع موا حكام الجزء وانما يعرف الجزء ليتوقف فيتوقف به دور على معرفة في تعريف المعرب عند المتقدمين فلا تغفل قوله اي ما يقع الاسناد اليه يشعر كلامه بان التركيب من قبيل اسناد المشتق الذي لم يتم فاعله الى مصدره على طريقة لقد خيل بين العير والنزوان وليس كذلك بل المسند مسند الى الجار والمجرور والباء للنسبية اي الاسم المسند سببه لان اللفظ سبب اسناد المعنى الا ان يتجه ان النحوي يصف الالفاظ بصفات المعاني فيقول للفظ مسند ومسند اليه كما سبق في تعريف المبتداء فلا حاجة الى ذكر الباء السببية قوله او يجعل الباء بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى المبتدأ الاقرب او يراد المسند الى المجرد او يجعل الضمير راجعا الى المجرد والاولى جعل الباء للملابسة اي المجرد المسند الملابس بالمجرد والفعل ملابس بالمحمول للعامل اللفظي ابدا لا بالمجرد كتبه في الحاشية وكاة النكتة في تغيير العبارة ان لا ينتبه بالمسند اليه المذكور في تعريف المبتدأ وح يظهر بقوله به فائدة والا لاحاجة اليه انتهى ولا يخفى عليك ان الالتباس لا يندفع بالتعبير عن معنى الى بالباء

تما تشتمل على العامل الفاعلية والمجرد لا لكونها افعالا بالفعل او بالقوة والفعل ليس كذلك تحرر رحيما فتذكر

العبد المحتاج الى رحمة الله الراجي

وانما يندفع بان قوله اليه في تعريف المبتدأ فاعل المسند وفي تعريف الخبر متعلق بالمسند وفاعله المستتر فيه فالنكتة ليس بذاك قوله وعلى التقديرين يخرج به القسم الثالث ضمير راجع الى المسند به وفيه انه يخرج الصفة التي هي خبر المبتدأ لانها مسندة الى فاعلها لا محالة لا الى المبتدأ واجيب بانها لم تسند الى فاعلها لان الاسناد هي النسبة التامة ولا نسبة تامة للصفة الى فاعلها بل الى المبتدأ وفيه ان جعل الاسناد في تعريف المبتدأ بمعنى النسبة التامة بعيد جدا في تعريف الفاعل بمعنى النسبة الاعم تكلف بعيد جدا وقد يجاب بان المراد بالاسناد الى المبتدأ اعم من الاسناد اليه او الى ضميره والى متعلق ضميره ويتجه انه يدخل في تعريف الخبر نحو يضرب في زيد يضرب وقد يتكلف بان الخبر مجموع الصفة ومعمولها تنكلا لفعل الآتي اجري اعرابا الخبر على جزئه القابل له وهو الصفة قوله اي بتجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند الى شيء كما في القسم الثاني من المبتدأ وليسند اليه شيء كما في القسم الاول من المبتدأ وهذا الابتداء بمعنى عامل في الخبر لاقتضائه للمبتدأ والخبر على السواء كذا يستفاد من الرضي فلا يحل عبارة الشارح على ان تجريد الخبر للاسناد الى شيء عامل فيه وسيسمى بالابتداء فانه وهم ولا يخفى ان تعريف الابتداء صادق على ما قام بالخبر والتعريف الصحيح بتجريد المبتدأ عن العوامل اللفظية قوله لان المبتدأ ذات والخبر حال هذا ان سلم كليا لو لم يجز جعل الشخص خبرا ويجاب بانا نقول هذا وزيد بهذا سمي بزيد فالحق انه حكم اكثري قيل هذا الدليل جار في الفاعل فيلزم ان يكون اصله التقديم ثم يعرض له ما يقتضي ان يكون الفاعل عليه تقديمه على الاصل لذلك الا انه ممنوع مانع وهو ان المسند عامل ورتبة العامل التقديم وذكر الفاعل لداعي الفضل العالم والداعي مقدم على ما عليه قوله جاز في داره زيد واختلفوا في صحة في داره قيام زيد جوزه الاخفش لان المضاف اليه المبتدأ المسند اتصاله بالمبتدأ في حكمه وقد جاء في اكفانه درج الميت وسفه احزون قوله وقد يكون المبتدأ نكرة لا يخفى ان المنظوم هو ان يجمع بين قوله واصل المبتدأ التقديم

وقوله واذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام الى آخر مباحث التقديم والتأخير واعتذر بانه قدم بحث تنكير المبتدأ وكونه جملة على تتمة بحث التقديم ليجمع بين الاصول الثلثة التقديم وتعريف المبتدأ وافراد الخبر اذ بنى على اصالة التعريف بايراد كلمة قد في قوله وقد يكون المبتدأ نكرة وبنى على اصالة الافراد بقوله والخبر قد يكون جملة ولتوقف بعض ما هو من تتمة بحث التقديم على معرفة بحث التنكير والخبر الجملة والعذر شيبه بالعذار اذ لا يندفع به لامكان الجمع بتأخير اصل التقديم عن الاصلين الاخرين قوله اذا تخصصت بوجه ما يفيد الاخصر الاوضح اذا تخصصت بمثل وعبد الخ ويدفعه انه يوجب التخصيص بما ذكر محل عبادة فانها لا توجب قوله اذ بالتخصيص يقل اشتراكهما فتقرب من المعرفة التي هي منافية للشركة غالبا فلا يرد ان مزية او خل السوق على ادخل سوقا في علة الشركة غير ظاهرة وكانه يقل الاشتراك بالتخصيص قد ينعدم الا انه خص بالذكر ما هو الغالب ويكفي للوقوع مبتدأ قوله حيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة قيل لا معنى لعدم صحة الاسناد خير من فرس وصحة حيوان ناطق خير من فرس بل صحة جسيم نام خير من فرس مجرد قلت ما ذكر سر نحوي لالتزام الوجه بتخصيص النكرة في مقام الابتداء ولا منافشة في الاسرار لذوي الابصار قوله ومثل قولك ارجل في الدار ام امرأة ومما تخصص بوجه ما جواب هذا الاستفهام فانه يصح ان يقال رجل او يقال امرأة فانه تخصص بعلم المخاطب بشبوته في الدار على وجه الاحتمال فكانه قال رجل احتمل عندك انه في الدار فكانه قوله فكانه قال اي من الامرين المعلوم كون احدهما في الدار اعترض عليه بان هذا التخصيص في المثال المذكور عند المتكلم والنافع التخصيص عند المخاطب وهو مندفع بانه تخصص عند المخاطب ايضا بان الخبر رجل معلوم له انه في الدار وهو مستفهم عن تعيينه فيلزم انه ينبغي له التعيين في الجواب واستفاد من الكلام ما ينتفع به واعترض ايضا بانه لو كان المخصص في المثال المذكور ما ذكر ينبغي ان لا يجوز ارجل في الدار وهو ايضا مندفع بان المخصص في كونه عظيم انقض الساعة هو الصفة

قوله بوجه ما لفظة ما زائدة او صفة لما كانت التخصيص فالمثلة المذكورة كان الاشياء يقول اذا تخصصت بمثل وعبد مؤمن اي لان لفظة ما تنبئ عن عدم الاخصار فتدبر

معطوف على قوله ليجمع

في الدار او كان في الدار

مع جواز كوكبا نفض الساعة قوله فكلا واحد منهما الظاهر جعل ضميره الى كل
واحد منهما لكن مراده رجل كما يقتضيه عنه قوله وفي الدار جزء والذات
تراعى الظاهر وتريد بكونه مبتدأ كونه مبتدأ حقيقة او حكما فان المعطوف
على المبتدا مبتدأ حكما قوله فان النكرة فيه وقعت في حيز النفي فافادت
عموم الافراد وشمولها فتخصصت اي تخصصت حكما لانها وان
لم يحصل فيها تفصيل الاشتمال او رفعه لكنها صارت في حكم ما قبل
اشتراكه في اليقين فلا يرد ان تفصيل الاشتمال التخصيص ببعض
الافراد وهو لم يتحقق هنا قوله وكذا كل نكرة في الاثبات قصد بها
العموم نحو تمرة خير من جرادة هذا قول اميل المؤمنين عمر رضي الله عنه
في تعيين فحوى الجرادة اذا فتشتها من اجوم والمقصود انه يتصدق
بما شاء وعموم النكرة مع الاثبات في المبتدأ كثير وفي الفاعل قليل نحو
علمت نفس ما قدمت بخلاف ما في حيز النفي فانه يستوي فيه المبتدأ
والفاعل وغيرهما قوله لشبهه به اذ يستعمل الداخرة اولا ان كان في الاصل
ما علا وقدم لتخصيص قوله بالبناح المعتاد فيه مسامحة اذ الهر يوصف
للكلب دون بناح على ما في الصحاح قوله وقد يكون خبرا قبل لا بالنسبة الى
الكلب اما بالنسبة اليه فشر وفيه نظر لانه يهر اذا راى الحبيب للنشاط
لانه يراه غير اجنبي وينباح اذا راى العدو لاضطرابه حيث يراه
اجنبيا قوله فيتعدد وصف وقد يكفي بجعل التنوين للتفخيم والاول
اسبب بحال هذا العلم والثاني بعلم المعاني فلا متعلق فالمثال انما يكون
للمخصص بما تخصص به الفاعل اذا استعمل في بناح معتاد واما
اذا استعمل في بناح غير معتاد فالمثال للمخصص بالصفة قوله وهذا
مثل فتصحيح الابتداء انما يحتاج اليه باعتبار اصل التركيب واما
باعتبار معنى التمثيل فالتركيب معهد من غير حاجة الى تخصيص المبتداء
قوله علم ان ما يذكر بعده موصوف بصحة استقرار في الدار او رد عليه
انه قايم رجل كذلك ويمكن ان يعتذر بان هذا ستر نحوي لا يطرد
اعتباره ولا يخفى ان الاولى ان يقول للتخصيص بتقديم الجار الظرف
قوله هذا هو المشهور فيما بين النحاة انما اشار الى الحكم باذا النكرة

يجب ان يتخصص حتى يقع مبتدأ فحينئذ يكون قوله وقال بعض المحققين
منهم الخ عديلا له وانما اشار الى ما ذكر في تفسير سلام عليك والمقصود
منه الاشارة الى ما فيه من المنافشات التي ذكرها الفاضل الهندي
والابحاث التي فظمها في هذا المقام فارجع اليه اذ كانت لك المرام
قوله وقال بعض المحققين منهم نهال لا تنافي بين كلام النحاة وما ذكره
بعض المحققين لان النحاة لما رأوا ان المبتدأ لا تفيد فائدة تامة بين
بين المفيد من الحكم على النكرة وعبروا بضبطوا امثلة فلما تتخلف
عنه الفائدة ليكون على بصيرة سالمة في الحكم على النكرة قوله ولما كان
الجار المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد يرد عليه انه قد يقع خبر المبتدأ
الكلام فيما هو من اسمين او فعل واسم قوله اراد ان يشير الى ان
خبر المبتدأ قد يقع جملة ايضا خبر المبتدأ من الجمل التي لها محل من
الاعراب وحصروها في تسع الجزاء والحال والمفعول والمضاف اليه وجزاء
شرط جازم ووقع بعد الفاء او اذا والتابع لمفرد والتابع لجملة
لها محل من الاعراب والجمل التي لا محل لها من الاعراب ايضا حصرت
في تسع المستأنفة وسميت ابتدائية كما يسمى الجملة التي صدرها مبتدأ
والمعترضة والتفسيرية نحو واسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا
الا بشر مثلكم فجملة الاستفهام مفسر للنجوى والمجاب بها القسم والواقعة
جوابا للشرط غير جازم مطلقا كلو ولولا ولما وكيف او جازم ولم تقترن
بالفاء ولا باذا الفجائية والواقعة صلة اسم او حرف والتابعة لما
لا محل لها من الاعراب فليكن على ذكر منك هذه الجملة حتى تفصل
لك المدارسة تفصيلا مغنيا قوله ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية
بمعنى انها نائبة عن الفعلية والا فالظرفية جملة لانتقال اسناد
الفعل الى الظرف وهذا يستتر فيه ضمير كان فاعلا للفعل وللثاني تقول
لم يذكرها لانها سبقت غير مرة بل متصلا بهذه المسئلة قوله فلا بد في
الجملة وكذا في المشتق والمأول به وقال الكسائي لا بد في الجزء مطلقا
من عائد واستدلا بالاجماع على ان في خبر كان ضميرا حتى قالوا معنى
كان زيد اخاك كان زيد اخاك هو ولا فرق بين خبر كان وخبر المبتد

اجيب بان في خبر كان المقارنة بالزمان فهو بمنزلة الفعل قوله
فلا بد من عائد الظاهر فيه فلا يدّ الا انه شبه مضاف ليتعلق من عائد
كما هو الظاهر الا انه عمل بعض اللغات في شبه المضاف وجعل من عائد
جزءا بعيد من رعاية المعنى قوله كما للام نعم الرجل لا يحتاج نعم الرجل
من قبيل وضع الظاهر موضع المضمر الا ان الظاهر صلح لوضعه موضع
المضمر باعتبار لام العهد فلا معنى لجعله قسيما له قوله ووضع المظهر موضع
المضمر جائز في مقام التعظيم مطلقا وفي غيره جائز في جملتين مطلقا
هذا في سعة الكلام وفي الشعر جائز عند سيبويه بشرط ان يكون
بلفظ الاول وعند الاخفش مطلقا قوله وكون الخبر تفسيرا للمبتدا الاولى
عين المبتدا ليشمل قولنا الثابن زيد قائم ومقولي عمرو قاعد قوله وقد
يحذف العائد اذا كان ضميرا وانما غير الضمير فيكون الخبر عين المبتدا
لا يقبل الحذف ووضع الظاهر موضع المضمر لنكتة تفوت مع الحذف
وكذا لام العهد اذ مع الحذف لا يساق الذهن الا الى الضمير قوله
لقيام قرينة دل كلامه على ان الحذف سايغ كلما قام قرينة وليس
كذلك بل خصوص ذلك بالضمير المجرور بمن اذا كان جملة اسمية يكون
المبتدا سنها جزء من مبتداها واما في غيرها ففي المرفوع لا يجوز
الحذف وفي المنصوب والمجرور سماعي قوله نحو الكوكبُ في الحاشية
الكوكبُ دُوَّ أزده شتو وا ومهزبا يتيمي وتفصيله ان الكوكبة اثنا عشر
وسقا والوسق ستون صاعا والصاع اربعة امداد والمد رطلان
وقوله اي الكوكبة الجار والمجرور المحذوف هنا حال من ضمير بينهن
فيلزم تقديم الحال على العامل المعنوي فاولا ولي اما يقدر مؤخرا
وان قبل ذلك جاز في الحال الظرف وقوله التمن صفة منوان منه في هذا المثال
صفة منوان قوله وما وقع ظرفا اي الخبر الذي وقع ظرف زمان او مكان الظرف
عندهم اسم لظرفي الزمان والمكان وهم بتيسا محون فيطلقونها على الجار
والمجرور ثم بتيسا محون فيطلقون على ما يعم الجميع فالشارح جرى
على المتاخر الاخير تعميما للفائدة وظرف الزمان لا يقع خبرا عن عين
لا يكون متجددا فلا يقال زيد يوم الجمعة بخلاف الهلال ليلة الجمعة

ومن العجايب ما وقع لبعض في هذا المقام حيث نقل الحكم مطلقا وعلله
بان الاخبار عن الجثة بالزمان لا يفيد لعدم اختصاص الزمان بجثة
دون جثة بخلاف المكان ثم اعترض على نفسه بان قولنا الزمان
الحريف مفيد لمن لا يعرف ان الزمان يحدث في الحريف ولا يخفى ان
الزمان الحريف من قبيل الهلال ليلة الجمعة فالاعتراض على ما نقل
لا عما وألوا تامل قوله فالاكثر من النحاة وهم البصريون لو كان التقدير
بالجملة من البصريين كان المناسب ان يقول وما وقع ظرفا فمقدر
بجملة حافلا للكوفيين فالظاهر ان التاويل بالجملة لا يخص قوما
منهما بل يعم الاكثر وقوله على انه اشارة الى تقدير الجار ليصح كونه
خبرا عن الاكثر ولو جعل المحذوف مضافا من المبتدا اي حكم الاكثر
انه مقدر بجملة لكان اخف قوله اي ما وقع بجملة اول التقدير بالتاويل
لان التقدير يلزمه التاويل والصرف عن الظاهر ليصح تقدير المضاف
بالباء والحكم على ما وقع ظرفا بكونه مقدرا مع انه ليس بمقدر
بل مذكور وهذه الجملة من مطارح الانظار وذكر وافيه ما يجب
ان يغمض عنه الابصار ومما لا يبعد ان يقال ان التقدير بعينه
الالحان يقال وردت هذا بذاك اي الحقته به اي الظرف ملحق
بجملة ومجعول من جملتها وما يلقى اليك ان التقدير بمعنى التعيين
يقال الفروض المحدودة في كتاب الله تع اي المعينة فالمعنى ان الخبر
الظرف مبهم معين بجملة عند الاكثر ويعرف عند الاقل قوله
بتقدير الفعل ذلك الفعل العام كالحصول والكون الا ترى
حتى حصر عامة النحاة الظرف المستقر فيما كان عامله عاما وحقق
بعض المتاخرين انه قد يكون من الافعال الخاصة اذا اسند الخبر
اليه بحسب المقام واما قوله تع فلما رآه مستقرا عنده فالاستقرار
فيه بمعنى السكون لا بمعنى الحصول العام قوله بخلاف ما اذا قدر
فيه اسم الفاعل هذا منقوض بمثل زيد في الدار ابوه او ما في الدار
ابوه فان الخبر فيه جملة سواء قدر الفعل او اسم الفاعل لانه مت
قبيل احاصل ابوه وما حاصل ابوه وهما جملتان قوله ان الظرف

لا بد له من متعلق قيل اتفق النحاة على ذلك وفيه بحث لان الظرف
لا بد له من مظروف والمظروف في زيد في الدار هو زيد ولا حاجة الى امر
اخر هذا قلت الظرف يكون ظرفا لامر من امور زيد من قيام او سكونه
او حصوله او غير ذلك فلا بد هنا من تقدير ليتم البيان قوله الاصل في الخبر
الافراد وقيل ليوافق الكونان اول لانه اسرع قبولا للربط قوله اي على
معنى وجب له صدر الكلام وهو معنى يغير الكلام كالاستفهام والتمني
والترجي الى غير ذلك قوله وذهب بعض النحاة كانه لم يقل وذهب غيرهم
لئلا ينقض بتابعي سيبويه فمن قال بل غير سيبويه فقد غفل قوله لكونه
معرفة وكون من نكرة ولا يجوز الاخبار بالمعرفة عن نكرة ومنع سيبويه
الامتناع في المبتدا والمتضمن لمعنى الاستفهام وابن الحاجب منع كون
من نكرة وكانه اشار الشارح الى هذا المنع حيث قال فان معناه
اهذا ابوك ام ذاك ولم يقل فان معناه اي رجل ابوك لكن في قوله
وهذا مذهب سيبويه خفاء فاعرفه ومما اجاز سيبويه في الاخبار
عن النكرة بالمعرفة الاخبار عن افعل التفضيل في نحو ربيع
صفة نحو مررت برجل افضل منه ابوه قوله او كانا متساويين
لو اكتفى به عن قوله او كانا معرفتين لكفى لانه هرب عن
على التساوي في مرتبة التعريف فالمراد التساوي في صحة الوقوع
مبتدا قوله او كان الخبر فعلا اي صورة نحو خرج بعقوله قام ابوه
في زيد قام ابوه ويقوله صورة خرج الوتدان قاما لان الخبر ليس
فعلا صورة كذا قيل وفيه ان زيد قام ابوه ليس الخبر فيه فعلا
صورة فلا حاجة لاخراجه الى قيد له فمعنى قوله او كان الخبر فعلا له
او كان الخبر مشتملا على فعل له قوله اي تقديم المبتدا على الخبر في هذه
الصور ليس الجواز مقيدا بقوله في هذه الصور والا لكان القيد
لغوا لاغنا والشرط عنه فينبغي ان يحمل على انه اشار الى ان الجواز بجواز
الشرط متعددة قوله او بالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا
قيل وجوبا التقديم في هذه الصورة مختلف فيه فلو حمل مذهب
الكتاب على عدم الوجوب لكان اخف قوله كالاستفهام قيل لا يتضمن

الخبر

الخبر من موجبات التقديم الا الاستفهام وفيه نظر لان ما قام زيد
مما يجب فيه تقديم الخبر لتضمنه النفي فان قلت فينبغي ان يجب تقديم
الخبر في زيد لا قائم لانه تضمن الخبر معنى النفي قلت مقتضى صدر الكلام
ما يغير معنى الجملة وفي زيد لا قائم لا يغير حرف النفي الجملة فاعرفه
قوله لتضمنه في جملته وجملة ما يغيره قوله او كان الخبر بتقديمه
احترز عن كون الخبر تابعا ضمنا مصححا لكونه مبتدا نحو زيد قام فان زيدا
انما يصح كونه مبتدا لتاخر قام حتى لو تقدم قام يجب كونه فاعلا قوله
اي لمتعلق الخبر التابع له لم يقل الحصا والجزء الخبر ولم يقل الشارح
المتعلق بالجزء ليشمل مثل قرين كل رجل ضيعته والاحضر الاوضح
ان يقول اي لمتعلق الخبر الذي يمتنع تقديمه عليه وانما اراد بالمتعلق
مثل متعلق الجزء بالكل دون متعلق المحمول بالعامل لان لمتعلق الخبر
متعلق المحمول بالعامل ضميرا في المبتدا في مثال على الله عبده متوكل
مع انه لا يجب تقديم الخبر وقد يقال اراد متعلق الجزء بالكل دون المحمول
بالعامل ليشمل مثل قرين كل رجل ضيعته والفضل للمتقدم قوله اذا
كان الخبر جزءا عن المختوصة الواقعة مع اسمها وخبرها المأول
بالمفرد مبتدا لما كان الخبر عن ان لا يصلح ان يكون خبرا عن المبتدا
اراد الشارح التنبيه على ان في الكلام مسامحة والمراد انه خبر عما يتركب
عن ان ولم يتعرض لاصلاحه لظهوره بعد التنبيه على المسامحة ومن قال
اصلح كلام المصنف اصلح الله شانه ونحن نقول كلام المصنف على ظاهره اذ
قولنا عندي خبر في التحقيق عن معنى ان لان عندي انك قائم في تاويل
عندي تحقق قيامك والتحقق معنى حرف التحقيق الذي هو ان فيقال
هذا اذا لم يكن اة بعدما نحو اما انك خارج فلا اصدقه قلت
هذا اذا لم يكن اة في ما يتعين موقعا للمبتدا نحو اما انك خارج
ولولا انك خارج وخرجت فاذا اة السبع حاضرة والتخصيص عا بعد
اما من ضيق العطن قوله اي تقديم الخبر على المبتدا في جميع هذه الصور
فان قلت ان كان المعنى ما ذكرته لكان الشرط ماخوذا في الجزاء قلت
لم يرد بيان المعنى بل اراد تذكير ما يرتبط به الجزاء من الشرط وهو كل

الفضل للتاخير العامل لا لصاحبه تدبر

واحد من هذه الصور قالاولى فى كل من هذه الصور قوله وقد يتعدد
الخبر من غير تعدد المخبر عنه فيتد به تصحيحا لتمثيل قد فانه تعدد الخبر
مع تعدد المخبر عنه كثير ومنه زيد قائم وعمرو قاعد لم يقيده بوحدة الكلام
فيكون المعنى وقد يتعدد الخبر فى هذا الكلام الواحد ومن قال قد للتقليل
او التحقيق رد واللفظ بين المعنى الحقيقى والمجازى من غير صارف
من الحقيقة قوله فانهما فى الحقيقة خبر واحد لان المقصود اثبات
الكيفية المتوسطة فان فلت يلزم خلو الطلوع عن الضمير فيكون
الخبر المشتق خاليا عن الضمير على انه يكذبه وجوب هذان خلوان
حامضان قلت اعتبر فى كل منهما ضمير استحق المجموع كما اجرى على كل
اعراب لمستحق المجموع قوله وفى هذه الصورة ترك العطف اولى هذا
انما يتم فيما اذا لم يتعدد المبتدا نحو هما عالم وجاهل فانه يجب العطف
واجب لانه يجمع المتعدد اولا فى هذه الصورة بالعطف ثم يجعل
خبرا ويجب ان يكون هذا الخبر جامدا لفظا او تقديرا لئلا يلزم
خلو الخبر المشتق عن ضمير المبتدا فنهما عالم وجاهل فى تقديرهما رجل
عالم ورجل جاهل قوله ولا يبعد ان يقال مراد المصنف بتعدد الخبر
ما يكون بغير عطف هذا هو الملايم بالحكم بامتناع تعدد الفاعل قوله
وهو سببية الاول للثانى او الحكم به هذا ما ذهب اليه جمهور النحاة واما
على تحقيق الشيخ الرضى ان معناه لزوم الثانى للاول فلا حاجة الى التكلف
فى ادراج وما بكم من نعمة فمن الله فى القاعدة قوله فلا يرد عليه اى على
هذا الاصل هذا المثال اى خروجه فلا يكون الاصل جامعا ولم يدفع
بالحكم بشذوذه لكثرته وتوجيه الورود على ما قالوا ان كون النعمة
منهم ليس سببيا لكونه من الله ولو قيل بتقليل افعاله تعالى بالوسائط
لكان سببيا الى ظهور تضمنه معنى الشرط فوقوع الرتحشرى فى هذا
الاشكال غفلة عن سهولة حل العقال على عزة الاعتزال قوله فتنبه
المبتدا الشرط لكن قصدا لسببية لازم للشرط اذ لا فائدة له سواها
بخلاف المبتدا فانه يصح منه قصدها وعدمه لبقاء فائدة بدونه
قصدها فهذا افترقا بصحة الدخول على الخبر ولزومه فى الجزاء ولم ينبه

لهذا

ك فى كلام واحد لانه كثيرا ايضا كما فى زيد ابوه قائم فانه قصد الفائدة فى هذا الكلام الواحد ح ص

لهذا قال وجه عدم لزوم الفاء هنا كون المبتدا وخبرا فى معنى الشرط
غير عريق قوله الاسم الموصول بمقابل ماضيا كان باقيا على معناه او غيره
على خلاف الشرط لا يكون ظرفا ايضا قيل لا يتحصر هذا فى ما ذكر لان
المبتدا الذى عليه فعل اتا والمبتدا الذى يكون احد الاسماء
المتضمنة لمعنى الشرط ايضا كذلك وهذا مما يقتضى منه التعجب
فان مدخول اتا والاسماء المتضمنة كالشرط فى الفاء وليست
مصححة لدخولها ولا تقض بالاسم الموصول باسم الفاعل او المفعول
لانه الموصول بمعنى معنى قوله او النكرة الموصوفة بهما اى باحدهما
فالاولى به بافراد الضمير قوله ان الموت الذى تفرون منه فانه
ملاقيكم فوقش باية الفاء هنا وانذة اذ المبتدا المتضمن لمعنة
الشرط يجب ان يفيد العموم كلمات الشرط ورد باية التبع
الرضى صرح بان ذلك لا يجب فيه ويجب ان معنى الشرط منتفية
اذ لا سببية للفرار بالنسبة الى الملاقاة ورفعه بانه سبب للحكم با
بالملاقاة قوله كل عالم رجل يا يتبنى الخ فيما يقتضى صفة رجل فان
قلت كل رجل يا يتبنى ايضا مثال للمضاف الى الموصوف كلامهم قلت
المراد بالموصوفة الموصوفة معنى لا لفظا والكل المحيط لافراد المضاف
موصوف معنى قوله والشرط والجزاء من قبيل الاخبار اى الجملة الشرطية
لا يكون الا خبرية فلا يرد ان الجزاء قد يكون امرا وفيانه يشكل بالا
عن الجملة الشرطية فانه مقصد كثير الدور وان فيما بين الناس يبعد
ان يكون مهملا نحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ويمكن
ان يدفع بانه لم يقع لتنازع الاستفهام ومر فالشرط فى الصدارة
ويدفع الحاجة بانه يقال هل يتحقق ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود ويتجه عليه ايضا ان وجه المنع فى البيت ولعل لو كان كونهما
مرتبطين للخبرية لوجباه لا يمنع باب كان وعلمت فالاظهر ان يقال
ان نواسخ الابتداء اذا دخل عليه سقطا عتبار صدارة الشرط
الذى تضمنه المبتداء فضعف معنى الشرط لانتفاء لازمه الذى هو
الصدارة فلم يصح دخول الفاء فى جزاء المبتدا لضعف مقتضيه وح

فانه لا يكون الا مستقبلا فى المعنى والا ولها هنا قليل والشرط ح ص

لان الوصف انما يكون لما اضيف اليه لا لكل على ما لا يخفى على المتتبع ح

لمعدوم

كان القياس عدم الرخول على خبر ان ايضا الا انه لعدم تأثيره في كان
وعدم منع ان المفتوحة لالحاقها بالمكسورة قوله فاه قيل باب كان في التسهيل
ان المنع من حيث التبع والاستعمال انما يتحقق في ليت ولعل وكذا
الاختلاف على هذا الوجه انما وقع في ان المكسورة واما المنع او الا
في غيرها فمن باب القياس هذا فظهر وجه كل تخصيص وقع من المصنف
في هذا المقام قوله ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف
الواقع فيها بشعر بان بيان المانع بالاتفاق مستغنى بيان الاختلاف
ولا وجه له فالوجه انه اشاره الى بيان خبر الحروف المشبهة بالفعل هنا
انه سيقول وامر كامر خبر المبتداء فلو لم يبين حاله هنا لاوقع
الحكم المذكور فيما بعد المتقدم في الغلط قوله وقد يجب حذفه قيل
لا يجب حذفه اصلا لانه ركن اصيل في الكلام ونحو الحمد لله اهل الحمد
في تقدير واهل الحمد هو واحتمال كون المخصوص خبر مبتداء محذوف
لا يفيد به بل يتعين كونه مبتدأ وما قيل جزم فقد فيكون المقطوع
من مواقع وجوب حذف الخبر من غير التزام في موضعه فينقض به بيان
وجوب حذف الخبر وبيان المصاحتمال كون المخصوص خبر المحذوف
يُنبئ عن الاعتداد به بلا عذر في عدم ذكرها في هذا الموقع ان الاول
في كتبهم من مُبَيِّنات بحث النعت والثاني من مُبَيِّنات بحث افعال المدح
والذم قوله اي المبتدأ المحذوف جعله مثالا للمبتدأ المحذوف والظاهر
جعله مثالا لحذف المبتداء وعلى الاول في الكلام حذف المضاف اي كمبتدأ
قول المستهل وعلى الثاني حذف مضافين اي كحذف مبتدأ قول المستهل
كانه لتقليل الحذف ترك الظاهر فقوله مثل مبتدأ المحذوف في قول
المستهل بيان للمعنى لا للتقدير حتى يطلب وجه صحته قوله المبصر للهلال
القمر الى ثلث ليال هلال وبعده القمر كذا قيل لكن في القاموس الهلال
غرة القمر لليلتين او الى ثلث او الى سبع والليلتين من اخر الشهر ست وعشرين
وسبع وعشرين وغير ذلك فتراه اشار الى المراد بالمستهل لكنا لم نجد
في كتب اللغة المستهل بمعنى مبصر الهلال بل هو الصبي الرافع صوته حين
يولد في القاموس استهل الصبي رفع صوته بالبكاء وكذا كل متكلم رفع صوته

او حضض

اوحضض هذا فاستعير للمبصر للهلال الرافع صوته وفي بعض الحواشي
قيل الاستهلال ماه نوديدن وبانك كردن وكلاهما مستقيم هذا
فكانه اشار الى ان قول الشارح اشارة الى استعمال اللفظ المشترك
في معنييه قوله لان مقصود المستهل انما منع لاحتمال ان يكون مقصوده
تعيين شئ بالاشارة والحكم به على الهلال فالاولى ان يقال لانه
من باب حذف الجزء لان العرب حين تصرح بالمحذوف لا يصرح
الا بالمبتداء قوله جريا على عادة المستهلين غالبا العادة ما اتفق
خلافه او ندر فقوله غالبا لتعيين ان العادة معناها فتبصر وجه
العادة ان الحكم مما ينكر لان امتياز الرأي من بين المتوجهين
الى الرؤية مع كثرتهم من مظان الانكار وقوله ولئلا يتوهم نصب
الهلال وجه ان اتعالبد فيما هو في اخر الكلام الوقف عليه وقيل
الاصل في ما افرد بالذكر الوقف قوله فان تقديره على المذهب
الصحيح واما المذاهب الغير الصحيحة فليس مما نحن فيه لان
منها ان اذا ظرف مكان خبر عن البيع اي مكان خروجي البيع
ومنها انه ظرف زمان والمحذوف هو المضاف الى المبتدا اي حين جئت
فوقت خروجي وجوب البيع والمذهب الصحيح ان التقدير فوقت
خروجي البيع واقف فاذ ظرف للخبر المحذوف والذي يدل على صحة
هذا المذهب عندي اه العرب اذا يصرح بالمحذوف تقول فاذا
البيع واقف وانما قلنا على بعض المذاهب الغير الصحيحة لانه على
بعضها مما نحن فيه ايضا وهو ان اذا معمول فاجأت المقدر
والتقدير حين جئت ففاجأت وقتا البيع واقف ويحتمل ان يجعل
ظرف مكان في هذا التقدير ثم كلمة الفاء اما للعطف واما
فاء الجزاء والشرط محذوف قوله فيما التزم يقال التزمه البغي
فالتزمه اي قبل ملازمته وقوله فيما التزم اي في تركيب يقال عليه
الاظهر خبر لئلا يخلو الجملة عن العائد الى الكلمة ما ولا يخفى انه لا
لظرفية الجزء لمحذوف الجزء فالحق مع الشارح والعائد محذوف اي في موضعه
منه فالتركيب من قبيل البر الكر بدرهم ولك ان تجعل ما مصدرية

ما التوهم خلافه امر الهمام

عند مذهب المبرد فان عنده اذا ظرف مكان خبر متقدم
عن البيع لكون لا يطرد في جميع سوائعها اذ لا سعة
لقولك مكان خروجي البيع بالباب

والمصدر حينيا فيكون المعنى ووجوبا في وقت التزام غيره في
قوله وذلك في اربعة ابواب لم يلتفت المص الى حذف الخبر في
زيد في الدار اي حصل او حاصل لان تقدير الخبر لا مر لفظي لا يسا
المعنى والمعنى حاكم بان الخبر في الدار ليس الا قوله الاول المبتدا
الذي بعد لولا الاولى ان يقول المبتدا الذي بعد لولا وخبره عام
ليستغني عن قوله هذا اذا كان الخبر عاما وكانه اختار ما اختار
تبينها على ان تعيين النحاة هو المضابطة الاولى فاصر لا بد من
تقييده قوله اي لولا وجود زيد ودفيف بان حذف الفعل لا يكون
واجبا من غير مفسر ولا في المثال يجب تكوين في غير الدعاء وجواب
القسم الا نادرا قوله وقال الفراء لولا هي الرافعة ولا يخفى انه لا بد
من القول بحذف مسند الكلام فح ان كان خبرا يلزم كون المسند اليه
معمولا لعامل لفظي دونه الخبر قوله وثانيها كل مبتدا كان مصدرا
صورة الاولى كان مصدرا او مولا به فان المبتدا ومن المصدر
صورة ان لا يكون مصدرا حقيقة فافهم قوله منسوبا الى الفاعل
يدخل فيه نحو ضربي زيدا عمرا قائما وقد اشترط الرضي لاضافة
الى احدهما او كليهما نحو قضاء دينا قائمين قوله وبعده حالا ويجب
في هذه الحال الواو اذا كانت جملة اسمية قوله واكثر شرح التوضيح
ملتونا واخطب ما يكون الامير قائما قال الشيخ الرضي يجوز في هذا
القسم رفع الحال على الخبرية بان يقال اخطب ما يكون الامير قائم
لان او ان الكلام كان مجازا والمجاز يؤنس المجاز فجعل اخوه مجازا
فان قلت فلا يكون التركيب من مواقع وجوب حذف الخبر فلا يتم
القاعدة قلت اذا رفع قايم لم يكن التركيب من القاعدة لانتفاء
الحال ولا يخفى ان ما ذكر من جواز رفع الحال في هذا القسم
مقيد بما اذا كان اوله مجازا كما افاده فقليله الا اذا يكون
الكلام مبنيا على اطراد الباب وجوزا لشيخ الرضي وغيره جعل المصدر
في اخطب ما يكون الامير حينيا اي اخطب اوقات كونه فالمراد
بافعل المضاف الى المصدر اعم من المضاف اليه بلا واسطة او بواسطة

قوله ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما تقديرا اذ كان ليحصل للحال عامل
عامل سوى المصدر اذ المصدر لا يجوز ان يكون عاملا فيه كما سترف
ولا يجوز ان يكون العامل حاصلا لان ذا الحال هو غير المصدر وفاعل
حاصل هو المصدر فلو جعل حاصل عاملا اختلف عامل الحال وصاحبه
وهو لا يجوز عندهم وبهذا عرف ان من جوز الاختلاف له ان يجيب
في تقدير اذا كان ويكفي بتقدير حاصل قوله فحذف متعلقات
الظروف الاولى متعلقا الظرف قوله ثم حذف اذا مع شرط العامل في الحال
اذا هذه ظرفية حالية عن معنى الشرط كما لا يخفى قوله وفيه تكلفات كثيرة
من حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا الكلام ومن
العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة ومن قيام الحال
مقام الظرف هكذا كتب في الحاشية ولا يخفى عليك ان الواجب مع الجملة
المضاف هو اليها وان حذف اذا مع الجملة المضاف هو اليها اكثر من ان
يخفى في غير هذا المقام مع الغاء الفصيحة ووجه جعل كان تامة انهم
لم يجدوا بدا من جعل المنصوب بعد المصدر حالا ليظهر وجه لزوم
نكارته ولزوم الواو فيه اذا كان جملة اسمية فلو قدر كان ناقصة
كان خبرا جايز التعريف غير حامل للزوم الواو اذ لا يدخل الواو في
خبر كان الا تنبيها بالحال ولا يلزم وفيما ذكر من التوجيه المالي عن التكلف
ان المحذوف متعاونة لان الملابسة بالنظر الى الفاعل بعيد وبالنظر
الى المفعول بعيدا فوا صدور الضرب ووقوعه لا يعهد التعبير عنهما
بالملابسة قوله ثم نقول حذف المفعول الذي هو ذو الحال لو كان يحذف
العامل وذي الحال مرة واحدة كما في راشد اسهد يا كان اكثر استراحة
من التكلف قوله وتقييد المبتداء المقصود عمومه بدليل الاستقال لغا
وجه ان الجنس المعرف اذا استقال بلا قرينة تخصيص يعم جميع ما يقع عليه
دفعا للترجيح بلا مرجح وهذا يؤكد وجوب كون هذا المصدر مضافا
لوجوب اضافته الى المعرفة حتى يتعرف قوله اي ضربي زيدا ضربه قائما
فلا عيب فيه الا انهم لم يجوزوا حذف المصدر مع بقاء معموله لانه
كحذف اة مع الفعل مع بقاء معموله وهو حذف الموصول مع بعض صلته

ولم يجوزوه قوله لكونه بمعنى الفعل يؤنذ عدم صحة توكيد المعنوي
وتوصيفه يقال وجه استفادة الحصر من غير تقدير الجزء غير ظاهر
قوله وناتيها كل مبتدأ اشتمل جزءه على معنى المقارنة جعل الشيخ
الرضي صدق الجزء هنا غالبيا وجعل الكوفيون الواو بمعنى مع أفاد وقوع
عندهم منتقل عن الواو الى مدلوله وهو تكلف قوله وذلك مثل كل رجل
وصنيعته كتب في الحاشية الصنيعة في اللغة العقار التي هي الارض
والنخل والمتاع وههنا كناية عن محصفها اعني الصنعة انتهى
وكانهم يشبهون صنعة الرجل بالارض المغلة التي لا تفنى وفي مثل هذا
التركيب سؤال مشهور وهو ان ضمير صنيعته لا يصح ان يعود الى كل
ولا الى رجل وحده فانه كما ان كل رجل نائب عن اسماء كثيرة ضمير
نائب عن ضمائر كثيرة يعود بكل اعتبار الى رجل مثلا في كل رجل كقولك
قيل زيد وصنيعته وعمرو وصنيعته وهكذا قوله اي كل رجل معروف
مع صنيعته لم يعتد كل رجل وصنيعة معروفان ليكون محل النزاع
عن الجزء متأخرا عنه فيصح الحكم ببنائه قوله واقيم المعطوف في موضعه
لان المعطوف على المبتدا وان كان من تتمته لكنه يذكر بعد الخبر فيصح
ان ينوب عن الخبر ويشغل مكانه ومن اشكل عليه ذا قال هو معطوف
على ضمير وهو فاعل الجزاء اي كل رجل معروف هو وصنيعته فحذف المؤكد
مع المؤكد وهو جائز ومعنى كلامهم كل مبتدأ عطف عليه بالواو يعني
مع انه عطف صورة لا حقيقة ولا يخفى انه يستغنى عنه بما ذكرنا
قوله يكون مقسما به يعني متعينا لان ذلك مشهور فيه بحيث يتبادر
من سماعه انه ذكر للاقسام به ليكون قرينة على حذف الخبر الذي هو
قسمي قوله والعمر والعمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام الا في القاموس
العمر بالضم وبالفتح البقاء وبالفتح الدين قيل ومنه لعمري قوله اي
من الموضوعات جزاء واخواتها بناء على ان ذكر جزاء ليس لانه من جنس
المبتدأ بل لانه من الموضوعات ولم يرد ان جزاء مبتدأ حذف خبره
وقوله هو المسند جملة مستأنفة لانه تكلف بعيد لا حاجة اليه والاخوات
بعض الاشباه وليس هذا وضعا نحويا بل هو استعمال لغوي قال الله تع

تع كلما دخلت امة لعنت اختها قوله وانما قال جزاء ولم يقل ومنها جزاء
قصدا الى البيان على وجه يحتمل المذهب الاصح ومذهب الكوفي وهكذا
في باقي الاقسام قوله اي هذه الحروف زاد لفظ الاسم لانه لا موقوع
دخل عليه جميع هذه الحروف ولا بد من مثل هذا التقدير في المحدود اي
جزاء احد من ان واخواتها والاوضح الاخصر لا نفع ان يقال جزاء الحروف
المشبهة بالفعل هو المسند بعد دخوله قوله عليهما اي على المسند وشيء
اخر ولا يخفى عليك ان المفهوم من العبارة دخول هذه الحروف على المسند
لا على المسند وشيء اخر وان كان صحيحا في الواقع ولا حاجة الى الحمل
عليه فالاولى الاقتصار على ما هو المتبادر قوله والمراد بدخول هذه الحروف
كانه تعين عرفي للدخول والمتبادر في عرف النحو الدخول لا يراد اثر
لفظي لان نظر النحو فيه فالتعميم خلاف الظاهر ومع ذلك مضر
لانه يدخل في التعريف المسند الذي دخل عليه ان المخففة الملغاة عن
العمل فانها وردت على المسند والمسند اليه لا يراد اثر معنوي هو
التاكيد للنسبة المتعلقة بهما مع انه جزء المبتدأ لا جزاء الا ان يتكلف
ويراد بقوله لفظا ما يقابل تقديرا ومحلا وبقوله معنى ما يشملها قوله
فان يقوم ههنا من حيث اسناده اه يقوم ليس مما يدخل
عليه ان بهذا المعنى اصلا فلا وجه تقييده بالحيثية قوله فلا يحتاج
الى ان يجاب عنه اي يعني ان الجواب السابق يغني عن هذا الجواب
الذي يحتاج فيه الى تكلف بعيد لان المتبادر من المسند المسند
المطلق لا المسند الى اسماء هذه الحروف وهذا انما يتم اذا كان
ما حمل عليه الدخول معنى متبادرا من اللفظ متعارفا بين
القوم كما اشرنا اليه قوله ويلزم منه عطف على قوله يجاب فيكون
المعنى ولا حاجة الى ان يلزم منه ولا خفاء في ضعفه فالاولى
ان يقول على انه يلزم ويمكن دفع الاستدراك بان يجعل
المراد المسند بعد دخول هذه الحروف الى اسمائها وكانه يلزم
الاستدراك يلزم خروج قائم في ان زيدا قائم ابوه فان الخبر
قائم وهو مسند الى الفاعل لا الى اسم ان وتوقف معرفة جزاء

على اسمه المنتظر انتظارا طويلا قوله فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم
او تاويل الاسم بما هو اعم من الاسم حقيقة او حكما ويكون ان يقال
لاحاجة الى التاويل لان الخبر الجملة مبتين بقوله وامره كامر خبر المبتدا
كما ان الخبر الجملة للمبتدا مبتين بعد ذكر تعريف مختص بالخبر المفرد قوله
مثل قائم في ان زيدا قائم مبتدا بالمثال على ان المراد بخبران واخواتها
خبر واحد منها واراد المراد بدخول هذه الحروف دخول احد هذه الحروف
قوله والمراد ان امره كامره لاخفاء ان المراد من عبارة المصنف توضيح
خبران بحيث يعرف ان اي خبر صحيح واي خبر فاسد وما ذكره الشارح
كالف على انه بعد ما فسر قوله وامره كامر خبر المبتدا بان امره كامره فما اسناده
ومن اسناده الخبر المتضمن لصدر الكلام لزم ان يكون خبران ايضا
كذلك والفساد انما طرء من فوت بعض الاستثناء وينبغي ان يعول
الا في تضمنه استفهاما وفي وقوعه جملة انشائية نحو ان زيدا اضربنه
فانه لا يجوز مع جواز زيدا اضربنه ومما لم يذكر عدم صحة دخول الفاء
على خبره مع تضمن اسمه معنى الشرط لكنه لم يلتفت لسبق ذكره وقوله
ان من ابائك ايراد على مذهب غير سيبويه من ان سن في من ابوك
خبر وهو لا يرد على المصنف مع اختياره مذهب سيبويه قوله الا في تقديمه
اي في تقديم خبران فان حكم تقديمه الامتناع وحكم تقديم خبر المبتداه
الجواز والوجوب وبهذا بتبين فساد ما قيل حق البيان الا في التقديم
لان التقديم قد يشتمل لانه استثناء عن وجوه الشبه ووجه الشبه
يجب ان يكون مشتركا بين المشبه والمشبه به قوله الا اذا كان ظرفا فانه
انه يلزم ان يكون حكم خبر المبتدا في التقديم اذا كان ظرفا مع انه
ليس كذلك لان الخبر الظرف لا يتضمن ما له صدر الكلام ولا يجب
تقديمه نحو ان زيدا في الدار فان لام الابتداء له صدر الكلام الا
ان يقال اللام له صدر الكلام في غير باب ان قوله وفي وجوبه اذا كان الاسم
نكرة فيه بحث لانه ان يصح وقوع النكرة مبتدا صرح به الشيخ عبد القاهر
في دلائل الاعجاز فليس حكم الا جواز التقديم فقول المصنف الا اذا كان
ظرفا قاصر قوله لجزء الكلمة لنفي الجنس قدر المعرف باللام سبيلا الى رعاية

الى رعاية جانب المعنى لان المعنى على التركيب التوصيفي والمشهور
في امثاله تقدير النكرة احترازا عن حذف الموصول مع بعض الصلة
فانه لا يجوز عند البصري فالتقدير خبرا لا كائنة لنفي الجنس على جعل
كائنة حالا من كلمة لا بتاويلها بالمعمول المعنى العامل المستفاد من
اضافة الخبر اليها اي جزء ثبت كلمة لا وعليك برعاية جانبا المعنى
اذا عارضه جانب اللفظ فانها الجديرة لاولي الالباب قوله اي لنفي
صفة اذ لا رجل قائم لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه ومنه
ان لا رجل بتقدير لا رجل موجود لنفي نفس الرجل لا لنفي صفة
والوجود وان كان صفة لكن اذا نفي عن الشيء يقال نفي الشيء
ولا يقال نفي صفة الشيء اذ نفي الشيء ليس الا نفي وجوده فنفي
الصفة صار معنى نفي غير الوجود فلا يكون لنفي صفة الجنس كونه
لنفي الجنس فلو حمل قولهم لا لنفي الجنس على معنى نفي صفة الجنس
لم يتم التسمية فيما هو لنفي الوجود ولو حمل على نفي الجنس لم يتم في
ما هو لنفي صفة الجنس فلا بد في التسمية للملاحظة حال بعض الافراد
وح يصح حمل العبارة على ظاهرها ولا حاجة الى صرفها عنه قوله والمراد
بدخولها ما عرفت في خبران من الدخول لا ايراد انه لفظا او معنى
ففي قوله فلا يرد نظرا كما عرفت لظهور ايراد انه معنوي في بضرب
قوله وجعل في الدار صفة قال المصنف المثال الحسن ما يكون واضحا
غير محتمل لانه للايضاح فحقه ان يستغني عن الايضاح وكما
ان في الدار في لا رجل في الدار يحتمل ان يكون صفة لرجل يحتمل ذلك
في لا غلام رجل فلذلك عدل عن جزئي المثال قوله لا يجوز ارتفاعه
صفة هكذا قال المصنف واعترض عليه بانه يجوز عند جماعة فزاد
الشارح لدفعه قوله على ما هو الظاهر يعني ان رفع صفة المعرب محل بعيد
المنصوب خلاف الظاهر فالاحتمال الظاهر في لا غلام رجل ظريف
الجزية دون الوصفية وهذا يكفي لوضوح المثال وحسنه قوله
لا يتقيد بالظرف يعني من غير سماحة يريد بنحو الحال وفيه نظر
لان الظرافة لو لم يقبل التقييد لم يصح صار زيد ظريفا فالاولى

ان لا يتجاوز عن المثال ويقال لا يحسن تقييد الظرافة بغير الدار
لانها تقبل هذا التقييد ولا يخفى ان نفي جميع غلام الرجل بين هاتين
الصفتين ايضا غير مقبول والمعهود في مثله نفي الحصول في الدار عن
الغلام الموصوف بالظرافة قوله وليكون مثالا لنوعي جزئها وليكون
مثالا للجزء المقدد فانه احوج الى الايضاح فلو ترك بيان نوع الجزء
لكان اشمل قوله وبحذف جزء هذه حذفا كثيرا قدر موصوف كثيرا
مصدرا للفعل والمشتهر في مثله تقدير الزمان وهو الملايم لقوله
وبنو تميم لا يثبتونه اصلا قوله لدلالة النفي عليه يقال لان النفي
يقتضي منفيا ولما لم يكن قرينة خصوص مما ينصرف الى العام
وقيل لان النفي رفع الوجود ورد بان النفي رفع الوجود الشامل
للوجود في نفسه وللوجود في غيره فلا يدل على الوجود في نفسه
وهو ليس بشيء لان المتبادر من النفي نفي الوجود في نفسه
كما ان المتبادر من الوجود الوجود في نفسه فينصرف عند الاطلاق
الى نفي الوجود في نفسه قوله اي لا اله موجود الا الله جعل الزمخشري
كلمة التوحيد جملة تامة مستثنية عن تقدير الخبر وكتب فيه رسالة
ومحصول ما ذكره ان اصل التركيب الله اله فدخل لا والا للحصر
فالمسند اليه هو الله والمسند هو الآله فدخل لا والا وهذا انما يتخير
في تفعله الأذكياء ويتعجبون من كلامه هذا وانا اوضحه لك
بكلام وجيز وهو انه لو يدل لا والا بكلمة انما وقيل انما الله
اله واحد لكان كلاما تاما من غير تقدير وانما هو النفي وكلمة الا
فعلم ان قول النحاة بالتقدير لدفع لفظي هو ان لا يطلب خبرا ولا
يحتاج اليه المعنى قوله انتفى الاصل والحال فلا يحتاج الى تقدير خبر
زيفه المصنف بان لاح يكون اسم فعل واسم الفعل لا يكون على هذه
الصيغة ورد ايضا بان اسم الفعل الذي بمعنى الفعل اللازم
لا ينصب ما بعده ولم يلتفت الشارح الى تزييفه لانه يجوز ان يكون
نائبه لا ننفي كنيابة يا مناب ادعو ويكون فاعل الفعل الضمير
المبهم المميز بالمنصوب بعدها قوله وعلى التقديرين يحملون ما نوى

جزء في مثل لا رجل قائم على الصفة اذا ثبت في لغة بني تميم لا غلام
رجل قائم برفع قائم فلا يكون لانكارة النحاة اثبات الخبر في
كلامهم معنى لانهم لا يقولون لم نجعل قائم خبرا لان هذا البحث
ليس وظيفة العرب والانكار انما يتأتى لو التزموا في مثل لا غلام
رجل قائم نصب قائم ولهذا قال الاندلسي لا ادري من اين هذا
النقل والحق انه يجب اثباته اتفاقا اذا لم يتم قرينة واما اذا
قامت فعند بني تميم يجب الحذف وعند الحجازيين يجوز هذا
فنقول معنى كلام المتن ويحذف كثيرا انه يحذف كثيرا القيام قرينة
لا انه لم يصرح باشتراط قيام القرينة لظهور انه لا معنى للحذف
بدون القرينة وكثيرا مما لا يصرح به لهذا كما في قوله ويجوز حذف
حرف النداء وقوله وقد يحذف المنادى وقوله وقد يحذفان معا
يعني العامل والفاعل ووجه كثرة الحذف في خبر لا دون خبر المبتدأ
رعاية مطابقة لفظ الخبر ومعناه في الانتفاء وح معنى قوله وبنو
تميم لا يثبتونه اصلا انهم لا يثبتونه عند قيام قرينة ولو قال
وانما عند بني تميم لكان اخصر قوله وبما عرفت من معنى الدخول
قد عرفت ما يمتنع عن القبول قوله اي عمل ليس هذا مفهوم من
اضافة الاسم الى ما ولا لا نقول المستفاد من الاضافة عملها
لا عمل ليس قلت الحكم بالشذوذ على عملها لا على عملها عمل ليس
حتى يوهم كثرة العمل اخر وانما قال الشارح اي عمل ليس تقييدا لما
هو الواقع ومن قال العمل مستفاد من التشبيه بليس فقد بعد
وكذا يجوز رجوع الضمير الى التشبيه لان التشبيه واقع من
غير شذوذ وانما الشذوذ في نتيجة التشبيه لانه لا شذوذ
في نفيه ودخوله على المبتدأ والخبر قوله شاذ قليل حمله على الشذوذ
في الاستعمال والشذوذ بمعنى الخروج عن القياس احتمال قوله فيقتصر
على مورد السماع وهو النكرة ومن قال وهو الشعر فبناء محل
قوله من ضد كتب في الحاشية الصدود الاعراض والبراح الزوال
والضمير في بنوا انما للحرب اي من اعرض عن بنوات الحرب فلا زوال لها

قوله ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس رد على الشيخ الرضي حيث قال
انه لنفي الجنس ومنع وجوب تكرار الموضوع بعد لا ان التكرار انما
يجب مع الفصل بينها وبين معمولها بقي احتمال ان يكون لا براح
من قبيل اللاشي فجعل الشاعر نفسه عدم المفارقة كما يجعل الرجل
عين العدول في رجل عدل واحتمال ان لا يكون لا عاملا لجواز
ان يكون متعلق الظرف مرفوعا فلا استشهاد في البيت على عمل لا

قوله اعلم ان المراد بالمسند هذا النقرض مبني على الغفلة عما
ذكره في تعريف الفاعل قوله علامة كون الاسم مفعولا اي من حيث
انه علامة كون الاسم مفعولا فلا يبطل طرد تعريف علم
المفعولية ولا طرد تعريف المفعولات بمررت بمسلمات ومسلمين
ومسلمين بل مررت بزيد وقوله وهي اي علامة كون الاسم مفعولا
مع قيد الحيثية فلا حاجة الى تقييد الامور الاربعة بالحيثية
قوله لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه لغة واما اصطلاحا
فيصح الاطلاق على كل من الخمسة وهو ما قرن بفعل الفائدة ولم
يسند اليه ذلك الفعل وتعلق به تعلقا مخصوصا ولا يخفى
انه ينتقض بمفعول لم يسم فاعله فانه مفعول ولم يشمل التعريف
الا ان يقال اطلاق المفعول عليه باعتبار انه كان في الاصل مفعولا
اصطلاحيا قوله بخلاف المفاعيل فيه نظر لانتقاضه بضربته تأديبا
وكرهت كراهتي وفعل الضرب والتأديب ولمت زيدا في ضربه فانه
يصح اطلاق المفعول على هذه الامور الا ان يقال لا يصح اطلاق
المفعول على الاربع مطلقا بل بالنسبة الى بعض افرادها وينقدح
من هذا وجه اخر لوصف المفعول بالمطلق في ما نحن فيه فلاحظه
فان قلت صحة اطلاق المفعول على الضرب مثلا باعتبار تعلق
الفعل به ووقوعه عليه فانك تقول فعلت الضرب وبهذا
الاعتبار هو مفعول به لا المفعول المطلق قلت المفعول في اللغة
ما يصح وقوع الفعل عليه وجميع افراد المفعول المطلق كذلك
حتى فعلت فعلا بخلاف المفاعيل الاربع واما ان القول بتعلق

بحث المفعول به

اربعة

الفعل

بالفعل يستلزم التسلسل فزفه واضح على اهله فان قلت اذا صح اطلاق
المفعول به صح اطلاق المفعول لان صحة اطلاق المطلق من لوازم صحة
اطلاق المقيد قلت المفعول به مقيد في الظاهر وغير مقيد في التحقيق قال
المفعول فيه ضمير يقيد به الصفة والمفعول به حال عنه متقيد بالاسناد به
فيتقيد به مغير لمعنى المفعول لا مقيد وليس صحة اطلاق المطلق من لوازم
صحة اطلاق هذا المقيد قوله فلا يرد عليه مثل مات موتا وكذا ضرب
زيد ضربا على صيغة المجهول لانه فعله بمعنى انه قام بفاعل معنى الفعل
المذكور اي عاقام به معنى الفعل المذكور فلا حاجة مع هذا التغيير
الى جعل الفاعل اعم من الفاعل حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل ضرب
زيد ضربا كما ظن البعض بعض الظن قوله وانما زيد لفظ الاسم
ما ذكر مع وجه زيادة الاسم واضح لا مرية فيها انما الشان في تخصيص
المفعول المطلق بزيادة الاسم في تعريفه دون اخواته فلذا احتيج
الى ما قيل ان لفظ زيادة لاخراج ضربا الثاني في ضرب ضرب زيد فان
ضربا الثاني ما فعله فاعل فعل مذكور ويتجه عليه امران احدهما ما قيل
ان ضربا الثاني ليس ما فعله الفاعل لانهم لا يجردون صفات المعاني
للتضمنية على الالفاظ وانما يجردون صفات المعاني المطابقة وثانيهما
ما نقول انه لا ينفع لاخراج زيد ضاربت فانه يصدق عليه انه ما فعله
الاسم هنا وترك في اخواته تفنن في البيان والشارح جعل الاسم
محذوفا في تعريفات اخواته اكتفاء بذكره في تعريفه قوله او اسما
عطف على قوله مذكورا ولا يخفى ان الفعل المذكور يشمل الملفوظ
والمقدر والاسم لان المراد اعم من الفعل او شبهه كما هو الشايع
قوله وخرج به المصادر التي لم تذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو
الضرب واقع على زيد وكذا خرج نحو ويل له وانواع الضرب وقعت
او الف ضرب وقعت ولكن لم يخرج بعد ضرب شديد في قولك ضرب
ضرب شديد وضربا انواع او الف وتحقيق الكلام ههنا ان معنى
اسم ما فعله فاعل فعل مذكور انه اسم يدل على ما فعله فاعل فعل
بحسب التركيب منكرا ضربا في ضربت ضربا يدل على ان الضرب فعل المتكلم

62

فعلى هذا اسم ما فعله فاعل اخرج جميع المصادر فلا حاجة لاخراجها
الى قيد فعل مذكورا نما هو لاخراج مثل اضاربٌ زيدٌ وضربٌ زيدٌ
ضربٌ شديدٌ ولا الى قوله بمعناه لاخراج تأديبا في ضربت تأديبا
وانما هو لاخراج اقاتلٌ وضاربٌ زيدٌ على سبيل التنازع فان ضاربٌ
اسم ما فعله فاعل القاتل بحسب دلالة التركيب لكن ليس بمعناه
فتأمل فبهذا اندفع عن التعريف ورود نحو كرهت كراهتي فانّ
كراهتي لا تدل بحسب التركيب انه فعله فاعل قوله صفة ثابتة لا يبعد
ان يكون متعلقا بمذكور قوله بل المراد اه معنى الفعل مشتمل عليه
اشتمال الكلّ على الجزء فعلى الشارح عمّا ذكر ان الفعل اعمّ من الاسم
الذي فيه معنى الفعل فانه قد يكون معنى الفعل عين معنى المفعول
المطلق ولا يكون مشتملا عليه اشتمال الكلّ على الجزء اذا كان مصدرا
والمراد باشتمال الفاعل على معنى المفعول المطلق ليس اشتمالا له
على مفهوم لفظه بل على ما قصد به من الافراد الثلاثة بتنقيص بنحو ضربت
انواعا فان ضربٌ مشتمل على ما قصد عليه الانواع لا على مفهومها
لان الضرب المقصود منه عين الانواع ثم خروج تأديبا انما يتم
لو كان التأديب غير الضرب اما اذا كان في التحقيق عينه فلا يخرج
فعليك بالتحقيق الذي سمعت آنفا قوله للتأكيد اه لم يكن في مفهومه
زيادة على ما يفهم من الفعل اي لتأكيد العامل باعتبار تمام
معناه اذا كان مصدرا او بعضه اذا كان غيره نحو ضربت ضربا
ونظره نفخة واحدة ويلزم مما ذكره ان يكون مثل ضربت ضربا في
الوضاد الماضي مفعولا مطلقا للتأكيد قوله والنوع ان دل على بعض
انواعه يريد الدلالة على بعض انواعه فقط او في ضمن الدلالة على
جميع انواعه لئلا يخرج نحو ضربت جميع انواع الضرب قوله والعدد اه
دل على عدده الا على عدد الفعل لا عدد نوعه وبهذا امتاز المثنى
للنوع عن المثنى للفرد الشخصي قوله لانه دال على الماهية المعراة
عن الدلالة على العدد والا لكان في مفهومه زيادة على مفهوم
الفعل قوله وقد يكون اي المفعول المطلق بغير لفظ وسناط فائدة

هذا الحكم

هذا الحكم كلية قد المفيدة للتقليل لانه وان علم من التعريف انه لا
يشترط ان يكون بلفظه لكن لم يعلم ان ما هو بغير لفظه قليل او هو
على لا يثنى ولا يجمع اي الاول فقد يكون بغير لفظه فهو لدفع توهم ان
كونه للتأكيد يوجبان يكون بلفظه لان التأكيد المعنوي بالفاظ
محفوظة واللفظي لا يكون بغير لفظه ولا يبعد ان يقال اراد التصريح
بانه ليس تابع سيبويه قوله نحو قعدت جلوسا فهذا التركيب انما يفيد
بطريق الحقيقة لو لم يكن القعود مخصوصا بما بعد الاضطجاع و
الجلوس بما بعد القيام كما ذكر في شروح المصابيح البنوية ولا يخفى
انه مثال للمغايرة بحسب البيانية قوله وسيبويه يقدر له عاملا اي
في ما عدا مثل ضربته انواعا والظاهر مع سيبويه في مثل انبت الله آه
دون مثل قعدت جلوسا قوله خير مقدم هو من قبيل انواع من الضرب
وخير اسم تفضيل بحذف خير ولا يغير في التثنية وفي القاموس
يقال فلان خيرة الرجل فلانة خيرة النساء قوله والجزع قطع الانف
والاذن اه في الرضي كلمة او بدل كلمة واو وهو الموافق للغة وهو
دعاء عليه بالذل وقبح الحال قوله وهذا معنى وجوب الحذف سماعا لا يخفى
انه لو كان معنى وجوب الحذف سماعا هذا لكان القياس ايضا واجب
الحذف سماعا لانه لم يوجد في كلام العرب استعمال الافعال العاملة
فيه بل معنى وجوب الحذف سماعا انه لم يوجد استعمال الافعال العاملة
ولا قاعدة له يعرف بها قوله فاجاب بعضهم ان الصواب انه لاجواب
للاعتراض لان كل مصدر اضيف الى الفاعل او المفعول بواسطة
حرف الجر لفظا او تقديرا ولم يقصد بها بيان النوع وجب حذف
ناصبها سواء كان هذه المصادر او غيرها فحذف عاملها قياسي
او ليس بواجب ولا يذهب عليك ان الاولى بعبارة المضر هو الجواب
الاول قوله مثبتا اريد اثباته لا حاجة الى حمل المثبت على ما اريد اثباته
قوله بعد نفي داخل الظاهر انه قدر لنفي صفة لان الصفة الواحدة
لا يصح ان يكون تابعة لموصوفين وقيل صفة لنفي فالمقدر صفة
معنى نفي وما ذكره الشارح اظهر اذ لا وجه للفصل بين الصفة والموصوف

والحوانه صفة لقوله نفي او معنى نفي بتاويله بواحد من نفي او معنى نفي والصفة في الحقيقة صفة واحد منهما ولو قال بعد نفي داخل على اسم لا يكون جزاعنه او معناه بارجاع ضميرمعناه الى النفي المقيد لكان اوضح فافهم قوله داخل على اسم لا يكون جزاعنه لعدم قصد المتكلم جزئية والمراد بالدخول الدخول صورة او معنى ليشمل ماكان زيد الاسيرا بمعنى الا يسير سيرا فان النفي وان لم يدخل على زيد لفظا لكنه دخل معنى لانه لنفي السير عن زيد كما في ما زيد الا سيرا فخرج بقولنا لا يكون جزاعنه بقصد المتكلم نحو ما زيدٌ الا سيرٌ بالرفع وقيل المعنى لا يصلح ان يكون جزا بلا تاويل او مبالغة وفيه نظر لانه يصدق مع ذلك على ما زيد الا سير مع انه ليس بمحذوف الفعل قوله لانه لو كان جزاعنه نحو ما سيري الا سيرٌ شديدٌ لكان مرفوعا على الجزئية فيلزم فلا يكون منصوبا مطلقا لانه مرفوع ورد بان المفعول المطلق قد يرفع بالقيام مقام الفاعل قلت لا يكون منصوبا مطلقا لانه معمول للعامل المعنوي والمفعول المطلق لا يكون كذلك وفيه نظر والاولى ان يمثل بما مالك الا سيرٌ شديدٌ فان حذف فعله لا يجب بل يصح ما مالك الا ان كثير سيرا شديدا قوله او وقع مكررا لو قال او مكررا بالعطف على مبتدا كان احضر الا انه احترز عن توهم عطفه على قوله جزاً اي في موضع الجزء عن اسم لا يصح وقوعه جزاعنه لا يخفى انه لا تخفى العبارة بتقدير هذا كما انه جعل المضمر وقع راجعا الى مفعول مطلق وقع بعد اسم لا يكون جزاعنه لانه تمام كونه منصوبا لكنه بعيد ايضا والاحسن الواضح هو ان يقال ما وقع مبتدا بالا او معناها او مكررا بعد مبتدا لا يكون جزاعنه قوله وانما جمع بين الضابطتين لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون جزاعنه فيه انه يقتضي ان يجمع بين قاعدتي ما وقع مضمون جملة لاشتراكهما في الوقوع مضمون جملة قوله ابو يزيد مورّقٌ دُنْمٌ بزيدٍ وهو اسم استربام او علامة قطع الذنب ثم صارا اسما بعفو بزيد قوله بتبينهما على ان الاسم الواقع موقع الجزء الخ او على انه

ای داخل علی اسم طالب للخبر ولا یکون المصدر جزاعنه صح

یکون

يكون للتاكيد والنوع ولم يلتفت الشارح الى هذا الوجه لانه يوهم الحصر فيهما او على انه قد يكون بحيث يجب تقدير عامله بعد الا كما في المثال الاول فلا يتضح استثناء السير المطلق عن السير المطلق وقد يكون بحيث لا يجب كما في المثال الثاني فانه يتضح فيه تقدير العامل قبل الا اي ما انت تسير الا سيرا البريد قوله ومنها ما وقع مفصلا قيل القرينة على حذف العامل مضمون الجملة فانه ينتقل منه الى اثباته وفيه نظر اذ لو كان الانتقال منه الى اثباته لم يحتج الى ذكرها مع ان الحاجة بينة بل القرينة في حذف عامل المفعول المطلق متعينة لانه يتعين ان يكون بمعناه قوله والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل اي فيما اذا كان مناط الفائدة نسبة المسند الى الفاعل او المفعول فيما اذا كان مناط الفائدة الايقاعية وح نقول او المصدر المقيد بالحال فيما اذا كان مناط الفائدة الحال نحو اصبحت مع زيد مسرورا فانما اثبتت او نفيت فعلك فان مضمون الجملة هنا صحبة زيد في وقت السرور والاثر اثرها فاحفظه فانه من المواهب الدقيقة الجليلة قوله وباثر عرضه وعرض الشيء اثر فاعله بواسطة سمي اثرا له وح نقول الظاهر ان يجعل مثل فشدة الوثاق فاما منا بعد واما فداء مفعولا له فيستغنى عن تقدير العامل وانما اقتصر الشارح على بيان مفهومات القيود واعرض عن بيان لفظ البتة لغيره لان ما قيل ان مضمون الجملة احتراز عن مضمون المفرد نحو له سفر يصح صحة او يفتتم اغتناما لانه مضمون المفرد كلام لا محصل له لان صحة او مضمون الجملة لانه اثر سفره وسفره مضمون الجملة وكذا ما قيل ان متعلقة بيان للواقع لان التفصيل لا يتقدم الاجمال وكذا ما قيل الحذف غير واجب في صورة تقدم التفصيل لا وثوق له فلعدم تشخص فائدة المتقدمة لم يقرنه قوله وبتفصيل الاثر بيان انواعه المحتملة هكذا في الرضي ايضا وهو يقتضي انه لا يجب الحذف في مثل فشدة

كما صدود الضرب عن زيد فمثل ضرب زيد عمرا من قطع النظر عن الوقوع الى عمرو

البتة ح

كر النسبة الايقاعية او لما وقوع الضرب على عمرو من قطع النظر عن الصدور

الوثاق منا بعد وفداء او فداء او ثم فداء ولم يذكر المحتملة
ليتناوله قوله ومنها ما وقع للتشبيه علاجا اي لان يتشبه بما مر
اخر يرد عليه نحو مررت بزيد فاذا الصوت مثل صوت حمار فان
المفعول المطلق هنا ليتشبه به شيء بشيء لا ليتشبه به شيء فالاولى
ان يجعل للتشبيه بمعنى لان يتشبه بشيء والمفعول المطلق للحقيقي
في مثله لا محالة مشبه او بمعنى للتشبيه الذي هو فعل المتكلم وصفته اي
وقع في الكلام لاجل التشبيه سواء كان مشبها به كما في المثال المذكور
في المتن او اداة تشبيه كما في مثال ذكرناه او مشبها كما في له صوت
صوتا مثل صوت حمار وقيل هذا التركيب لا يجوز لوجوب حذف
الموصوف في مثله فلا بد من تصحيح الفعل قوله لزيد صوت صوت حسن
يرد عليه واخواته انه خارج من المفعول المطلق لا من القيود والاولى
ان يقال القيود المذكورة ليتعين محل الخلاف لانه في مثل هذا التركيب
ذهب سيبويه الى انه لا حاجة الى تقدير العامل بل يكفي فهم العامل
من الجملة السابقة فاراد المصنف التصريح بوجوب حذف العامل
فيه واما بيان اعرابه فعند سيبويه صوت صوت حسن بدل
او وصف لصوت ودية مع صفة بمنزلة شيء واحد فهو نظير الحال
الموطئة واجاز الشيخ الرضي جعل صوت تأكيدا لفظيا قوله واحترز به
عن نحو صوت زيد صوت حمار الاولى انه احتراز عن مثل صوت
حمار يصوت زيد قوله فاذا الصوت صوت حمار جوز نصبه بتقدير
مثل او بتأويل بمنكر هذا اذا كان منكرا اما اذا عرف فرفعه لا يكون
بالوصفية الا عند الخليل لانه بتقدير مثل وهو لا يعرف بالاضافة
وانما لم يجوز الجمهور ان يكون العامل المصدر المذكور لانه لا يصح
تأويله باد مع الفعل وعمله لهذا التأويل وانما لم يجز لانه ان
مع الفعل موجود وهو في هذا المقام مقطوع به قوله صراخ قيل هو اسم
بمعنى المصدر قوله لا محتمل لها غيره الاوضح وقع مضمون جملة لا يحتمل
غيره فخي مقابلة وقع مضمون جملة يحتمل غيره واما هذه العبارة
فغيره مرفوع على انه خبر لا والمحتمل اسم مفعول كما هو الظاهر وقوله

لها صفة محتمل اي لا محتمل ثابتا لها غيره وقيل غيره منصوب مفعول
للاحتمال والمحتمل مصدر وهذا خلاف الرواية المشهورة قوله
قوله اي اعترفت اعترافا ينبغي ان يكون خلاف سيبويه في القسم الثاني
جاريا فيه وفي ما بعده قوله وسيجيء هذا النوع من المفعول الى اخره
التسمية من متأخري النحاة في هذا القسم وحقيقه فالاولى ان
يكون تسمي على صيغة المتكلم مع الغير ويكون ضمير المتكلم كناية عن
المتأخرين قوله ما وقع مضمون جملة لها متحمل غيره اخرج ما وقع
مضمون مفرد سواء كان له احتمال غيره نحو رجع المتفرق اولم
يكن نحو ضربت ضربا قوله لانه من حيث هو منصوص الى يعني لان
معناه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه
من حيث هو محتمل الجملة فقد جعل المؤكد معنى المصدر وجعل
تسمية المصدر بالتأكيد تسمية بالاسم معناه ونحن نقول المناسب
بالفتح ان المؤكد لفظ المصدر لانه يؤكد اللفظ السابق في الدلالة
على ما دل عليه ويقويه فالوجه ان يقال المحتاج الى التأويل قوله
تأكيد النفسه ووجهه انه يؤكد جملة كانها عينه لتعينها للدلالة
على ما تعين المصدر للدلالة عليه واما التأكيد لغيره فلا تخلف
فيه لانه مؤكد للفظ الجملة وهي غيره وليس فيها ما يتنزل منزلة
نفسه لانها لم تتعين للدلالة على ما تعين للدلالة
قوله ويحتمل ان يكون المراد انه تأكيد لاجل غيره هذا ما اختاره
المصنف واورد عليه قوات حسن التقابل فاشار الى دفعه بقوله
وعلى هذا ينبغي الخ وفيه انه بعد ليس هنا حسن التقابل لان
هذا القسم ايضا تأكيد لاجل نفسه ليتكون ويتقرر ومع ذلك
تأكيد لدفع غيره فحسن التقابل انما يكون مرعيا لو سمي القسم الاول
تأكيدا ليس لغيره قوله ومنها ما وقع مثنى اي بصيغة التثنية وان لم
للتثنية فيه رد على من قال المراد ما يكون مثنى للتكثير واشارة
الى ان المراد به اعم مما يكون للتكثير او لغيره قوله مضافا الى الفاعل
او المفعول مع هذا القيد ينتقض بضربت ضربي الامير فانه مثنى

مضافا الى الفاعل فلا يخلو ان يقال مضافا الى فاعل الفعل او مفعوله
ومع ذلك ينتقض بضرب زيد ضربه فالوجه ان تقيد الاضافة
بكونه لا لبيان النوع وقد صرح بهذا القيد الرضي قوله وفي جعل
المثال من تتمة التعريف لافادة هذا القيد تكلف اذ التتابع تمام
التعريف بدون المثال على ان التقييد بالمثال يفيد بظاهره اشتراط
كون المثنى للتكثير واشتراط الاضافة الى المفعول قوله ويجوز ان
يكون من لبّ بالمكان فان قلت بل يتعين للاستغناء عن الحذف
الذي لا يُرتكب الا للاحتياج اليه قلت كانه احوج اليه حمل اللفظ
على ما هو اكثر استعمالا في القاموس لبّ اقام كلبّ ومنه لبيك
اي انا مقيم على طاعتك ايابا بعد ايابا ومعناه وقصدي او محبتي
لك من قولهم داري تلبّ داره اي تواجهها او معناه محبتي لك
من قولهم امرأة لبة اي محبة لزوجها او معناه اخلاصي لك من قولهم
حبيبٌ لبابٌ خالص قوله لتحذف الفعل ليفرغ المخاطب عن سماعه
التلبية فيأمر بسرعة وقيل ليفرغ المتكلم بسرعة فيفرغ بسماع
المأمور به والاول انسب بمقام رعاية الادب فافهم قوله وعلي
هذا القياس سعديك اي سوي جواز ان يكون غير محذوف
الزوائد فانه لم يجئ بناء ثلاثي اسعد بمعناه قوله المفعول به قال
المصنف انما سمي به لانه اوقع الفعل به او تعلق به يعني ان الباء للسببية
فتعلق بالفعل او للصلة فيتعلق بما ضمنه من معنى التعلق ومن
خفي عليه مراده زاد عليه وقيل لانه سبب لوجود الفعل لان المحل
سبب الحال قوله ولم يذكره اي الاسم اكتفاء بما سبق او اكتفاء لظهور
ان المفعول به من اقسام الاسم او تعاميا عن الملاق الاسم في التعريف
على سبيل المسامحة فان المفعول به في قلت زيدا او قلت زيد قائم
ليس اسم ما وقع عليه فعل الفاعل بخلاف اطلاق الاسم في تعريف
المفعول المطلق وتفننا فيه في تعريف المفعول المطلق على ما هو
حقيقة البيان وفي تعريف المفعول به على ما هو المجاز المشهور فيما
بينهم من تسمية اللفظ باسم معناه المطابقي لاحتمال قد يكون

المفعول به دالا على ما وقع عليه الفعل تضمنا كما اذا تضمن معنى
الاستفهام او الشرط لانا نقول المتضمن لمعنى الاستفهام والشرط
دال على المعنى لا سمي مطابقة لان الدلالة على معنى الشرط والاستفهام
طارية ولذا عد اسما ولم يقيد بدلالته على معنى غير مستقل وقد ضرب
ولم سلم فقد سلك في التعريف جادة التغليب قوله والمراد بوقوع
الفعل تعلقه به بلا واسطة حرف فانهم يقولون يعني ان ارباب
اللغة يقولون لكن يتجه ذهبت بزيد فانه يقال الإذهاب واقع
على زيد ولا فرق في المعنى بين ذهبت بزيد واذهبت زيدا فوقوع
الفعل يشمل هذا التعلق ويمكن ان يقال هذا التعلق بلا واسطة
حرف جر وحرف الجر لتغيير المعنى وبعد التغيير يتعلق الفعل بنفسه
وهذا يتبين ان زيدا في ذهبت بزيد مفعول به دون زيد في مررت
بزيد وخرج الحال لان تعلق الفعل به بواسطة حرف جر في المعنى
معنى ضربت زيدا قائما ضربته في حال القيام وخرج المستثنى والتمييز
لانه لم يتعلق الفعل بهما بل في التمييز تعلق لما بين به وفي المستثنى
بما اخرج منه ممن قال المراد التعلق اولا ليخرج الحال والمستثنى
والتمييز لم يكن على تمييز فيما بين الاحوال على انه يشكل بالمفعول
الثاني والثالث اذ ليس التعلق بهما اولا ومما يعجبك انه يشكل
على بعض عمرو في اشتراك زيد وعمرو فاحتاج الى تقييد التعلق
بتعلق غير الفاعلية وغفل عما تقرر ان المعتبر في جميع التعريفات
ما يخرج التوابع ولم يتذكر ان التقييد لا ينفع في الانتقاض
بضربت زيدا وعمرا نعم بتقييد التعلق واجب لان تعلق الفعل
بالفاعل ليس وقوعا عليه بل وقوعا بنفسه تامل قوله والمفعول المطلق
مما يتهم من مغايرته لاحاجة الى هذا الاعتبار لاخراجه لانه لا يقال
الضرب وقع على الضرب او الضربة بل يقال وقع الضرب والضربة قوله
المراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الاولي فعل اسند وكذا
الاولى في قوله فانه لم يعتبر اسناده لم يسند قوله فخرج به مثل زيد
في ضرب زيد الاولى ان يقال فخرج به زيد ودخل درهما في اعطى زيد

درهما واخراج زيد انما يتم لو لم يكن مفعولا به في اصطلاحهم وهو
الارجح الاليق باعتبار ما لم يوجد منهم تصريح بانه مفعول به وقولهم
بان المفعول به وفيه يقتضي ان يكونا مفعولي ما لم يسم فاعله لا يدل
على تسميته مفعول ما لم يسم فاعله مفعولا به او مفعولا فيه كما لا يخفى
في منع عدم كونه مفعولا به خفي عليه المانع لدقته قوله فلا يرد عليه
انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان احضر وله دفع اخر وهو انه لو قال
الفعل ليتبادر منه الفعل الاصطلاحي فيحمل عليه ويلزم في اسناد
الوقوع المسامحة وكذا في الاكتفاء بالفعل الاصطلاحي لخروج
شبه الفعل قوله لقوة الفعل بنى على ان ذكر الفعل هنا ليس من قبيل
الاكتفاء بما هو الاصل كما في نظايره لكن ينبغي ان يعلم ان اسم الفاعل
والمفعول كالفعل قوله لكونه في حيز ان وكون الفعل مؤكدا بالنون
لان التاكيد يوجب كون المؤكد اهم فينا في التقديم الدال على كون
المفعول به اهم وفيه نظر لجواز ان التقديم للتخصيص لا للاهتمام قوله
اي تريد مكة اي تريد مكة قوله تخصيصها بالذكر ليس للحصر الجمهور على
ان العدد لا يفيد الحصر قلت فما فائدة ذكره قلت لينظبط المذكور
عند السامع ولا ينفلت شيء لكن يتجه ان المذكور رخصة خاصها المندوب
على طريقة المصرفية مذهبه يقتضي ان يجعل الابواب رخصة قوله لوجوه
الحذف في باب الاعراب كبث قدس سره في الحاشية نحو اخاك اخا اي
الوفه ونحو الحمد لله الحميد ونحو اياك زيدا الفاسق الخبيث ونحو مررت
بزيد المسكين قوله نحو امرأ ونفسه ومعناه الجث على الفرار من الموا
او قصر البدو والمساعنة فعلى الاول الواو للعطف وعلى الثاني للمصاحبة
ايضا قوله وانتم تواخر الكم انكر سيبويه وجود الحذف فيه واعترف
به الزمخشري واما ما قال العلامة الناصح المحقق التفتازاني ان
التمثيل به لانه من حيث انه قرآن لا يصح فيه وجه آخر فمما يعجب منه لانه
بهذا الاعتبار لا يعدو الحذف الجائز واجبا قوله سهلا من البلاد
لا حزنا في الحاشية السهل نقيض الجبل والحزن ما غلظ من الارض
قوله بوجهه او بقلبه لما كان الاقبال في اللغة نقيض الادبار فالتعريف

بل كفى ان يجعل طلب الاقبال اعم من ان يكون حقيقة او حكما ح

بالتفلت الكسر بوشوه الدولة جعفر

بحقيقة لانتناول نداء المقبل عليك بوجهه ولا نداء من لا يطلب منه
الاقبال بالوجه ممن كان بينك وبينه حائل وكان خروج اكثر
افراد المنادي من تعريفه مستبعدا جدا صرف قوله اقباله عن ظاهره
لكن يتجه انه لا حاجة الى جعل الاقبال اعم من الاقبال بالوجه والقلب
ثم جعل الاقبال بالوجه او القلب اعم من كونه حقيقة او حكما لانه يصير
الاقبال بالقلب داخلا في الاقبال حكما قوله او حكما مثل ما يسمع ويرى
جبال ومنه نداؤه تع لتنزهه عن الاقبال اذ لا وجه له ولا قلب له
فلا مد لذلك التنزيل من امر ينزل باعتباره وجعله داعيا الى التنزيل
وبيانه على علم آخر يقال في القول بتنزيله تع منزلة من له صلاح النداء
ترك ادب فالاولى ان يقال المراد بالاقبال الاجابة وفيه نظر لان
القرآن نزل على لسان العباد فلا باس بالتنزل بعد ما ثبت في الشرع
ولا معنى لارادة الاجابة ثم نوادي بالاجابة انعام ما سئل فهو لا
من تقدير اراد عوض انه قد يكون المقصود بالنداء الخبر فلا معنى للاجابة
فيه وان اريد التبكيت فهو لا يكون مطلوبا فيه تع قوله وفيه تحكم كيف
دفعه بان المندوب باب واسع كثير الدوران على السنتهم فاستبعد
جعله مجازا غير ملحق بالحقيقة بخلاف ما عداه فانه قليل الوقوع قوله
فالاولى ادخاله تحت المنادي كما فعله صاحب المفصل وكانه نشأ من التعبير
عن ذلك انهم لم يعدوا كلمة وامن حروف النداء قوله بان يكون الته
الطلب لفظية الطلب واللفظي يتوقف على لفظية اللغة والمطلوب
فايهما قدر صار الطلب تقديريا فالاحتمال الثالث الثالث من اقسام
هذا الاحتمال فتامل قوله او للمنادي او للحرف وفي جواز حذف حرف
النداء مع كونه نائبا عن ادعو غنية يمكن دفعها بان النائب يحذف اذا
كان له نائب كما في ضربي زيدا قايما والقرينة هنا نائبة ويتجه على جعل
التفصيل للمنادي انه لا وجه للتخصيص هذا التفصيل بتعريف المنادي
دون المفعول المطلق والمفعول به والمبتدا والخبر الى غير ذلك قوله وعند المبرد
بحرف النداء لسد سد الفعل كان المبرد زعم ان الفعل المقدر عدل
عن العمل وورثه ما التزم في موضعه فلا يرد ان المبرد لما قال بكونه سادا

مسند الفعل فلا محالة جعله عاملا مجازا وسيبويه لا ينكره فلا
مخالفة بينهما فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب
اللهم الا في اللهم فعند سيبويه جزئي الجملة اي الفعل والفاعل
مقدران هذا انما يتم على قول من قال المستكن محذوف واما على
ما حققنا انه ليس بصوت ولا لفظ وفرق بليغ بينه وبين المحذوف
فلا يتضح القول بتقدير الفاعل هنا وعند المبرد حرف النداء
قائم مقام احد جزئي الجملة لا يخفى ان الحرف لا يقوم مقام الفعل
في افادة معناه حتى يستغني عن تقديره فهو انما يقوم مقامه في
العمل فلا يبعد ان يكون المقدر عنده جزئي الجملة وعند ابي علي
احد جزئيها اسم الفعل والاخر ضمير فيه اورد عليه ان اسم الفعل
لا يضمر فيه المتكلم ونقض بأفق بمعنى اتضحك وتعقب بانه صوت
واسم فعل وان اسم الفعل لا يكون على حرف واحد ومن حروف
النداء للهمزة واورد عليه وعلى مذهب سيبويه انه لو لم يكن المنادى
جزء الكلام لتم الكلام بدون المنادي مع انه لا يفيد يا وحده واجيب
بانه قد تعرض للجملة ما يخرجها عن الاستقلال كما في الشرط والقسم
وهذا لا يتم ما لم يثبت ما عرض هنا بل الجواب على مذهب سيبويه
ان الكلام تام بدون المنادي وانما لا يفيد حرف النداء بدون
المنادي لانه متعلق حرف النداء والحرف لا يفيد بدون متعلقه
وعلى مذهب ابي علي انه استعمل الجملة هنا لطلبا بقال زيد فهي بتمامها
بمنزلة فعل وفاعل والمنادي بمنزلة الفاعل فلا يتم الجملة بالنظر
الى ما هو المقصود بدون المنادي فاعرفه ط ويبنى اي يجب
ان يبنى لانه يجوز ان يبنى لانه ظاهر الحال في المسائل الجواز
فالعلم الموصوف بابن مستغنى عن الكلم كما سيأتي ط لعلتها اي لعلة
كل منهما لا لعلة الثلثة لتساوي المجموع بالتصاد افتقار المنصوب
ثلثة كما افتقار المرفوع والمخفوض والمفتوح فمن قال افتقار المرفوع
والمخفوض والمفتوح اثنان مفرد معرفة ومستغاث بخلاف المنصوب
فانها ثلثة مضاف وشبهه ونكرة غير معينة يرد ان افتقار غير المنصوب

ثلثة مفرد معرفة ومستغاث باللام ومستغاث بالالف ور ولطلب
الاختصار في بيان النصب لا يخفى انه لو قال ويخفض بلام الاستغاثة
ويفتح بالفها وينصب المضاف وشبهه والنكرة الغير المعينة وينبني على ما
يرفع به ما سواها كان الاختصار في بيان البناء على ما يرفع به فلا بد
من ترجيح طلبا الاختصار في بيان النصب على طلبا الاختصار في بيان
البناء حتى يتم نكتة تقديم ما عدا النصب عليه ويمكن ترجيحه بان
الاختصار فيه لكثرته اولى من الاختصار في ما هو اقل منه والاوجه
في نكتة التقديم ان يقال بيان البناء على ما يرفع به اهم لانه من خواص
النداء بخلاف النصب فانه لكونه مفعولا به وبخلاف الخفض فانه
بحرف الجر وبخلاف الفتح فانه لالحاق الالف فقدم المستغاث لاتصال
بينهما للبناء او التغيير من حاله الاصلي ور يرفع به المنادي في غير
صورة النداء اما قبل النداء فيكون اسناد يرفع الى المنادي
باعتبار ما يؤل اليه واما بعده فيكون التغيير عن المسند اليه بالمنادي
باعتبار ما كان فمن قصر النظر على الاول فقد غفل ولذا ان يجعل الضمير
الى ذات المنادي فيكون من قبيل اعدلوا هو اقرب للتقوى او الفعل
مسند الى الجار والمجرور عطف بحسب المعنى على سابقه فانه في قوة ان
الفعل مسند الى ضمير المنادي كانه قيل ويبنى على ما يا الرفع ويتجه
عليه ان مقتضاه الرفع بالنون وكانه لهذا اختار البعض ارجاع الضمير
الى الاسم ور اي لا يكون مضافا ولا شبه مضاف المفرد في هذا الباب
بمعنى ما يقابل المضاف واما مقابلة شبه المضاف فدائر على الارادة
باداة مفرد محفوض بعرضية ذكر شبه المضاف في مقابلة وقيل يصرف
المفرد اليه لانه الفرد الكامل للمفرد بمعنى ما ليس بمضاف ور وهو كل
اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر اخر اليه هذا امر لا انضباط له
ولا يرجع الى محصل يوجب كون الموصوف بجملة او ظرف شبه مضاف
في باب النداء دون باب لا فاق يا حليما لا يجعل شبه مضاف دون
لا حليم فيجعل كما لا يخفى على المتتبع لاسرار الفن ولا الى محصل يوجب
كون الموصوف بجملة او ظرف شبه مضاف في هذا الباب دون الموصوف

بالمفرد وقد سهى فيه الشارح واضل بكلام الشيخ الرضي فانه قال هو اسم يجيء امر بعده من تمامه فظن ان المعنى انه من تمامه من حيث المعنى وليس بذاك بل المعنى انه من تمامه في اعتباراتهم اما لداع معنوي او لاضطرار نحوي اما الاول كما ان يكون ما بعده محمولا له او معطوفا عليه ويكون مجموع المعطوف والمعطوف عليه اسما للشيء اما علما نحو يا زيد وعمرو اذا جعل علما او اسم جنس نحو يا ثلثة وثلثين رجلا فان ثلثة وثلثين اسم لعدد مخصوص كاربعة واربعة عشر واما الثاني كما ان المنادى الموصوف بالجملة والظرف فانه لابد وان يجعل من نداء الموصوف لا من وصف المنادي والا لزم وصف المعرفة بالجملة والظرف وهو لا يجوز بخلاف اسم لا فانه لو جعل من وصف المنفي لا من نفي الموصوف لم يلزم وصف المعرفة بالجملة هذا فاعرف ان شبه المضاف في باب المنادي العامل فيما بعده والمعطوف عليه الذي مع المعطوف اسم لشيء والموصوف بجملة او ظرف وفي باب لا الاولان فقط قوله لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى الكاف الحطاب الحرفية ففولهم المبني ما ناسب مبني الاصل بمعنى المناسبة له بواسطة او بغير واسطة ويمكن ان يجعل علة البناء عروض الخاصة للمنادي في الدلالة على المعنى المراد منه الى قرينة المخاطب كالضمير للمخاطب فيبنى لتلك المشابهة بالحرف وان فقدت في العلم لكن لم يعتبر فقدانه طرد الباب قوله وكونه مثلها افرادا او تعريفا قيل اعتبر لئلا يلزم بناء المضاف وما في حكمه وبناء النكرة الغير المعينة وفيه ان النكرة الغير المعينة لم يقع موقع كاف الخطاب قوله ويا زيدان ما اشتهر فيما بينهم ان العلم اذا ثنى او جمع بالواو والنون لزمه لام التعريف مخصوص بما سوى المنادى فلان حرف النداء قائم مقام الحرف التعريفي في النداء فلا يلزم ان المثال لا يصح والصواب يا رجلان قوله اي بلام يدخله وقت الاستغاثة بمعنى الاضافة لانه علامية وليس من قبيل اضافة اللفظ الى مدلوله كما هو المتبادر قوله وهي لام التخصيص قلت بل لام التعليل اي اغثني لنفعل ولا ضرر في ان يقال اغثني لمقتضى ذلك

ولكمال قوله نحو يا لزيد لا يكون الاستغاثة بغير كلمة يا ولا يكون لام الاستغاثة الا في مقام الاغاثة او التعجب او التهديد قوله واجيب اي عن الاعتراضين فيما قيل او بان قوله مثل يا عبد الله من تتمة القاعدة مبنية عن الغفلة قوله كان المهدد واسم فاعل يستغيث بالمهدد وفيه انه ينافي عن هذا التوجيه ان المتكلم بهذا النداء في حضور المهدد والمتعجب منه وانه لا معنى للاستغاثة بشيء لحضر فيتفهم منه لانه لا يتصور الاغاثة منه فالوجه ان يقال يستغيث بالمهدد ليتغير حاله ويترك ما يوجب قتله او ضربه فيغيث المهدد ويخلصه عن ايم القتل والضرب او ليستغيث به له بان ينجي نفسه عن القتل بتغيير احواله وتركه مساوي خصاله ويستغيث بالمتعجب منه ليغيثه في المتعجب المفرط الذي فوق طاقة فيغير حاله ويرفع عنه ما يوجب هذا التعجب قوله لانتفاء ما يقتضي فتحها لا بمخصص المقتضى فيما سيق فليكن وقوعه موقع كاف الخطاب صورة ولا لام فيه رجح ظن كلام المصنف ان الجملة حالية فيحمل بالمقصود لانه يفيد تقييد الفتح بالالف بعدم اللام لا يقال لا اعتداد بهذا بعد الاحتمال لظهور انه لا يمكن غير الفتح مع اللام ايضا لان الالف يوجب فتح ما قبلها لانا نقول وجود الالف غير ضروري لجواز انقلابه ياء لاقتضاء اللام الخفض وقوله فبين اثرهما تناف فيه بحث فانه لا تنافي بينهما في الاحداث لان جر غير المنصرف بالفتحة الاتي يعتبر اطراد الباب وللثاني ان يقول ليس التنافي لاختلاف حركتي الجر والفتح بل لان احديهما بنائية والاخرى اعرابية قوله وينصب ما سواهما فيه انه ان اراد النصب لفظا او تقديرا الخرج عن الحكم نحو يا يوم لا ينفع مال ولا بنون ويا مثل ما ينفعني ويا غير ما يضرني مما هو مبني على الفتح لانه لم ينصب لفظا ولا تقديرا بل محلا مع انه داخل فيما سواهما وان اراد بنصب ما سواهما لفظا او تقديرا او محلا فهو مشترك بين كل منادى ولا يخص ما سواهما ويمكن ان يقال اراد وينبغي على ما كان عليه من النصب ما سواهما وبهذا عرفت فائدة قوله ان كان

معربا قبل دخول حرف النداء والاستغناء عنه على ان فيه انه يبقى على
هذا التقدير بيان مثل يا يوم لا ينفع مال ولا بنون مهملا في بحث
المنادي قوله مثل يا طالعا جبلا هذا المثال من الموالق النحوية
فانه لا معتمد لعمل طالعا وتقدير الموصوف مستكل لانه اذا
قدر موصوف يكون موصوفه منادي مفرد المعرفة ويجب
تعريف طالعا ولا يكون هنا شبه مضاف وذكر من لامثال له
في حلة ما شاء قوله ويا حسنا وجهه ظريفا في الحاشية انما قيدناه
بقوله ظريفا ليكون نصا في كونه نكرة لم يقصد به معين فانه
لو قصد به معين لقال يا حسنا وجهها الظريف هذا لكن
وصف شبه المضاف بالمعرفة بعد قصد المعين مشروط بان لا
يكون موصوفا بجملة او ظرف نحو يا حليما لا تعجل قد وسما
فانه لا يجوز القدوس ويا نخلة من ذات عرق طويلة فانه
لا يجوز الطويلة قوله وتوابع المنادي يريد التوابع من كل وجه
اعني التابع في الصورة والحقيقة فخرج يا ايتها الرجل لانه تابع
صورة منادي حقيقة وسيجئ في كلام الشارح نكتة عدم تقييد
التابع هنا بما يخرجه فمن ذكر هنا ما سيجئ في كلام الشارح
فلم يتبع كلامه بادنى تتبع قوله المبني على ما يرفع به قيل هو المتبادر
من لفظ المبني هنا لانه قيل فيه ويبنى دون غيره قوله لان
توابع المنادي المعرب تابعة للفظه هذا الحكم صحيح على الجملة
فان يا عبد الله وعمرو وقفنا فيه تابع للفظ عبد الله لانه منصوب
المحل بالبتعية لا غير واما بناؤه فليس بالتبعية فمن قال يريد
بالتوابع غير البدل والمعطوف الآتي حكمه لا سيما عند حكمه وكذا
يا زيد وعمرو يجب فيه جر عمرو ولم يجز نصبه حملا على محله قوله
لان توابع المستغاث يعني ان الحكم على توابع المنادي المبني
يرشد الى تقييد المبني لانه حكم مخصوص ببعض افراده عقلا
وانما خص فائدة القيد بالنظر الى توابع المستغاث دون تابع
العلم الموصوف بابن مضافا الى علم اخ نحو يا زيد بن عمرو لعاقل

فانه

فانه لا يجوز في العاقل الا النصب لانه لا يرشد الى التقييد كما
لانه لم يعلم حكمه بعد قوله ولا شبه مضاف المفرد الحقيقي يشمل شبه
المضاف فلا حاجة لاد راجه الى تعميم المفرد وانما يحتاج اليه ادراج
المضاف بالاضافة اللفظية قوله ولما لم يجر الحكم الآتي الخ يعني ان عدم
الجريان المذكور لا يستدعي التفصيل بل التقييد فيصح ان يقال
وتوابع المنادي المبني المفردة سوى البدل والمعطوف الغير الممتنع
دخول يا عليه بل لو لم يقيد كان بيان حكمهما في ما بعد بمنزلة الاستثناء
كما هو عادته فالتفصيل ليعرف التوابع اجمالا وبنية بذكر التاكيد
والصفة على انه لم يتبع الا صمتي في امتناع وصف المنادي ولم يشيع
الاكثرين في جعل التاكيد اللفظي كالبدل قوله لان التاكيد اللفظي
حكمه في الاغلب الظاهر ان يعود عند الاكثرين ليلايم قوله وقد
يجوز فانه يدل على ان المسئلة خلافية لان استعمال العرب مختلف
يرشد الى ذلك قوله وكان المختار عند المصنف ذلك قوله ولذلك
لم يقيد التاكيد بالمعنوي اقوى منه انه لم يقل فيما بعد والبدل
والمعطوف والتاكيد الغير المذكورين حكمها حكم المستقل لكن
تصريحه في شرحه المفصل بتقييد التاكيد بالمعنوي يشعر
بان تراد التقييد هنا مبني على الغفلة قوله والصفة فيه وذ على الاصمي
حيث لم يجوز وصف المنادي المفرد المعرفة لشبهه بالمضمر وقوله
بضبا العالم ورفعه في يا زيد العالم بانه على الاختصاص لضعف
الداعي وعدم جريان التاويل وصف المنادي المستغاث الآتي
يقاد مشابهة المستغاث بالمضمر لم يعتبر حيث لم يبن لخلاف المنادي
المفرد المعرفة قوله والمعطوف الممتنع دخول يا عليه يعني المعرف باللام
ينبغي ان يقيد بقولنا سوى لفظة الله ولهذا لم يجعل المضاف والمعطوف
المعرف باللام مع انه احضر واوضح قوله يرفع على لفظ هذا من غير
مضي النحو لان العامل في التابع هو العامل في المتبوع والتابع يأخذ
سابقه من جهة واحدة والمقام لا يحتمل تفصيله فتركناه لما هو
اهله وقوله الظاهر والمقدر قاصر لانه لا يشمل الحمل على محله نحو

يا هؤلاء العاقلون فان لهؤلاء محليين محل منصب ومحل رفع
واقتصر على مثالها اه اولانه اول ما يمكن ان يمثل فيه بالمعرف
باللام المنافي لحرف النداء وهو اولى بالتمثيل ليعلم انه يثبت فيه
اغوحرف النداء مع منافاته له قوله وهو اسناد سيبويه وهو الذي
قال اعراب الفاتحة في شانه لم يتقدمه مثل ولم يخلف مثل وقال
المحقق الشريف في حاشية الكشاف هو اعلى كعبا من سيبويه قوله
ان كان كالحسن يعني علما فقوله والا يعني ليس بعلم كذا حقق
الشيخ الرضي مذهب المبرد لكن المصرح في شرحه ذهبا الى ما ذكره
الشارح وكان المحض لما رأى ان المعقول ان اللام في نقيض
الاعلام لازم كاللام في اسم الجنس فلا ينبغي الفرق بينهما فقيد
العلم في كلامه بما يمكن بنزع اللام عنه وحمل اسم الحسن الجنس
على اسم الجنس وما في حكمه من الاعلام وح لا بد من موفة معرف
باللام يجوز نزع اللام عنه وهو علم كان في الاصل مصدرا
او صفة او اسم جنس قصد به مدح كالاسد او ذم كالكلب
لكنه ليس كل اسم كذلك مما جاز دخول اللام ونزعه فان محمدا
وعليا لم يجوز دخول اللام عليهما وما لا يجوز نزع اللام عنه
معرف باللام قصد بلامه التعريف او جعل لامه جزء العلم وذلك
في علم هو اسم جنس في الاصل حتى جزء منه لحاصية له اقتضت
ذلك التخصيص وسيمي علما غالبا وتلك الغلبة اما تحقيقية
كما في الصعق لخويلد سيمي به لانه اصابته الصاعقة واما
تقديرية اما لعدم تصور معنى جنسي كالدبران او تصوره
وعدم ثبوته كالاربعاء فانه يتصور له معنى جنسي هو الرابع
لكن لم يثبت لهذا اللفظ او يتصور ويثبت لكن لا يعلم ثبوته
للمعنى العلمي كالمشتري قوله والمضافة عطف على المفرد منتصب
على توهم عطف امرين على معمولي عامل واحد لان العامل في صفة
المبتدا والخبر واحد هو الابتداء قوله حكما او حكم كل واحد منهما
او الضمير يرجع اليهما بناء ويالها بما بقي من التوابع فعلم منه انه

انه لو قال وما بقي حكمه حكم المستقل لكان احصر قوله والعلم الموصوف
فان قلت هذا من مسائل المنادي فكيف ذكر في مسائل التابع
قلت من مسائل التابع باعتبار اه اتابع المضاف او صباحي او
بناء المنادي على الفتح قوله المبني عن جواز ضمه لانه لم يعرف
من البناء الا البناء على الضم او الفتح وفيه نظر لجواز ان يبنى
اختيار الفتح عن جواز الجر في يا لزيد بن معيث قوله مجرد عن
التاء او ملحوق او ملحوقا بها يعني من غير تغيير اذ لا يجوز الفتح
في يا هند بنت عمرو قوله بلا تحلل واسطة اي اذا اريد نداؤه
فيه انه اذا لم يخرج المعرف باللام منادى فلا يرد احد من اوائل
اللتين نداؤهما انه لا يصح ان يكون المعرف باللام منادى لا يصح
ان يكون مراد النداء فتقدير الارادة لا يسمن ولا يغني من
جوع ولا يذهب عليك ان هذا ايضا من مباحث التوابع لانه
يتبين انه قد يكون تابع المنادي المبني ملتزم الرفع فلا يتجه
ان موقعه ما بين احكام المنادي قوله فيقال مثلا يعني الكلام على سبيل
التمثيل فلا يرد انه لا يلزم ان يقال يا ايها الرجل الى الجواز ان
يقال يا هؤلاء الكرام ويا هذه المرأة ويا هذان العالمان
الى غير ذلك ومن فتنة فطنة الناظر في هذا المقام انه اذا اريد
قوله هذا الوليدان يقال يا وليدان بحذف اللام لان النداء يغني
عن جبر نقصان تعريف العلم حين تثنيته وجمعه باللام وما
اجيب به عند من ان اللام فيه لجبر انفصال التعريف ليس
الا بالتعريف على ان المعرف باللام عندهم ذو اللام ولهذا احتيج
الى استثناء يا الله من هذه القاعدة وفي السؤال ان نداء الكلام
على التمثيل يدفعه وفيه ما فيه وان قصد النداء في يا وليدان
الى تثنية العلم لا المعرف باللام حتى لو اريد الوليدان المعهودان
لقيل يا وليدان فاعرفه فان مراتب الكلام هنا بلغت
اعلى المقام الذي لا ينال الا الكرام قوله يا ايتها الرجل بتوسط
اي الموصوفة المحذوفة ما اضيف اليه بعوض حرف التنبيه عنه

بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر المتبادر ما هو
الاعم منه

نداء

لا التعريف فلا يدخل فيه المعرف باللام وفي الجواب انه جبر
نقصان التعريف صح

عند غير الاخفش الموصولة عند الاخفش بتقدير يا اي هو الرجل
حذف صدر الصلة لان المنادي طالب التخفيف والاول
هو الموجّه وان كانت الموصولة اكثر ليكون هذا واقعا في التوسط
على نحو واحد ولانها لو كانت موصولة لصح يا وإنها البخع والصق
ولان جعل المعرف باللام وصفا اقرب بافادة كونه مقصودا
بالنداء فمن رجح قول الاخفش بنى والموصوفة احتجب
عن هذه الوجوه المكشوفة قوله مع هاء التنبيه ليتغير بعد المقصود
بالنداء عن حرف النداء بقرب حرف التنبيه المشاركة لحرف
النداء في التنبيه وقوله يا هذا الرجل ليشعر بالتزام حرف
التنبيه في مقام التوسط والفرق بين ايتها وهذا ان ايتها
لا يكون مقصودا بالنداء اصلا وهذا يحتمل بالامرين فلذا
قدم ايتها قوله والتزموا فيه رد على الاخفش حيث جعل اي
موصولة لانه على هذا التقدير لا حاجة الى نكتة التزام الرفع
قوله ولهذا لم يذكر هنا ما يخرج صفة الاسم المبهم اي صفة الذي
جعل وسيلة الى نداء المعرف باللام اذ لا يجوز اخراج صفة الاسم
المبهم مطلقا من القاعدة السابقة اذ يجوز في هذا الرجل وجهان
اذا قصد نداء اسم الاشارة قوله منادى معرب الخ ولهذا لا ينصب
تابع المنادي المشتمل باللام فلا يرد ان تابع المعرب قد يتبع
محله لان تابع المنادي المعرب لا يتبع محله ومنهم من قال
التنوين في معرب للوحدة اي تابع معرب واحد وتابع المعرب الواحد
تابع للفظ والمراد بالمعرب الواحد ما يكون له اعراب واحد
فان المعرب باعرابين معربان حكما ولا يخفى انه بلغ من التكلف
مبلغا لا يلتفت اليه الا من لا يتحاشى عن التعسف واما
ما قيل انه لكونه منادى حقيقة منصوب فيكون له اعرابان
ففيه ان اعرابا النصب للمنادي لفظا لا للمنادي حقيقة وقالوا
يا الله حاصة هذا اشارة الى ثلثة احكام للفظ الله في باب النداء
وقطع همزته واختصاص ندائه بكلمة يا من بين حروف النداء كاختصاص

نداء ايتها وايتها ذكره في مغني اللبيب وندا وه بلا توسط المبهم
وتخصيصه بالحكم الاخير وان كان اسنادتنا سبا بالمقام فمن ضيق
الغطرة الذي لا يليق بالكرام ولك ان تجعل معنى قوله
حاصة انك تقول من غير ان تقول يا ايتها الله مثلا في حين
ومن خصايص هذا اللفظ انه يحذف منه حرف النداء ويعوض
عنه الميم المشددة في اخره فيجب الحذف وهو مختص بالدعاء
قوله بانه اشد شدوذا الظاهر اشذ وكانهم توسكوا في التفضل
في بصيغة اشذ ولم يثبتوا من الشذوذ افعل لجعل الشذوذ
بمنزلة العيب قوله ويتم الثاني تاكيد لفظي ولم ينون لعدم انصرافه
لكونه علما مؤنثا بتاويل البقيلة او لكونه علما وافعا في الشعر
مقتضى عدم صرفه فلم يصرف بسبب واحد هو العلمية كما هو مذهب
الكوفيين هذا ما يمكن ان يقال واما ما قال الشيخ الرضي فهو
ان التاكيد اللفظي في الاغلب تكرير اللفظ الاول بلا تغيير
وبلا تفاوت فلما حذف تنوين الاول للاضافة كرر بلا تنوين
فجاء الثاني بلا تنوين وان لم يضف قوله وذلك مذهب سيبويه
المذهب لاستاذه وهو الخليل وهو تابع له فيه قوله والسياق
اجاز الفتح مكان النصب وكان المصاشار الى رده بحصر
الاحتمال في الضم والنصب بتقديم الجزء قوله لا ابا لكم قال الجوهري
هو مدح اي انك بشجاع ماجد مستغن عن الاب وقال الازهري
انه شتم لا شتم فوقه والمعنى انك ليست بابن رشيد قلت لا نواع
لجواز ان يكون من الاضداد وفي القاموس لا اب لك ولا ابا لك
ولا ابالك ولا اب لك كل ذلك دعاء في المعنى لا محالة وفي اللفظ
جبر قوله فتح اليا وهو الاصل كما هو المشهور والسكون اكثر قوله
احترازا عن نحو يا فتاي ويا قاضيّ واما يا مسلمي تجمعا وشفيعي تمه
فينبغي ان يجوز فيه اسقاط الياء الدلالة ياء الجمع والتثنية على
الاضافة وعدم الالتباس بالمفرد المعرف صورة الحذف هذا اذا
كان الحرف اكتفاء بالكسرة او ماة طلقها واما اذا كان اكتفاء

بالشهرة كما في لغة المتم ومنها القراءة الشاذة في زبرة احكم يضم الباء
فينبغي ان يجوز يا فتا يها اذا اشتهر التشهر اضافة الى ياء المتكلم ولا
يذهب عليك انه كما ان الاكتفاء بالكسرة مخصوص بغير يا فتاي كذا
القلب بالالف وقوله المغيرة بالحذف او بالتقليب مغير عبارة الرضي
حيث قال ليدل الشهر على الياء المغيرة او المحذوفة وهو الاولى
لانه لا يسمى المحذوف مغيرا قوله وقد جاء شاذا في غير يا بنت
فانه كثر فيه الفتح لثقل الياءين قوله ويكون المنادى المضاف الى ياء
المتكلم بالهاء وهذه الوجوه كلها وقفا جعل بالهاء مطلقا بيكون
فيكون الجملة عطفا على الجزاء او على الجملة الاسمية وعلى التقديرين
يفيد العبارة وجوب الهاء في الوقف والوجوب ليس الا مع الالف
واما الوقف على غلامي بسكون الياء فبالسكون اجود ويجوز بحذف
الياء واسكان ما قبله واذا وقفت على غلامي بالفتح يجوز الهاء
والاسكان فالاولى ان يكون وبالهاء عطفا على محذوف اي بلا هاء
وبالهاء وقفا فيكون في خبر الجواز الا انه يجب ان يحمل الجواز على ما يشمل
الوجوب لئلا يشكل بيا غلاماه قوله وقالوا يا ابي ويا امي على الوجوه
الاربعة يستفاد هذا من عدم التقييد بوجه بل لا ينحصر المستفاد
على الوجوه الاربعة وشمل الوقف بالهاء والاحضر الاوضح
ان يقال ويا ابت ويا امت حاصة بالعطف على يا غلامي فيكون
المعنى والمضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه يا ابت ويا امت حاصة
قوله بابدال التاء بالياء الياء صلة الابدال وانما يدخل على المتروك
فهو التحتانية وما وقفها الفوقانية دون العكس كما سبق الى الاوهام
قوله وقد جاء الضم ايضا وفي لغة الضم جاء الهاء عليها في القاموس
وصلت التاء لانها غير متمحضة للتانيث لكونها بدلا عن الياء
كما في بنت لكن توقف عليها بالهاء لكونها عوضا عن زايد بخلاف
بنت فان تاؤها عوض عن حرف اصلي قوله او مكسورة لمناسبة الياء
الياء لا لمناسبة الكسر الوارد عليها بل لياقتها وانما يناسب الكسر قبلها
فالاوجه ان يقال ابدل بالياء التاء فاقتضت كسرة ما قبل التانيث

فتح

فتح ما قبلها انتقل اليها الكسر الذي هو مقتضى الياء او محفوظ
بعد حذفها للدلالة عليها كما ان اعراب المستثنى ينتقل الى غير
بعد ان غير المستثنى عنه بما احدث فيه من الاعراب قوله وبالالف
عطف بحسب المعنى على يا ابت فانه في معنى ويا ابتا ويا امتا او عطف
على فتحا اي كائنة مع الالف وقيل عطف على محذوف اي بلا الف
والفضل للمتقدم قوله فانهم يقولون بنت ام لو كان اعتبار الا
الاختصاص بالنظر الى الام والقرد دون المضاف لافاد العبارة
جواز يا غلام ام او يا غلام عم فالوجه ان يعتبر الاختصاص بالنظر
الى الجزئيين ويجعل المؤنث داخلا تحت ذكر المذكر كما شاع قوله
مثل يا ب غلامي فقالوا اه وقالوا يا بالهاء وقفا قوله وقالوا يا ابن
ام ويا ابن عم آه الاحضر وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم حاصة مثل
يا ب غلامي وقفا قوله الترخيم في القاموس رخم الكلام ككرم
ونصر لانه وسهل فهو رخيم والجارية صارت سهلة النطق
فهي رخيمة ورخيم ومنه الترخيم في الاسماء لانه تسهل للنطق بها
قوله اي واقع في سعة الكلام يعني ان الجواز وقوعي ومقيد بسعة
الكلام ليحسن مقابلة الضرورة وحال الضرورة في النداء معلوم
بالطريق الاولى والاوضح ان الجواز فيه مطلق وفي غيره مقيد
بالضرورة قوله اي لضرورة شعرية ظاهره انه جعل ضرورة منصوبا
على انه مفعول له وعامله الجواز مجرورا ان الجواز صفة الترخيم و
الضرورة اي الاضطرار صفة المتكلم فلو يوجد شرط نصب المفعول له
على ما سيجي وهو المشهور فيما بين الجمهور فيفتقل العامل في ضرورة
الترخيم والتقدير ويرخم في غير ضرورة ولذا ان يجعل الاضطرار صفة الترخيم
للوقت اي جاز وقت ضرورة ولذا ان يجعل الاضطرار صفة الترخيم
في غير المنادى واقع لاضطرار الى الوقوع قوله اي لمجرد التخفيف
ويسمى حذفا على سبيل الاعتباط وهو اداء الموت شابا صحيحا
كذا في القاموس وما في هذا المقام في كتب النحوي ان الاعتباط
ذبح الشاة بلا علة لم يثبتها القاموس وجعل معنى الجرة واورده عليه

تحويد فانه حذف لا اعلال بدليل صيرورة ما قبله معتقب الاعراب
والمحذوف لعلة لا يكون منفيا وقيل حذف ليصير الاعراب ظاهرا
لا لمجرد التخفيف وقيل الترخيم حذف بعد التركيب والحذف في يد غلا
قوله او شرط الترخيم اذا كان واقعا في المنادى على التقدير
الثاني لم يلتفت الى ارجاعه الى الترخيم المنادى في حاسبنا عا
لجعل الضمير الى الترخيم المنادى بعد جعل الضمير في قوله وهو حذف
الى مطلق الترخيم ومن لم يتنبه لذلك قال والذي ان يحمل الضمير
الى قوله ترخيم المنادى قوله امور اربعة ثلثة منها عدمية للثلثة
العدمية رابع فانهم وهو ان لا يكون المنادى الذي مع الهاء موقوفا
في غير مقام الحاق الف الاطلاق فانك تقول في ياضياعة في الوقف
لا محالة يا ضياعه بالهاء في مقام الحاق الف الاطلاق فانك تقول
فيه يا ضياعا فترخيمه بحذف التاء وتقف بالالف الاطلاق قوله لانه
ليس اخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى لان المنادى في يا غلام زيد
الغلام المخصوص وهو لا يستفاد بدون زيد قوله وان لا يكون جملة
وبعض العرب يرخمها بحذف الجزء الاخير قوله ولزيادته على الثلثة
لم يلزم نقصان الاسم ولا يجوز نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب لو
جاز نقصانه وان لم يكن معربا او ما في حكمه نحو ما ومن فقد غفل
من قال لا بد من تقييد الاسم بالذي في حكم المعرب قوله بلا علة
موجبة كما في عصا اذ الحذوف لعلة موجبة في كلام الثابت قوله واما
اسماء ملتبسا بتاء التانيث واذا وقف على المرخم منه توقف بالهاء
فيقال في طلحة يا طلحة الا ان يكون مقام الف الاطلاق نحو قفي فبل
التفرق يا ضباعا ولا يبك موقف منك الوداعا قوله زيادتان
فلا بد ان يكونا لمعنى فخرج نحو عصبصب قوله في حكم الواحدة في انهما
زيد تا معا واذ كانا لمعنيين نحو مسلمان ويسلمان عليهن وكلاهما تا
الزيادتان زيادتا التثنية والجمع والتانيث والنسبة والالحاق
وزيادة عمران هكذا قيل وفيه نظر لان زيادة اخر شاملة للالحاق
ولا يحذف منه الا التاء ويمكن دفعه فانهما ليسا تا وزيدتا معا

قوله ولما فرغ من بيان شرائط الترخيم اراد ان يقول لما فرغ
من بيان شرائط مطلق الترخيم شرع في بيان شرائط
خصوصية او يقول لما فرغ اعني شرائط الترخيم شرع
في بيان اقسامه صح

لان اللام الزائدة موجودة في كثير من الصيغ بدون التاء قوله واحترز
به عن نحو ثمانية ومرجانة وبنه به على وجه حذفهما معا قوله او كان
في اخره حرف صحيح اصلي ليتبادر الى الذهن فاعتبار اولى من
قيد اعتبر الرضي حيث قيده بغير التاء لاخراج نحو سعلاة
السعلاة كغلات السعلاة بكسرهما الغول او ساحرة الجن كذا في القاموس
والمراد ان يزيد باخره اخره الحقيقي وتاء التانيث في اخره حكما هو
كلمة اخرى حقيقة قوله وهو اعم من ان يكون حقيقة او حكما يمكن
ان يفسر ما في حكم الحرف الصحيح بما يقبل الاعراب فيلايم جعلهم
المعتل الذي يقبل الاعراب ملحقا بالصحيح قوله اي الف او ياء
او واو ساكنة احترز به عن نحو دلو وظبي فانه ليس الواو والياء
فيهما حرفي مدة قوله حركة ما قبلها من جنسها احترز به عن نحو رحيل
وسنور فانهما لا يسميان مدة قوله والمراد بها المدة الزيادة ليتبادر
الى الذهن لغلبتها وكثرتها او المراد ما هو مدة مطلقا والف مختار
لم يكن مدة في اصله وانما صار مدة بالاعلال قوله واعلم ياخذ
هذا الفتوى لك ان ياخذ فيهما ويحمل ينون اكثر مما ذكر بقية
الحروف في الاصل قوله لان نحو ينون جمع بنة واياك وان يحمل ينون
جمع ابن لانه لم يستعمل الا كمثنى وينبغي ان يقيد القاعدة بما يخرجه
فاعرفه قوله حذفتا اي الحرفان الاخيران في كلا القسمين لا يتوهم
في الجزاء التقييد بالشرط لانه لغو فتفسيره ليس كما ينبغي ولو قال
المحرفان كان ما قبل اخر مدة حذفتا لورد نحو سعلاة وسعيد
فمن قال لو قال كذلك لكان احصر وانتم الا انه لم يقل لعدم اشتراكه
القسمين في جهة حذف الحرفين فقد غفل قوله وبلت من ابوال الوقت
صغار الغنم على كلية في الحاشية قوله اي فيحذف حذف واحد فقد
المضارع مع معمولي اخواتها الماضية لداعي كلمة الفاء فانها لا يجوز
في الجزاء الماضي بغير قد والانسان يحمل التقدير فقد حذف
حرف واحد فافهم واعلم ان قوله وان كان موكبا حذف الاسم
الاخير وقوله والاخر حرف واحد ينتقضان بيا ضاربته فان ضاربة

مركب ولا يحذف منها الاسم الاخير بل الحروف الواحد ويدفعهما
محل المركب على المركب حقيقة وحكما والضاربة مركبة حقيقة مفردة
حكما وهو في حكم الثابت مع ان الحذف لا لعلة موجبة وما هو
في حكم الثابت ما يكون لعلة موجبة بخلاف ما ليس كذلك نحو
يد ودم ويستثنى من القاعدة اسم اذا التوخيم فيه موجب حذف
حرف اللين نحو اعلَوْنَ وقاضُوْنَ فيقال بعد الترخيم يا اعلى
ويا قاضي فيعود المحذوف لارتفاع الساكنين واسم قبل اخره
مدغم ساكن في الاصل قبله مدة نحو اسحار بفتح الهمزة وكسرها
لِبَتٍ فانه يفتح للساكنين واسم قبل اخره مدغم متحرك في الاصل
قبله الف نحو وادٍ فانه يرد الى حركته واسم قبل اخره مدغم ليس
قبله الف على مذهب الفراء نحو يا محمر فان النحاة يبقونه على
سكونه والفراء يرده الى حركته فيقال الفاء فاد النبحة ومن
قال هي فيضحة حرج عن الفصاحة ويأتي في الحاشية كروان
طائر ضعيف طويل العنق انتهى قال في الصراح هو طائر يقال له
الحبادي وانواعه كثيرة يندرج كروان جماعة كروان تأكيد
ايضا جماعة على غير القياس كما دل في اد لولان المنادي
في حكم المعرب لعروض بنائه فاعمل بما يعمل به الاسم المعرب ولم يجعل
في حكم هو مع انه مبني وقد استعملوا الاوجه لايراد المندوب
في اثناء مباحث المنادي والفصل به بين مباحثه فالاولى ان
يؤخر عن بحث المنادي برمته لكونها اشهر صيغها وهذا اطلاق
صيغة النداء وايد يا خاصة لانصراف المطلق اليه ولم يقل
وقد استعملوا يا في المندوب مع انه اخصر ولظهور للتثنية على ان الـ
الصيغة للنداء اعم تثنية للمندوب وهو المتفجع عليه وجودا
او عدما المتأدد من المتفجع عليه من يبكي عليه لاما يبكى لاوجوده
فالحمل على ما ذكره الشارح بعيد جدا والاولى ان يقال جعل للفو
واويلاه واو مصيبتاه وواحسرتاه كناية عن الميت لانه
كانه هلال الناديه ومصيبته وحسرته واختص المندوب

نسخة عند سيبويه ويكثر ايضا عند غيره دعا بالالتقاء الساكنين منه

افوا اوردا المصر المندوب في اثناء المنادى حتى وقع الفصل به
بين مباحث النحاة واد كلمة ما الموضوعة للنداء متعلقة فيه
حتى لا يمتاز المندوب عن المنادى في نحو
يا زيد ويا عبد الله الا بالقرينة
وهذا الامتزاج ادى وجه
بحث المندوبي
منه فتنبه

المندوب بوا ممتاز به بعينها ان تعلق قوله بوا بالاختصاص بتضمين
معنى الامتياز وليس صلة للاختصاص لان الباء التي صلة
الاختصاص لا تدخل الا على المقصور عليه ففيه رد على العلامة
التفتازاني حيث قال العربي دخول الباء في الاختصاص به
على المقصور ووجه الرد ان الباء الداخل على المقصور ليس صلة
الاختصاص والعربي في صلة دخوله على المقصور عليه ليرد
انه لا يقع نكرة ليس ورود هذا باعتبار ما على تأويل قوله
وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادي بما اوله به لكون قوله
ولا يندب الا المعرف في حكم المشتق عن قوله وحكمه في الاعراب
والبناء حكم المنادي وجاز لك زيادة الالف فيه رد
على الاندلسي حيث قال يجب مع يا ليئلا يلتبس بالمنادي
وفيه انه يدفع الالتباس بالمستغاث وفي ذكر المشعر بالنفع
استعاد بوجه زيادته فان جفت اللبس حالة النبح الرضي
المص فيما كان حركة اخره اعرابية كما في ضربي الرجل فانه يقول
فيه ولضربي الرجلاه واما قال المص فان خفت اللبس بالتفريع
اشارة الى ان زيادة غير الالف متفرع عليه وهو الاصل ولا يظهر
ان الياء منقلب عن هذا الالف بعد حفظ حركة اخر المندوب
لدفع الالتباس وكذا الواو لانه معدول اليه وح كلمة الفا
في عبارة المص اوقع في مكانه واغلا مكيه بنبه بهذا المثال
على جواز نذبة المضاف الى المحاط على خلاف المنادي فانه لا يجوز
لانه لا يجوز خطاب اثنين في كلام واحد من غير تثنية او جمع
او عطف ولا يبعد ان يكون هذا داعيا الى اخراج المندوب
عن المنادي وعدم جعله منادي على ضرب من الدعوى و
التنزيل كما في يا جبال لانه لو كان منادي لكان مقصودا بالخطاب
ولم يصح واغلا مكيه لانه جيء به لتمام المضاف لان الاسم انما
يتم بالتنوين او باللام او بنون التثنية او الجمع او الاضافة
لاعتماده بالذات اي دائما وقوله بخلاف المضاف والمضاف اليه

فانهما متغايران اى فى الجملة والا فالمضاف والمضاف اليه فى الاضافة البيانية
متحدان وللحجة القدح ومن غرائب هذا المقام انه قال المصنف
فى ايضاحه المفصل الحجة الراس الا اذا كان معارفا فى اسم الجنس
لانه الوجه لتقدير اذا كان ويعنى به ما كان نكرة سواء كان
مضافا او غيره وفيه رد على من قال المراد باسم الجنس ما يصح دخول
اللام عليه لان مذاقه لم يكن كثرة العلم واما غير العلم فمن المعارف
وان لم يكن كثرة العلم فالحق بالعلم لمزيد مناسبة بالعلم فلا يرد
وان هذا التعليل يقتضى اختصاص الحذف بالعلم فيبقى على هذا
من المعارف التى حال من قوله العلم وما عطف عليه سواء كان
معوضا عن حرف النداء كلفظة الله فانه لا يحذف هذا رد لما
اعترض به الرضى انه لم يتم عادتكم بيان ما لا يجوز حذف حرف
النداء فيه لان منه لفظة الله ولا يخفى ان الرد ضعيف لان المستفاد
من بيان المصنف انه يجوز الحذف من الله مطلقا كما فى سائر الاعلام
فالوجه ان يقال قوله فيما سبق وقالوا يا الله خاصة من جملة معايشه
انه لا يقال يحذف حرف النداء فلم يحتج الى بيان عدم جواز حذف حرف
النداء عنه نحو يوسف الاصح انه عبرى وقيل عربى والاصل يوسف
على وزن قفل يوجب الا انه غير كما يغير الاعلام المنقولة كما فى شمس
بن مالك بضم الميم والاصل شمس كضرب مجهولا وانما الرضى
ينبغى ان يذكر ان الذى لم يوصف بذى اللام او الموصوف به فيما لا يجوز
حذف حرف النداء عنه لئلا يحتمل البين امرأة امراء القيس فطالما
بجحت افنت منه الطلاق وهو مثل فى نشدة طلبا لشىء وقيل مثل يشتمل
المعنوم قالوا شخص صار مثلا للحض على تخليص النفس من الورطة
الشديدة واطرق الاطراق حيتم ودبيشا فكذن وسر فركوده
حتى يصاد بان يلقى عليه ثوب فيصاد صار مثلا لمن تكبر
وقد تواضع من هو اشرف منه فان الكاح ناصية وان لا يسجدوا
مفعول لا يهتدون قبله ولا زائدة او بدل من اعمالهم ومتعلق
بصدهم او بزين بتقدير لام التعليل اى مفعول ما اضمر عامله

الاولى الاوفق بما مر اسم الجنس صح

فسره بمطلق المفعول لانه بصدد بيان مفهوم ما اضمر عامله على شريطة
التفسير لا بصدد بيان ما هو من افراده فى هذا المقام وبعد معرفة
عموم مفهومه يخصصه العاقل بما هو المراد فى هذا المقام وح التعريف
للعام وهذا جعل جنس التعريف الاسم لا المفعول به بل ادخل كلمة
كل تنصيصا على انه اعم من المفعول به وهذه من فوائد لفظة
الحل فى التعريف قد تعتورته المقام وقد تعتوره به ولا يبعد ان
يقال الاحكام التى ذكرت فيما بعد ايضا لم تخص بالمفعول به بل ذكر
على وجه العموم وهو مرجح الاجمال فى بحث المفعول فيه اى اضمر
عامله بناء وقدر بكلمة على مستقلا حاضرا هو كلمة بناء وهو اما مفعول
مطلق للاضمار او مفعول مطلق للاضمار او مفعول له وللاول ان
يجعل على بمعنى مع ظرفا لغوا له الشريطة والشرط واحد ولتنا
اما للنقل او لكونها صفة لمحذوف هو العلة ونظره الحقيقة
احتيج الى الجمع بين المفسر والمفسر الاولى احتراز عن صيرورة
التفسير عبثا لئلا ينتقض بمثل جاءنى رجل اى زيد وبعد فيه نظر
لان العبث انما يلزم فى زيدا ضربته وزيدا مررت به واما فى
زيدا ضربت غلامه فلو قيل لا بست زيدا حبست عليه فلا بد من
اتمام وجه وجوب الحذف من اعتياد وقصد اطراد البيان
مستقل صفة لاحد الامرين المفهوم من كلمة على وجعله لكل منهما
على سبيل التنازع يوجب متابعة المصر خلاف مذهبه وهو اعمال
الاول كما هو مذهب الكوفيين مستقل عنه متعلق بالاشتغال
على تضمين معنى الفراغ او الاعتراض ويمنع جعل الاشتغال
بمعنى الاعتراض متعلق المجرور الثانى به او متعلق ضميره بان
يكون مضافا اليه لمفعول المضمر والمعطوف على مفعوله نحو زيدا
ضربت عمرا وغلامه او معمولا لصفة مفعوله او الصلة نحو زيدا
ضربت رجلا اهانه او ضربت الذى اهانه او معمولا لصفة المعطوف
على مفعوله او صلته وعلى هذا فقس اى ما يناسبه بالترادف
قيل فيه مساهلة لان الترادف فى المفردات لا غير وفيه بحث لان

ندبه ونبى الكلام بناء على شرائط التفسير
اى المصدر الذى هو شرط السراية فصلة تمييز المفعول والتاء للنقل
من الوصفية الى الاسمية او للتأنيث بجعلها منقولة
على سبيل التنازع انه نظر التنازع وهو اعمال الاول او الثانى والاول ان يجعل الوصف
مذهبه فى تنازع الاول فرع صحيح اعمال الاول فيما يراد ان الموصوف
للمفعول فى صلة صفة صفة الاول
بيد عاملا فى الصفة حتى يكون فى صلة صفة الاول
اختيار اعمال الثانى
ان قلت ما وجه الفرق بين ضربت زيدا واهنت زيدا ضربته غلامه لم يلزم اللغو وكذا الوقيل ح

لا حاجة الى اعتبار التضمين بل لا وجه له لان معنى
الاشتغال عنه الاعراض بلا ارتياب واثبات المانع
من زعم الباء صلة للاشتغال ولين
كتذل بل هى للسببية كما صرح به
الهندى وغيره
علامه

فان قلت مر بهت به مركب والمراد فى صفة المفردات
فكيف يكون مرادفا قلت المراد المورد الذى يقتدى
بالباء والباء صادق عنه مرادف
للهمزة وفيه بحث

76

العامل بمجرد الفعل او شبهه لا المركب وهو مقرد كما هو الظاهر المتبادر
متعلق بجميع امور اعتبرها في كلام المتن لا بمجرد قوله بالمفعولية وبقيد
الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال لخرج نحو زيد ضربته فيه
انه خرج جميع صور ما اضمر عامله لا ليس المانع عنا العمل مجرد الاشتغال
بل شغل العوامل المقدر اياه ايضا مانع الا ان يقال الامانع من العمل
صورة الا ذلك الاشتغال بخلاف زيدا ضربته فان رفع زيد مانع
عن العمل ما بعده فيه وبتقييد النصب بالمفعولية خرج خبر كان
نحو زيد كنت اياه لا يخفى انه خرج خبر كان بقوله كل اسم لانه كما
ان المتبادر في هذا المقام من قوله لنصبه النصب بالمفعولية كذلك
المتبادر من اسم المفعول ولك ان تقول كل اسم اعم من المفعول والتعريف
لمطلق ما اضمر عامله على شريطة التفسير ومنه زيدا كنت اياه فلا حاجة
لتقييد قوله لنصبه لاخراجه والاحسن في ترتيبها ح وجه الغير
المخفي بمقتضى سوق كلامه خلوص اسم المشتغل بالضمير عن الفضل
بينها بما ليس منها وله وجه اخر وهو خلوص امثلة المشتغل بالضمير
عن الفصل بينها بما ليس منها ولما فعل المصر ايضا وجها حسن الاول
عدم الفصل بين الافعال المعرفة بالفعل المجهول عنى حسبت عليه والثاني
تقديم المسلط بفتحه ثم المسلط بمراده ثم المسلط بالاوزم الآ انه
قدم في هذا القسم ما هو اعرف فيه فتامل ينصب زيدا جعل ضمير
ينصب الى زيد دون ما اضمر عامله على شريطة التفسير لاقتضاء قوله
اي ضربت اه التحمل بتفسير اكناصب ما اضمر عامله على شريطة التفسير المثال
وفيه رد لمن قال انه منصوب ما بعده ووجه الرد مستفن عنا ببيان
قوله فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته اضمر ضربت الاول لوجود مفسره
فيه ان الاصل فيه ضربت زيدا وليجوز ذكره في مظان الاضمار
في حاشية الكتاب سيأتي في مواقع يظن في بادي النظر انه من قبيل الاضمار
على شريطة التفسير وان لم يكن منه في الواقع هذا وفي القاموس مظنة
الشيء موضع يظن فيه وجوده ومنية لان يكون كذا اي جدير
فيه ان يقال انه كذا ويختار الوفع لتقدم ما اختير فيه الوفع على ما

فيه ان هذا التحقيق منه ينافي ما حققه في اول التعريف وكذا
ذكره كلما شاء الآتي ان ما اضمر عامله اعم من المفعول فيه وايضا لو كان المتبادر
اجل ذكر ما اضمر عامله لا مضمر اجل مثل زيدا او بدفعه
ذلك فلا وجه ولا الى اخراج من الفعل
فعله او شبهه العرايع من الفعل
ضربته بتقييد الاشتغال لان زيدا
بمجرده الاشتغال ليس بمفعوله
وفي المثال الذي ليس بمفعوله
ضربته ان اخراج ضربته كان
ضمنا ما اضمر عامله
بعد تعميم الاسم
من المفعول بغيره
مناسبة لتقاول
التعريف له و
ادراجه غيره
مضر في قاعدة
من القواعد
فتنا هل

ولما حذف ضربته ذكر المفرد لا احتياج
الى المفسر مع الذكور فلا يحوز ح

على ما اختير فيه النصب مع ان مناسبة الثاني اسند بالباب اشد
لانه جعل ما هو ابعد من الباب منه اهم وقيل لانه ارجح سبلامته
من الحذف بالابتداء يحتمل امرين الابتداء الذي هو العامل
في المبتدأ والجزوح لا يتعين بذكر كونه مبتداء والثاني مصدر المبتدأ
الذي بمعنى كونه مبتداء وفيه رد بجعل رافعه فعلا مجهولا مقدرا
الآ انه ارتكاب ما لا حاجة اليه واشعار بجهة كون الوفع مختارا
وهو الاستغناء من تكلف تقدير العامل مطفا على الرد لان بجرده عن العوامل
اللفظية لا بد له من قيد اخر وهو الاسناد يعرفه الواعي لتعريف الابتداء
وفيه ان بجرده يوجب رفعه بالابتداء فكيف يصح قوله يصح الآن
نقال المراد صحة بجرده تصح فتدبر اي قرينة ترجح خلاف الوفع
وهي ما زاد على مصحح النصب الذي لا محالة موجود لما حصل منه
الترجيح لانه في صورة استواء الامرين وقرينة لا يصح ليس ترجح
خلاف الوفع بالفعل بل ما زاده على المصحح وايضا لو اريد عدم ما
يرجح النصب بالفعل لاستغنى عن قوله او عند وجود اقوى منها لان
في صورة وجود اي يتحقق عدم قرينة ترجح خلاف الوفع وقيل لو
جعل ضمير خلافه الى اختيار الوفع لم يحتج الى تقييد القرينة بالمرجحة
لكن ينبغي ان يعلم ان المراد مقتضى الاختيار في الجملة لا موجب
الاختيار في التركيب والا لاستغنى عن قوله او عند وجود اقوى
منها بل لم يكن له معنى لانه لم يمكن وجود اقوى من قرينة توجب
اختيار الوفع في التركيب فافهم وانما حمل قرينة خلاف الوفع على
قرينة الترجيح دون التصحيح اما لما ذكر ان قرينة التصحيح لا محالة
موجودة واما لان قرينة عدم صحة النصب لا تجامع مع اختيار
الوفع لان الوفع ح واجب لان قرينتي الصحة اه متعلق بيختار
لا يتغير قرينة خلاف الوفع بقرينة ترجح خلاف الوفع كما توهم لسلامته
عن الحذف قيل يعارضه كون الخبر جملة على تقدير الوفع ورد بان
السلامة عن الحذف ارجح لكن ح يكون زيد ضربته مما اختير فيه الوفع
لوجود قرينة اقوى من قرينة خلاف الوفع لاعدام القرينة المرجحة

للنصب والمشهور خلافه بل يلزم ان لا يوجب ما يختار فيه الرفع لعدم
قرينة خلافه كلما الاحضر الاوضح او عند وجود اما مع غير الطلب
او اذا المفاجاة فان الاقوى الذي يوجد مع قرينة النصب ليس
الا اما هذه واذا هذه مع غير الطلب لم يقل مع الجزء لان المتبادر
من الجزء في عرفهم جزء المبتدأ فان الرفع يقتضي وقوع الطلب جزءا
او هو لا يجوز اه قيل اولا نه يلزم كون الجملة الانشائية اسمية وهو
قليل قلت اذا كان وقوع الطلب جزءا بتاويل لا يكون الجملة الاسمية
انشائية فالمراد بلزوم الاسمية غلبته ووقوعها بعدها وقيل اللزوم
في غير باب الاضمار وعلى شريطة التفسير بالعطف على الجملة فعلية
حقيقة او حكما نحو مررت برجل ضاربه عمرا وهندا تقتلها فان اسم
الفاعل لشبهه بالفعل في حكمه واستثنى سيبويه عن الجملة الفعلية
الجملة التعجبية نحو احسن بزيد وعمرو يضربه لكون فعل التعجب لجموده
ويجرده عن العروض لاصقا بالاسماء وقيل الظاهر ان الجملة الثانية
في المثال المعروض اعتراضية لا عاطفة والا لزم عطف الخبرية على
الانشائية وفيه ان عمرو يضربه استعمل في انشاء التحزن والتحسر
ومما اظنه انه ينبغي ان يستثنى ما اذا كانت الجملتان مقولي القول
نحو قال زيد عمرو قائم وبكر ضاربه فانه ليس العطف في مقولي
القول باعتبار اشتراكهما في التحقيق حتى يتفاوت الاسمية والفعلية
في التناسب بل باعتبار انهما مقولان ولا تفاوت في المقولية
بين الانشاء ولا يقدر مقولها لضعفها في العمل كانه اراد
انه لا يقدر وجوبا لانه يكفي في ما هو بصدده نفي وجوب التقدير
فلا يرد انه من وجوه الفرق بين لما ولم انه يجوز حذف فعل لما
دون لم كما سياتي في محله فلا يصح انه لا يقدر معمول لما هذا لكن
انظر ان جواز حذف الفعل بعد لما فيما سياتي بمعنى يقابل الامتناع
لا الوجوب وانما قال حرف الاستفهام لو قال والاستفهام عطف
على حرف النفي لخرج عنه نحو من ضربته لانه ليس بعد الاستفهام بل معه
فما ذكره لا يصير نكتة لاندراج الحرف وانما يصير نكتة لو ذكر بعد لو اختيار

على اتيان غير المفتاح

على مع الاستفهام فتامل وانما وجه ذكر الحرف فنوان الاسم الاستفهام
يجب دخوله على الفعل الصريح فلا يجوز من زيدا ضربته صرح به الرضي
ليشمل مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز وان يستقبح النحاة لاقتضاء
هل لفظ الفعل لانه بمعنى قد في الاصل فلا يكفي فيه تقدير الفعل ما يدل عليه
كلام النحاة ان هل لا يفارق لفظ الفعل اذا ذكر في الكلام فعل ولكن
بالفصل بينه وبين الفعل انما اذا لم يذكر في الكلام فعل فيدخل على الاسم
نحو هل زيد قائم فتقول انما قالوا حرف الاستفهام دون الهمزة ليشمل
نحو هل زيدا انت ضارب فان المختار فيه النصب فلا يحتاج في اخذ
حرف الاستفهام الى المسند مع التركيب المستقبح على ان القول بقبح هل
زيد عرف انما هو كلام المفتاح وغيره حكم بعدم جواز فهل زيدا ضربته
لا يجوز على بيان المفتاح كما لا يجوز هل زيد ضربته وعلى بيان المفتاح
لا يقبح هل زيدا ضربته بل يحسن فلا وجه مع القول بتجويز هل زيد
ضربته وعلى بيان المفتاح لا يقبح هل زيدا ضربته بل يحسن فلا وجه مع
القول بتجويز هل زيد ضربته للحكم باستقباح هل زيدا ضربته وفي ما ذكر
وما ذكر نادرة لما ذكره الرضي اه المراد بحرف الاستفهام الهمزة لعدم
جواز هل زيدا ضربته لوجوب دخول قد على الفعل في هذه الصورة لانه
لا يرضى بالفصل بينه وبين الفعل اذ اوجده في الكلام وبعد اذا الشرطية
خلافا للكوفيين في اختيار الوضع بعده لان اذا ليس قرينة النصب لوقوع
الجملتين بعده على السواء وخلافا للمبرد في انه يجب بعدها الفعلية
فيجب بعدها وفي ما قيل الامر قد بعد في النكتة اولا في التقدير
وثانيا في التفسير حيث قدر الموصول مع بعض الصلة وحذف المضاف
مع ابقاء المضاف اليه على اعرابه وهو قليل وحيث فسر كلمة ما المقدرة
بموضع ووقع الاسم المذكور قبل الامر والنهي ولا حاجة الى الاول ويصح
ان يراد وجوبا والنصب في وقت الامر لاة حذف الوتمان عن المصدود
كثير ولا الى الثاني لانه يصح تفسيرها باسم اي يختار النصب في اسم قبل امر
اي مواضع وقوع الفعل فيها اكثر حينئذ اضافة المواقع الى الفعل
باعتبار اداة لها مزيد اختصاص بالفعل لانها مخصوصة به يزيد عليه اختيار

النصب وعند حوف لبس المفتراي عند حوف لبسه صالا الوفع واما قال
عند حوف اللبس دون عند اللبس لان الوفع لا يستلزم اللبس بقرينة
لكن النصب راجح لان فيه غنى عن تكلف قرينة ومن قال ادرج الحوف
لانه مع اللبس يجب رفع اللبس فيجب النصب واما عند الحوف فرفع
اللبس محتار اذ لو لم ينصب لعلم كونه جزءا بان الجزء افيد من الصفة
لانه يفيد فائدة تامة فيرد عليه انه يترجح كونه صفة رجحان كون قولنا
يقدر جزءا على كونه متعلقا بخلقناه لانه يفيد فائدة تامة على انه كلما
يزاد قيد المسند اليه يكون الحكم عليه افيد وانه ينبغي ان يذكر اللبس
في مواقع وجوب النصب واعلم ان حوف اللبس بالصفة فيما اذا كان
المنصوب نكرة ويكون للمفسر متعلق يحتمل جعله جزءا اذا رفع المنصوب
ولا يتحقق حوف اللبس في المنصوب المعرفة ولا فيما اذا لم يكن
للمفسر متعلق فلو قيل الشمس خلقناه بعقد بتبديل كل با للام الا
الاستغراقية فلا التباس وكذا لو قيل كل شمس خلقناه ثم اعلم
ان من مواضع اختيار النصب ما استخرجته من القوة الى الفعل
وارجو الله ان يكون فيضا منه وهو فيما اذا التبس المقصود
بالافادة بغيره في صورة الوفع نحو زيدا ضربت غلامه فان المقصود
بالافادة اهانة زيد فاذا قيل زيدا ضربت غلامه يكون ظاهرا
في قصد افادة ضرب غلامه وربما لا يلتفتا النفس الى اهانة
اللائمة فان المقصود الكلي كل شمس وبانه مخلوق الا بقرينة
قراءة النصب فلو رفع وحمل على الصفة فات هذا المقصود وتبدل
بمعنى غير مقصود ولا جائي نفي كون المقصود صفة الى الاستدلال
بانه يستدعي فساداً لان المدعى ان في مقام قصد الاحتياط
بالجملة بعد الاسم للبس اذا كان مع الوفع يلتبس بالصفة
لان الصفة غير مقصودة سواء كان التقييد بالوصف معنى صحيحا
اولا على انه ما ذكره يلزم ان لا يكون النصب في الاية مختارا عند
المعتزلي مع ان الفريقين متفقان في ذلك التقدير اي عنده
او في دار ونحو ذلك فان قلت فلا يصح كونه مما يستوي فيه الامران

بل حوف اللبس لانه يمكن رفع اللبس ص

لترجح الوفع باستغنائه عن تقدير نحو عنده قلت اذا كان المقصود
اكرام عمرو عنده فلا بد من تقدير عنده على تقدير النصب ايضا
قلنا هي معارضة بقرب المعطوف عليه ولك ان تقول فالنصب
مرجح بالاستغناء عن تكلف جعل الجملة جزءا قلنا هذا باعتبار
المنتهى اما باعتبار المبتدأ فالصغرى اقرب لم يعهد فيما بين
ارباب العربية اعتبار مثل هذا القرب ولا بد لاعتباره من شاهد
والا بالتشديد ليس الا عند الخليل لوجوب دخولها
على الفعل اما حروف التحضيض فما لا تفاق وحروف الشرط عند
غير الاخفش فعنده يختار بعدها النصب بعده عند بعض الا
للعرض والمضرفانة اما هنا او فيما يختار فاغتنمه ومما استخرجته
من القوة الى الفعل من مواضع وجوب النصب ان يكون ما
اضمر عامله على الشريطة التفسيرية نكرة صرفة نحو رجلا ضربته فانه
لا يجوز فيه الوفع لامتناع التنكير الصرف للمبتدأ فالاتحاد فيما
ذكرته مفقود بتحقيق المقام ان الملابسة ما يلابس الفعل المفسر
في القصد ويكون مقصودا به فلو قصد بزيد ذهب به احد وزيد
او دل قرينة عليه فهو مما نحن فيه فعدم كون هذا المثال منه ليس
لانه يستحيل ان يكون منه بل لانه ليس مما قصد به هذا المعنى
مثلا ان زيدا خلق من هذا الباب بتقدير احلق الله زيدا لانه حذف
الفاعل فيه لتعينه فهو بمنزلة المذكور فحصل الاتحاد ضابطة مما
لا يقول عليه نعم كل ما اتحد الفاعل يكون كذلك لكن لا يقتصر عليه
وبهذا اندفع ما قيل ان اريد ذهب به يصح ان يكون في تقدير
اذهب الذهاب به زيدا بان يكون الناصب لزيد الاذهاب
المسند الى المصدر مجازا لانه تمام مقصده به ولو دل قرينة
على قصده فليكن منه وقد رجح الشيخ الرضي بان المصدر الذي
يسند اليه الفعل ما يكون له احضار بالفعل وفيما نحن فيه
ليس كذلك يريد به ان الذهاب وان انتصب باذهبت
فيقال اذهبت وئيدا ذهابا كما يقال ابنة الله نباتا لكن ليس

بعدها النصب ص

ومما يجب النصب بالتحضيض

او اذهب

لما اختصاص ومزيد مناسبة له بل اختصاصه بذهب والفعل لا يسند
الا الى مصدره كذلك وفيما نقلنا عنه شاهد على انه لا يجب اتحاد
الفاعل اذ لو وجب لم يلتفت الى رد هذا الاضمار لهذا المثال
واجب بالابتداء تقييد الرفع بالابتداء بتيادر ومواظبة
في هذا المقام وقد قيده المصرح به ايضا ووجهه احتمال
تقديره اذهب زيد مرجوح لاحتياجه الى الحرف المستغنى عنه بالابتدا
وفيه ان كون الاستفهام اولى بالفعل يرجح على ان احتماله مرجوحا
يكفي في ابطال الحكم لوجوبه الرفع بالابتداء وكذا اى مثل ازيد
ذهب به قوله تع الى اخره يريد المصران مرفوعا وقع بعده فعل
هو صفة للمرفوع لا يحتمل ان يكون من هذا الباب لانه تركيب
تقييدي ولو سلط الفعل على المرفوع ومنصوبه لانقلب التقييد
الى الاخبار وفوت المقصود فمقوله كل شئ مفعول في الزبر كناية
عن مثل هذا التركيب فلا يتوقف عدم كونه من هذا الباب الى بيان انه
سلط لفسد المضمون ويكذب على تقدير ومضى لكونه لا يكون
مقصودا كما اتفق عليه كلمة سائر الشارحين في هذا المقام وتبعهم
الشارح نعم لو بين كون الاية مما يقصد فيه وصف المرفوع بما بعده
بفعل لكان لائقا بالمقام لكن حمل عبارتهم على هذا المعنى
بعيد عن دأب الكلام واعلم ان قوله تع كل شئ مفعول في الزبر
مثل ازيد ذهب به في انه يتوهم انه من باب الاضمار ومما يجب
فيه النصب لانه على تقدير الرفع خوف لبس المفسر بالصفة في
الزبر اذ في صحايف اعمالهم في القاموس الزبور كالصبور الكتاب
جمعه زبر كسقف لانهم لم يوفقوا فيها فعلا بل الكوام الكاتبون
اوفقوا فيها كتابة افعالهم كانه ذكر ذلك دفعا لحمل الفعل على الكتابة
بانه لو حمل عليه ايضا لا ينفع في هذا المقام لانهم ليسوا كاتبين وفيه
انه بعد تجويز حمل الفعل على الكتابة يصح اسناد الكتابة اليهم
لانهم اسباب كتابة الكرام فهم ان هنا ما فاته عن حمل هذا الفعل
على الكتابة وهو انه لم يكتب في صحايف اعمالهم كل شئ بل كل مفعول

لهم ولذا اه يحمد قوله بل الكوام الكاتبون اوفقوا فيها كتابة افعالهم
اثباتا لهذا المانع بان يكون مناط الفائدة اختصاص كتابة كوام
الكاتبين بافعالهم وان كان صفة لشئ بناء على تجويز الفصل
بين الصفة والموصوف بجر الموصوف لان كل شئ كاين في
صحايف اعمالهم مفعول لهم ان اراد نفيه لعدم موافقته لما في الاية
الاخرى فلا يصح نافيا لان الافادة خير من الاعادة وان اراد
انه ليس في افادته غرض لائق بخلاف افادة المعنى السابق فلا يتم
لان فيه بيان انه لا يكتب في صحايف اعمالهم كاذب بل صحايف
اعمالهم مطابقا لاعمالهم بحيث لا يفاد راي لا يتوك
والظاهر ان قوله تع آه كون دخوله تحت القاعدة ظاهرا لا مرا نما هو
بالنسبة الى المبتدي الغير العارف بقاعدة اعمال ما بعد الفاء
فيما قبلها باعتبار ان جعل الانشاء جزاء خلاف الظاهر ولهذا جعل
توجيه المبرد ايضه في اخراج الاية عن هذا الباب مع ظهور
كون الفاء بمعنى الشرط عند بعضهم هو عيسى بن عمر الفاء فيه
موبتط الى تقدير الخاص بعيد عن الفهم والمتبادر تقدير وكائن
وجعل الباء للسببية ومثل هذا الفاء لا يعمل ما في حيزه فيما
قبله يريد بمثل هذا الفاء فاء الشرط الذي وقع موقعها والمعرفة
موضع الفاء ومقام اخراجه عنه مقام آخر والاية جملتان اه اشار
الى ان قوله الزانية والزاني عطف على كل شئ مفعول في الزبر وقوله
وجملتان بتقدير والاية جملتان عطف على قوله الفاء بمعنى الشرط عند
المبرد والجملتان تعليل لكون الاية مثل قوله تع كل شئ مفعول في الزبر
ويحتمل كلام المتن خلاف ما اشار اليه بان يكون خبر مبتدأ جزء قوله
الفاء بمعنى الشرط والعائد تعريف الفاء فانه في معنى فاؤه فحذف
العائد فيه فقدر تكيد ما لا حاجة اليه وجملتان عطف على الجملة
فيكون النكتة في قطع الاية عما قبلها انه من هذا الباب عند بعض
بخلاف ما قبلها وقوله جملتان مستقلتان دفع لما يتجه ان زيدا
ضربته ايضا جملتان والمراد بالاستقلال ان يكون ذكر احديهما

وليس هذا المقام عما يحرج فيه الفاء عن موقعها ح

منتزعا على حذف الفعل من الاخرى ولك ان تريد ان الزانية والزاني
جملتان مع رفع الزانية وماهو جملتان فحال الرفع لا يصلح ان
يكون من باب الاضمار فلا يحتاج الى تقييد الجملتين بالاستقلال
او للتغيير هذا اظهر واختيار النصب باطل بالاتفاق الخ
يعني ان قوله والا فالمختار النصب دليل على اثبات احد الامرين
الثابتين ولك ان تجعله دليلا على دعوى ان الآية ليست من
الباب وعلى التقديرين يتجه ان السوق يستدعي ان يقول والا
فيلزم ان يختار النصب فالاوجه انه اشار الى جميع ما ذكر
في الآية مع تنبيه على ما هو القرينة فيقال الآية ليست من الباب
لان الفاء بمعنى الشرط والآية جملتان عند سيبويه وان كان
من الباب كما ذهب اليه البعض فالمختار النصب ولا يبعد ان
يحمل قوله والا فالمختار النصب بمعنى انه ليس التراكيب الثلثة
المتقدمة من الباب والا فالمختار النصب فيها اما في الاول والثاني
فظاهر واما في الثالث فلان لبتاس بالصفة لصيق على ذكر لانه
لو ذكر لفاتة وقت التحذير سيما في القسم الثالث الذي احتيج فيه
الى تكرار المحذر منه لعموم اشتماله على محافة سيرع السامع لها الى
الاعتراض عنه بمجرد سماعه وهذا لا يذكر المحذر اي اسم عمل فيه
به بذلك على ان المعمول بتاويل المجعول فيه فالمعمول في هذا المقام
من قبيل الحذف والايصال وقيل من قبيل اطلاق اسم الحال على المحل
او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا له فان قلت فجعل تحذيرا
مفعولا له للتقدير غني عن تقدير ذكروا وضد فقد ارتكب الثالث
مالا حاجة اليه قلت دعاه الى التقدير تصحيح عطف او ذكر
لا يقال لا يصح جعل تحذيرا مفعولا له للتقدير لانه لا يستدعيه
بل يحصل التحذير بالذكر ايضا لانا نقول بذكر العامل يفوت
فرضية التحذير فقصد التحذير داع الى التقدير ومن لم يتفطن
لهذه الدقيقة الحال على نفسه المسافة فقال التحذير اتق دون
غيره والاولى جعل ذكر مصدرا منصوبا بالعطف على المفعول كذا روح

ا ر بتقدير

اي بتقدير اتق اما التحذير عما بعد واما لذكر المحذر منه مكررا او طويل
الكلام به اي بما بعده ذلك المعمول هذا بظاهره يدل على وجوب
تقدير العامل قبل المفعول به ولا دليل عليه لجواز تقدير اياك
اتق بل هو اوفق لمصلحة الضمير المنفصل فتامل فان قلت
فعلى هذا لا بد من ضمير في المعطوف هذا ممنوع بل لا بد من عائد
وهو اعم من الضمير وكيف لا ولزوم وجود الضمير لما نفع ما ذكر
في الجواب فالاولى ولا بد من عائد ليصح ما ذكر مع تسليم الوجوب
وفي حمل الضمير على العائد بعد الضمير عن افادة ما في الضمير مثال
اياك والاسد بنكرة تكرار مثال اياك على ان الاغلب في هذا
القسم من التحذير اذا كان ضميرا ان يكون ضميرا مخاطبا وقد يجيء
متكلما نحو اياي والشر والغائبة تقديرا لا تق على صيغة المتكلم
على ما ذهب اليه سيبويه لكن قول المصنف بتقدير اتق يشعر بانه اختار
مذهب غيره من ان التقدير على صيغة الخطاب ايضا على سبيل
الالتفات وقد يكون اسما ظاهرا مضافا الى المخاطب نحو نفسك
والشر واما القسم الثاني فيستوي فيه الاسماء والظاهرة والمضمرة
كلها ولا يخفى عليك ان تقدير اتق في اول النوعين غير صحيح
لانه لا يقال الخ وكذا تقدير اتق بتضمين معنى البتعيد لان القرينة
لا يدل عليه فمن قال يجوز تقدير اتق بتضمين معنى البتعيد فقد
حنف ومال ونحن نقول اياك والاسد بتقدير اتق نفسك
والاسد بالتغيير عن الاسد نفسك وتفسيره بالاسد واياك
من الاسد بتقدير اتق نفسك من الاسد فغير عن الاسد بنفسك
بحمال قريبه منك وابعد من الاسد عنه وان تقدير بتعد في
مثال الثاني غير مناسب لان المعنى المراد فيه اتقاء الاقتراب على الطريق
انما يكون بتبعيده عن جزء منه يتضرر فيه بالمزاحمة فيصح جعل التقدير
بعد نفسك عن الطريق فهم لا يناسب تقدير بتعد الطريق لكنه ليس
من ضرورات تقدير بتعد الا ان يقال يلزم حينئذ نصب الطريق بحذف
الجار وهو سماعي فان المعنى على بتعد نفسك مما يوذيك كالاسد

يقال فلا يكون الضمير مجعولا بتقدير اتق تحذير انما بعده لان المحذر منه
لا المحذر ورد بانه لا يضر المبالغة في قرب الاسد منه حتى كانه
عما بعده بتقدير اتق لانه للمبالغة في قرب الاسد منه حتى كانه
نفسه ولا دلالة في عبارة التوضيح على ان التحذير للمجعول بالذات
الا على ان المجعول للتحذير منتهى

فيه ان تقدير بعد نفسك يوجب كون النفس محذرا منه فلا يكون من
افراد النوع الثاني وليس من افراد النوع الاول ايضا لانه ليس
تحذيرا مما بعده الآن يراد بما بعده لفظا او تقديرا وغاية ما يمكن
ان يقال ان التحذير عن النفس بالتوجيه على بتعيده عن الوذائل
التي تؤذيك ولا يخفى انه يصح تقدير انق فيه ايضا الآن المرتجح
تقدير بعد لاستغنائه عن النصب بتقدير حرف الجر ولاشتماله
على بيان كيفية الحذر فافهم ولبعض الناظرين في هذا المقام كلام
تعجب الافهام ويدهش الاوهام ونقول في قسمي النوع الاول
اياك من الاسد فتذكر المحذوف وتحذف المعطوف لان المقام
لا يسع المحذوف والمعطوف معا اياك ان تحذف بتقدير
من لا بتقدير العاطف فانه لا يجوز في سعة الكلام ولما علم
من قوله بتقدير من عدم صحة تقدير العاطف ثبت امتناع
تقدير اياك الاسد بامتناع بتقدير من ولا يتجه قوله فاه قلت
فليكن بتقدير العاطف وما ذكره من الجواب بقوله قلنا لا ينفع
لان السؤال اه قوله لامتناع تقدير من لا يثبت المدعى بدون
ضميمة امتناع تقدير الواو وفيه ان امتناعه اشد من امتناع
تقدير حرف الجر لا ينفع ما لا يدعى ان امتناعه واضح مستغن
عن التعريض والبيان شامل لاسماء الزمان والمكان والمراد
باسم الزمان المعنى الاضافي لا المفهوم الاصطلاحي وهو ظاهر
فانه لا يخلو زمان او مكان عن ان يفعل فيهما صوابه فيه
سواء ذكر الفعل الذي فعل فيهما لفظا او تقديرا وهو المراد بالذكر
والمذكور في هذا البحث فلا تغفل مثل يوم الجمعة يوم طيب
لا نقول ما من يوم الجمعة الا وفعل فيه طيب لانا نقول المذكور
طيب يوم الجمعة وطيب يوم الجمعة لم يفعل فيه والا لكان للزمان زمان
ولك ان تقول اذا ذكر طيب الزمان فقد ذكر الطيب مطلقا في
ضمنه لان ذكر المقيد لا يمكن بدون المطلق فيوم الجمعة مما فعل فيه
فعل مذكور ضمنا والمذكور في تعريف المفصول فيه يجب ان يكون اعم من

لا تحذر اياه

لانه يذكر او

نسخة ولا تفعل

من المذكور ضمنا فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية اعترض عليه بانه
لو اريد بقوله ما فعل فيه ما ينسب اليه الفعل بكماله في لم يحتج الى اعتبار
قيد الحيثية ولو اريد معناه الحقيقي لم ينفع اعتبار قيد الحيثية اذ يوم
الجمعة في شهدت يوم الجمعة لو اخذ موصوفا بكونه ما فعل فيه لم يصح
مفعولا فيه وفيه نظر لانه لو اريد ما ينسب اليه الفعل بكماله في ولم
يعتبر قيد الحيثية لصدق على يوم الجمعة انه ما ينسب اليه فعل مذكور
بكماله في في قولنا شهدت في يوم الجمعة ولو اريد معناه الحقيقي واعتبر
قيد الحيثية كان المعنى هو اسم ما فعل فيه فعل مذكور من حيث
انه فعل فيه فعل مذكور ويوم الجمعة في شهدت يوم الجمعة اسم ما فعل فيه
فعل مذكور لكن لا سمح هذه الحيثية لا تقول يستفاد من كلام الشارح
حيث قال فان ذكر يوم الجمعة فيه الخ ان جعل قيد الحيثية متعلقة
بقوله مذكور فيخرج شهدت يوم الجمعة لانه لم يذكر من اجل هذه
الحيثية لانا نقول فلا يكون هذه الحيثية مما شاع اعتباره في
التعريفات ويكون بعيدا من الاعتياد ولا يكون قيد مذكور مستغنا
عنه بعد اعتباد الحيثية كما ادعاه الشارح لانه متعلق للحيثية
والمعلل بها واما قوله فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس الى معناه انه
ليس ذكره من هذه الحيثية حتى يصدق عليه ما فعل فيه فعل من
حيث انه كذلك ولا يلزم لصدق التعريف مع الحيثية على الشيء ان
يكون ذكره لاجل انه فعل فيه فعل فتامل ولا يخفى انه على
تقدير المختار قيد الحيثية الخ لا يخفى ان قيد الحيثية معتبر بعد
قوله مذكور فاغنى وهما عن المذكور اغناء المتقدم عن المتاخر
وهذا مما لا يقال لم يجب بل فيه على امكان الاحصار بينهما
كان او محدودا والمبهم من الزمان ما لم يعتبر له حد ونهاية كالحين
والمحدود ما اعتبر فيه ذلك كاليوم والليلة والشهر والسنة
وظروف المكان ان كان المكان جعل الضمير راجعا الى ظروف
المكان بتاويله بالمكان لانه عين المكان والمكان اسم جنس
يقع على القليل والكثير واشار بقوله ان كان مبهما الى وجه التذكير

المكان

من حيث انه فعل فيه فعل مذكور ويوم الجمعة في شهدت
يوم الجمعة اسم ما فعل فيه فعل مذكور صح

وطريق التاويل فلا يرد ان الضمير اذا رجع الى المكان خلا الجملة
عن ضمير المبتداء ولا يحتاج الى ان يقال لما رجع الضمير الى المضاف
اليه المبتدأ بالاضافة البيانية كانه رجع الى المبتدأ والاظهر ان الضمير
راجع الى الظروف فالمكان بتاويله بالمقسم لانه قسم من الظروف
وفسر المبهم بالجهات الست ومنهم من فسره بالنكرة فيرد انه غير
مانع لدخول نحو بيت ومسجد وجانب فيه وقيل غير جامع لخروج
نحو خلفك عنه ورد بان الجهات الست مثل غير في عدم التعريف
بالاضافة صرح به الفاضل الهندي في الارشاد ومنهم من فسره
بما فسره الزمان المبهم ويرد عليه جانب وما في معناه فانه لا
يقبل النصب بتقدير في وكذا الميل والفسيح فانهما يقبلان
مع انهما معينان بهذا التفسير لابهامهما اراد لابهام اللغوي
لا ما يشتق منه المبهم الاصطلاحي ولم يذكر وجه حمل شبههما
عليه لانه حكم يعرف حكمهما والذات يحمل الضمير راجعا الى عندي ولدي
وشبههما لجعلهما بمنزلة المبهم والمشبه به وله ان يحمل الضمير
راجعا الى المبهم وعندي ولدي وشبههما بتاويلها بالمحمول عليه
وعلى التقديرين وجه حمل الجميع مذكور ولك ان تحمل الضمير الى عند
ولدي ويحمل لابهامهما بيانا فالوجه الشبه لا الوجه الحمل اي شبههما
لاجل ابهامهما فح لم يكن وجه الحمل مذكورا اصلا وفي بعض النسخ
لابهامهما كما هو الظاهر والظاهر رجوعه الى عند ولدي وشبههما
ويحتمل الرجوع اليها والمبهم ولفظ مكان وان كان معينا
نحو جلست مكانك لكثرته في الاستعمال قيل لا يقال كتبت مكانك
ويقال جلست مجلسك فكل اسم مكان ينتصب بما اشتق منه او مرادفه
ولا ينتصب المكان بغيرها اشتق منه او مرادفه وحمل الشارح وغيره
قوله لكثرته على كثرة الاستعمال وهو بعيد عن العبارة ويحتمل ان
يراد انه حمل لكثرته المودنة للابهام فانه اذا كثر مكان الشيء يحتمل
الامكنة الكثيرة فيصير مبهما ما بعد دخلت وسكنت ونزلت
فانه ذهب بعضهم الى انه مفعول به اختلافهم في انه مفعول به بتاويل

على انه لم يستعمل مع في والا لما كان لكونه مفعولا به مجال لكن قال الشيخ الرضي
ان دخول في لازم في غير المكان جائز فيه وسيجيء ان استعماله مع في صحيح
وحكم سيبويه بشذوذه قوله فان العمل لا يطلب المفعول فيه الا بعد
تمام معناه فيه بحث ويعارضه انه يقال في العامل سبق زيد الى
دمشق قوله يصح ان ينتصب المكان شامل له ولغيره هذا لا يصح على
كلية اذ يصح ان يقال جلست في جميع اجزاء البيت ولا يصح ان يقال
جلست في جميع اجزاء الدار او المحلة او البلد قوله وفعل الدخول بالنسبة
الى الدار ليس كذلك فيه انه يصح ذلك في دخلت الباب دخلت
الدهليز دخلت الدار واذا كان الباب مفعولا فيه فكذلك
كل ما بعد دخلت قوله قلنا المراد مذكور معه في التركيب الذي هو فيه
نحو ضربت تاديبا الذي ضربت لاجله بل ادي تاديبي الذي ضربت
لانه يصدق عليه انه ما فعل لاجله الفعل المذكور معه في التركيب
الذي هو فيه في قولنا عجبني التاديب الذي ضربت لاجله قوله اللهم
الا ان يراد بذكره معه ايراده معه للعمل فيه فيه ان التعريف المفعول له
لا يعرف حكمه وهو انتصابه بالفعل فلو توقف معرفة على انه ينتصب
بالفعل واورد الفعل لينتصبه لدار وفيه ايضا انه يرد عليه بعد
عجبني ضربا التاديب الذي ضربت لاجله بل اعجبني التاديب ايضا
لانه يصدق على التاديب انه ما فعل لاجل فعل مذكور معه للعمل فيه
في تركيب ضربت زيدا للتاديب فافهم قوله مثل ضربته تاديبا الى
قوله فان التاديب انما يحصل بالضرب قيل التاديب غير الضرب
فكيف يحصل به واجيب بانه يحصل به ما يتضمنه التاديب وهو
التاديب وانما نصبا لتاديب لتضمنه التاديب وبكونه امتناع
ضربته تاديبا كما صرح به الرضي فلا عن النحاة فالجواب منع التاديب
عين الضرب بل هو احداث التاديب والضرب سبب الاحداث
ووسيلته قوله يخالف خلافا ظاهرا للزجاج لا فائدة لقوله ظاهرا
والاظهر ان يقدر يخالف خلافا ظاهرا للزجاج هذا القائل خلافا لان
قول النحاة اصل والخلاف انما وقع منه قوله ورد قول الزجاج بانه

بانة صحة تاويل نوع بنوع لا تدخله في حقيقة فيه ان الزجاج لا يدخله
في المفعول المطلق لصحة تاويله بما يؤول معناه الى المفعول المطلق بل
وهواه ان مراد التركيب هذا المعنى فدفعه بمنع كون المراد ذلك بل ما يؤل اليه
ورده المصرباته لا فرق في المعنى بين تأديبا وللتاديب وليس قوله للتاديب
مفعولا مطلقا وهذا لا يتجه لان قولنا للتاديب مفعول له عنده لا عند
القوم فليس على الزجاج رده الى المفعول المطلق قوله وخصها للام بالذكر
التعرض لوجه تخصيص اللام هنا دون في المفعول فيه مبني على الغفلة
عن ان الباء ايضا من دواخل المفعول فيه نحو فمت بالمسجد قوله احتراز
عما اذا كان عينا ينبغي ان يقول احتراز عما اذا كان غير فضلة ليشمل
نحو جئتك للسواد قوله اي اتحد فاعلة فاعل عامله اشار الى ان المضر
فانه الواضح الاحصر قوله ومقارنا له اي للفعل المذكور في الوجود بان يتحد
زمان وجودهما فالعبارة الواضحة الموجزة وانما جاز حذفها اذا اتحد
فاعل وفاعل عامله وزمانهما قوله او يكون زمان وجود احدهما
بعضا من زمان وجود الاخر لا حاجة الى هذا لتصحيح المثال المذكور
لان علة العقود هو الوالد الجنين الموجود مع العقد لا الجنين الشائع
عليه الآن يقال يعد الجنين من اول الحمل جنينا واحدا لا اجنانا
متعددة قوله ونحو شهدت الحرب ايقاعا للصلح لا يخفى انه يصح هذا التركيب
وان لم يوقع الشاهد الصلح فلم يجب كونه مقارنا له في الوجود اذ لم يجب
الوجود فضلا عن المقارنة في الوجود الآن يقال المراد بالمقارنة
في الوجود اعم من المقارنة في الوجود في الواقع او في قصد الفاعل قوله
وفي بعض الحواشي ان هذا الراي شريف جدا لجعل ما هو محط الفائدة
قائما مقام الفاعل المحلوف عن تكلف ضمير راجع الى المصدر واقامة المصدر
المؤكد مقام الفاعل مع ان اكثر النحاة على انه لا يجوز اصلا ومن
المستبعد توجيه ثالث وهو ان معه متعلق بمحذوف هو فاعل والظرف
قائم مقامه تقديره الذي فعل كائنا معه اي مع فعله فالظرف فاعل مجازا
كما انه خبر مجازا في نحو زيد في الدار وفيه تامل قوله العير والنتوءات
كتبه في الحاشية العير الحمار الوحشي والاهلي والنتواء الوثوب

قوله احتراز عن المذكور بعد غيره كالفاء لا يقتصر الاحتراز على
ما ذكره بل احتراز عما لم يذكر بعد شيء ايضا فالحق ان المقصود الا
الاحتراز عن المذكور بعد مع ولو لاه لقال المذكور لمصاحبة الحال
قوله متعلق بمذكور فيه لطافة ولو قال بالمذكور لكان اللطف فيه
اوضح قوله او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم اتفاق النحاة على ان ضربت زيدا
وعمرا من قبيل العطف لا غير يمنع كون زيد في كفاك وزيدا مفعولا
معه اذ الفارق بينه وبين ضربت زيدا وعمرا مجرد تحكم وانما جوز الشارح
على ذلك حسبك وزيدا وهو لا يسمن ولا يغني من جوع لان حسبك
مضاف ومضاف اليه ولذا جعل حسب جاريا مجرى الظرف المنقطعة
عن الاضافة فالمراد بمعمول فعل ما عدا المفعول به المعنوي حكما او
كان الفعل لفظا اراد بالفعل ما يدل على الحدث كما سيجيء فاندرج
فيه المشبه بالفعل ومعنى الفعل ايضا لان ما يدل على الفعل فيه ايضا
لان ما يدل على الفعل لفظي فلا وجه لقوله او معنى فالوجه ان يراد بالفعل
الفعل الاصطلاحي ويجعل شبهه في قوة المذكورة اذ كثيرا ما يكتفى
عن ذكر بذكر الفعل ويكون قوله او معنى اشارة الى معنى الفعل وانما
نفرض له لان معنى بعض الفعل اعماله سماعي وهو ما عدا اسماء الفاعل
السماعية ولا يخفى ان الاولى بيان معنى الفعل هنا ولا وجه لتشاركه
الى قوله فان كان الفعل لفظا قوله والمراد بمصاحبة لمعمول الفعل مشاركته
في ذلك الفعل في زمان واحد هذا مذهب الاخفش ويرده المثال
المشهور في السنة الجمهور من قولهم استوى الماء والخشبة لانه لم
يستوي الخشبة بل صفحة الماء اذا ساوى الخشبة واجاب عنه ضنا
العباب شارح اللباب بان استوى بمعنى استقام او بلغ كماله كما يقال
استوى الرجل وليس بشيء لانه لم يستقم الخشبة ولم يبلغ كماله بل الماء
فقط وغير الاخفش لم يشترط المشاركة بل مجرد المعية ويشهد له سرت
والنيل ايضا فهذه الامثلة مما لا يصح فيه العطف ويتعين فيه النصب
قوله او مكان واحد ما ذكره الشارح في هذا المقام بعينه عبارة
العباب فيقال اذ اعتبار الوحدة في المكان خلاف المشهور ونحن نقول

لو لم يعتبر في المثال المذكور الوحدة في الزمان ايضا لم يصح لان تركهما في
مكان واحد مع تعدد الزمان لا يستلزم ان ترضع الناقة ولدها
فلا يتم ان المقصود فيه المشاركة في مكان واحد لا في زمان واحد
كما هو المستفاد من العبارة فالاولى الاكتفاء بما هو المشهور من
تفسير المصاحبة بالمشاركة في الزمان واحد ويجعل الملازمة مبنية على ان
المراد عدم المحافظة يعني لو لم يحفظ الناقة واهلها ولم يحفظ
في هذا الزمان ولدها ايضا لوصفها وتركهما من مكانين من قبيل
حفظهما وداخل في عدم تركهما نحو تركت الناقة على صيغة المجهول
ولو جعلت صيغة معروف لكان من باب ضربت زيدا وعمرا ولم يكن مما
نحن فيه وفضلها كتبته في الحاشية وفصل بيجه شتر از شير باز
كوده رضع الصبي شير خورد كودك اعلم ان مذهب جمهور النحاة
انه يجوز بعوله جمهور النحاة عن عبد القاهر فانه جعل الواو ونفسها
عاملة وعن مذهب الاخفش فانه جعل الواو ونفسها معمول الفعل
الواو لكونها بمعنى مع وجعل اعراب ما بعدها كاعراب ما بعد الا الصفة
واصلها واو العطف فلذا لم يجز تقديم المفعول معه على مصاحبه
خلافا لابي الفتح ولا على عامله خلافا للشيخ الرضي فيما اذا تقدم
مع مصاحبه على الفعل بحيث لم يلزم تقديمه على مصاحبه لفظا
او اسم فعل فان اسم الفعل داخل في معنى الفعل على ما ذكره الشيخ الرضي
في بحث الحال مع انه يجوز في المفعول معه الذي هو عامله وجهان
وجاز اي لم يجب حمل الجواز في كل موضع على معنى بعيد وانما حمل عليه
جعل معمول الفعل اعم من المفعول به حتى يدخل في التعريف كقولك
ضربت زيدا ولا يخفى انه حينئذ يدخل في التعريف ضربت زيدا وعمرا ايضا
مع انه ليس مفعولا معه فنقول ضربت زيدا وعمرا خارج عن التعريف
المفعول معه لتخصيص معمول الفعل كما ذكرنا في ضربت زيدا وعمرا
خارج عن التقسيم فلو حمل قوله خارج على معنى عدم الامتناع لا
ينتقض الحكم بالمثال المذكور كما قال فالوجهان جعله مفعولا معه
ومعطوفا لا العطف وعدمه حتى يتحد الشرط والجزاء تعين النصب وجه

غير المحصل

الى ترجيحه تعين العطف عند غير المص ترجح العطف فان قلت
ما لزيد وعمرو خارج عن التقسيم لانه ليس مفعولا معه بل من التوابع
قلت هو مفعول معه اذا صرح بمعنى الفعل فيقال ما يصنع زيد وعمرو
والمراد بالمفعول معه المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول غير مفعول به سواء
كان مفعولا معه ظاهرا او حقيقة فافهم ولم يجز عطف عمرو على التاء
فيه بحث لجواز العطف بجعل الكلام على حذف المضاف واقامة المضاف اليه
مقامه والنصب ان ترجح بالسلامة على الحذف ترجح العطف بالاستغناء
عن اعمال العامل المعنوي وانما حكمنا بتكلف وبيان المعمل بقوله
لان المعنى ما يصنع والاظهر ان المعمل النصب الاسم وخذ بين المثالين
لان المعنى ما يصنع الحال من حال الشيء يحول اي انقلب سمي هيئة
العلم بها لانقلابه غالبا هيئة الفاعل الهيئة الحالة الظاهرة
لحاله نهاية للشيء وكذا في المغرب والمراد هنا الحالة والمراد اعم من الحالة
المحققة والمقدرة نحو فادخلوها خالدين اي مقدرين الخلود ويسمى
الاولى حالا محققة والثانية حالا مقدرة وايضا هي اعم من حال
نفس الفاعل ومتعلقه مثلا نحو جاءني زيد قائما ابوه لكنه يشكل
بجاء زيد والشمس طالعة الا ان يقال الجملة الحالية تتضمن بيان
صفة الفاعل اي مقارنته بطلوع الشمس وايضا هي اعم من ان يدوم
للفاعل او يكون كالدائم لكون الفاعل موصوفا بها غالبا ويسمى
دائمة ومنها الموكدة كما سيجيء ومن ان يكون بخلافه ويسمى منتقلة
اي من حيث هو فاعل او مفعول لاضافاء في ان قيد الحيثية
معتبر لاضافة الهيئة وثبوتها للفاعل فهو اما تعليل فيشكل بمجاء
زيد سمينا فان السمن لم يثبت لزيد من اجل انه فاعل واما تقييد
ولا يخفى ان الحال لا يثبت للذات المأخوذة مع صفة الفاعلية بل نفس
الذات في وقت الفاعلية وانما يعتبر فيكون المعنى ساتيتك صفة الفاعلية
وهو ان يمكن فصحه بانه يتبين كون الفاعلية في وقت خاص الا انه
ينتقض التعريف ح بالمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه الى
غير ذلك واعترض بان الحال تدل على هيئة الفاعل او المفعول النحوي

بل يتبين هيئة ما صدر عنه الفعل او قام به او تعلق به مثل ضرب زيد
عمرا راكبين يجوز فيه ضرب زيد راكبا او راكبين اذا اتحدت حال الفاعل
والمفعول فلا بد من التفريق فان لم يكن قرينة فالاولى جعل كل منهما
بجنب صاحبها وقد يذكر على سبيل اللف والنشر المرتب وقيل حقه هذا
وقد جاء على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتاخير حال الفاعل
او يتبين على صيغة المضارع المجهول او على صيغة المضارع المعلوم المخاطب
وهو اوفق بما هو المشهور من غير حاجة الى تعميم الفاعل او المفعول
لا يجوز ان المبتدا ومن غير حاجة الى تعميم الفاعل او المفعول لدخول
احد الحالين فح لا يصح استثناء قوله الا لدخول ما وقع حالا على المضاف
اليه عنه واعلم ان قراءة عبارة الملخص على احد هذين الوجهين انما يصح
اذا تحققوا ان مذهب النحاة ان الحال يقع عن المفعول مطلقا ولا يتقيد
بالمفعول به اوما ولا مثلا يجعل الضرب الحال في ضربت الضرب سنديا
عن المضروب بلا تاويل ما جدت الضرب وزيد في الدار قاعدا سنادا
اللفظي الملفوظ كما ذكر على ما في شرح المصباح انه سنادا للحال على الفاعل
معنى فان مفعولية زيد الى الظاهر انه اذا اعتبر العامل هو التبيين
يكون ذو الحال اسم الاشارة لا مضافا اليها بل الظاهر ان الاشارة المسه
المستنبطة منه ايضا عامل فيه لان الاشارة متعلقة بما يعبر عنه باسم
الاشارة وذكر زيد ليس لتعلق الاشارة به بل الحكم به فتدبر وهو
ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه اى لتشتمل على حروف الفعل المفيد
هو لمعناه وح خرج اسم الفعل عن بينه ولا يجوز انه لا يدخل في معنى
الفعل على ما صرح به الشارح فالاولى ان يفسر معنى الفعل بحيث
يدخل فيه اسم الفعل او معناه المستنبط ولا عمل لكل ما يستنبط
فان ان وان والاستفهام والنفي لا يعمل ما يستنبط منها بل العمل
لما عنى وجعل حروف النداء منه مبني على ان لا يكون المنادى بتقدير
ادعو بل يكون العامل في المنادى حروف النداء فهي ليست من العامل
المعنوي عند المصنف ومما سمع عند النحاة التمني والترجي وحاصلهم
الشيخ الرضي في ان المعنى على تقييد جزء التمني بالحال لا على تقييد التمني

قوله نكرة موصوفة قيل لو قال مخصوصة ليشتمل النكرة المضافة كان
اولى قلت لو قال مخصوصة لتناول جميع الصور لان ذا الحال في جميع
الصور نكرات مخصوصة فح لا يحسن التقابل بينه وبين باقي الصور
ان جعلت امرا حالا من كل امر وانما لو جعلته حالا من المستتر
في حكيم فليس مما نحن فيه او بعدا لا مفعولا للنفي فيه بحث من وجهين
احدهما ان مثل ما جاءني رجلا لا راكبا النكرة فيه مستغرقة فلا يقابل
الاستغراق وثانيهما ان النكرة لم يقع بعد الا بل حالها ومنهم من قال
فاعل بعد الا الحال على سبيل التنازع ولا يجوز ان قوله بعد الا عطف
على قوله في حيز النفي فهو ظرف لغو لا يعمل والا ظهر انه سهو والصحيح
او قبل الا ويمكن ان يجاب عن الاول بان ما جاءني رجلا لا راكبا
صحيح تنكير صاحب الحال فيه مع الا احتمالا وصفيتها لذي الحال
على ما صرح به المصنف فهو بهذا الاعتبار يقابل الاستغراق مع فيه
مصححا كما في كل امر حكيم انما وفيه ان مع الا لو كان مصححا لوقع في
زيد رجلا الا عالما ولقائل ان يقول مقتضاه في النفي فالصحيح الاستغراق
واما من قال لا مانع لا لجواز وقوع الصفة بعد الا في قوله فريته بلا
لان الصفة النحوية لا تكون بعد الا وانما هو الصفة المعنوية من
خبر المبتدا والحال وارسلها العراك او رد امثلة موثوقا بها
للنقض الاول من شعر لبيد والثاني مما شاع في المحاورات والمخاطبات
ولم يورد الاول وجه يشعر بشعرا مما لا شتهما والبيت فيما بينهم بحيث
يكفي الاشارة اليه واما الثاني ايضا شايع في المحاورات بحيث
لا يحتاج الى التمثل بوقوعه في شعر البليغ قال صاحب القاموس
يقال اورد ابله العراك اى اوردها الماء جميعا والاصل عراكا
فاوقع ال ولم تغير معنى المصدر هذا كلامه ولم يوردها كتب
في الحاشية النزو والمنع ولم يتفق على نقض الرجال كتب
في الحاشية شققا الخرق والنقص بالصاد المهملة والعين
المعجمة المنقوطة من نقص الرجل نقصا اى لم يتم مراده انتهى
وفي الصواح نقص بمراد عام ناو سبرن و بيرايه ناشدن وكاه

المراد بالارسال البعث او المراد بارسال البعث او التخلية الى الظ
هو الثاني وعطف لم يزدها للتفسير ثم يرد مضاعف مجمول
من العطن الى الحوض كتب في الحاشية العطن ما حول الحوض والبرك
من مبارك الابل والمبرك المناخ يعني جاي شتر هو بايندن
ومردت به وحده كتب في الحاشية الوحد مصدر وحديحد يقال
وحديحد وحدا وحدة كوعديعد وعدا وعدة انتهى قال النسخ الوحدة
وحده لازم الافراد والتذكير والاضافة الى المضمر ولازم النصب
الا في مواضع مخصوصة مثل ففلته جهدك كتب في الحاشية الجهد
بفتح الجيم وضمها الاجتهاد وقال الفراء هو بفتح الجيم المشقة وبضمها
الطاقة متأول اي كل واحد منها كذا قيل قلت وكذا ضبر نحو
بل هواخ بالتاء ويل والاظهر ان المراد بنحو العراك المعرف باللام
من المصادر وغيرها نحو مررت بهم الجميم الغفير اي كثيرا سائر بكثرتهم
وجه الارض ونحو خذوا الاول فالاول اي اولا فاولا ونحو
وحده المضاف من المصادر ومن غيرها نحو جاؤا الرجال ثلثتهم الى
عشرتهم فان هذه الاسماء الثمانية مضافات الى ضمائر منصوبات
على الحالية في المجاز لوقوعها موقع النكرات فانها في معنى مجتمعين
في المحل وتاكيدا لما قبلها في تميم معربات باعرابه ولا يبعد ان يجعل
الحال التي هي جملة داخلة في نحو لان الجملة ليست بنكرة ام هي كالمعرفة
من اقسام الاسم بل هي ملحقة بالنكرة فجعل العراك ونحو مصدرا
للجملة الحالية المحذوفة الحالة للطريق احدهما انها مصادر
لافعال محذوفة هو الاوفق على قياس تقدير الجزء الظرف بالجملة
ويجوز تقديرها الصفة اي معتركة لان الاصل في الحال الافراد فجرى
الشارح على مذهب الاكثر ومن لم يتنبه زاد على كلام الشارح
حيث قال الافعال محذوفة او صفات فنوى بينهما اي
تعتركه العراك اشار الى ان العراك مصدر لم يستعمل فعله بل استعمل
المزيد فيه فهذه الجملة الفعلية وقعت حالا الظاهر او حالا
وثانيهما انها معارف موضوعة موضع النكرات هذا هو الوجه

المرجح الذي يليق ان يكتفى به لجويانه في الاحوال المعرفة كلها بخلاف
الاول فانه لا يجري الا في المصادر فان كان صاحبها اي صاحب
الحال معنى المفردة اذ الجملة لا يجب فيها التقديم بلا الواو
ولم يكن للحال مشتركة صاحبها مجموع المعرفة والنكرة ومجموع المعرفة
والنكرة ليست بمعرفة ولا نكرة نحو جاء في رجل وزيد راكبين
فبقوله نكرة يخرج صاحب الحال المشتركة ولا حاجة الى زيادة قيد
ولم يكن الحال مشتركة بينها وبين معرفة ومن هنا يظهر وجه
بديع لتقييد معرفية صاحب الحال بكونه غالبا فاحفظ فانه
لاضيافتنا لانهما في المعنى مبتدأ وخبر فيه ان قائما رجل في الحقيقة
قائم رجل فالتخصيص بالجزء المتقدم الذي ليس بظرف ومجرور لا
ينفع في تصحيح الابتداء لان مقول الحال بمنزلة الظرف فتقديمه
كتقديم الجزء الظرف لانا نقول لا يقع الاخبار عن الجثة بظرف
الزمان ولئلا يلتبس بالصفة في النصب ينبغي ان لا يقيد
تخصيص ذي الحال بالاضافة الى نكرة ولا بصفة ولا باستغراق
نحو رايت غلام رجل راكبا ورايت رجلا عالما كريما ونحو
ما رايت رجلا راكبا لان الالتباس بالصفة باق بعد ولا
يتقدم اي الحال فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا يعني دل على
حدثين غير متميزين بالعبارة مختلفين بالحال بان يتعلق بكل
منهما حال فانه يجب ان يلي متعلق كل حدث صاحبه وان لزم
التقدم على العامل الضعيف فان التشبيه يدل على حدث قائم
بالمشبهة وحدث قائم بالمشبه به ويتعلق بما قام بالمشبه القيام
وبما قام بالمشبه به القعود على العامل المعنوي ولا على
الفعل الغير المتصرف ولا على الفعل المصدر بما له صدر الكلام
ولا على المصدر بالحروف المصدرية بما له صدر الكلام ولا على
المصدر باللام الموصول ولا على افعل التفضيل فيما عدا هذا
بسر اطيب منه وطبا وهو من قبيل زيد قائما كعمرو قاعدا
فعلى هذا معنى الكلام ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي

الحال المشتركة

اي ان لا يتقدم

اتفاقا كون مدار المخالفة بين العامل المعنوي والعامل الظرف
كون احدهما متفقا والاخر مختلفا فيه مما لا يفيده العباق اصلا
ولا يرضى به المذوب في الاستفادة من دلالات الكلام فالوجه
ان يقال المراد انه لا يتقدم على العامل المعنوي اصلا بخلاف الظرف
فانه يتقدم عليه في الجملة وهو فيما تقدم ان العامل المعنوي
كما يخالف الظرف في عدم التقدم عليه اصلا يخالف العامل الفعل
والمشتق ايضا فان الحال يتقدم عليهما مطلقا فتخصيص المخالفة
بالظرف مما لا بد له من وجه ويحتمل فرق بين هذا الاحتمال
والاحتمال السابق بان قوله بخلاف الظرف على هذا الاحتمال
متعلق بضمير يتقدم وعلى الاحتمال الاول بقوله على العامل المعنوي
حالا كان او جملة معترضة هذا اذا لم يكن الظرف داخلا
في العامل المعنوي فيه نظر لان الظرف لا يتقدم على المعنوي
الذي لم يكن ظرفا او بينهما من الجار والمجرور فاذا لم يدخل
في العامل المعنوي لم يصح ان الظرف يتقدم على العامل المعنوي
فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير لان اللائق حينئذ استثناؤه
عن العامل المعنوي لا ان يبين المخالفة بقوله بخلاف الظرف
ولا على ذي الحال المجرور والمتبادر من المتن من عبارة المتن
ولا على العامل المجرور فالاولى ان يقال ولا يتقدم
على المجرور في الاصح ولا على العامل المعنوي بخلاف الظرف
واما التقديم على ذي الحال المرفوع والمنصوب فجائز مطلقا
عند البصريين وممتنع عندا لكوفيين الا في المرفوع تقدم
عامله على الحال لم يتقدم عليه الحال اتفاقا الا اذا كان
المضاف بحيث يمكن حذفه واقامة المضاف اليه مقامه نحو اتبع
ملة ابراهيم حنيفا لان الحال تابع ووقوع لذي الحال تقتضي
بجواز واكبا جاء زيد مع عدم جواز تقديم ذي الحال وللمستدل
ان يقتدي بجواز تقديم ذي الحال لاداء هذا المعنى بعينه
الا انه لا يتمشى فاعلا بل مبتدا والحمل تكلف وتعسف اما كون

الاول

الاول تكلفا فلان تاء المبالغة في الفاعل غير معلوم الوقوع حتى انكرها
البعض في غير فعال وفعول ومفعال والاستشهاد بالكافية والشافية
غير سديد لانه يحتمل تقدير موصوف مؤنث كالفائدة وغيرها واما
كون الثاني تكلفا فلاحتياجه الى تقدير الموصوف واما كون الثالث تكلفا
فلان اتيانه مصدرا غير معلوم واما كون الثلث تعسفا فلان كافة غير
مضافة لازمة الحالية بمعونة جميعا وكل ما دل على هيئة اي صفة
سواء كان الدال مشتقا او جامدا قال الشيخ الرضي من الاحوال الغير
المشتقة قياسا الحال الموطئة وهي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال
في الحقيقة فكان الاسم الجامد وطأ الطريق لما هو حال في الحقيقة
نحو قوله تع انا انزلناه قرانا عربيا ونحو جاء زيد رجلا بهيتا ومنها
ما يقصد به التشبيه نحو جاء زيد اسدا اي مثل اسد او شجاعا ومنها
الحال في نحو بعت الشاء شاة شاة ودرهما وضابطة ان يقصد التقسيط
فتحمل كل جزء من اجزاء المجزء قسطا وتنصب ذلك القسط على الحال
وتاتي بعد كل جزء تابع بواو العطف او بحرف الجر نحو بعت البر قفيزين
بدرهم هذا قول القول بالحال الموطئة انما يحصل اذا اشترط الاشتقاق
واما اذا لم يشترط فينبغي ان يقال في جاء زيد رجلا بهيتا انهما
حالان مترادفان لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل
فيه ان المقصود من النعت ايضا بيان الهيئة ومع ذلك اشترط المصنف
ان يكون مشتقا او جامدا يكون وضعه لغرض المعنى فينبغي ان
يكون الحال ايضا كذلك اذ لا اعتداد بما يدل على الهيئة وليس
الغرض من وضعه تلك هذا بسر بفتح الباء وقد يضم كذا في القاموس
ولا حاجة الى ان يؤول البسر بالمبسر لما ان المبسر بمعنى الصائر بسرا
وجاء المرطب بمعنى الصائر رطبا كما جاء بمعنى الصائر ما عليه رطبا
وح تكون الصفة المشبهة فوجه قوله لا حاجة الى تاويل البسر بالمبسر
انهم كانوا يؤولون الجامد باسم الفاعل او المفعول المصنوع اذا لم
يوجد في استعمالهم اذ مقصودهم تحصيل معنى الصفة في الجامد وذا
لا يتوقف على وجود مشتق من لفظه وتفسيره بالمشتق المفروض

انما هو لتصوير المراد به واما قوله من ايسر النخل فيدل على انه حال المبسر
لكون صفة للنخل فهو انما يصح اذا كان هذا اشارة الى النخل لا الى ما
عليه وهو غير ظاهر لانه واه سمي مبسرا لكن لا يسمى مبسرا حتى يصح جعله
حالا من غير تاويل كما اختاره المص فالوجه ان هذا اشارة الى ما
على النخل والموجه ما قدمناه فتدبر لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى
المظهر كالعدم الاظهر لما كان المستتر بالنسبة الى المظهر والبارز
كالعدم فافهم لانه يمكن ان يكون المشار اليه التمر اليتابس
فلا يتقيد الاشارة بحالة البسرية فيه انه فليكن ح حالا مقدرة
نحو مررت بنخل بسرا اطيب منه رطبا يقال هذا المثال مصنوع
لا يوثق به والله في اعلم وله الحمد الاتم وتكون جملة قال الشيخ
الرضي قد يقام الجملة الحالية مقام مفرد فيعرب بالوجوه الاول منها
اعراب الحال ويلتزم تنكيره لقيامه مقام الحال وفاه الحر في شاذ
نحو بعت يدا بيد اي نقدا بنقد ويدي بيدي النقد بالنقد ونحو بعته الشاء
شاة بدرهم والاصل كل شاة بدرهم وكذا قولهم بعته الشاء شاة
ودرهما والواو بمعنى مع كما في كل رجل وضيعته اي شاة ودرهم مقرونا
منتصب هذا الجزء بقولها الاعراب قال الخليل يجوز ان يؤتى به على
الاصل نحو بعته الشاء شاة بدرهم وشاة ودرهم هذا ولا يخفى
انه اذا يؤتى بالاصل ينبغي ان يؤتى بالواو لعدم جواز حذف الاسمية
عن الواو والضمير ولا عن الواو الا على ضعف فالاسمية وفي
حكمها الجملة المصدرة بليس لانها لمجرد النفي على الاصح ولا يدل على الزمان
فهو كنفي داخل على الاسمية وقد يخلو الاسمية عن الرابطتين عند
ظهور الملابسة نحو خرجت فزيد على الباب وهو قليل والمضارع
المثبت والحال المؤكدة مثله كما عرفت وكذا المضارع المنفي بكلمة لم
وبكلمة لا في الاغلب ويشترط في المضارع المثبت الواقع حالا الخلو
عن حرف الاستقبال كالسين وسوف ولن ويجوز حذف العامل
في الحال لم قيل حذف الفعل لان المتبادر منه حذف وبشبه كما شاع
ارادته في نظائره المتكررة والمقصود جواز حذف عاملها ما قامه

الثلثة من الفعل وشبهه ومعناه مثال الثالثة الهلال بينا اي هذا
الهلال بينا ولا مقال احسن قوله قرينة حالية والمراد براشدا او
مهديا الوشد بنفسه مهما امكن الهدي اذا لم يكن الوشد بدون
الهداية فلا يرد ان الوشد فرع الهداية فينبغي تقدم مهديا وكونه حالا
بعد حال يحتمل التوادف والتداخل وعلى الثاني ليس فما نحن فيه
كما اذا كان صفة ويجب حذف العامل في بعض الاحوال المؤكدة
وكذا في نحو بينا اذ زيادة الثمن او غيره مما دخله الفاء او ثم نحو بعته
بدرهم فصاعدا وقرئ جزاء سوء القرار فصاعدا اي فزيدها القراءة
في العقود والمنتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة فان قلت
المؤكدة التي تقارن ذا الحال نادرا قيد العامل فلا يصح الطلاق
قلت بخلاف المؤكدة قلت بتبادر مقارنة عاملها بالحال لغلبتها
فتكون مؤكدة لا مقيدة اي تحققت ابوتيته دفع لما ذكره المحقق
الرضي من انه لا معنى لقولك تيقنت الاب في حال كونه عطوفا ثم يصح
ان يكون المعنى اعلمه عطوفا لكن عطوفا حينئذ معمول ثان لاحال
ووجه الدفع ان احقه في تقدير احق ابوة بحذف المضاف المظهور المقصود
واقامة المضاف اليه مقامه وهكذا ابنته ان تكون مقررة اي
مؤكدة اما بتحقيقه واما بالاستدلال عليه لان الدليل مقرر للشيء
ومؤكد له فلا يرد ان الحال المؤكدة قد يكون للتقرير وقد تكون
للاستدلال وانما جعل قول المص بمعنى شرطا وجوب حذف عاملها
تطبيقا له على ما هو الحق من كون الحال المؤكدة اعم من موكدة الجملة
الاسمية والفعلية كما صرح به الزمخشري ومنه قوله تع ولا تعثوا في
الارض مفسدين لكنه تكلف لا يرضى به صاحبه قال المحقق التفتازاني
في شرح التلخيص الحال المؤكدة مخصوصة بمقرر مضمون الجملة الاسمية
فليس قوله تع ولوا مدبرين منه فان قد له اسما فالمتبادر دائما لمضمون
جملة اعتزبه عما يؤكد بعضا جزئها الا يريد ان رسولا لا يؤكد
الا ارسال لا ارسال الله اذ كون الشخص رسولا لا يطلب الا الارسال
دون ارسال الله لكن هذا اذا اريد بالرسول معناه اللغوي اما

لو اريد معناه الشرعي وهو انشاء بعثه الله الى الخلق بكتابه وشريعته
وتؤكد مضمون الجملة وهو ارسال الله ولا بد هنا من قيد
اخر فيه نظر لانه يصح ان يراد بمضمون جملة اسمية ما له مزيد اختصاص
بالجملة الاسمية وهو سالم يكن مضمون جملة فعلية ومضمون الله
شاهد شهادة الله وهو مضمون شهد الله ايضا ومضمون الاسمية
خاصة ما يكون الاسمية ليس فيها مشتق ولو سلم يصح ان يقدر
في الله شاهد قاعما بالقسط احقه ويكون التقدير فيه مع وجود
ما يعمل في الحال طرد الباب والله اعلم بالصواب التمييز ويقال له
التبيين والتفسير والمميز على صيغتين اي الاسم الذي يرفع
الابهام احترز بقوله اي الاسم عن فعلت اي قتلت فان قتلت
يرفع الابهام الوضعي عن فعلت لكنه ليس باسم لكنه يا محسني شيء
حسن زيدا واي حسن زيد وكذلك ينتقض بنحو زيد حسن الوجه
او وجهه بالنصب لانه يرفع الابهام كوجها مع انه ليس بتمييز عند
البصريين للفرق بما المانع عن كونه تمييزا بل هو شبيه بالمفعول وكذا
يشكل بغير زيد رأيه وسفه نفسه والم بطنه بالنصب مع انها ليست
بتمييزات عند البصريين مع انها ترفع الابهام ويدفع بان المعنى
غير زيد في رأيه والم شاكيا بطنه وسفه نفسه بالتشديد على ضرب
من التجوز ولا يخفى انه تكلف لا ينبغي ان يلتفت اليه وان اتفق
عليه الجمهور اذ لا فرق في المفهوم بين سفه نفسه وسفه نفسا
ولا وجه ان يجعل حسن الوجه شبيها بالمفعول دون هذه الامثلة
فالاولى ان يفسر كلمة ما بنكرة اعتمادا على اشتهار وجوب تنكير
التمييز وهو الموزون وهو ليس بموضوع للموزونة وهذا الكلام
لم يوجد له الى الان وجه غير بان دنيا يرفع الابهام المستقر في ما وضع
له الوطل وهو ابهام موزونة وان ليس العين الموضوع له مرادا فحذفه
لئلا تزل فانه من مزال الاقدام لكن المطلق منصرف الى الكامل
هذا اذا قدر الحمل بالطلاقة والتقدير هنا لانه لو كان على الطلاقة
للغا ذكره وبعد فيه ان الكامل هو الثابت في الوضع والاستعمال مع

ومنهم

ومنهم من قال المستقر بمعنى الثابت والثابت قد يقال في مقابلة المعدوم
وقد يقال في مقابلة الحادث والمراد هنا الثاني وفيه ان الثابت اعم
من الثابت بحسب الوضع او بحسب الاستعمال فلا ينفع تغيير الثابت
بما يقابله الحادث في دفع الاشكال بانه لا يخرج امثال عينا جارية
بالمستقر على ما هو مفهومه فلا بد من تكلف محل بالتعريف وقد يقع عينا
جارية واشاله بانها من التوابع والكلام في المعربا صالة على ما
غير مرة ولو فسر المستقر بما هو الثابت في قصد المتكلم كان التمييز للتقيد
بعد الابهام ليتمكن في الانفس فالابهام ثابت في القصد في صورة
التمييز بخلاف ما اذا له كان حسنا ولا ابهام في هذا المفهوم بحيث
عليه انه يلزم ان لا يصح به جدا رجلا على انه يميز ذا على ما اتفقوا
عليه ولا يصلحه كون ذا عبارة عن مبهم لانا استعمال مجازي فلا
ابهام ومنها الا ان يقال معارف ذا مع حبت في المبهم بحيث صار
موضوعا له فضح التمييز عنه وكذا في ما اذا اراد الله بهذا مثلا متعارف
بعد ما ذا في المبهم عن ذات لا عن وصف فرق بين النفيت والحال
والتمييز بان وضع الصفة والحال لبيان ثبوت وصف في شيء وهو
يرفع الابهام عن الوصف ووضع التمييز لرفع الابهام عن نفس
الاسم وبيان انه من اي جنس فرجل عاقل لبيان صفة العقل في زيد ورطل
زيتا لبيان ان الرطل كائن تحت الزيتية وذلك فرق واضح لا خفاء
فيه الا من حيث حمل الذات على الجنس ولو اريد بالذات ما يقابل
المفهوم لصح وكان اوضح فيقال في رطل زيتا ان فرد الرطل مبهم لا يعلم
انه من اي جنس فاذا قال زيتا بين بان بين انه من جنس الزيت وبعد
يشكل بخروج تمييز هو صفة نحو لله دره فارسا فانه يرفع الابهام عن
الصفة فان الغرض من وضع المشتق المعنى الا ترى ان التمييز اخرج الاسم
عن وضعه الذي لغرض المعنى وجعله لبيان الجنس فانه في فوق قولنا
طاب شيء منسوب الى زيد فيه ان هذا التقدير مع كثرته والاستغناء
بتقدير بجرة المضاعة عنه يتجه عليه انه لا يناسب في كفى زيد رجلا فان الرجل
عين زيد لا شيء منسوب اليه وقد ان الصحيح الرضي في مثله طاب شيوخ زيد بتقدير

راب عينا جارية فان المقصود بالعين المعاين
والآلة فيه الجنس مع عن قصد صح

في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع رطلا دنيا يرفع
الابهام عن المعنى المراد صح

الشيء منونا وجعل زيد بدلا ويعنى به ما يقابل الجملة لم يجئ المفرد
بمعنى ما يقابل هذه الثلثة وكانه اراد معنى مجازيا بقرينة المقابلة
وفيه ان المفرد حو قبل ما بالنسبة فى هذه الثلثة فالمقابلة يقتضى ان يراد
ما يقابل بالنسبة فى جملة او شبهها او اضافة ويحمل على ما ذكره على الندرة
مثلها وبدا فانه مضاف وقد جعل من امثلة المفرد المعداد وكانه اراد
بما يقابل المضاف ما يقابل المركب الاضافى والمعداد انما يستحق
فى ضمن عدد جعل ظرفية العدد للمعداد من قبيل الحاصل للعالم او الحاصر
ان يجعل من ظرفية المدلول للدال فان المفرد المعداد يستعمل وحده
وفى غيره فافهم فان الوطل نصف الحمة لو قال نصف المنا كان
بيانا للموزون ايضا فانه تثنية منا بالقصر وهو اصح من المن بالتشديد
وكالكيل نحو قفيزان بر القفيز مكيال ثمانية مكاكيل والمكوك
كتنور مكيال يسع صاعا ونصفا او نصف رطل الى ثمانية اواق او ثمانية
الونية او ثلث كيلجات والكيلجة مناء وسبعة اثمان والمنا رطلان والرطل
بالفتح والكسر اثنتا عشرة اوقية استار وثلث استار والاستار اربعة
مثاقيل ونصف والمثقال درهم وثلثا اسباع والدرهم ستة وواتيق
الدانق قيراطان والقيراط طسوجان والطسوج حبتان والحبة نصف
درهم وهو جزء من ثمانية واربعين جزأ من درهم الوبية اثنان
واربعة وعشرون مدا والمد بالضم مكيال وهو رطلان او رطل
وثلث او ملأ وكفى الاسناد المعداد اذا املأها ومديهما وبه سمى
مدا وقد جربت ذلك فوجدته صحيحا فقلت جميع ذلك من القاموس
وانما اختصر المص على الامثلة الثلثة اى من غير العدد والا فقد مثل
للعدد ايضا والاولى ان يبدل منوان بمنا بقفيزان بر او قوله وهو التنوين
محققا او مقدرا كما فى خمسة عشر رجلا وكم رجلا ويريد بما يتم به المفرد
ما يتم به المفرد مما ينصب التمييز والا لوجب التبيين على المعرف باللام
ايضا بقى ان التام الناصب للتمييز التام بنفسه كما سيأتى وانما
مضدى لا يستفاد الا قسام الى اقسام الاسم التام دون المعداد
لابتناء حكم نحوى على معرفة اقسام الاسم التام وهو ما اشار اليه بقوله

ثم ان كان

ثم ان كان بتنوين الخ ولا يخفى انه لو لم يفصل بين هذا الحكم وبين استيفاء
الاقسام للاسم التام لكان ادخل فى انتظام قوله لانه المضاف ثانيا اى
بحسب اللفظ فلا قبال غلام زيد عمرو بان يكون غلام مضافا الى زيد
ثم عمرو وانما قلنا بحسب اللفظ لانه يضاف بحسب المعنى ثانيا كما فى ضرب امير
فان الجنا ضيف الى الومان ثم الى المخاطب لانه يقال اذا لم يكن للمخاطب
رمان بل جبن ومان لكن بحسب اللفظ اضيف الجبن الومان والومان
الى المخاطب ولا ينقض هذا بكل فرد فانه مأول بحذف العطف الخاطف
او كل فرد وفرد قوله فاذا تم الاسم بهذه الاشياء قال الرضى فقد يتم الاسم
بنفسه كالضمير وذى رجلا وعندى مادا والله يهذا مثلا قوله عندى
الوقود ضلا فى القاموس الوقود الدن اكبر او الطويل الاستفل يشبع
داخله وفى الاساس بمكيال معروف لاهل مصر يأخذ اربعة وعشرين
صاعا قوله وهو ما تشابه اجزاؤه اى تشابه اجزاؤه فى اسم الكل والاولى
وهو ما تشابه نفسه وجزؤه ولك ان تجعل تشابه مضارع المفاعلة
ومسندا الى ضمير ما واجزاؤه مفعولا به وينشكل بالابوة لانه لا جزء له
فاولى الاقتصار على الوقوع مجردة عن التاء على القليل والكثير قال الرضى
اذا الانواع جردت عن التاء واذا لم يقصد بالنوع تلزم التاء قوله طاب زيد
جلستين للنوع جاز ان يقال طاب زيد جلستين دون ان يقول عدل
توبين لانه يمكن المناقشة فى كون توبين للعدد بخلاف جلستين فانه
لقصد الافراد لا محالة وفيه انه من قبيل التمييز عن النسبة وكلامنا
فى التمييز عن ذات مذكورة فهو خارج عما نحن بصدده اعترض عليه بان
التاء اخرج الكلمة عن كونها جنسا فهو خارج عما نحن فيه نظرا لما علم
فلان التاء فيها من اصل الكلمة سواء كانت صيغة المرة او النوع وليست
المفارقة بين الجنس والواحد فلا تنافى كون الكلمة اسم جنس شامل للقليل
والكثير من انواع الجلوس او احادها او اثنانيا فلان المناقشة فى المثال
ليست من باب المحصلين والجواب بان الشارح اجاب على سبيل التنزل
ليس مما يستحسنه ارباب التوقى قوله ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع
حصص الجنس هذا بعيد جدا ومع ذلك الاولى ان يقال افراد الجنس بدل

الخصص لان الحصة لا تطلق في المتعارف الا على الفرد الاعتباري
الذي يحصل العقل من اخذ المفهوم الكلي مع اضافة الى معين ولا تطلق
على الفرد الحقيقي ويجمع في غيره اي يورد المميز على ما فوق الواحد
فيجاوز صدا لتكلف كيف والجمع اذا قوبل بالافراد يراد به ايراد صيغة
الجمع مع انه لا حاجة الى تكلف لان المصرح يجوز في قصد المتعدد الا
صيغة الجمع فلا يجوز عنده الا عدد اثوابا صريح به في ايضاح المفصل
وسويه انه لولا المراد بقوله ويجمع في غيره حقيقة الجمع لكان مستغنى عنه
اعلم ان سوق الكلام ناظر الى ان المراد بغيره غير الجنس والتحقيق ان
المراد غير الجنس والجنس المقصودة به الانواع ثم ان كان اي المفرد
المعداد انظار ان الضمير راجع الى المفرد المعداد عن العدد وان كان
الحكم المذكور شاملا للمفرد المعداد ومطلقا او المعنى ان وجد
التمييز لا موجب لحمل كان في التوجيه الاول ناقصته وفي الثاني تامة
وكانه اراد الاشارة الى توجيهين لكان في التوجيهين والتوجيه
الثاني بعيد جدا لان جعل التمييز ملتبسا بتنوين المبهم او نونه ركيكة جزاة
جدا والمتبادر من قوله جازت الاضافة اضافة الملتبس بالتنوين
الاضافة التي اليه ولا داعي اليه الا مراعاة شاركة صير فيفرد و
ان كان في الموجع والمضربة على ذلك التفاوت بالعطف بثم فانه ليس
التمييز هنا للتراخي في الوضان بل لتفاوت الحكمين في ان احدهما
متعلق بالتمييز والاخر بالمميز انه اراد عشرين ومضانا يجب
ان يقال عشرين ومضانا لان مضان وان كان غير منصرف للعلمية
والف والنون المزيدتين لكنه اذا وقع مميزا يكون منكرا الوجوب
تنكير المميز وح في التباس في هذا المثال ايضا نظر لان في صورة
الاضافة الى التمييز نكرة مصروفة وفي صورة الاضافة الى غيره معرفة
غير مصروفة الا ان يراد اليوم العشرين من ومضانا لكن سوق
كلامه لا يساعده وعد غير معداد قال الشيخ الرضي هو كل فرع غير معداد
حصل له بالتفريع اسم حاص يليه اصل ويكون بحيث يصح اطلاق
اسم الاصل عليه نحو خاتم حديد واما الفرع الذي لم يحصل له

اسم حاص

اسم خاص فلا يجوز انتصاب ما يليه على التمييز نحو قطعة ذهب اول
يشكل تعريف التمييز بقطعة ذهب لان ذهبا يرفع الابهام المستقر
عن قطعة الا ان يقال انه يميز الا انه لا يجوز نصبه كما في ثلثة رجال
وهو ايضا من موجبات ان المخصص اكثر في الثاني فتامل لكون
ما كان الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها الابهام في طرف
النسبة لا يستلزم ابهاما فيها يرفعه القسم الثاني من التمييز الا ترى
ان قولنا عندي رطل الا ابهام في النسبة فيه انما الابهام في الطرف
وبازالة الابهام عن النسبة لا يزول الابهام عن الطرف وبازالة
الابهام عن الطرف لا يزول الابهام عن النسبة مخاطب رطل دينا
فان النسبة فيها على ابهامها فكل من الحكمين اعني قوله الابهام في
طرف النسبة يستلزم الابهام فيها وقوله ورفعه عنها يستلزم الرفع
عنه محل بحث الا ان يراد الطرف المقدر وكذا كل ما كان فيه
معنى الفعل يشكل بما يسماء الافعال فان فيها معنى الفعل وليست بنسبة
جملة بل جملا واعلم ان في قوله وهو اسم الفاعل الخ مسامحة والمراد
هو اسم الفاعل مع فاعله وهكذا ينبغي ان يخص اسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة ايضا بما لبست جملا وذكرتها لان جملا رجاء ان لا يجيء
على نحو والاولى في قوله حسبك زيد رجلا حسبك فالممثل به رجلا زيد لو حسبك زيد جملة وشبهها ح
حسبك فالممثل به هو التمييز من حسبك لا من حسبك زيد والله
در فارسا قال الشيخ الرضي الدر في الاصل ما يدر اي ما ينزل
من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر وهو هنا كناية عن
فعل الممدوح الصادر عنه وانما نسب فعل اليه تع قصدا للتعجب منه
لان الله تع منشئ العجايب فكل شئ عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه
اليه تع ويضيفون اليه فمعنى لله در ما اعجب فعله وفي القاموس وقولهم
لله در اي عمله مفعول الشارح اي لله خيره بجعل الدر كناية
عن الخير لا يوافق تحقيق الفتح ثم ان كان اي التمييز بعد ما لم يكن
مضافا في المنتصب عنه قيد الشرط بهذا القيد لرفع ما اورد عليه من
النقاض فطاب زيد نفسا فان التمييز فيه اسم يصح جعله لما انتصب عنه

حتى احتاج الى التكلف بل التعسف بحمل الانواع على تشمل الافراد
على تحمل نسيانه لما سيذكر عن قريب بنسيانه قوله الواو بمعنى الطبق
مفعول معه لمصاحبة فاعل كانت اى كانت الصفة مطابقتها له
اى لما انتسب عنه ومما يقتضى هذه العجبانه جعل معمولا معه لمصاحبة
خبر كان فاحتيج الى ادلة لصحة جعل الجار فاعلا معنى هذه اوهن
من بيتا لعنكبوت فاثبت المدعى بما هو احوج الى الثبوت قوله
اى كانت الصفة صفة له مع مطابقتها اياه يعنى الطبق يصح ان
يجعل مبنيا للفاعل ويصح ان يجعل مبنيا للمفعول والاول اظهر
لسياق الكلام وسياقه لانه جعل التمييز مطابقا لما انتسب عنه
او لمتعلقه فالمناسب ان يجعل الصفة مطابقة له وان صح
العكس ولكون المتبادر من المصدر المضاف الى المفعول المبنى له
قوله ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل لاعتبار على كونه
مبنيا للمفعول فى التوجيه السابق قوله واحتملت اى الصفة المذكورة
الحال لا معنى لحصر الاحتمال فى الصفة والحال لا يجب ان يكون
مشتقة بل كل ما دل على هيئة صح ان يقع حالا قوله لكن زيادة
من فيها زيادة من فى التمييز عن ذات مذكورة يجوز مطلقا
ويجوز فى التمييز عن ذات المقدرة اذا كان لما انتسب عنه
وقيل مطلقا كذا ذكره الشيخ الرضى وانكر المقتفى صحة عشرون
من درهم وكان المصرعه حيث صرح بتجويز دخول من على
تمركم فلو كان تجويز دخول من على التمييز من الذات المذكورة
عاما لما لم يخصها بهذا الحكم فتامل تؤيد التمييز بل زيادة
من تؤيد احتمال الحال زيادة من ليكون تنصيصا على ان المراد
التمييز لا الحال قوله على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق بخلاف
ما اذا كان تمييزا عن نسبة اسم الفاعل او المفعول فانه يتقدم
على عامله عند الجمهور مع ان عامله اسم تام وهو الفاعل والمفعول
قالا ولى ان يقال ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان عن ذات
مذكورة بالاتفاق قوله انا جملته لازما يعنى ان التمييز فاعل

فاحتيج الى جعله فاعلا معنى وكان وجه جعله فاعلا
انه بتأويل ثبت للاسم صح

بمعنى اسم الفاعل مع تجويزه كونه

ميحانه لا يصح جعله لمتعلقه وبعد تقييد الشرط هنا لما صار منتفيا
اذ يكون قوله والا متناولا لطاب زيد نفسا فيبطل به قوله فهو لمتعلقه
قيد قوله والا ايضا به وفيه نظر لانه انما يحتاج الى التقييد فى القسمين
لو حمل الصحة على الامكان العام اما لو حمل على الامكان الخاص كما هو
الظاهر المتبادر فلا حاجة الى التقييد الا فى القسم الثانى فلا وجه لصرف
الصحة عن ظاهرها ثم تقييد الشرط ولان التمييز لا يكون محققا الا كونه
واقعا بين المنتسب عنه والمتعلق فلا معنى لعدم كونه نصا فى المنتسب عنه
والمتعلق الا كونه محققا كما انتسب عنه ولمتعلقه فيتحد الشرط والجزاء
ح وكذلك يتجه على قوله المصدر والا فهو لمتعلقه انه ليس فائدة تامة
لان التمييز اذا لم يصلح لما انتسب عنه يكون متعلقة بلا خفاء
هذا وهذا المقام من مزالق الاذكياء وقد خصصت فيه بمزيد فضل
تفيضه اجلة الاغبياء وشرحت عبارة المصنف بحيث لم يتجه عليه شئ
ولم يحتج الى تقدير وتاويل لكن جملة من خصايص شرحى على الكتاب
فلو ظفرت به لجئته مع ما لا يحصى من الجحايب قوله بان يكون تمييزا
يرفع الابهام عنه فيه ان الابهام فى ما انتسب عنه بلحاظ الذات
المقدرة وكانه اراد رفع الابهام عن نسبتهم هو نفس ما انتسب عنه
قوله فهى لمتعلق زيد وهو الذات المقدرة اى المتعلق الذات المقدرة
دون عين زيد وقوله اعنى الشئ المنسوب الى زيد تفسير للذات المقدرة
التى حكم على المتعلق بانه هو حين كون التمييز لمتعلق ما انتسب عنه
فلا حاجة الى تقييد الشئ المنسوب الى زيد بكونه مغايرا له بناء على ان الشئ
المنسوب الى زيد هو الذات والمقدرة التى قد تكون عين زيد كما نظر
قوله فيطابق التمييز فيهما اى فيما جاز ارجاع الضمائر ان ضمير فيهما راجع الى
العشرين المذكورين فينفى حكم ما كان نصا فى المنتسب عنه فتكلف فى
مرجع الضمير بحيث يشمل ما كان نصا ولا يخفى انه تعسف جدا
اذا اريد اباء واجدا كما المراد بالاجداد ما فوق الواحد قوله فانه اذا
قصد تثنية او جمعيته لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس هذا يناقض ما سبق
منه ان تثنية الجنس وجمعيته لا يحصر قصد الانواع وقصد الافراد حتى

لما [illegible] اثيوب منابه في تركيب يؤدي مضمون هذه الجملة
فيه [illegible] لاعتبار جعل كالفاعل له وليس المعنى ان فجرنا الارض
عيونا فجرت فيه منزلة اللازم لتضمنه معنى الانفجار وعيونا يميز
عن نسبة الانفجار لعدم احتمال سوق اياه والا لقال او فاعلا لما
يتضمنه وكذا الحال في امتلاء الاناء ماء فمن بنى الكلام على تضمين
المثالين فضمان بتصحيح كلامه عليه قوله وههنا بحث ليس البحث
واردا لان وجوب تاخر التمييز عن العامل كونه فاعلا اما حقيقيا
لو رد العقل المذكور الى المسندي واما مجازيا لم يرد الا انهم
تعرضوا لكونه فاعلا حقيقيا بالرد اظهارا لما خفي من الوجه
ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهي انا التمييز الخ قاعدتهم المشهورة
ان التمييز عن النسبة فاعل في المعنى ولهذا احتاجوا الى تاويل
في فجرنا الارض عيونا قوله فانهما يجوزان تقديم المميز على العامل
الصريح وعلى اسمي الفاعل او المفعول وكلام المصنف قاصر لانه ان
اريد بالعامل مجرد العمل مفيد ان خلاف المازني والمبرد في مجرده
وليس كذلك وان اريد به الفعل او شبهه كما هو المستفيض في كلامهم
يفيدان خلافهم في جميع ما يشبه الفعل قوله وما كاد نفسا قيل الرواية
الصحيحة وما كاد يفعل قوله المستثنى في المصادر اذ الباب
يدل على ذكر الشيء مرتين او جملة شيئين متواليين او متباينين
ولفظ الاستثناء من قياس الباب ودلالة لان ذكره لشيء مرة
في الجملة ومرة في التفصيل هذا ولك ان تقول بالاستثناء يجعل
المستثنى منه شيئين متماثلا ومتماخارجا قوله ولما كان معلومية
بهذا الوجه الغير المحتاج لشعر بامكان تعريف المستثنى فقد تبع فيه
راي المحقق الرضي حيث عرفه بالمذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما
قبلها نفيا واثباتا لكن المصرح بانه ليس له مفهوم علم بل هو
لفظ مشترك بين المتصل والمنفصل فلا يمكن تعريف المطلق اذ لا
مطلق فلهذا قسمه اولا قبل تقسيم اللفظ المشترك ومنهم من قال
المستثنى في المنقطع مجاز وقيل ان المراد اداة الاستثناء

اسم كما في اللغة بمعنى ما ليس مستثنى فكل ما ذكر بعد الا ويدل على ان ما قبلها ذكر الشيء مرتين

نزل

فيه مجاز لا لفظ المستثنى هو المخرج سواء كان في اول الكلام
او مساويا من مقتضاي عن المراد منه بان يكون كالمتشابه
وقرينة انه ليس المراد جميع المقتضى كما هو مدلول اللفظ لا عن حكمه
حتى يلزم التناقض بادخاله في الحكم على المقتضى بعد اخراج المستثنى
عنه واورد عليه انه لا يصح ذلك في جاءني القوم سوى زيد وتخلفه
ظرف للمجيء وكذا ما خلا زيدا وما عدا زيدا فليس الاسناد الى المقتضى
المخرج عنه زيد واجيب بان هذه الكلمات صارت بمعنى الا
والنصب على الظرفية رعاية لصورة الاسم ولا حاجة اليه لان
الاسناد الى القوم المراد منه سوى زيد وتقييد المجيء بالظرف
وقرينة ان المراد سواه ولك ان تريد انه مخرج عن النسبة الى المقتضى
بان تريد جميع المقتضى وتنسب الشيء اليه فتاتي بالاستثناء لاخراجه
عن النسبة ولا تناقض لان الكذب صفة النسبة المتعلقة للاعتقاد
ولم يرد بالنسبة افادة الاعتقاد بل قصدت النسبة لتخرج عنه
شيئا ثم تفيد الاعتقاد وهذا غاية ما يتسرل في تحقيق المقام
ولا يجدي في كلام غيري تحقيقا الا اطالة الكلام والله هو الموهب
بالالهام اجل الانعام سواء كان ذلك المقتضى لفظا
اي ملفوظا جعل قوله لفظا او تقديرا تفضيلا للمقتضى باعتبار
كونه مذكورا او مقدرا ولك ان تجعله تفضيلا له باعتبار كونه مقتضى بالعناية
اللفظ بان يكون الا دالا على مقتضى صريحا وكونه مقتضى
باعتبار التقدير بان يجعل مقتضى بالتاويل نحو اشتريت
العبد الا نصفه فانه لا تقدر في العبد الا بجعله في تاويل
الاجزاء ولك ان تجعله تفضيلا للمخرج اذا المستثنى كما يكون
ملفوظا يكون محذوفا نحو جاءني زيد ليس الا اي بعد الا
واخواتها لا يكون المنقطع الا بعد الا وغيره وبيد مضافا الى
ان مشددة في كلام موجب اي ليس بنفي الهذا هو المعنى
الاصطلاحي للموجب وغير الموجب ما يقابله وهو ان يكون
الكلام الموجب تاما بان يكون قوله بان يكون تفسيرا لما اصطلح

واخراجه بل الحكم ح

في الكلام التام في باب المستثنى ويسمى ما يقابله كلاما ناقصا
لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا الظاهر ان الكلام في كونه منصوبا
بنصبا مستحقه لذاته لا لكونه نائبا مناب المستثنى منه فح لا بد من
قيد تام ليتم الضابطة الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط
الا نقصه المض بقولنا القوم اخوتك الا زيدا ولعل الشارح لم
يلتفت لعدم وثوقه على المثال وجواز ان يكون مضمونا
او مقدما لم يفد كان في هذا القسم وقسم المنقطع كما اعاده
في ظلا لان الثلثة مشتركة في وجوب كونها بعد الا فقوله يستقيم
بجر كان وهو قوله في كلام موجب فقد لم يشارك في المعطوفين
على خبر كان لان المعطوف على المقيد المقدم بقيد متقدم لم
يشاركه في القيد لا محالة فقول الشارح عطف على قوله بعد الا
محل نظر لانه يوجب النصب في المستثنى في قولنا ما جاءني غير زيد
القوم وفي قولنا جاءني القوم غير حمار الا ان يقال المستثنى
بغير في حكم المستثنى بحى حكمه بعد وقد بينه الشارح ايضا على ان
هذا الحكم في المنقطع يفتقر الى تقييده بكونه بعد الا حيث قال
اذا كان منقطعا بعد الا وان غفل عنه في قولنا ومقدما
سواء كان في كلام موجب او غيره اشار الى ان بين هذا القسم
وما تقدم تداخلا ولم يقيد كلا منهما بما يقابل به الاخر ليعلم
ان ما اجتمع فيه القسمان وجب نصبه لوجهين اي المستثنى
منصوبا ايضا ذهب سيبويه الى ان المنقطع منتصب بما قبل الا
من الكلام كما ينتصب المتصل به والى ان ما بعد الا مفرد سواء كان
متصلا او منفصلا منقطعا وهي كلكن في وقوع المفرد بعدها
وليس حرف عطف والمتأخرون لما رأوها بمعنى لكن قالوا انها الناصبة
بنفسها نصب لكن المتنحة بالفعل وجرها محذوف في الاغلب
مجاراة للعوام الا حمار اي في تقدير لكن الحمار لم يجئ وقد يجئ ظاهرا
نحو قوله ما بالقوم يؤنس لما استوكشفنا عنهم وقال الكوفيون
هو بمعنى سوى ويرده ان سوى لا يفيد الاستدراك والمستثنى

المنقطع

المنقطع للاستدراك ودفع توهم دخوله في الحكم السابق في
الاكثر متعلق بمنصوب اسم يضع حذفه مقدرا كان او غير
مقدر نحو ما جاءني زيد الا عمرا او الى بعض مطلق من المستثنى منه
يعني ان الضمير راجع الى بعض منكر للاستغراق في الايجاب كما في
علمت نفس اي كل نفس وانما قلنا الى بعض منكر لدلالة قوله فيما
بعد او بعضهم عليه لعلة عموم النكرة في الاثبات اذا كان قابلا
تكلف من قال قد يستعمل البعض المضاف اي ظا بعضهم ولا اضافة
للاستغراق وهما في محل النصب على الحالية الاحسن ان ظا في
تقدير زمان مضاف اي زمان ظا زيدا كما في مذ سارا فيظابق
في المعنى ما ظا اي النصب بهما انما هو اكثري الاستعمال لا تر الا
ان يجعل المستثنى المنقطع والمستثنى بخلا مما يختار فيه النصب
تقديره خلو زيد وعدو عمرو وهذا لا يستقيم لان الفعل
المسند الى الفاعل المستتر اذا صار في تقدير المصدر يكون
في تقدير المصدر والمضاف الى الفاعل فيكون تقدير خلو زيدا
على ان الضمير راجع الى المجئ او الى الجائي او البعض اي وقت
خلوهم الظاهر خلو بعضهم وكذا في قوله وقت مجاوزتهم ولا وجه
للاقتصار على التوجيهين لاحتمال رجوع ضميرها خلا الى الجائي ايضا
كما سبق في خلا وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل الخ لم يذكر
هنا احتمال الرجوع الى المصدر لعدم صحة ان يكون زيدا خبرا عنه
وفيه نظر لان عدم صحة وقوع العين خبرا عن المصدر في اثبات
لا في النفي والاولى ان نفي زيد عن المجئ لا يوجب اخراج زيد عن
المستثنى منه فلهذا لم يجز رجوع الضمير الى المصدر فهم لو جعل زيدا
مضافا اليه للمجئ فيكون التقدير ليس المجئ مجئ زيد يفيد المقصود
لكنه تكلف لفظا ومعنى فافهم ولا يتصرف فيها ولا يغير لا يكون
الى غير مما يكون وما كان ولم يكن صار كون المستثنى واقعا
في محل متأخرا عنه الا اضفاه في هجنته هذا التوجيه اذ البيان
المتعارف في هذا المعنى ويجوز فيها النصب جدا الا ولا معنى لان يقال

عبني الكل واريد منه هنا هذا المعنى والاوجه
ان الضمير راجع الى بعض ص

ان المصدر الذي الخ

في محل واقع بعد الا فلو كان كلمة فيه في يجوز كما نقله الشارح فقوله فيما بعد الا بدل عن قوله فيه بدلا بعض عن كل وتما يفضي منه العجب انه قيل توجيه الشرح احسن لان المقصود بيان حال المستثنى اذ لو جعل بدلا لكان المبدل منه في حكم النتحية كيف والبدل مستثنى بعد الا والمقصود ههنا بيان حاله فحقه ذكر مطلق المستثنى في حكم النتحية لا يخل المقصود وفي بعض النسخ ذكر المستثنى بغير واو على انه صفة لكلام غير موجب لا ينبغي ان يتوهم ان الاوجه ان يجعل على هذه النسخة ايضا حالا ليتوافقا النسختان في المعنى لانه ح لا بد من اعتبار ضمير في المستثنى منه راجع الى المستثنى وذلك الضمير يكون مسندا اليه صفة جرت على غير من هي له فيجب الانفصال وان يقال المستثنى هو منه لا يقال احترازا عن تقدير قد بكلا لضرورة لانا نقول تقدير قد اهون من تقدير الضمير العائد الى الموصوف وفي قوله صفة لكلام غير موجب مسامحة لانه ثانية لكلام ولم يشترط ان يكون منقطعا بما ذكر من وجه عدم التقييد ضعيف لعادة المصنف استثناء المتأخر عن الحكم العام المتقدم المناقض للمتأخر لا العكس فعدم التقييد هنا يوجب اخراجه عن الحكم السابق ولا يقتضه تقديمه اخراجه عن هذا الحكم ويمكن ان يقال لو لم يكن كلام المستثنى المقدم في المنقطع في كلام غير موجب ايضا ما تقدم لكان ذكره له اولا مقدما وقوله او منقطعا بعد قوله وهو منصوبا ذا كان بعد الا غير الصفة في كلام موجب لغوا لا فائدة فيه فعلم انه على عمومه فيما سبق فلم يتجه ههنا الى التقييد بعدم كونه مقدما ثم الاوجه ان يقال احتياد البدل فيما يتصور فيه البدل ولا يمكن في المستثنى المقدم لعدم جواز تقديم البدل ولا في المنقطع لان البدل فيه لا يكون الا بدل الغلط ولا يمكن الغلط في الاستثناء لان مبناه على الروية كما تقدم فلذا يتجه الى التقييد بما يخرج المنقطع والمتقدم على ان المتبادر من قوله ذكر المستثنى منه بما هو الشايع في ذكره فاستغنى عنه عن التقييد بما يخرج المستثنى المقدم ولا بد في هذه القاعدة من قيدين آخرين

احدهما ان لا يكون المستثنى متراخيا عن المستثنى منه مثل ما جاء القوم اليوم الا زيدا ثانيهما ان لا يكون رد الكلام تضمن الاستفهام نحو ما قام القوم الا زيدا في جواب اقام القوم الا زيدا فانه في هاتين الصورتين يجوز البدل ويختار النصب ومن ههنا تبين ان المحقق لم يستوف اقسام اعراب المستثنى وفاته هذا القسم واعراب البدل بالاصالة المراد بالاصالة ليس ما يقابل التبعية ويعرب على حسب العوامل اي على قدر العوامل فان العوامل تقتضي الرفع والنصب والجر فالاعراب على قدرها كناية عن الاعراب بالرفع والنصب والجر وبهذا اندفع ان المراد ان كان عامل المستثنى منه يشكل بقولنا ما مررت الا بزيد فانه معرب بعامل يفسره وان كان المراد عامل المستثنى يعرب على حسب عامل على انه يمكن اختيار الشق الاول ايضا ويقال الجار في بزيد عامل المستثنى منه انتقل الى المستثنى بعد حذفه فهو معرب بعامل المستثنى منه لا بعامله وعامله الفعل بواسطة الا ومن قال وعامله العقل بواسطة الباء فقد سها فالمراد بالمفرغ المفرغ له بعينه المفرغ مما حذف فيه الجار واوصل الضمير المجرور به ولذا ان يستغني عن هذا التكلف بان يجعل المفرغ وصفا للمستثنى بحال متعلقة فيكون الحال المفرغ عامله او ان يجعل المستثنى مفرغا عن اعرابه للعامل فيكون المستثنى مفرغا والعامل مفرغا وهو ايا والحال ان المستثنى جعل لواو الحال والاولى ان يجعل للعطف ويجعل هو عطفا على المستثنى منه وفي غير الموجب عطفا على غير مذكور وعلى اي تقدير يمكن جعل الضمير عائدا الى المستثنى بل ما هو في غير الموجب حقيقة هو المستثنى منه دون المستثنى والاوجه ان يجعل الضمير راجعا الى عدم ذكر المستثنى منه ويجعل قوله وهو في غير الموجب جملة معطوفة على ما سبق يعني وعدم الذكر في غير الموجب ليفيد الكلام الا ان يستقيم المعنى في صحة عدم الذكر في الموجب فتفطن في استثناء قوله ان يستقيم المعنى الا

بلا اشكال واما على التوجيه الاخر فهو مستثنى من محذوف الكلام
اي لا يعرب على حسب العوامل في الموجب وقتا من الاوقات الا
ان يستقيم المعنى ليفيد فائدة صحيحة يبقى ليفيد الكلام فائدة
صحيحة يبقى ليفيد ولك ان تقول ليفيد المستثنى ما هو فائدة من
جعل الكلام صادقا اذ في الاستثناء من الكلام الموجب لا يصير الكلام
صادقا بخلاف المنفي على ما ستحققه مثل ما ضربني الا زيد يحتمل
ان يكون فاعل يفيد نحو قولك كل حيوان متنقل لما يصح فيه الحكم
على سبيل العموم لا نحو فيه الا ان يستقيم المعنى فيبقى لا بحث
للنحوي عن استقامة المعنى انما وظيفة بيان الكيفيات التركيبية
فهذا البحث من قبيل وضع الشيء في غير محله ثم كما ذكر بحثه هذا
ان الاعراب على حسب العوامل في كلام غير موجب بخلاف الموجب
فانه قليل لقلة استقامة المعنى اذ اعراب المستثنى كذلك والبحث
عن كثرة الاستعمال وقلته وظيفة النحو اذ معنى ما زال
ثبت الثبات فيفيد الدوام كما يظهر من كتب اللغة على المتأمل
في بيانها وما يقال المراد الدليل لا يثبت الدوام الا ادعاء
المراد نفي النفي يفيد دوام الاثبات وفي افادته بحث فيه ان
الاثبات جعل الشيء ثابتا والثبات يفيد الدوام وان افادته
الدوام بنفي النفي لان نفي النفي يفيد عموم النفي لان الشيء
في حيز النفي عام فمعنى زال وقع زوال ومعنى ما زال لم يقع
زوال وعموم النفي يفيد دوام الثبوت لان نفي النفي اثبات
اي بحسب العرف لانه لا يؤتى بنفي النفي الا اثبات فمن قال
معنى قوله نفي النفي اثبات انه مستلزم للاثبات لا انه عينه
لان نفي النفي لا يمكن تعلقه الا بتعقل النفي
وتعقل الاثبات لا يتوقف عليه فقد غفل فيكون المعنى
كان زيد دائما ليس المعنى الدوام المطلق بل في الماضي قبله
او ليحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم واي مبالغة فوق ان يقال
امكن فيه جميع الصفات المقابلة الا العلم فجعل العلم احق بالانتفاء

من عدة متقابلة واذا تعذر البدل لا يخفى ان هذه المسئلة
من ثمرة اختيار البدل فينبغي ان لا يفصل بينه وبينها بحث
الاعراب على حسب العوامل وكان النكتة فيه ان بحثها يتوقف
على معرفة المعرب على حسب العوامل يرشد اليه قوله ومن ثمة
جاز ليس زيد الا قائما وامتنع ما زيد الا قائما ومما يجب ان ينبه
عليه انه اذا تعذر البدل على المحل القريب فعلى المحل البعيد نحو
لا خمسة عشر درهما الا درهم فان خمسة عشر له محل قريب
هو النصب ويمتنع حمله عليه فيحمل على محله البعيد وهو الرفع
فعلى الموضع يحمل اي يختار البدل على الموضع اختيارا
دون الاحتيار في الحمل على اللفظ فيما لم يتعذر في كثير من المواضع
فان النصب على الاستثناء هنا كثيرا ما يكون ضعيفا لابهامه
البدل على اللفظ نحو لا احد فيها الا زيد او ما زيد شيئا الا
شيئا فهم لا ابهام في ما جاء في من احد الا زيدا وقد يفضي خوف
الابهام الى امتناع النصب ولهذا امتنع في لا اله الا الله لان
ابهام البدل هنا عن اللفظ ابهام الكفر وبينه وبين قصد
التصريح بالتوحيد تنافٍ قيل انما وصفه به لئلا يلزم استثناء
الشيء من نفسه لا يدفع قوله ولا يخفى وما قيل لو لم يوصف لصح
ايضا بحمل التنوين على التحقير لان من الاستغراقية لا تزاد
اتفاقا بعد الاثبات لكن الاستغراقية لا تزاد اتفاقا ولامتناع
زيادة من الاستغراقية بعد الاوجه اخر في هذا المثال وحوالة
من الاستغراقية لا تزاد على اسم الشخص والاظهر ان المصنف جعل
الاستدلال مبنيا على مذهب الجمهور ولما لم يقيد كلمة من
لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرا لوابدل
من لفظ احد لا يمكن نصب عمرو بل لا بد من الرفع والتكرير
لانه معرفة كما يجيء ان شاء الله تح وما ولا لا تعتبر ان
لا حقيقة اذ لم يكن البدل الا بالتكرير العامل ذهب بعضهم الى
ان العامل في المعطوف والبدل مقدر وفي سائر التوابع العامل

المتبوع بحكم الاستحباب وسراية حكم المتبوع فيه وبعضهم الحاق
البدل والمعطوف كسائر التوابع فاشار الى المذهبين وامكان
توجيه قوله لاتعتدان على انهما شئت واشار الى ان الصبابة
اقرب الى المذهب الاول ولا يخفى انه لا فائدة فى قول المصنف
عاملين بل يوهم جواز التقدير غير عاملين فجر ومرفوع
الى آخره النواسخ اذا دخلت الا على المبتداء والخبر غلبت
عاملها لكن يبقى تقدير عامله اذا كان العامل حرفا لضعفه
ثم اذا كان العامل حرفا لا يفيد معنى جاز اعتبار ذلك المعتد
بلا ضرورة نحو ان زيدا قائم وعمرو وان غير المعنى فلا يغتفر ذلك
المعتد الا اذا اضطر اليه كذا قيل وفيه نظر اذ فى نحو اسم لا
المبنى الاول المفرد المتصل نحو لا رجل ظريف جاز رفعه والعطف
على محل اسم لا جاز لا اب وابن وبعد حاشا فى الاكثر لكونها
حرف جر وهو مذهب سيبويه ويقوى حرفية حاشا بلا نون
الوقاية وعدم صحة دخول ما المصدرية عليها الا على سبيل
الشذوذ وكثرة النصب المستفادة من قوله فى الاكثر خلاف
ما نقل عن سيبويه ان النصب بعده شاذ واعادة بعد فى قوله
وبعد حاشا للتصريح باختصاص قوله فى الاكثر به ومعناها
بتنزيه المستثنى فلا يستثنى بها الا عما تنسب اليه سوء اى براه
الله يعنى فاعل حاشا ضمير الله فتح اخره من غير سبق ذكر لتعينه و
لا يخفى ان حاشا زيد متعلق بالفعل المذكور وافضاؤه الى زيد على
وجه التنزيه من غير ملاحظة تنزيه الله تعالى اياه فلا ظهور ان
فاعل حاشا ضمير الفعل المتقدم اى براه المجيء تنزيا عن فضيحة
امتناع المجيء وانتفاء عنه بمنزلة تنزيهه اياه انتقل
اعرابه اليه والاعراب حقيقة لما اضيف اليه ولهذا جاز العطف
على محله فيقال ما جاءنى غير زيد وعمرو بالرفع لان المعنى ما جاءنى
الا زيد فقيل لما كان اعرابه بعينه اعراب المستثنى بالا كان الاحسن
ان يقول واعرابه غير اعراب المستثنى بالا وفيه نظر لان اعرابه بعينه

اعراب

اعراب المستثنى بغير الا انه كاعراب المستثنى بالا فاعرفه فيدخل
نحو ما جاءنى رجلان الا زيد قال الفتح الرضى لا يجوز هنا الا الاستثناء
المتصل لان المحكوم عليه كل اثنين اثنين وليس زيد من اسماء
منكور اى منكور لا يعرف باللام ولا وجه لتخصيص الاصفهانى
الاعمر فانه لا يضع فيه الحمل على الصفة او اسم الاشارة نحو ما جاءنى
هؤلاء الا زيدا او اسم موصول نحو الا الذين فى خسر الا الذين
امنوا التقى الخبر والاوجه انه يجب جعله تابعا لمنكور ليصح جعله
صفة لانه غير الا يصلح وصفا لمعرفة فكذا الا المحمول عليه فتدبر
نحو جاءنى رجال الا واحدا لا فائدة فى هذا الاستثناء
لانه لا يعلم انه ما بقى بعد المستثنى منه الا ان يراد برجال اقل
مراتب الجمع فيكون منكورا محصورا معنى ولكن لما كان ذلك
نادرا لم يلتفت المصنف اليه فى بيان هذه القاعدة اذا كان
مراد المصنف بقوله كما حملت الا عليها الحمل غالبا فقد التفت
المصنف اليه حيث لم يجعل المذكور قاعدة بل اعتبره كما الكثير قياسا
الا ان يقال مراده انه لم يلتفت اليه المصنف التفات اهتمام وتنزل
وتيد غالبا وتسامح فى حذفه فان قلت قد التفت المصنف اليه فى نحو
والا صفة فى جمع محصور حيث قال وضعف فى غيره قلت لا ضعف
مع تعذر الاستثناء بل فيه قلة وفرق بين الضعف والقلة الا
ان يقال لما قل التعذر فى المحصور جعل اسفله صفة ضعيفا
والفصيح فى وصفا المحصور المتعذر الاستثناء منه الوصف بغير
ولولا ذلك لكان قوله وضعف فى غيره سقيما الا ان يجعل الضمير
فى غيره الى متعذر الاستثناء ويتعذر الاستثناء لعدم دخول الله
فى الهة بيقين فان قلت ما ذكره لا يفيد الا تعذر الاستثناء
المتصل وهو لا يكفى فى الحمل على الصفة بل تعذر الاستثناء مطلقا
فينبغى ان يقول وعدم خروجه عنها بيقين وكيف نفى الدخول بيقين
افاد الدخول بشك فاذا ما ذكره المطلوب ويعد فيه نظر لان عدم
الدخول بيقين يحتمل الدخول بطريق الظنية وهو يكفى فى الاستثناء

يشعر كلامه ان المنكور احتراز عن المعرف باللام صح

اذ هو احتراز عن كل معرف مضافا كان نحو جاءنى اخو زيد الا عمر صح

هذا الاتيان بقرائنه لا يصح منكورا ما لم يحمل فيه على ما مر

الى الفاعل

لا يفيد قاعدة

وحمل اليقين على ما يقابل الشك بعيد فان قلت تقدم الاستثناء
لا يوجب الحمل على الصفة فليحمل على البدل قلت ردة المصنف
بانه لا يكون الا في غير الموجب وليس النفي المضمني المستفاد من
كلمة لو كالصريح والنفي المضمني الذي هو كالصريح انما هو قلما
وقل وآبا ومتصرفاته ووافقه الرضي وردّه ايضا بانه لا يجوز
البدل الاصيل يجوز الاستثناء وفيه انه سيتعين البدل عندهم
في كلمة التوحيد ولا يجوز الاستثناء لان التعدد يستلزم الخلف
لان المتعدد غير الواحد فعلى هذا معنى قولنا لو كان فيهما آلهة
الا الله لو كان فيهما آلهة غير الله باعتبار كون الجميع غير الله ولا يخفى
ان المتبادر من وصف الجميع بالمغايرة لشيء ان كل جزء منه
غير ذلك الشيء فقولنا رجال غير زيد بمعنى ان كل رجل منها غيره لا
ان الجميع غيره وكيفما ولا فائدة في وصف الجميع بمغايرة الواحد
فالاولى ان وصف الآلهة بمغايرة الله بمعنى انه اذا وجد الآلهة يكون كل
منها غير الله لان وجود الآلهة يستلزم تجزء كل منها فلا يكون شيء
منها الله وبهذا ظهر انه يصح الاستثناء ايضا لان فرض وجود
الآلهة يستلزم كون الله مع مستثنى عنها بعين هذا البيان فاغتنم
التامل الا الفرقدان اولياء البقر الوحشية والنجم الذي يهتدى
وهما فرقدان وجاء في الشعر مثنى وموصدا كذا في القاموس وفي
الصحاح الفرقدان نجمان قريبان من القطب وقال في البيت
شذوذان اخوان الاولى في قوله الا الفرقدان شذوذا احدهما
وقوعه صفة كل دون ما اضيفا اليه وثانيهما الفصل بينه وبين
موصوفه بالجزء وكان المضطر اد التنبيه على ان البيت مما لم يتحاش
فيه عن اسقاط الشذوذ ليتأكد كون الاصفة فيه شاذا وكاف
الشاعر وقصد الظرافة في جعل لفظ الفرقدين شاذا رعاية للمناسبة
بينه وبين معناه فانه شاذ عن الاوضاع والقول بجواز ان يكون
الا شرطا اي الا يكن الفرقدان اي انه لا يوجد انا لمعنى ان لم يوجد
الفرقدان لكان كل آخ مفارقا ضيه فلا شذوذ في البيت اصلا

اي لا الله الا الله فانه بدل في محل اسم لا وهو الرفع على الابتداء خبره جار والمتعلق فلا يكون كلام المصنف كليا اعتراضا

هذه هذا واعرفه من الله فضلا وعند الكوفيين الحق بقي
ان في نصبهما على الظرفية ان اعرابهما النصب لا غير وذلك النصب
على كونهما ظرفين ابدا لا على الحكاية عن حالة الظرفية في بعض
الاوقات ثم اشار اليه الشارح من ان في قول المص على الظرفية
مسامحة والمراد الظرفية ليس بضروري بل يصح ان يكون
على ظاهره والمعنى ان نصبه بناء على الظرفية فان سوي
صفة الظرفية في الاصل اقيم مقامه فنصبه بناء على موصوفه
الذي هو الظرف قال الشيخ الرضي ما نقله ان سوي في الاصل
مكانا سوي قال الله تع مكانا سوي اي مستويا ثم حذف
الموصوف واقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى
الاستواء فصار بمعنى المكان ثم استعير بعض البدل ثم استعير له
لفظ المكان فقيل انت لي مكان عمرو اي بدله ثم استعمل بعض
البدل في الاستثناء ثم جرد عن معنى البدل لمجرد الاستثناء و
عرفت من هذا التحقيق انه ظرف في الاصل لا في الاستثناء و
سقرفها اي اخوانها ولهذا لم يتبينها المص وكذا ان يجعل ضمير
وسقرفها الى الكاف واخوانها لان كان الحق يثبت لها الجزم بعرف
بعد والمراد ببعدية المسند لدخولها ان يكون اسناده الى
اسمها واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها فيه اذ اخذ الجزء
في تعريف الجزء تعريف للشيء بنفسه فالاولى ان يقال المراد ببعدية
المسند لدخولها ان يكون اسناده واقعا بعد دخولها وبعد
فيه نظر لان كون هذه الافعال من دواخل الجملة الاسمية يحكم
بان يكون الاسناد قبل دخولها فلا تصدق التعريف على جزء من اخبارها
واسم كان مرفوع خبر المبتدا في اصله واحكامه وشرائطه على ما مر
بيقي المراد تشريكه مع الجزء في الاحكام السابقة لا في جميع الاحكام
لانه المتبادر بعد ذكر الشيخ وتشريكه الا في موضعه فلا يرد انه
لا يشاركه جزء المبتدا في امتناع كون خبر كان واجبا وامسى
وظل وبات ماضيا عند بعض ويقبح ان يكون ماضيا عند الجمهور

الاسم وهو ظاهرة او مقدرة والقياس ان لا يقع خبر يكون واخواتها
مستغنيا لان هذا الحكم لم يسبق على ان ابن مالك خالف في ذلك
فيجوز ان يكون المضمر معه وكذا لا يرد انه يمتنع وقوع خبر صار
ماضيا وكذا ليس وما دام وما زال ولا زال ومرادفاتها لانه
صار للانتقال الى ما يستمر غالبا وما زال واخواتها للاستمرار
والمصلح للاستمرار هو الجامد والصفة والمضارع واما ما دام
فلان ما المعتبرة للمدة تقلب الماضي الى معنى الاستقبال غالبا
واما ليس فلانه للنفي مطلقا كما هو الحق من مذهب سيبويه
والمستقبل للاطلاق هو الجامد والصفة والمضارع ويقدم
على اسمها حال كونه معرفة لما كان يتجه عليه ان المخالفة لخبر
المبتدا لا تخص ذلك بل يتقدم نكرة مختصة ايضا كما تقدم الشارح
لبعضه بقوله او حكما وذلك اذا كان الاعراب فيهما اشارة
الى ان اطلاق كلام المصنف ليس على ظاهره ولا بد من تقييده ويمكن
دفعه بان المصنف لما جعل حكمه حكم خبر المبتدا استغنى عنه كون
تعريفه ساقطا عن تقديمه فانه ليس لهذا الحكم من احكام الخبر واما
امتناع التقديم فيما اذا انتفى الاعراب فيهما والقرينة فليس
ثمة احكام الخبر بل من احكام الفاعل والمفعول ولا يتاتى ان يقول
وذلك اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا او كان
هنالك قرينة تعين الخبر يشير اليه قوله فيهما بعد وكذلك اذا انتفى
الاعراب الخ ويحذف عامل اي عامل خبر كان ولا يخفى ان
ارجاع الضمير الى مجرة خبر كان والسابق خبر كان واخواتها بعيد
سيما وقد سبق ضمير رجع كل منها الى خبر كان واخواتها ويجعل
قوله ح مثل الناس مجزيون ولا ان يجعل الضمير راجعا الى خبر كان
واخواتها فيدا له يختصه بكان ح مثل الناس مجزيون باعمالهم
ان خبرا خبرا اي بعد ان اذا لم تثبته اسمه بحيث يشبه المقصود
وكذا قيل ولا بد من قيد اخر وهو ان يكون المحذوف مفسرا بنحو
ان خبرا يكن مخبر فانه يجب الحذف ح ومنه اطلبوا العلم ولو بالصين

يجعل ولذا ذا الضمير راجعا الى خبر كان واخواتها ح ويجعل ح

اسم ولا بد

اي ولو كان

اي ولو كان العلم ولو كنتم بالصين ح

والضمير الاول مستفيض والثاني فايض ويجوز في مثلها
اي في مثل هذه الصورة جعل ضمير مثلها الى هذه الصورة والاظهر
جعله الى هذه الجملة وانما قال المصنف في مثلها ولم يقل فيه بارجاع
الضمير الى المثل المضاف الى الجملة المذكورة لانه لم يرد بمثلها اثنانية
ما اراده اولا بل ما هو اخص منه وهو ما اشار الى تقييده الثاني
فاحفظ هذه النكتة الجليلة ولا تغفل في مثلها وهو اذا يجيء
بعد ان اسم ثم فاء بعده اسم قيل هذه منقوضة بقولك اسير
كما تسير ان راكبا فراكبا وان راجلا فراجل ويمكن ان يدفع
بان المراد جواز الوجوه الاربعة في مثلها من التراكيب الثبتية
وهذا التركيب ممنوع لا يعتد به كيف والحق فيه ان راكبا
فراكبا لان المبتدا فيه تقدير السير لا كان والمضي المتبادر
ان تسير راكبا وقيل في دفعه ان المراد ان يجيء بعد ان خبر فعل
راكبا فاء بعده اسم ويجوز تقدير ظرف مع كان للخبر اربعة
اوجه اي الوجوه المشتركة في جميع مواد هذه الجملة اربعة وقد
يجمع بعض مواده بخامس وهو الجزم بعد ان مع فائها وذلك لاوان
صح رجوع ضمير كان المقدرة الى مصدر سيجيء بحرف الجزم نحو الموء
مقتول بما قتل به ان سيف فسيف اي ان كان قتله بسيف فقتله
ايضا بسيف فنص عليه الرضي وحكى عن يونس مررت برجل صالح
ان لا صالح فطالح اي ان لا يكن المرور بصالح فالمرور بطالح هذا ويتفرع
عدد الوجوه في مثلها الى الكثرة اعتمدنا على فطانتك في استخراج
ضربها اي ان كان في عمله خير ينبغي ان يجعل ضمير خبرا وح الى
المظروف لا الى الظرف اي فجزاؤه ذلك الخير فانتفع به ما قال الرضي
انه ليس مراد المتكلم انه ان كان في عمله خير بل ان كان عمله خيرا لانه
لا يفوت مقصود المتكلم وما هو بصدده ح لو جعل مراده ذلك
فلا دليل على نفيه وانما يفوت مقصوده لو جعل الضمير الى الظرف
فتدبر فكان جزاؤه خيرا اي فقد كان لانه لا بد للفاء من عد
في الماضي وقيل اذا حذف فعل الجزاء لا بد له من الفاء والشرائط

اسم وفاء بعده اسم ح

المذكورة في غير الحذف واعلم انه ليس مراد المص من قوله ويجوز
في مثلها اربعة اوجه بيان احتمالات التركيب فقط بل تكثير
مواردها حذفا كان فليس بيان الاحتمالات خروجا عن البحث
وكلاما تقريبيا كما شاع في نظر الناظرين اى لان كنت
رد على الكوفيين حيث قالوا المعنى ان كنت منطلقا انطلقت
وان المفتوحة جاءت بمعنى ان الشرطية في هذه الصورة وليس
هذا اختلافا في مجرد توجيه التركيب بل اختلافا في معناه
لانه ان كان ان بمعنى الشرط كان المكسورة كان التركيب
استقبالا لنا ولو كان كما ذكره المص متابعة للبصريين
فالتركيب ماضي والقاضي بما هو الحق الاستعمال فما قال الشيخ
الرضي لا اري قولهم بعيدا عن الصواب لمساعدة اللفظ
والمعنى اما المعنى فلاستقامة التعليق واما اللفظ فلقول
الشاعر انفراشة ما انت وانفرفان قومي لم يكلهم الضيع لمجئ
فاء الشرط فلا يصح تعلق لان كنت بما بعد الفاء فلا بد من
تقدير فعل بجعله وتلة اى لا تفتخر والكوفيون مستغنون عن
ذلك ففيه نظر لان مساعدة المعنى لا يثبت بمجرد استقامة
التعليق بل لا بد من اثبات ان التركيب فيما بينهم استعمالي
وقوله وثبوت لفظة ما بعد ان في موضع كان عوضا منها
يدل على ان لفظة ما زائدة وفيه بحث لانهم لم يعدوا ما بعد
ان المفتوحة من مواضع زيادة ما وقال الرضي ما في حيثما
ليست زائدة لانه تقطع حيث عن الاضافة ويعلم من قوله
هذا ان الزائدة عالم يتعلق به غرض يمتنع زيادته واقتصر
المص على الاول انكر الشيخ الرضي مجيء اما بالكسر في هذا المقام
حيث قال ان حذف شرط ان مع كان وجوبا بلا تفسير وجب
تفسير صورتها فلذا قيل اما انت منطلقا انطلقت بالفتح
مع ان الاصل ان كنت لانه لو ثبت انما انت منطلقا بالكسر لم يأت
منه بهذا القول اسم ان واخواتها وستعرفها اى اخوات ان

في الكلام وجعله عوضا عن كلمة كان وموجبا لحذفها غرض صح

وهو

وهو الظ اواة اخواتها فان ان قد يكون من حروف الايجاب
ولا اسم لها فلا بد من بيان ان صفوف بيانها لاتيانها في قسم
الحرف المنصوب يريد المنصوب لفظا او تقديرا والا لم يكن
التعريف جامعا او مانعا اى لنفي صفة الجنس وحكمه لا يخفى
انه يكفي تقدير الصفة ولا حاجة الى تقدير معطوف يشير اليه قوله
وحكمه ويمكن ان يقال لم يشر بقوله وحكمه الى تقديره بل اشار
الى بيان معنى نفي صفة الجنس من انه ليس بمعنى نفي وجود الصفة
بل لنفي حكمه وهو ثبوت للجنس ولما ان يبقى صفة الجنس على
ظاهرها فان المقصود في لا غلام رجل ظريف نفي جنس ظرافة
الرجل فكأنه قلت لا ظرافة رجل فتدبر لكن الكثير منه
في كون المعمول به وفيه وله كذلك فظرف الان المجرور به بواسطة
حرف الجر والواقع موقع الفاعل كثيرا جدا والا فلا يخفى ان يقال
كان المنصوب من اسم لا مخصوصا باسم فيما بينهم وكان المنصوب
اهم بالبيان فدعى ذلك الى بيانه هنا الاسم وتعريف مفهومه
بخلاف سائر المنصوب منها فان المنصوب منها لم يخص باسم
ولا يبعد ان يقال تزييف لما سبق من ان غير المنصوب منها قيل
خرج به مثل ابوه في لا غلام رجل ابوه قائم لما عرفت من معنى
البعدية او الدخول ولا يصح ان يخرج بقوله يليها لانه لما تقدم في
كلامه وتكرر الدخول البعدية بهذا المعنى خرج به لا محالة
فيكون خروجه بقوله يليها خروج الحادج فاندفع ما قيل لا حاجة
اليه في هذا التعريف لخروجه بقوله يليها وكانه تكلف ليصح قوله
وهذا العدد كاف الخ او منشأه به هذا انما اختلف فيه اللغات
نفي بعضها لم يلحق بالمضاف ومنه قوله فلا تشريب عليكم اليوم
ولا عاصم اليوم من امر الله وتوجيهها على اللغة المشهورة
ان الظرف الاول خبر والثاني في الاول متعلق بالاول وفي الثاني
بفعل مدلول عليه الكلام اى لا يعصم من امر الله ولا يجوز
كون من امر الله خبرا لان المجرور عما هو صلة للشيء لا يكون خبرا عنه

الا اذا كان المبتداء مصدرا كما في الاول لان على النسخ
المشهورة من تتمة المثالين هذا يعيد جفا او لا يقال لا غلام
رجل لان بل لا علام لك فالاولى انه قصد في المثالين حذف
خبر لا وذكر على طبق ما سبق انه يحذف كثيرا ولذا مثال الحذف

والكسر في جمع المؤنث السالم بلا تنوين ليس ما ينصب
الكسر بلا تنوين فذكره في تعيين ما ينصب به غير مستحسن
وقيل سكون لانه ليس تنوين التمكن الممنع للبناء وقيل
جمع المؤنث مبني على الفتح والياء المفتوح ما قبلها في المثنى
وقيل المثنى والجمع منصوبان لانهما في معنى المعطوف عليه
فيضا زعان والمعطوف عليه المضاف والاسب ان يكون
الاعراب المحلي للمعرب بالحروف الحرف الذي بني عليه لانه لو وضع
موضع لا غلامين لا غلامي رجل لكان منصوبا بالياء فتدبر
لان الاضافة ترجيع جانبا الاسمية اي الاضافة الى المفرد
والتكرير وكذا وجبا التكرير في النكرة المتصلة بكلا اذا كفيت
عملها لان القرينة على ارادة نفي الجنس نصا الاسم او بناؤه
وقد انتفيا فلا بد من التنبيه عليها فح لا ينتقض به تعريف
المنصوب بلا لانه يدخل فيه مع انه ليس المنصوب بكلا لانه خرج
بقوله بعد دخولها كما عرفت من معناه هذا جواب دخل
مقدر على قوله وان كان معرفة وعلى التعريف بانه غير جامع
يفيصل على وزن حيدر هو القضاء بين الحق والباطل
فما لطلاق الفيصل من قبيل رجل عدل اي اد حسن بحذف
اللام يقال صدق اللام من العلم القائم مقام المثل والماثل
بالصفة المشتهر بها سما ها واجب الا ان تنوينه فيما اذا اول
او قع في مكانه من التنكير فلذا جعل حذف اللام مفوتا له اي
فيما كررت فيه لا الخ لا يقال يصدق على مثل رجل في الدار و
لامرأة خارجا مع انه لا يجوز فيه نصب الثاني فيجب ان يقال
فيما كررت فيه لا على سبيل العطف ولم يذكر الاخير واحدا

وكان

وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل لانا نقول في المثال
المذكور يجوز نصب الثاني في على كون لا الثانية مزيدة وكون
العاطف الاسم والجر على الجر فانما بحسب التوجيه تزيد
كما في اثناء تفصيل اوجه تستفيد على ان يكون لا في
كل منهما لنفي الجنس ويصح ان يكون في الثانية زائدة لانه
جاز البناء مع الزيادة نظرا لفظها عطف معرفة على معرفة
وخبرها محذوف لم يقل وخبرهما محذوف فان لان المحذوف
خبر واحدلهما لانهما بحكم المماثلة في حكم واحد كما في ان
زيدا وان عمرا قائمان هكذا قيل ونحن نقول لا حول ولا
قوة في حكم لا واحدة اذ ما له لا شيء من الامرين الا ما بقي
ولذا قال اي لا حول ولا قوة موجود ولم يقل موجودان فلم
اعترض عليه بان الاظهر موجودان لم يطلع على باطن الامر
فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية
يستفاد منه ان خبر الجملة الثانية مذكور وقد سبق انه
موجود فبينهما تنافر فالاولى ان يقال سابقا وخبرها
بالله حملا على لفظ المشابهة حركة الاعراب او حملا على محله
القريب فان الاسم لا محل له تركيب هو انصب وبعيد هو
الرفع بالابتداء فلان لا زائدة جوز البعض الرضي كون لا
لنفي الجنس فتكون ملغاة لجواز الغاءها بشرط التكرير و
التكرير ولا يجب الالغاء في كليتهما بل يجوز الاختلاف
بينهما في الغاء والاعمال وضعف وجه ضعف رفع الاول
بانه يجوز ان يكون رفعه لالغاء عمل لا وله وجه ضعفا ظهر مما ذكروا
او هو انه يجوز ان يكون لا بمعنى ليس ولا تكون عاملة ازليس
هنا ما يدل على عملها من نصب الجزو الضمير عملها لاستعمالها
وانما قال وضعف وجه ضعف الاول ولم يقل وضعفا لاول
اشارة الى ان اضافة المصنف ضعف رفع الاول في الاستعمال
ولا يلزم من ضعف توجيهها الضعف اذ رفاع الضعف في الاستعمال

فان مداره على كثرة الاستعمال وقلته قوله واذا دخلت
الهمزة لم يتغير العمل انما خص لاجيبان ان الهمزة لا تتغير عملها
لان لا لا تؤثر نفيها في المال مع العوض والتمني فانه ليس لمعنى
في ما اشربه وفي التنزول عنها على نفي النزول وقد تراه اذا
بطل النفي في كلة لا بطل عملها وفيه انه ينبغي ان يعترضوله في
المشبهتين بليس ايضا الا ان يقال اعتمد على المعاينة او لان
فيه خلاف الاندستي في العوض فانه يوجب دخولها ح على الفعل
وخلاف السيرافي من حيث منع كونها للاستفهام وخلاف سيبويه
في جواز حمل التابع على المحل ح ضورة التمني اذ التمني لم يغيرها
عما الجزء فيغير اسمها معمولا لمعنى الا غلام الممن الغلام ولانه
لما كان يغير عملها دخول الجار فيقال كنت بلا مال صار مظنة
توهم التغيير بدخول الهمزة ايضا وقد يجيء بلا مال بالبناء على
الفتح نظرا الى لفظها كما يبنى مع الزائدة نظرا الى لفظها قوله
واما الاستفهام حقيقة الظاهر انه بنه الشارح على ان مقصود
المصنف حصر المعنى في الثلثة وكونها للمعاني الاخر التي يجيء لها
هو فالاستفهام من الانكار والتوبيخ والتهديد وغير ذلك
وقيل تخصيص الثلثة بالذكر لمكان الاختلاف فيها دون ما عداها
فانه لا اختلاف فيها قوله فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا
تكرمه ح وجوب الانتصاب بحيث لجواز ان يكون بعد كلمة العرض
فعل لازم نحو الا زيد ينزل الا ان يتكلف ويقال اراد وجوب
انتصاب الاسم بعدها ح بما لا ضمار على شريطة التفسير قوله الا
جزاه الله خيرا اخ يرد على محصلة بيت المحصلة المرأة التي تحصل
تراب المعدن والتقدير بتبيت تفعل كذا قوله وقفت اسم لا المبنى
بني المبنى اشارة الى معهود وهو المبنى من اقسام اسم لا وح خرج
عنه لا ما وما بارد افان بارد ليس وقفت اسم لا المبني فانه وقفت لتابع
اسم لا مفعوله والمبني في قوله وقفت المبني اشارة الى ما بني على الفتح
بالاصالة مما لا حاجة اليها اصلا قوله مفردا حال من ضمير مبنيا اي بالتنكير

لا وجه يدعو الى جعل بعض قيود الحكم اوصافا للموضوع وبعضها
احوالا والاظهر وقفت مبنيا اول مفرد يليه والثاني يجعل مفردا
حالا من ضمير في اول ويليه حالا من ضمير مفرد افيكون حالا كلي
عامل يليه ويكون التقييدات كلها للموضوع قوله اذ فحكمه الاعراب
لا غير الاولى ان يقدر فيجب الاعراب قوله ان كان المعطوف نكرة
بلا تكرير لا زائدة في كلام المتن قيدين والصواب ما ذكره المتن مطلقا
اذ الكلام في العطف على اسم لا واذا كان المعطوف على اسم معرفة
تعين العطف على المبتداء ولا يتصور العطف على اسم لا واذا كان
العطف بتكرير لا ايضا يجوز العطف على اللفظ والمحل وقوله
فحكمه ما علم في ما سبق لا يوجب التقييد لاخراجه لانه ما سبق مما علم
من هذا المقام قوله ولم يجعل في حكم المتصل لمظنة الفصل اه لا حاجة
الى جعل مظنة الفصل بل يكفي في منع البناء الفصل بالعاطف و
كانه لم يلتفت الى فضل العاطف لقلته اذ هو على حرف واحد وهو
ضعيف اذ تم ولكن وحتى وفضل كثير وليس على حرف واحد الا حرفان
قوله حكمها حكم توابع المنادي قيل المفهوم من كلام الشيخ الرضي
جواز البناء في البدل دون وجوبه قوله من ابنية الالف في نحو
اب اراد به الاسماء الستة الآتية فانه لا يقطع عن الاضافة هذا
عند المصنف واما عند الرضي فلا يتجاوز هذا الحكم من الاسماء
الستة الاخ والاب قوله وصفة النون من نحو غلامين اراد نحو
المثنى والمجموع قوله يعني ان الاصل في مثل هذين التركيبين ترك
طوي ما اشتمل على الشروح في هذا المقام من انه جواب سؤال مقدر
وهو انك قلت اسم لا المفرد النكرة مبنيا ومثل لا اباله ولا غلامي له
مع افرادهما وتنكيرهما معرب لانه لا محصل له اذ لا دليل على اعرابهما
حتى ينتقض بهما الحكم فالحق ان يجعل تحقيقا لهذين التركيبين من
غير تقدير السؤال قوله اي مشاركة اسم لا صين يضاف لا فرق بين
التوجيهين في الحال وانما التفرقة في محل تركيبا المصنف بارجاع ضمير
مشاركة تارة الى اسم لا المضاف باظهار اللام وارجاع ضميره الى المضاف

في اصل معنى الاضافة وهو الاختصاص والتعريف متفرع عليه
بخصوص المواد وبارجاع ضمير مشاركته تارة الى مثل هذين التركيبين
وبارجاع ضميره الى تركيب يشتمل على الاضافة في اصل معناه اى معنى
تركيب يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص فقوله في اصل معناه
اشارة الى ان التعريف في الاضافة زائد على اصل المعنى وح لا يكون
قوله الآتي بين الاختصاصين تفاوتا تاما يستفاد من كلام
المصنف بل زائد عليه ويحتمل ان يكون معنى اصل معناه اصل
الاختصاص ويكون فائدة ادراج اصل انه لا مشاركة في خصوص
معنى الاضافة لان بين الاختصاصين تفاوتا فيكون قول الشارح
الآتي من بين الاختصاصين تفاوتا من مضمونات كلام المصنف
وهو اجدر بالقبول ونحن نقول وجه تقييد المعنى بالاصل ان لا
مشاركة في خصوص معنى الاضافة لانه اختصاص تقييدي والاختصاص
من هذا التركيب جزء وهذا الاظهر كما لا يخفى على من فهم اظهر لم
يجز تركيب لا ابا فيها فيه ان عدم جواز تركيب لا ابا لانه خارج
عن قاعدة النصب لا لانه ليس فيه ما به يشبه المضاف حتى لو كان
لنصب لا يجوز لا ضرب في اليوم مع مشابهته للمضاف اعني لا ضرب
اليوم في اصل المعنى لان الاضافة في امثاله بمعنى في لفشا المعنى
قال المصنف ولانه لو كان مضافا لكان مرفوعا والتكرير وكانه لم يذكر
في المتن لانه معارض بانه لو كان مفردا لزم عدم الالف ووجود
النون وكما يمكن ان يعتذر عن عدم الالف ووجود النون بانه تخلف
يمكن ان يعتذر عن عدم التكرير والرفع بانه لما غاير صورة المضاف
شابه المفرد المنكر فلم يرفع ولم يكرر وانما خص سيبويه بهذا
الخلاف لانه العمدة فيما بينهم فيبحث لانه حكم المحقق الشريف قدس سره
في شرح الكشاف بان الخليل على كبا سنه وقال صاحب الاعراب انه فاتحة
لم يسبق الخليل في مبانيه علماء النحو مثل له ولم يخالف فيما بينهم مثاله
اولا ان المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالفين لا يخفى بعده
عن العبارة ولا يحذف الا مع وجود الجزء كما لا يحذف الجزء الا مع وجود

الاسم

الاسم بعين هذه القلة ويمكن ان يراد بقوله مثل لا عليل تركيب
ذكر فيه الخبر وهي اي خبرية مبنية او لا جعل الضمير الى الخبرية فاتح
الى بيان النكتة للاقتصار على الخبرية ولك ان تجعله راجعا الى
عاملية ما ولا فتستغني عن النكتة ولك ان تجعل النكتة في
الاقتصار انه يستلزم جعل الخبرية على الجزء على لغة اهل الحجاز
جعل الاسمية عليه ايضا لان الاسمية والخبرية متلازمتان فيهم ما
جعل نكتة للاقتصار ينبغي ان يجعل نكتة لترك بنائه بناء الاسمية
على لغة اهل الحجاز في بحث اسم ما ولا مع تقدمه وتأخره الى بحث خبر ما ولا
وهي زائدة عند البصريين نافية مؤكدة عند الكوفيين الظاهر
ان دنياه تها عند البصريين ايضا لتاكيد النفي او انتقض
النفي بالا حلافا لليونس مستشهدا بقوله وما الدهر الا منجونا
باهله وما طالبا الحاجات الا معذبا واول وجعل من قبيل ما انت
الا سيرا لجعل معذبا مصدرا وجعل منجونا قائما مقامه اي دور
منجون او تقدم الجزء وما ليس بظرف على الاسم المتقدم
على الخبر نحو ما عمرو وزيد ضاربا بخلاف ما اذا كان ظرفا نحو قوله
تع فما منكم من احد عنه حاجزين فلان ما عامل ضعيف
او لكراهة ابراز ان النافية في معرض العامل اي فحكم المعطوف
الرفع لا غير من النصب والجر لان جر خبر ما ولا يكون الا بالباء
الزائدة المختصة زيادتها بتاكيد النفي ولا نفي بعد الموجب ليؤكد
باعتبار الباء وقد بنية بقوله واذا عطف عليه بموجب اه المعطوف
بعد الموجب هو المفرد لا الجملة كما ذهب اليه الشيخ عبد القاهر فمجعل
ما زيد قائما بل قاعد في تقدير بل هو قاعد واما الرفع فللعطف
على محل الخبر لانه مرفوع لكونه خبر المبتدا في الاصل وقيل العطف
على سبيل التوهم بتوهم بطلان عمل ما ولا قبل الموجب موجب بطلا
بعده اي اسم ما اشتمل ليخرج لا فجعل الاشتمال بمعنى كون
الجزء مسموعا عند سماعه فاصناج لا مزاج الحروف الا واخر الى يقين
ما اريد بكلمة ما ولو جعل الاشتمال بمعنى كون الجزء مطلقا مذكورا او مقدرا

المنجون الدولاب
ينبغي عليها هاء
قاموس

المحمودان

104

مضى فيه لم يحتج له اليه والاحتياج ليس لجزء احراز الحرف الاواخر
المذكور بل لكل مجموع من الحرف الاخر وجزء آخر لاشتماله على الجزء كما تشتمل
الاسم فيقع الجزء اراد بالجزء الكسرة وما يقوم مقامها الا المعنى المصدري
يوضحه قوله سواء كان بالكسرة الخ فلا يتوهم الدور وقوله لفظا او تقديرا
متعلق بالكسرة والفتحة والياء ايضا نحو غلام اخي القوم ولم يقل
او محلا لانه غير مشترك بين الجميع وانما قلنا من حيث هو مضاف اليه
لان المضاف مصدرا ميميا لم يحتج الى قيد الحيثية لكن احتيج الى جعل
ضمير اليه للشيء المقدر المذكور وعلى هذا ليس قوله والمضاف اليه من وضع
الظاهر موضع المضمر واما على توجيهه فهو من وضع الظاهر موضع
المضمر لتنزيل التوضيح المطلوب في مقام التعريف والمضاف اليه وان
كان مختصا بما عرفه به لكون المشتمل على علامة اعم منه ومما هو مشبه به
اشار بقوله وان كان مختصا بما عرفه به الى احتمال ان لا يكون مختصا
بظاهر ما عرفه به بان يراد بما منسب اليه شيء اعم بما منسب اليه حقيقة او
وصفة لكون المشتمل على علامة اعم منه ومما هو مشبه به مبني على ان
ضمير المشتمل على زيادة العلامة لا على العلامة من حيث انها
علامة او الاشتمال حقيقة او صورة وفيه انه ينتقض تعريف المجرور
بمثل غلامي غير مجرور ويمكن ان يدفع بان المراد بعلامة المضاف اليه
ما يكون حاصلا بحرف الجر حقيقة او حكما وان اعم مما اشتمل على علم
الجر ومما ليس كذلك ليس اولى بتقدير ان لا يخص المضاف اليه بما عرفه به كما
لا يخفى كلمة الوصل وذهب في ذلك مذهب سيبويه وكانه احتياط
في قولهم والجر علم المضاف اليه بقدر الامكان بلا تكلف فالتقدير
اي التقدير المخصوص وهو تقدير الحرف مرادا والا فالتقدير غير مشروط
بهذا الشرط بخصمت يوم الجمعة وضربته تاديبا والاولى والارادة
شرطها الخ اي مشلخا بعضها زيد بالتجريد الاستلاح الذي لا فهم منها
فلا يرد ان الواجب ان يقول مجردا عن تنوينه والاولى ان يجعل من
قبيل بعضهن بعض الاستلاح تنوينه او ما قام مقامه هذا
في الاكثر فلا ينتقض بالجمع من الوجه لان الخفة في الاضافة فيه بحذف

متعلق

متعلق المضاف اليه ولا ينتقض بكم رجل وحاج بيت الله لان
المراد بحذف التنوين لاجل الاضافة كونه بحيث يجب حذفه
تنوينه لاجلها لو كان فيه تنوين ولا يلزم صحة اضافة الغلام
الى زيد لان الغلام ليس بحيث لو كان فيه تنوين يسقط لسبب
الاضافة لانه لو كان فيه تنوين يسقط لاجل اللام التعريف
او التخصيص او التحقير كلمة او همنا لمنع الخلو اذ التحقيق لا يوجد
في المحل ثم المتبادر من هذا التعريف انما قال المتبادر لانه يمكن
تاويل التعريف بان المراد بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اعم
من التقدير حقيقة او حكما لانما تفيد معنى في المضاف يتبادر
منه ان نسبة المعنوية الى مفاد الاضافة فانها افادت معنى للمضاف
ويتجه عليه ان اللفظية ايضا افادت معنى للمضاف وهو الخفة
فالاولى ان يقال نسبة المعنوي الى المفاد له وكذا اللفظية فان
الاضافة الاولى تفيد تعيينا او تخصيصا لمعنى المضاف والثانية
لا تفيد الا تخفيفا للفظ المضاف فنسب الاولى الى معنى المضاف
والثانية الى لفظه علامتها ان يكون مقدرا علامتها ليشمل الحمل
والمشهور والعام في مثله تقديرا ونحو ولكن تقدير العلامة اصدق
معنى كما لا يخفى كاسم الفاعل الخ والمنصوب في جنس المضاف
الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف اليه الخ لا حاجة
الى ذكر هذا الشرط لانه اذا صدق المضاف اليه على المضاف وجب ان يصدق
يصدق المضاف على غير المضاف اليه لامتناع اضافة الاخص
والحاصل اي حاصل البيان في هذا المقام واما مساواة
واسد ان اريد المساواة التي هي قسم من اقسام النسب كما هو الظاهر
لا يصح التمثيل بالاسد والليث لتوافقهما وان اريد المساواة
في الاستعمال بان يصح استعمال احدهما كلما يصح استعمال الاخر ولا يلائم
المقابلة بالاعم والاخص والمباين الا اذا حملت على ما يلائمها
فيلزم تكلفات كثيرة فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف اشار
الى انه ينبغي ان يقيد عبارة المصنف فيما عدا جنس المضاف بان يكون

اصلا للمضاف وكذا قوله في جنس المضاف يوصف كونه اصلا وفيه نظر
لان الاضافة اللامية لا يحسن في ثلثة رجال وليس المضاف اليه اصلا
للمضاف ويشكل بمانة رجل مطلقا لانه لا يصح جعل اضافة لامية ولا
بيانية لانه لا يصح مانة هي رجل بل يجب هي رجلا الا ان يقال المراد
برجل الجنس والتنوين للوحدة الجنسية اي مانة هي هذا الجنس
فقوله يوم الاحد وعلم الفقه وبخ الاراك الا تنبيه بحسب المعنى
ان هذه الاضافة بيانية واظهر من فيها خال عن التكلف الا ان
ائمة العربية جعلوها لامية ولا يظهر ما دعاهم اليه وكذا كل رجل
قالا ظهر فيه ان يكون الاضافة بمعنى من اي كل هو رجل وصح حمل
الظرف على كل مع انه مستقذر لانه متناول للمستقذر على سبيل البدل
قلت فهم لكن لما كانت الاضافة بمعنى في الى هذا كلام ظاهري
اوقع اول من وقع فيه قلة التدبير وتبعه كثيرون لمنعهم ربقة
التقليد عن التفكر والتحقيق ما اداني اليه الممتلك بحبل التوفيق
وهو ان كثيرا ما ينزل ظرف الحدث منزلة الفاعل فيسند اليه
فالاضافة ايضا لهذا التنزيل فمعنى ضرب اليوم كمعنى ضرب زيد
فيكون بمعنى اللام وليس هذا الوجه جاريا في نحو خاتم فضة
قافترقا اي ضرب واقع في اليوم الظاهر ان في اليوم فيما هو
اصل ضرب اليوم اعني ضرب في اليوم متعلق بالضرب وليس
بصفة لضرب تقدير واقع في اليوم اي تعريف المضاف مع المضاف اليه
المعرفة هو المض وتقييد تعريفيا مع المعرفة ظاهرة تعريف احد
طرفي الاضافة مع معرفة هي احد طرفيها الا انه خص المستفيد بالمضاف
المعرفة مع المضاف اليه قوله وشرطها بتجريد المضاف من التعريف قلنا
ذلك كما ان المعرف باللام في اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا
اشارة الى معين قد تبع في ذلك الشيخ الوضي وترك ما حققه علماء
علم البلاغة من ان اللام موضوع لمعين اما مفهوم مدخول او قسم منه
وقوله ولقد امر على اللئيم من الاول فان المراد باللئيم مفهومه
المعين وغير المعين وهو ما اطلق عليه اللئيم من المعرف من غير استعمال

اللفظ فيه مستفاد من القرينة ووصف اللئيم بما يوصف به النكرة
لانه في المعنى كالنكرة لانه مناط الفائدة فيه مجهول غير معين لانه
يحتمل ان يكون مخالفة الشيخ مع علماء علم البلاغة من قبيل مخالفة
العلمين وتفاوت الاصطلاحين فكلام الشيخ اقوى بالاختيار
في تحقيق كلام النحاة وليس يجري هذا الحكم في نحو غير وشبه
كنحو وشبه وغير ذلك ولا يخفى عليك انه ينبغي ان لا يكون فرق
غلام زيد من غير اشارة الى معين وبين مثل وغير في عدم افادة
الاضافة التعريف فيهما مع ان الاستقال فرق بينهما في تعريف وصف
الاول دون الاخيرين بان يجعل واحد من جملة ممن يتأتى منه ذلك
الاسم مفهوم يصدق عليه جملة يكون مدلول العلم واحدا منها
واقله المسمى بهذا الاسم وقد يخترع في بعض الاعلام لمفهوم خاص
لاشتهار مسماه بمفهوم فيستعمل العلم في هذا المفهوم فيصير
نكرة كان يراد بالحاتم الجواد بهذا الوضع ان طريق تنكير العلم
لا ينحصر فيما ذكره فانه قد يكون بارادة اشتهاره بصفة فبيانه
لتنكير العلم تضييق للطريق الواسع ولا يذهب عليك ان ما يستفاد
من قولهم ان العلم يصير نكرة بالطريق ينافي ما يستفاد من تعريف
النكرة بما اندفع لغير معين فان العلم بهذا التذكير لا يخرج عن كونه
موضوعا لمعين ولا يدخل فيما وضع لغير معين فلا بد من ان يراد
بتنكير العلم وتجريده من التعريف جعله في حكم النكرة وان لم يكن
معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن اذ المراد بالمجرد يجرده وخلوه
والاظهر ان المراد بالمجرد ايراده بلا تعريف وانما يجب التجريد
لان المعرفة لو اضيف الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص
استعمل التخصيص في المعرفة وهو خلاف اصطلاح النحاة لان
التخصيص في المعرفة عندهم تقليل الاشتراك في النكرة وما هو بمنزلة
التخصيص في النكرة يسمى في المعرفة توضيحا ولو اضيف الى المعرفة
لكان تحصيل الحاصل لا يخفى ان تحصيل الحاصل فحي فينبغي استحالة
الاضافة الى المعرفة فلا حاجة الى قوله فتضيع الاضافة وبين

بجعلها علما في نحو النجم والثريا اورد عليه ان المجعول علما هو المركب
والمعرفة جزؤه فلم يلزم جعل المعرفة علما ولا يخفى انه غير وارد اذ
مقيدين المراد بالنجم حاصل من غير جعله فجعل المجموع علما لتحصيل
فائدة تحصيل الحاصل فلا فرق في تحصيل الحاصل بينه وبين
اضافة المعرفة ثم يمكن الجواب بان جعلها علما في الامثلة المذكورة
لجعل التعريف لازما باقيا فليس فيه تضييع جعلها علما ولا تحصيل
الحاصل واما ما اجاب به الشارح فيتجه عليه انه وان ليس فيه
تحصيل الحاصل لكن فيه تضييع العمل اذ لا فائدة في ازالة تعريف
اللام الموجودة في الكلمة واعادة التعريف بطريق آخر اما
استعمالا فلما ثبت من الفصحاء من ترك اللام اي ابدا والاحضر
الاوضح فلانه ما ثبت من الفصحاء قال ذو الرمة كتبه في الحاشية
قال ذو الرمة ايا منزلي سلمى سلام عليكما هل الا رسن اللائي
سنين دوارج وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ثلاث
الاثافي والديار البلاقع اي يرد بجواب السلام ويكشف
العمى عن السحر الذي هو في عمى عن حال سلمى والاثافي جمع اثفية
وهي واحد الاحجار الثلثة التي ينصب القدر عليها والبلاقع
جمع بلقع اي الخالي وفيه ان الاثافي يميز الثلث فكيف يصح تعريفه
والتمييز واجب التنكير الا ان يقال الثلث في الاصل صفة للاثافي
وكان اصل التركيب الاثافي الثلث فيكون التركيب من قبيل
جرد قطيفة كان من استعمل الثلث الاثافي اراد التنبيه على انه
ليس من الاضافة الى المميز دفعا لتوهم تعريف التمييز نحو
مصاوع البلد وكريم العصر فان ملك البلد مفعول فيه للمصاوع
وكذا العصر مفعول فيه للكريم فلك لا يعمل اسم الفاعل بدون الاعتماد
فليكن المراد مصاوع البلد وكريم العصر فيها لم يعتمدا وايضا شرط
وجوب عمل اسم الفاعل ان يكون بمعنى الحال والاستقبال واذا كان
بمعنى الاستمرار فعمله جائز فليكن المثالان بمعنى الماضي او الاستمرار
وقد يقال اضافة الصفة الى معمولها نادرة على اعتبار المتكلم فان قصد تعلق

العامل

العامل بالمعمول واضاف فلفظية وان قصد تقدير حرف جر وفي
معتبرة في الاضافة معنوية قيل اسم الفاعل والمفعول يعملان
في المرفوع والمنصوب بالظرفية المصدرية من غير اشتراط وثبات
وانما اشترط الزمان للعمل في المفعول به وغيره مما لم يذكر سابقا
وهذا خلاف ما سياتي في المتن وقيل اضافة اسم الفاعل والمفعول
انما هي الى السببي لا غير فيقال زيد صاحب بطنه ومؤدب خدامه
لا الى غيره كما في زيد ضارب في دار عمرو الا تخفيفا لا تعريفا
ولا تخصيصا اعلم انه يجوز انما تقيد تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا
ولا يجوز لا تقيد الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا فالاولى ان
يقال اي تقيد تخفيفا في اللفظ لا تعريفا ولا تخفيفا في اللفظ
لا في المعنى اشارة الى فائدة لذكر وله تع اللفظ وفيه بحثان احدهما
ان المعنى لا يوجب بالمخفة والثقل وثانيهما انه يجعل الحصر نظرا
مضافا الى حيثية المعنى اي لا تقيد الا تخفيفا في اللفظ لا في المعنى
فلا تقيد انه لا تقيد تعريفا ولا تخصيصا فما يقال اي ذكر في اللفظ
للاشارة الى وجه التسمية اقرب منه وان كان بعيدا فلعدم الاشارة
ان يقال لو قال لا تقيد الا تخفيفا لتبادر الذهن الى تخفيف
في المضاف على قياس افادة الاضافة المعنوية التعريف والتخصيص
فصرح بعوده في اللفظ اي في لفظ المتكلم سواء كان مضافا او
مضافا اليه للتعميم كان اصله القائم غلامه لا يخفى عليك
ان هذا الوجه لا يتم الا على مذهب من لا يجوز القائم غلامه ولا ينبغي
لا تخفيف في المضاف اليه الا بتبديل حرف متحرك بحرف ساكن لا حذف
حرف التعريف في المضاف اليه بعد حذف الضمير واضيف القائم اليه
قيل بعد جعله شبيها بالمفعول لئلا يلزم اضافة الصفة الى موصوفها
اذ الواقع في الصفة غير الموصوف بخلاف الناصب مع المنصوب
قد اغتفر في الاضافة اللفظية مثل ما وقع في الاضافة المعنوية
من امتناع اضافة الصفة الى موصوفها لان الصفة فرع المعنوية
فلك ولذا التزم الاضافة في الصفة بدل موقوفها لئلا يلزم تعاقبها

بلا مرفوع ويتفرع عن هذا ان لا يكون لما اضيف اليه الصفة محل
ومحمل والمراد ان المشار اليه بثم الخ قيل لا يخفى ان هذه العبارة
انما تذكر لبناء لاحق على سابق او بثبات سابق بلاحق ولا بثبت
المجموع هنا مما ذكر اذ لا يثبت عدم افادة التخصيص ويمكن
ان يقال عدم افادة التعريف ليستلزم عدم افادة التخصيص
لان معنى واحدا الاضافة يوجب التعريف والتخصيص وانما
تفاوت الايجاب بتفاوت المضاف اليه في التعريف والنكارة
فلا يرد لا دخل في ذلك الاستلزام لان انتفاء التخصيص قد عرفت
رفعه بما هو الاخلق بالاختيار ومن جهة انها تفيد تخفيفا
الاولى ان يقال من جهة انها لا تفيد تعريفا وتفيد تخفيفا
اقترن الضارب او تجرد والضارب في الجواز والامتناع اذ لو افادت
التعريف لتساويا في الامتناع ولو لم تفد التخفيف لتساويا في الجواز
وعلى هذا الاسلوب تقديم هذا قيل لان افادة التخفيف
مذكور صريحا بخلاف انتفاء افادة التعريف والتخصيص وتقديم
المتفرع على المصرح اولى من تقديم المتفرع على المذكور ضمنا
وفيه ان انتفاء النفي مقدم على الاثبات فالتركيب الذكوي في
الاسيد لال موعى فيما فعله المض واما ما وقع في شعر الاعشى
اعنى اسم لخمسة عشر شاعرا الخمسة عشرة قبائل وتفصيله في القاموس
وضعفا الاولى ان يكون من التضعيف يعني ضعفه القوم
فلم يكن موتوقا به ليستدل به وح لا يتوجه مصادرة لما عرفت
من امتناع مثل الضارب زيد يعني امتناع الضرب زيد مقصود
بحيث يبتغي ان يرد به ما نحن فيه وان كان قول الاعشى فلا يمكن
ان يرد بقول الاعشى وح لا يتوجب للمصادرة اللهم الا ان
يقال اشار الى ضعفه الواضح لوضوح كما ان بعده عز العبارة
بقوله ضعفا لواهبا لمائة الخ ان احتمال آخر من كونه من تتمة
الاستدلال على قوله ولا تفيد الا تخفيفا في اللفظ وكذا النظائر
فاعرفه بتأمل منح فانه يحتمل النصب حملا على المحل ففيه ضعيف

لان مدار الاستدلال على نقل الوثوق به الخ وولاء لتحمل المائة المحل
النصب على المفعولية فلا يحتاج الى دعوى نصبا لعبد حملا على المحل
او من قبيل التلفيق الاتواب وح يكون وجه اخر لضعف النسبة
وعبدها اى راعيها في اضافة العبد حملا على المحل او من قبيل
الى المائة تزييد مدح الممدوح بانه يهب عبدا يتعهد مائة مما لا يبل
الحدثيات التتابع مع اطفالها وهذا اعز من المائة اذ المائة كثيرا ما
يوجد مثل هذا العبد يستوي فيه الجمع والواحد قيل هو مشترك
بينهما كالعلم واما لانه قاسه على قوله اما لانه توهم عند
شرح قوله خلافا للفراء لانتفاء التخفيف لزوال التنوين بالام
لا يكون في اثبات انتفاء التخفيف بل لا بد من ضميمة انتفاء ما يجيء
من المضاف اليه للاضافة كما في الحسن الوجه حملا على الوجه المختار
في الحسن الوجه وانما قال على الوجه المختار ترويجا للحمل والوجه
المختار فيه الاضافة لانه لو قيل بالرفع كان قبيحا ولو نصب وان
كان مع النصب احسن ايضا كما انه مع الجر احسن لكان مشتملا على تكلف
التشبيه بالمفعول في النصب كذا قيل وفيه نظر لانه قد سبق من هذا
القائل ان اضافة الصفة ايضا الى الفاعل بعد تشبيهه بالمفعول فلا
يلزم اضافة الصفة الى موصوفها فالوجه ان المختار في الحسن الوجه
ووجهان الا انه حمل ههنا على ما هو مناسب له وهو متعين فلذا
اطلق المض العبارة ولا يخفى بانى قوله على الوجه المختار في الحسن الوجه
ووجهان الا انه حمل ههنا من الحسن يعني سيبويه واتباعه وكذا
في بعض الشروح انه لم يقل الا بالمفعولية وفي الرضي ان هذا القائل
بالاضافة الرماني والمبرد في احد قوليه والزمخشري فيمن قال
اى في قول من قال بجعله بتقدير المضاف لان الجواز هو قول فيكون
طرفه الاقوال ويكون بين الاقوال بين القائلين والاظهر ان في عبه
عداى عند من قال فانه لا يحتاج جواز الحمل اشار الى فائدة
قوله فيمن قال والاظهر انه اشارة الى رد قياس المبرد على الضارب
من وجه اخر وهو منع كونه مضافا اى لمحولية على ضارب فالحد

فاعل لم تقول له الخ كان فضل عن قوله حملا على المختار فاخر التاويل
الوضيا فحق ما مثل الانسان مشتق من النسيان ويحتمل ان
يكون مقدرا لانه يقال اى انما جاز عندى من قال كنا حملا
من غير الجنان تحذف تنوينها متعلق بقوله ثم حمل لا بقوله مضافا
يظهر ولا بشئ من الصادق ولم يحملوا الضارب زيد عليه الخ قيل
يتجه انه لم لم يحمل الضارب زيد على ضارب زيد فان النسبة بين
الضارب زيد وضارب زيد كالنسبة بين الضاربين وضاربك
وجاء منشأ هذا الاشتباه عدم التامل المورث للانتباه
والا فكيف يخفى به مثله على الفضلاء الممتازين فان اضافة
ضاربين يحصل بها التخفيف في المضاف والمضاف اليه والضاربك
وان لم يشاركه في تخفيف المضاف شاركه في تخفيف المضاف اليه بخلاف
الضارب زيد وضارب زيد ويتوجه من هذا انه يمكن حمل الضاربك
على المختار وفي الحسن الوجه لمشاركتهما في تخفيف المضاف اليه بالاضافة
بقي انه على المختار في الضاربك التخفيف لا حاجة فيه الى الحمل الا ان يقال
لما لم يحصل التخفيف بحذف شئ بل بتبديل المنفصل بالمتصل
فالمراد بالتخفيف بالحذف لانه لكل من هيئتي التركيب الوصفي
والاضافي في معنى اخر لا يقوم احدهما مقام الاخر فيه بحث لان الكل
من هيئتي الاضافة وتركيبا الصفة مع معمولها معنى اخر وقد قام
هيئة الاضافة في الاضافة اللفظية مقام هيئة تركيبا العامل مع
المعمول وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا والجامع قائما مقامه
مخطوبا عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة فان المراد من الوقت
الجامع فخرج الذات المعتبرة في الجامع مع من كمال الابهام الى نوع
معين فيكون من قبيل اضافة احد المتباينين ومما يقضي منه
العجب ويوجب نقصان البشر وان كان المنتخب ما كتبه في هذا
المقام من هو جامع بين العلم والادب وحاصله ان اضافة المسجد
الى الجامع من قبيل اضافة العام الى الخاص وكذا قياس سائر الامثلة
فيكون ملك الاضافة كاضافة طور سينا وصلوة الوتر ولعله الكوزه

وجانب الغربي بصلون الساعة الاولى وهي اول ساعة بعد زوال
الشمس واول ساعة فوضعت فيه الصلوة وبقلة الحبة الحمقاء
في الصحاح الحبة واحدة حب الحنطة ونحوها والحبة بالكسر بزور البقول
مما ليس بقوت هذا وانما وصفوها بالحمق لانها تنبت في مجاري
السيول ومواطئ الاقدام ومثل جوهر قطيفة كتب في الحاشية جوهر
خرد رشته از كمنكي وفرسودكي ولا يضاف اسم ما ثل المضاف
اليه في العموم والخصوص اراد بالمماثلة في العموم ان يكون مدلولاهما
كليين يتحد افرادهما سواء كانا متوافقين او متباينين وبالمماثلة
في الخصوص ان يكون مدلولاهما شخصيا واحدا والاخصر الاوضح ولا
يضاف احد المترادفين او المتساويين الى الاخر ينبغي انه لا يتقرر
عليه بل يضم اليه انه لا يضاف الاخص الى الاعم وكانه اقتصر على ما ذكر
لانه وقع في اللغة ما يوهم وقوعه من كل الدراهم وعين الشئ نحو
سعيد كوز فاراد رفعه والجثث في الصحاح والقاموس
الجثة شخص الانسان فهو اخص من الاعيان حتى صار كالاسم
غير صفة فانه يستعمل بدون الموصوف فان الصفات لا بد لها
من موصوف مذكور او مقدر ووجه ضرورة اسمائه يقتضيه
ذات الجزء مع قطع النظر عن الوصف فلم يطلب موصوفا ولم يكن
ذكر الاسد واضافة اللبث اليه لغوا لانه ليس في ذكر المضاف اليه فائدة
بخلاف المضاف اليه بالاضافة اللفظية ولا في الاضافة لانه لا تخفيف
بها اذ حذف المضاف اخف بخلاف اضافة العام الى الخاص حيث
قوله بخلاف متعلقا بقوله لعدم الفائدة ويحتمل ان يتعلق بالاضافة
اى الاسم المماثل كليث واسد بخلاف كل الدرهم وعين الشئ فان
الكل فيه ليس مماثل الدراهم والعين ليس مماثل الشئ بل يحصر
بالاضافة فان المضافين بهما يختصان بالاختصاص التعريفي وغيره
واليه اشار بقوله سواء الخ واما اذا كان للجنس وفيه خفاء
زيل الخفاء صحة عين اللاشئ ونفسه للاشئ والخفاء انما جاء من
من جعل الشئ شاملا لغير الموجود في الخارج كما في اللغة فان الشئ

والاخبار عنه ان يخبر عنه فمن قال الشيء بمعنى الموجود في الخارج عند
جماعة المعتزلة اعم بلا شبهة فقد بعد وتفصيل ما يزول به الخفاء
ان المعتبر اذا اريد به الاشارة الى الطبيعة من حيث هي
فالحق انه مطلق على الفرد والطبيعة بخلاف الطبيعة فانها
لا تتحقق بدونها وان اريد به الطبيعة في ضمن الفرد فالعيد
يصدق عليها وعلى الطبيعة من حيث هي ويرد على قولهم
ولا يضاف اسم من اسماء الله الى المضاف اليه في العموم والخصوص قولهم سعيد
كوز فان سعيدا وكوزا اسمان لمسمى واحد الوارد لا يخصص
هذا الحكم بل يتوجه على قوله وشرطها بتجريد المضاف عن التعريف
وكذا عقل الخصوص زوده عنه فاخره الى هنا فاجاب عنه بانه
سلمنا دخول احدهما على المدلول والاخر على اللفظ فكانك اذا
قلت جاءني سعيد كوز قلت جاءني مدلول هذا اللفظ يتبادر
منه انه اريد بالسعيد مطلق المدلول وهو بعيد بل الطريق في
تفهيم المعنى ان يراد به المسمى به لا مطلقا لمدلول فتأويل سعيد كوز
مسمى بسعيد كوز والاظهر ان يراد بالكوز مدلوله دون وناول
السعيد بمعنى به فيكون من اضافة العام الى الخاص لا اضافة المدلول
الى اللفظ فاعرفه ولم يقولوا كوز سعيد لانه قصدهم بالاضافة
التوضيح واللقب اوضح يعني جعل اللقب لكونه اوضح احق بجعله موضحا
لانه يجب ان يكون الموضح اوضح اذ الموضح يكفي ان يجعل المدلول
باجمالية مع اخر اوضح سواء كان اوضح او مساويا او دونه
فلا مانع من قبيل التوضيح ان يقال كوز سعيد لانا لم نرد الا
الا ما هو الاحق ولا مانع من حيث القياس وكون اللقب اوضح
انما يظهر اذا لم يكن مشتركا كالكوز الكوز مشترك في القاموس الكوز
اللئيم والحاذق وابن علقمة وابن جابر غير منسوب صحابيون
هذا والاظهر ان الكوز صار لقبا لهؤلاء من معنى الحاذق لا من
معنى اللئيم وهو في عرف النحاة احترز به عن عرف الصرفية
ولذا لم تقيد بيان الملحق بعرفهم اذ ليس لغيرهم فيه عرف واختلف

في ان ايهما الاصل وفي تقديم مفتوحه اشعار بانه
الفتحة لكن قوله وفتحت للساكنين ظاهر في ان السكون
فتأمل وحكما لانها لاستقلالها في حكم الابعاض
ياء المتكلم لان مشاكلتها حركة الكسرة فلما قدمت
التي هي اختها مثل مسلمين اذا اضيف الى ياء المتكلم
العرض بتقليل التمثيل كان الظاهر ان يقال لانه لما اضيف
ولو كان تقييده لا يطلب اذ جوابا فينبغي ان يقول وظهر
مسلمي بالعطف ولا يحصل جزاء لاذا وكذا قوله مثل مسلمون
اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واو ياء - وكسر ما قبلها
لانها لما انقلبت ياء ساكنة يوجب بقاء الضمة بقاءها فيخرجها
قال الشيخ الرضي ذلك الايجاب فما لم يلزم الالتباس فيما
ينبغي الضمة كما في جمع الكوى على افعل الصفة ابقى الضمة لئلا
يلتبس فعل بفعل وفتحت الياء اي ياء المتكلم في الصوب
للساكنين قال الشيخ الرضي وقراءة محياي ومماتي بسكون الياء
عند النحويين ضعيف واختير الفتحة لخفتها والظاهر انه
اختيار الفتحة لانها الحركة التي كانت للياء واما الاسماء الستة
التي مر البحث عنها هذا بمنزلة الاستثناء من قوله فان كان اخره
الفا يثبت وان كان ياء او عمت وان كان واوا قلبته ياء وادغمت
فان كان في اخر هذه الاسماء الحروف الثلثة في الاصل الثلثية
اذا اضيفا الى غير ياء المتكلم فهي الاضافة الى الياء يجب ابقاؤه
على الاحكام المذكورة في الحروف الثلثة فاستثناها بيانا حكما
او بمنزلة الاستثناء من اضافة الاسم الصحيح لانها الحذف اجحف
شيئا منها اسماء صحيحة مع ان بعضها ليس كالاسماء الصحيحة
وهو فمي وابي على ما اجاز هما المبرد ويتجه حينئذ ان ينبغي ان
يقرض لجرد اخي وابي وفي والتقرض بالياء عار عن الفائدة
فاخي وابي قدم الاخ لانه ابعد عن خلاف المبرد وادسخ في
هذا الحكم كيف ولم يستعمل اخي بالتشديد وانما اجاز المبرد

[illegible] من ابي كما صرح به الشارح ومنهم من قالهما قدم
الاخ لمقتضى في قوله ثم يوم يفر المرء من اخيه واعه وابيه
وانما اوقعني هذا العجب واراه اعجب من كل اعجب برد لام الفعل
فيهما وهي الواو في حال الرفع وفي حال الجر الياء فقياس الميزان
ان يقال هذا ابنصاباي والى مالك ذو الجاز بداو
فيل مخاطبه المومئ كتب في الحاشية اوله وقد اصلك ذا الجاز
وفي داري مذ وابي فضاء ذو الجاز اسم سوق بمنا ومعنى اوي
الحق انتهى واوي بصيغة المجهول واجاب المص بان ذلك
خلاف القياس الخ على انه يجوز ان يكون مختصا بضرورة الشعر
الى اخر ما قال حبذا صيغة غايبة مع ان المتبادر من امثاله
في كلامهم الصيغة تغير صيغة الخطاب دفعا لما يتجه ان الصواب
ان يقول بين واصتر ازمن بعدها قيل ان حمى فيه حرف مضاف
الى ضمير فجي ولو قال المص وقيل لكان اوضح وهم بالجوكاة
التخلص لكن بمثابة الحركات الاعرابية وضمير اضع منهما عائد
الى الحمى المذكور ولا يتعين المرجع في مقام ترجيح الفتح واذا قطعت
قيل انه ابحث من غير المصنف ذكر تقريبا ويقال ترتيب اللغات
في الفتح اصله هكذا دلو وعصا ويد وفناء ولغة اد في مفاهي كسواء
وقد وصله عند الفراء ذوي كفلس وعند غيره كقرس وكانه خص
المصنف الذكور كان ماذكره مقتضيا لاختصاص ياء المتكلم بالذكور
في مقام النفي لان بثوت بعض الاحكام اعنا كان بالاضافة اليه
فيفاد الاشمل كان المناسب اداء حق الشمول كالكاهل
كتب في الحاشية الكاهل ما بين الكتفين انتهى وهو اسم بحسب
الاصل بخلاف التابع فانه اسم بالنقل ولم يجعل التوابع جمع تابعة
مع ان الفاعل الوصفي ايضا يجمع على فواعل ويصح تانيث الاسم
التابع لانها لو كانت جمع تابعة لقال كل ثانية باعراب سابقها
ولجعل جنس الاقسام التابعة دون التابع والمراد بها توابع
المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التي هي اقسام الاسم اي حقيقة

او حكما فلا يشكل بالجمل الوصفية والجمل التي هي معمولة لا
اعراب فلا ينتقض حدها بخروج ان ان ضربت زيدا يعني شيء
ضرب ضرب زيد لا في زيد ضرب ضرب فافهم والاحتياج الى تخصيص
المفرق لجعل ان وضرب من التوابع والا لبين بعد الحكم
فيما بعد ويجري يعني التاكيد اللفظي في الالفاظ كلها والاولى
ان جعل التاكيد كالمعطوف اعم من التابع لكونه من خصوص
التابع اعم كل ثان اي متاخر اراد دفع ما يورد على التعريف
من الثالث فصاعدا ولو فعه طريقان جعل الثاني بعض الثاني
او اعتباره ثابتا في التوبة بالاضافة الى متبوعه لان المذكور
الصفة ثانية في المرتبة من الموصوف وان كان ثالثا في الذكر
واول كلامه ناظر الى الدفع الاول والى الثاني وبعد تسليم
بان المراد الثانوية في الرتبة لا يتوجه الاشكال بالتابع المتاخر
فمن قال يشكل بمثل عليك ورحمة الله السلام لا افهم ولا السر
او التاخر بحسب الرتبة فقد غفل ولا يذهب عليك ان
بنية بقوله كل ثان باعراب سابقه ان المراد بالثاني المحكوم
حيث لم يقل باعراب اوله ونحن نقول المراد الثاني في اعرابه
سابقه والباء للظرفية فيتناول الثالث والرابع في المذكورة
لان كلا منهما في الاعراب اي بجنس اعراب سابقه ضرورة
ان الاعراب الواحد بالشخص لا يمكن ان يجري على كلمتين
ناشئ كلاهما من جهة واحدة شخصية مثل جاءني زيد العالم
الا يخفى ان ما ذكره لا يظهر في الصفة المادحة والذامة والتي
للترحم او التاكيد فان القصد ليس الى نسبة العقل الى الشيء
وتابعه بل الى الشيء وتابعه بل الى المتبوع وذكر التابع او التاكيد
وكذا لا يتضح في التاكيد وعطف البيان وبعض المعطوفات
واورد عليه نحو قرات الكتاب جزءا جزءا فان الجزء الثاني
باعراب سابقه من جهة واحدة شخصية هي الحالية القائمة بالمجموع
وليس بوارد لانه ليس ثانيا في الرتبة بل كل جزء يستعير الاعراب غير

[illegible] في الرتبة ومن قال باعراب سابقة بمعنى بجنس
اعراب سابقة اخرجه لانه فقيد اعراب سابقة لا بجنسه لان
اعراب واحد بالشخص في قصد المتكلم ظهر في محلين فقد اتى
بكلام يجاوز نفسه على ان محل قوله باعراب سابقة على معنى
بجنس اعراب سابقة بجعله اعم مما هو بعين اعراب سابقة ولا يجعله
مقابلا لئلا يشمل التوابع الى موخرات كانت هذه الامور
او ممتنعة لان المراد الثانوية في الرتبة على ما عرفت اعلم
ان الاعراب التقديرية في هذا التعريف الاحسن ان التعريف
هنا للتابع في الاعراب ولما لم يكن شاملا لتابع حركة المناسبة
وتابع حركة اسم لا تعرض لهما في محلهما ولم يرض باصالتهما
في هذا الباب ثم ان لفظ كل هنا ليست في موضعها لان
التعريف انما يكون للجنس وما الجنس لا للافراد وبالافراد
ايضا لا يصدق على تابع انه كل ثان فذكر كل يمنع صحة الحمل
فليحفظ فانه من سوانح الاذهان فالمحدود بالحقيقة التابع
لاعرفهم ولم يقل ان لفظة التوابع ليست في موضعها لانه ليس
مطردا بل على وزان المرفوعات ونظايره بتقدير هذا باب
التوابع والمعرف هو المحذوف او هو كل ثان فهو استدراك
على الشارح بان ذكر التوابع ايضا ليس في محله فعدا تي
بمتبوعك لكن لما ادخل عليه كل يعني لفظ كل متمم زايد
المعرف بزيادته الى كون التعريف مانعا والظاهر انحصار
المحدود فيها هذا تكلف مستغنى عنه كما لا يخفى على من له حظ
اوفر بالاساليب دقايق التراكيب بل مما يليق البحث عن وجه
الماء الضحاك الى الساحل من الاعاجيب النعت قدمه
لكونه اشد متابعة واكثر استعمالا واوفر فايدة يدل
على معنى في متبوعه او دعليه الوصف بحال المتعلق نحو مررت
برجل حسن غلامه فانه لا يدل على معنى في متبوعه بل على معنى
في متعلق متبوعه واشار الشارح فيما بعد الى هذه بان الوصف

بحال

النعت

بحال المتعلق معناه الوصف بحال اعتبارية بحيث لا يتبين المتعلق
لانه يوصف بحال قائمة بالمتعلق حتى ينافي دلالته على معنى
في المتبوع وهذا بعيد عن العبارة وخلاف التحقيق لان
الوصف في المثال المذكور هو حسن وهو يدل على هذه قائمة
بالمتبوع والحق ان يقال حسن وان يدل باعتبار اسناده الى
فاعله على حال قائم بالمتعلق وبهذا الاعتبار يقال له الوصف
بحال المتعلق لكنه يدل باعتبار تركيبه مع المتبوع على معنى
في المتبوع وهو كونه بحيث يحسن غلامه اي دل بهيئة تركيبه
مع متبوعه على خصوص معنى في متبوعه لا يتبين جليان اده
اعجبني زيد وعلمه واعجبني زيد علمه وجاءني القوم كلهم خرجت
بهذا القيد عن التعريف لان دلالة علمه على حصول صفة
في زيد ليس بهيئة تركيبه مع زيد بل لاضافته الى ضميره وكذا
دلالة كلهم على الشمول في القوم ليس بهيئة تركيبه بل لاضافته
الكل الى ضميره فلا فايدة لقوله مطلقا ولا يتم ما ذكره في بيان
فايدته اي دلالة مطلقة جعل مطلقا صفة الدلالة ولا
يساعده العبارة لانه يجب ح تانيث مطلقا لان الدلالة
لم يقيد بتانيث المصدر اذ بتانيث ما لا يدرك في الدلالة
على معناه من التاء فان دلالة التوابع في هذه الامثلة
على حصول معنى المتبوع انما هي بخصوص موادها ذلك في اعجبني
القوم كلهم باطل لان تركيب التاكيد مع المتبوع يفيد تقوية
الشمول فلو لا دلالة على حصول الشمول في متبوعه لم تتقوى
الشمول الذي يدل عليه المتبوع وفايدته اراد الفرق بين
النعت والخبر فان كلا منهما يدل على معنى في شيء معين ليس الغرض
من الوصف الاعلام بحصول المعنى بل تخصيص المتبوع الى غير
ذلك فهذه وظيفة نحوية لا بيانية كما توهم وانما يكون وظيفة بيانية
لو كان الغرض بيان المزايا التي يحيان يقصدها المتكلم بالتركيب
زائدة على اصل المعنى هذا والفرق بين التخصيص والتوضيح مجردا

لصحة الاخبار فان الاول تقليل الاشتراك في النكرات
قوله لان رفع الاحتمال في المعارف وكونه غالبا للتخصيص
او لما يرجع اليه يستفاد من تقييد ما يعاد لهما بالقلة كما يستفاد
من تعريف الجنس وكما ان غالب مواد الصفة هذا حاصل
كلام المصنف في شرحه قال الشيخ الرضي اعلم ان جمهور النحاة
شرطوا في الوصف الاشتقاق استضعف سيبويه مررت برجل
اسد عليه بناء وتداسدا حالا واعترض على الفرق وهو مندفع
بان بناء الفرق على مساعدة الاستعمال في احدهما دون الاخر
ولم يكن هذا مرضيا عطف الجملتين على جملتي لما اي لما لم يكن
الخ وفيه صحة بنظر والاظهر ان يترك لما في قوله ولم يكن من سهو
الناسخ وجه بناء الرد على انه لا داعي الى اشتراط الاشتقاق
ولا موجب للتاويل بالمشتق لا عقلا ولا نقلا وليس بناء الرد
على الامثلة التي ذكرها حتى يجب ما قيل انه لا يخفى ان اكثرها
ذكر لا يصلح ردا الا ان كونه لغتا باعتبار انه في قوة المشتق
ولا فصل اي لا فرق بين ان يكون مشتقا او غيره الاظهر الاخصر
ولا فرق بين المشتق وغيره في صحة وقوعه خص عدم الفرق
بقوله في صحة الوقوع لانه لا يصح عدم الفرق مطلقا لان
المشتق غلبته راجح على غيره اذا كان وضعه اي وضع غير المشتق
يبقى في التركيب فالمراد بالوضع الاستعمال سواء كان مجازيا
او وضعيا وغرض المعنى من قبيل حام فضة والغرض ما يترتب
وجوده على شيء ويقصد به هذا الترتب سواء كان وجوده
العقلي او الخارجي وترتب وجود المعنى في العقل غرض من وضع
النعت في التركيب وللتبيين على ان الغرض باعتبار الوجود العقلي
قال الشارح لغرض الدلالة على المعنى لا لتقدير الدلالة حتى
يحتاج انه لا حاجة الى التقدير الذي لا يساعده قاعدة التقدير
وبهذا يتبين ان جعل الغرض معتبرا من باب الاقحام في الكلام امتا
في قوله في المتبوع فالاولى بتديله بشيء لان الوضع لغرض المعنى

لا يجب

لا يجب ان يكون للمتبوع فان بصريا يوضع لغرض المعنى سواء كان
اما في مبتدا او ذي حال او موصوف او غير ذلك مثل مررت
برجل اي رجل كامل في الرجولية بفتح الراء او ضم الجيم ما في
القاموس اي اذا اضيف الى لفظ موصوفه بعده يكون مجازا
عن الكمال في حقيقة دل عليها لفظ موصوفه فالمراد بمثل هذا
التركيب ذلك وقوله اي رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح
ان يقع نعتا يرد عليه انه ليس في هذا التركيب نفي ويمكن ان
يجعل موصوفا حتى يظهر ان عدم الصحة من جانب اي رجل
فالاولى ان يقال وفي مثل مررت بضارب اي رجل لا يدل على
هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا وفي المواضع الاخر التي لا
يدل على هذا المعنى اي دلالة مقصودة ويوصف النكرة اي
النكرة وما في حكمها من ذي لام يعهد به الى فرد مبهم كما في
قوله ادرك على اللئيم يسبني واشار الى وجه تخصيص الجملة بالنكرة
بقوله هي في حكم النكرة وفيه نظر لان الجملة في حكم النكرة لانها
لا افادة نسبة مجهولة كالنكرة التي هي لافادة فرد مجهول واذا
جعلت صفة يجب ان يكون للمخاطب حتى يتبين موصوفه عند
المخاطب بما يعرفه من النسبة ولذا قيل الاخبار بعد العلم بها لغو
الا ان يكتفى في كونها في حكم النكرة بانها موضوعة لافادة نسبة
مجهولة واستعمالها في النسبة المعلومة طار على وضعها وقوله
لا المعرفة اشارة الى ان قول النكرة احتراز عن المعرفة لكنه
ينبغي ان يعلم انه لم يحترز عنها لانها لا توصف بالجملة الخبرية
بل لانه لا يوصف بالجملة اصلا فعبارة المصنف غير واضحة لان
الانشائية لا تقع صفة الا بتاويل بعيد فيقيد التاويل بالبعيد
لان التاويل مشترك بينهما وبين الجمل الخبرية اذ الجمل التي لها
محل من الاعراب ح تاويل مفرد مسبوك منها كما هو المشهور و
محصل ما ذكره ان التقييد بالخبرية اشارة الى الخطاط الوصف
بالجمل الانشائية عند رجحة الاعتبار لاصيانها الى تاويل بعيد

لا يلزم [illegible] والاولى ان يقال التقييد لان الانشائية
لا تقع صفة وكل ما هو في صورة الصفة فهو عند التحقيق مستلق
صفة [illegible] اي مقول في حقه اضربه فان قلت هنا ايضا تاويل
[illegible] على الجزئية بان يقال رجل اضربه في تاويل رجل
[illegible] عن الحق فهو اخ بالاعتبار مما نال درجة
الاشتهار قالت كلامهم لم يلتفتوا اليه الاختصاص الوصف بالانشائي
[illegible] كثر لجاد استعماله في مقام الامر بضربه وقد صرح
[illegible] بتخصيصه بالطلبية الحكمية اي مستحق لان يؤمر
[illegible] ظاهره انه تاويل المقول المحذوف بانه عبارة عما استحقاق
[illegible] فيه لانه لا يناسب ولا صاحبة اليه لانه لما خص بالجمل الحكمية
[illegible] العدول على صيغة صيغ بلا شهة الا ان يقال لم يرد ان المحذوف
[illegible] على حقيقته بل اراد التنبيه على انه يوصف بتلك الجملة الحكمية الا
[illegible] الاستحقاق لان يؤمر بان يفعل لاصله فتامل
سواء لم يكن فيها الضمير الرابط يكون اجنبية اي في بادي النظر فالتوهم
[illegible] فيظنها المخاطب اجنبية غير قابلة لكونها صفة
[illegible] ذلك في الجزء الجملة واكتفى بما يقوم مقام الضمير لان
[illegible] الى الجزء فوق توجه الى الصفة فليس هنا مظنة الغفلة
[illegible] بمزيد توجه ولذا يكفي رابط الحال ايضا فوق
[illegible] في رابط الجزء وبما حققنا اندفع ما قيل من انه في الملازمة
[illegible] لجواز حصول الربط بغير الضمير كما في جزء المبتدأ ويوصف
[illegible] الموصوف سواء كان مفردا او جملة وكذا عديله فلذا الجزء
البحث عن بيان كونه جملة في قوله يتبعه في التذكير يحتاج الى تاويل
والمراد بحال الموصول ما جعل حالا له ولو بجوازا فزيد الحسن من قبيل
الوصف بحال الموصول وان ليس الحسن الا وجهه وكذا المراد بالوصف
بحال المستلق ما جعل حالا لغير الموصوف بحسب دلالة التركيب
وان كان قائما به نحو زيد الحسن نفسا او ذاتا فانه من قبيل
الوصف بحال المستلق مع ان الحسن قائم بزيد فاعرف حال قوله

اي بحال قائمة به يعني بصيغة اعتبارية يحصل له [illegible]
لما اشكل عليه الوصف بحال المستلق اذ النعت تابع يدل على معنى
في متبوعه وليس حال المستلق معنى في المتبوع اشار قوله بخلاف
مستقل بما ذكر ويلزمه ان لا يكون البيت [illegible]
علامة الحسن بل هاهو مؤول بان كائن بحسنه [illegible]
ولا يخفى ان هذا الوصف تابع للموصوف في الامور العشرة كما
بحال الموصوف بل يلزم ان يكون جاءني رجل كان [illegible]
غلامه وصفا بحال المستلق لانه وصف بصفة [illegible]
سبيل المستلق فالوجه ان يقال معنى قوله ويوصف بحال الموصول
انه يوصف بلفظ يدل معنى قائم بالمتعارف [illegible]
ويجعل نعتا ويتكلف في ضبط التعريف بانه قيل [illegible]
وصفا على معنى اعتباري حاصل بالقياس الى [illegible]
التذكير جوز الكوفيون وصف النكرة مطلقا بالمعرفة
وصف النكرة المخصوصة بها والافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث الا اذا كان مصدرا فانه يستوي فيه جميع هذه الاقسام
نحو رجل عدل ورجال عدل وامرأة عدل وامرأتان عدل ونسوة عدل
مفرد مذكر لا غير او افعل التفضيل المضاف للزيادة او اما مضاف
اليه او معمول لا بمعنى فاعل نحو رجل صبور او امرأة صبور او حسن
بمعنى مفعول كرجل جريح وامرأة جريح وما في الشرح في هذا المقام
سهو بين وقع من بقوة الاقدام فان قلت اذا نظرت
النظر وجدت الاول وهو الوصف الجامد بحث لان الالفاظ التي
يلحق التثنية في الفعل نفس الفاعل والفعل مفرد كما كان والالفاظ
التي يلحق الصفة علامة تثنيتها والضمير فيها مستكن واما اثر
تثنيتها باعتبار تثنية فاعلها دون موصوفها ممنوع بل الاحق
انها الموصوفها كيف ولا يوجب تثنية الفاعل تثنية المسند بلا
في موضع ويوجب تثنية الموصوف بلا شهة نحو جاءني هذان
الرجلان ثم يتجه على كون الوصف بحال الموصوف مطلقا تابعا

[illegible] البواقي ايضا انه لا يظهر في الوصف بالجملة فان
جيء بان في [illegible] ان ميضربان لا يتبع رجلين بل الحق به ضمير الفاعل
[illegible] الآن يقال اراد المتابعة حقيقة او صون
او يقال الجملة التي وقعت صفة مأولة بمفرد مطابق حسن
قام رجل قاعد غلمانه ولو لم يكن كالفعل وكان تابعا للموصوف
لوجب قام رجل غلمانه وامتنع قاعدة غلمانه وضعف قام
[illegible] غلمانه ولو لم يكن كالفعل لامتنع ولحاق
[illegible] بخ ويجوز من غير حسن ولا ضعف
[illegible] غلمانه لانه لا يخرج بذلك عن كونه كالفعل في عدم
[illegible] بالتثنية والجمع في مقام الاسناد الى الظاهر باخوه
[illegible] يكن كالفعل لامتنع مررت برجل قعود غلمانه لوجوب
[illegible] لموصوفه خ اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الآن
[illegible] الاولى ترك في الظاهر ليتصل الاستثناء بلا كلفة
[illegible] يجاب بان جعل الاسم الظاهر بعد الضمير بدلا ليس خلاف
[illegible] ظاهر حتى يكون الظاهر اجتماع فاعلين او يجعل الفعل
[illegible] على المبتدأ الاولى او يجعل الجملة ووجه ما ذكره
[illegible] التفتازاني في المطول في اواخر احوال المسند انه كثيرا ما
[illegible] الفعل على الفعل مع ضمير المتصل فلا حاجة لهما
الى التوضيح فيه ان اعرف المعارف الذي فوق الجميع ضمير المتكلم
الواحد ومن البين ان ضمير المتكلم مع الغير والمخاطب ليسا في
مرتبته فلو سلم عدم حاجة الى التوضيح ليترقى في الوضوح فلا
نسلم عدم حاجة المتكلم مع الغير والمخاطب ليبلغا مرتبة المتكلم
الواحد فالاولى ان يقال الحاجة للواحد المتكلم الى التوضيح وحمل
عليه باقي الضمائر وحمل عليه ضمير الغايب واجاز الكسائي
وصفه متمسكا بقوله تع عزوجل لا اله الا هو العزيز الحكيم
وحمل الجمهور مثله على البدل ويمكن ان يقال هو خ اسما الله تع
فهو فيه تع اسم ظاهر كما لو جعل الضمير علما فتامل لانه ليس

ليس في الضمير معنى الوصفية اورد عليه ان الضمير الدال على مفهوم
المشتق فيه معنى ويمكن ان يجاب عنه بانه نادر بالنسبة الى ما ليس
فيه معنى الوصفية فحمل عليه وما قيل الاولى في الجواب ان الموصوف
يجب ان يكون اعرف او مساويا والضمير اعرف فيجب ان يوصف
ففيه ان الشارح لم يترك هذا الاولى بل اعرض عن قول ما في
الوضي الاشارة الى هذا الوجه ونحن نقول ووضع المضمر لغاية
الدلالة على ما يتخدم الموجز ووضع الصفة للتخصيص
الموصوف فلم يجتمعا ثم المعرف باللام والموصول لا يؤتى
الى المعرفة ولم يتعرضه لانه يجيء بعد والمنادى والعلم اراد بكم
في مرتبة ضمير المخاطب لكون وصفه بدون ضمير المخاطب
انقص منه لم يوصف ذو اللام الا بمثله اعد في اللام
او الموصوف اما ان يراد بمثله مثله في درجة التعرف فيضاف
المضاف الى مثل فلا حاجة الى قوله او بالمضاف الى مثله الآن
عدم خروج المضاف على مذهب من قال انه انقص من المضاف اليه
ان يراد المماثلة في كونه ذا اللام وح يتجه ان يقال الاحسن ان يوضح
ح لم يوصف ذو اللام الا به اي بذي اللام ويرد ايضا ما يوصف ذو
اللام بالموصوف ايضا فيتكلف بان المراد بمثله مثله ولو صورة
بلا واسطة نحو جاءني الرجل صاحب القرس او بواسطة لا حاجة
اليه على مذهب سيبويه لوفور المماثلة في الدرجة لانه ابدا يوصف
بالمضاف الى مثله بلا واسطة على مذهب سيبويه قوله لان تعريف المضاف
مساو لتعريف المضاف اليه او انقص منه من قال انه انقص تمسك
بجواز وصف المضاف الى الضمير دونه وعلى هذا يشكل وجه ان لا يوصف
المعرف باللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله لجواز ان يوصف المضاف
الى الاعرف منه الآن يقال المضاف الى الاعرف منه وان كان انقص
من الاعرف لكنه اعرف من المعرف باللام اي باب اسم الاشارة
بذي اللام يجب ان يراد بذي ما يشمل الذي واخواته وقال الرضي
لا يوصف اسم الاشارة الا بذي اللام والموصول نحو هذا الرجل

[illegible] قال كذا وبهذا ذي قال كذا على اللغة الطائية
[illegible] والاظهر ان يراد بهذا في قوله باب هذا حصة
[illegible] باسم الاشارة لا ان يراد بهذا اسم الاشارة
[illegible] يقتضي جواز وصفه الخ وبمثله من
[illegible] بل رجل بل رجل متصف بالعلم
[illegible] المراد بالنسبة ما يعم النسبة التعلقية والنسبة التقييدية
[illegible] وعمرو وجاءني فيشكل التعريف بجاءني زيد الفاضل
[illegible] وجود الفاضل وصفا لا معطوفا كما يجيء ويشكل بالمعطوف
[illegible] واو نحو رفع ونصب وخفض الا ان يقال النسبة المقصودة
[illegible] المقام نسبة البعضية لان جعل المجموع جزءا يفيد بعضية
[illegible] المعطوف مقصود بهذه النسبة وقوله بالنسبة متعلق
[illegible] المفهوم من المقصود توضيحه انه ليس متعلقا بالمقصود
[illegible] المعطوف نفسه مقصودا بالنسبة وليس كذلك اذ
[illegible] بالنسبة لنسبة المعطوف بل هو متعلق بالقصد المفهوم
[illegible] المقصود لانه عبارة عن قصد نسبة او نسبة شيء اليه وفي قوله
[illegible] من المقصود احتمالان اي المقصود من لفظ المقصود
[illegible] المقصودة منه وقوله مقصود بالنسبة احتراز عن غير البدل
[illegible] التوابع لانها لم ينسب اليها شيء ولا هي الى شيء لان نسبتها
[illegible] مقصودة كما لبدل منه فاد واجع القصد ليس لقصد الاحتراز
[illegible] البدل بل لبيان المشترك بينه وبين البدل فاعرف القصد
[illegible] واجيب الخ فهم هذا المعنى من كون العطف مقصودا
بالنسبة مع متبوعه بعيد جدا على انه يرد عليه ان بدل الغلط
مقصود بالنسبة مع متبوعه بهذا المعنى وبالجملة لا فرق في المعنى
بين قولنا جاءني زيد جاءني وبين قولنا جاءني زيد بل جاءني فنجعل
احدهما داخلا في مفهوم التعريف بهذا التفسير دون الاخر تحكم
ولما تم الحد عاد ذكره جمعا ومنعا اردفه لزيادة التوضيح يحتمل
ان يكون قوله بتوسط شروعا في بيان حكم المعطوف بعد تعريفه سيما

فيه لطف لان القصد
الطريق المستقيم
منها

اذا اريد

[illegible] اذا اريد به التوسط في اللفظ كما هو المتبادر فيكون بيانا لما
لعدم جواز صرف العاطف ولم يكتف لعدم الاكتفاء
منها قصد زيادة التوضيح ومنها بيان ما يقع
ومنها انه اما ان يعد الحروف العشرة فيطول
معرفة المعطوف موقوفة الى وقت معرفة العشرة
واما ما ذكر فيمكن منع كون المعطوف على الصفة
يا عندهم كيف ولو كان كذلك لاستحق الرفع
ان تؤثر في الرفع الموجود كلا المقتضيين
لان الحروف قد يتوسط بين الصفات وكذا بين
نحو قطع زيد يده ورجله فرجليه من حيث انه
يصدق عليه تعريف العطف وقيل قد يجوز
يتجه عليه ان المراد بتوسط احد الحروف وقيل
توسط احدها بتفصيل كما يجيء والواو التي
اللصوق ليس من العشرة بالمعاني التي يجيء قلت
في جواز دخول ثم بين المؤكد والمؤكد فينتفض
ونقل عن المضا الفرق بين هذا الوجه والوجه الاول
ان الوجه الاول جعل المعطوف على الصفة صفة من وجه
ومعطوفا من وجه وهذا الوجه جعله صفة لا محالة
ان يكون معطوفا بوجه اكد بمفصل فان قلت للتاكيد
مقام وداع فاذا لم يكن هناك داعي التاكيد كيف يعطف
على الضمير المتصل قلت يعدل عن عطف المفرد على المفرد
عطف الجملة على الجملة فيقال ضربت وضرب زيد ولما كان
التاكيد بمنفصل محتاجا الى البيان لانه يحتمل تقديم التاكيد
على العطف وتاخيره بينه بالمثال فقال مثل ضربت انا وزيد
واختاره على وزيد ضرب هو وغلامه لان الداعي على الحكم
بالتاكيد في زيد ضرب هو وغلامه طرد الباب والا فزيد
ضرب هو وغلامه يحتمل ان يكون من قبيل انفصال الضمير

للطول الآتي من قبيل تأكيد المتصل بالمنفصل لانه طال
الكلام بوضوع المنفصل هكذا في النسخ والاظهر بوجود الفصل
او يعلل الكلام بالمنفصل وقوله تحسن الاحتصار فيه ان طول
الكلام حاصل الواو في المنفصل عن المعطوف مع انه حين التأخير
شبه بالتأكيد فانه اذا قيل ضربت انا وزيد اليوم يطول
[illegible] لانه اذا قيل ضربت انا اليوم وزيد قالوجدان يقال
[illegible] ما هو كالجزء من الفعل امتاز عن طول
[illegible] بين المعطوف والمعطوف عليه واعلم ان مذهب
[illegible] مذهب البصريين بنية على ان المسئلة خلافية والتأكيد
[illegible] واجب قطعا كما يفيده مقابلة اكد مع جواز التوكيد
[illegible] بحث المفعول معه من انه اذا لم يجز العطف يتعين العطف
[illegible] وزيدا حرفا كان او اسما قال الشيخ الرضي لا يصح
[illegible] الا اذا لم يشك انه لا معنى له وانه جيء بهذا
[illegible] فانه لا يتصور الا بين اثنين فان اللبن نحو
[illegible] وغلامهم زيد وانت تريد غلاما واحدا لم يجز الا اذا
[illegible] دالة على المقصود والمجرور لا ينفصل عن جاره
[illegible] بقوله تع فبما رحمة من الله وبقولهم ضربتني من غير
[illegible] بدليل قولهم بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى متعدد
هذا انما يفيد ليلا لو لم يكن زيادة بين الا صورة العطف
على الضمير وليس الامر كذلك لشيوع مثل بين زيد وبين عمرو الا
ان يقال هذا ايضا من قبيل اعادة الجار من غير ضرورة كما في
أ تعطف على الضمير مستدلين بالاشعار فيه اشعار لضعف
المستدلا لهم لكن لا تقتصر استدلالهم على الاشعار بل استدلوا
بالقرآن العظيم ايضا وهو قوله تع تساءلون به والارحام قرئ
بجر الميم عطفا على الضمير وهو قوله في كلهم الخ فيه انه لا اشكال
في جواز جاء في كلهم وجواز اعجبني جمالك لوجود الفصل فالاولى
التمثيل بجاء كلهم زيدا او اعجبني جمالك زيدا وقوي الظاهر

ولقوي من الاحوال العارضة له بالنظر الى [illegible]
نظرا الى غيره كما في قوله وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه
في الاحوال العارضة له بالنظر الى نفسه وغيره لان قولنا زيد
القائم وعمرو وعمرو وفيه في حكم زيد في الاحوال العارضة له بالنظر
الى القائم وزيد من كونه مبتدأ واجب التعريف محصور فانه
لضمير الفصل واعلم ان قوله وكذا المعطوف [illegible]
من ثمة تقرير عبارة المتن ويحتمل ان يكون [illegible]
ذكرها الشارح الاستيفاء المسئلة والشارح او جد لان [illegible]
يكون اعتياد امور في عبارة المصنف لانهم من غرضه [illegible]
ثم اعلم ان الشارح قد افرط في التكلف في تقرير [illegible]
كما ترى ولا يحتاج اليه لان معناه ان المعطوف في [illegible]
عليه في التوكيب فكل ما يستحقه المعطوف عليه في التوكيب
المعطوف ففي جاء زيد وعبد الله يستحق المعطوف [illegible]
كونه مضافا اليه فكذا المعطوف وفي جاء زيد [illegible]
يستحق المعطوف عليه لو كان فيه لام التعريف حكم كلمة يا فكذا
المعطوف كالاعراب الاعراب من الاحوال العارضة [illegible]
الى العامل واما خصوصا الاعراب من كونه بالحركة فهو من
الاحوال العارضة له بالنظر الى نفسه وهو المراد فلا يرد ما قيل
في كونه من الاحوال العارضة له في نفسه تأمل لان العامل
دخلا فيه نعم قابلية الاعراب كذلك واما نحو ذبح شاة
وسلخها فبتقدير التنكير لعدم قصد التعيين وان كان
الضمير عبارة عن هذه الشاة المذكورة وقوله او محمول على الكناية
الضمير يعني ان الضمير راجع الى شاة لا الى الشاة المذكورة بعينها
فهو بمنزلة سلخ شاة لا بمنزلة سلخ هذه الشاة والظاهر
ان يراد بالضمير ما قصد بالظاهر السابق بعينه واما جعله عبارة
عن السابق لا بعينه فشاذ فلذا قال على الشذوذ وهذا اشذوذ
في حمل الضمير على الكناية مع سبق المرجع واما الشذوذ الذي

جملة جواباتا لنا فهو شذوذ عطف المضي الى المضي على مدخول ولقد
[illegible] ما قيل اعلم انهم جعلوا الحمل على نكاية الضمير جوابا
والشذوذ جوابا اخر واندفع ايضا ما اعترض به من ان الضمير
انما يكون نكرة اذا لم يكن له مرجع لان الضمير اذا لم يرد به المذكور
صح ان يكون نكرة ولم يحتج في الجواب الى ما قيل ان ذلك مبني على
الشيخ من ان الضمائر الراجعة الى النكرات الغير المخصوصة
[illegible] لم يصح ان يجعل قوله على الشذوذ علاوة
[illegible] الظاهرية ما في الباب ان يكون الاولى تقديم
[illegible] شاة وسخلة شاة على قوله على الشذوذ بقي شيء
[illegible] ان يجعل الحمل على نكاية الضمير وجهانا نيا
[illegible] ولا يجعل عديلا فتامل فتعيد الوقع على
[illegible] المبتدا وهو عمرو ولقائل ان يقول لم يتعين
[illegible] يكون الوقع لكونه مبتدا رافعا لفاعل هو عمرو
[illegible] اذا طابقت معزدا جاز الامران وانما جاز
[illegible] جعل الجواب هذا السوال ثلثة احتمالات الاول
[illegible] الفاء عاطفة والثاني تخصيص كون المعطوف في حكم
[illegible] عليه بما اذا لم يكن بين المعطوف والمعطوف عليه
[illegible] لان المعطوف والمعطوف عليه يصيران ح بمنزلة امر
[illegible] فيكفي رابط المعطوف عليه للمعطوف والثالث ان
[illegible] السببية يفيد معنى في الجملة الثانية رابطا لها بما ربط
[illegible] المعطوف عليه وهو ان الغضب بسبب طيرانه واما قوله
[illegible] فيمكن جوابا عنه بتقدير الرابطة ولا يخفى عليك ان كون
الجملة الثانية مع الاولى بمنزلة جملة واحدة لا يتوقف على جعل
الفاء للسببية ولا اشعار وما هو رابط للجملة الثانية بما ربط
به المعطوف عليه بل يحصل ذلك من الفاء العاطفة فان معناه
التعقيب فكما يجعل الفاء السببية الثانية مع الاولى كواحدة كذلك
التعقيبية لانه في قوة وتغضب زيد عقيب طيرانه ولما كان

لقائل ان يقول هذه القاعدة منتقضة الخ يحتمل ان يكون
المقصود واما جاز جوابا لمنع جواز ما عدا الوقع مما يكون
ولا ذاهب عمرو وبتقدير جواز الذي يطير فيغضب زيد لان الرابط
سببية الضمير الراجع الى طيرانه اي يغضب بسبب طيرانه
اي اذا اوقع العطف يعني قوله اذا عطف مسندا الى
فقيل حيل بين العير والنزوان وقوله على
عنا الفاعل بل مصدر عطفا اي عطفا مغنيا على
انه بعيد جدا وما قال بعض شارحي اللباب انه منه و
اكثر الشارحين فلا ينبغي ان يتجاوز
ما ذكره في توجيه مختلفين فلا يجب
ان لا يتكلم بمثله بل وجب والوجدان
قد يكون لبيان المقصود بان يوصف الشيء بوصف
لبيان عموم الحكم وشموله الجنس ومنه قوله تع
ولا ظالم فجيء به فوصف عاملين بمختلفين
ولا يبعد ان يقال احتوز عن مثل ضرب واكرم
خالدا فاتا زيدا وعمرا معمولان لعاملين
ما نقل على القراءة على تشريك العاملين فيجوز العطف
لانه العطف على معمولي عاملين غير مختلفين بل مستويين في
اكل امرا يحبين امرا يحبين وقع بين معقولي
وليس بمرفوع على صرف المعقول الاول لتحبين لانه لا يجوز
الاقتصار على مفعولي باب علمت عند المصر وتوقد فعل مضارع
المفعول حذف احدى تائيه والتوقد لازم ومتعد وهو ههنا
لازم لعدم جواز حذف التاء من المجهول فهذا وان كان
بحسب اللفظ جائزا لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة دفع
لما ذكره الفاضل الهندي ان في ترتيب الجزاء على الشرط نظر
لانه كيف يترتب على وقوع العطف كما يدل عليه اذا والماضي
عدم الجواز وتحقيق الجواب ان الواقع هو العطف كما يدل عليه

لتحسين الضرورة والمرتب عدم الجواز بحسب الحقيقة والمآل وقيل
اذا عطف بعض ما لا يريد العطف فلا مانع من التركيب على الارادة
وزيادة عدم الجواز لا يتسبب من الارادة بل هو ثابت اريد
اولا وهو مندفع بان عدم الجواز علة الجواز اقيم مقامه و
لم تفد اذا اريد العطف على عاملين مختلفين فلنجر عنه
[illegible] وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء
[illegible] عند الجمهور ذلما يتجه على المصنف قوله
خلافا للفراء بيان للمخالفة فقيل عام الحكم لانه انما يتم بالمستثنى
فاحتاج بداية المستثنى متعلق بمجموع عدم الجواز مع المخالفة
[illegible] تخليفا حقا يتجه عليه ايضا انه يفيد بان
[illegible] عدم الجواز مع مخالفة الفراء في هذا التركيب ويكون
[illegible] عدم الجواز بلا مخالفة الفراء وان مخالفة سيبويه
[illegible] جواز ومخالفة الفراء في جميع الصور الا في نحو
[illegible] والجرة عمرو فلا يفيد ما هو المقصود من عدم الجواز
[illegible] مطلقا بجواز ان يكون المقصود نفي مخالفة الفراء
[illegible] هذا التركيب او اثباته فيه اعلم ان الشيخ الرضي لم يوفق
[illegible] بعض المسئلة انه اتفق المتقدمون ومنهم الاخفش على انه
اجاز العطف الا فيما كان فصل بين العاطف والمعمول المجرور
وحاصل فهم الفراء وسيبويه بالمنع مطلقا والمتاخرون لا يجوزون
الا اذا تقدم المجرور في المعطوف والمعطوف عليه فعلى هذا خصوص
المثال المستثنى في المعطوف والمعطوف عليه محفوظا فاحفظه
[illegible] التاكيد جاء بالجرة والواو فان قيل كان البدل اشد
مناسبة بالعطف فكان احق الاتصال بالعطف قيل قد يزاد
في التاكيد اللفظي حرف العطف نحو واقه ثم والله كلا سيعلمون
ثم كلا سيعلمون ونحو لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون
ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب
لكن لو اخر المعطوف عن سائر التوابع لكان ترتيب التوابع

في بيان

في بيانه كترتيب وقوعها في التركيب وقد راعى ذلك في [illegible] عليل
الخمسة فثبت عنده ويتحقق الظاهر فيثبت ويتحقق
في الشمول ايا التاكيد ما يقرر امر المتبوع في النسبة بذلك على ان
ذكر الشمول بعد قوله في النسبة ليس لغو اذ الظهور ان جاء
القوم كلهم ايضا يقرر امر المتبوع في النسبة ويفيد ان الفعل
الى جميعه لا الى بعضه ومفاد التبيه ان [illegible]
النسبة شاع فيما بينهم في التفصيل المذكور وليس
يغني عن ذكر الشمول تقول جاء في القوم ثلثهم ثلثهم او اربعة
معينون العدد باعيانهم والنسبة يضاف العدد الى ضمير المتبوع وذلك
من الثلثة وما فوقها ولا يؤكد بها الا بعد ان يعرف الحاضر كما
قبل ذكر التاكيد والا لم يكن تاكيدا بخلاف الوصف ونحو جاءني
رجال ثلثة فهذا هو الغرض اي تقرير امر المتبوع في النسبة الذي
هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد فالتعريف به جامع
واذا عرفت هذا جميع الفاظ اي كونه جامعا لجميع الافراد
المحض الصفة والعطف الخ فظهر ان التعريف جامع ومانع
وافادتها توضيح متبوعها في بعض المواد ليست بالموضع لوضوح
متبوعها في بعض المواد ليست بالموضع لوتوضح لتاكيد متبوعها
لكان السبب لفظي مختص بالمعارف الا في المحكوم به وكذا
المعنوي مختص بالمعارف مطلقا عند البصريين ونفسه وعينه
منه عند الكوفيين او حكما نحو ضربت انت وضربت انا فان
ذلك في تكرير اللفظ وان كان مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة
داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا وقصد به الفرق
بين ضربت انت واجمع اكتع فان الاول في حكم التكرير لفظا لان
المخالفة للضرورة بخلاف اجمع اكتع ومنهم من لم يتنبه لغرضه فاعترض
بعدم الفرق بين ضربت انت واجمع اكتع واعلم ان من قال ان
الضمير في انت هو التاء وان عماد فالتاكيد في ضربت انت واخواته
بتكرير اللفظ الاول حقيقة في الالفاظ كلها اعلم ان المؤكد

شيئا مستقل يجوز الابتداء به والوقف عليه او غير مستقل فغير
ان كان على حرف واحد او كان مما يجب اتصاله بما قبله للنوع من
الاعراب او باخر نوع منها تكريرا بتكرار عماده في السعة نحو بلى بلى
ومررت بزيد وان لم يكن على حرف واحد ولا واجب الاتصال
تكريره وحده نحو ان ان وزيدا قائم ولا يبعد ارجاع الضمير
المؤكد اللفظي ودفعه بتاويل الشمول المستفاد من كلها ما يشمل
جميع الاشخاص وهي نفسه وعينه وقد يزاد الباء
فيهما وكذا اجمع مضافا الى مضمر المؤكد وقد بنه المص على ترتيب
الفاظ التوكيد او اجمع لكن الجمهور على تقديم ابصع على ابتع والزمخشري
عكسه في تقديم ابصع والمص بتبعه قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلث
بعد هذا الوجه لذكرها بين الفاظ التوكيد لان التاكيد من
المعاني المفهمة وهذه مهملات ولذا لم يذكر المص مثل حسن بس
والحق ان رائحة هذه الالفاظ في التاكيد بضرب من المناسبة
وتنوينها منزلة الاسماء لانها معربات مستقلة وفي كلام العرب لا بد من
ضبطها في الصيانة عن الخطا في كلام العرب ولهذا قال الشيخ الرضي
التاكيد اللفظي على ضربين احدهما ان يقيد الاول والثاني ان
تقويه بموازنة مع اتفاقهما في الحرف الاخير ويسمى اتباعا وهو على
ثلثة اضرب لانه اما ان يكون للثاني معنى ظاهر نحو هيئا مريئا
او لا يكون له معنى اصلا بل ضم الاول لتزيين الكلام لفظا وتقوية
معنى وان لم يكن له في حال الافراد معنى نحو قولك حسن بس قبيح
لم يكن له معنى مستقل غير ظاهرة نحو جنيت بنيت من نبت الشر
استخراجه واستفيد مما ذكره ان مريئا تاكيد لفظي مع انه ليس
تكرارا للفظي الاول حكما بمعنى ذكر الشارح اذ ليست الضرورة
داعية اليه ويمكن ان يقال ان المص جعله صفة كاشفة ولا يخفى
ان البتة اذا جعل له معنى غير الاول فهو صفة لا تاكيد ويمكن
استنباط مناسبات خفية لاشتمال كل منها على خروج من النقصان
وعلى تمام بناسب العموم المستلزم لتمام النسبة اي حقيقات

جملا عامين لشمولهما الواحد والاثنين والزيادة والمذكور
انفسهما بان يراد صيغة الجمع في تثنية المركب والمؤنث وهذا
اصل في كل مضاف الى ضمير التثنية مع الاتصال التام بين المضاف
والمضاف اليه لكراهة اجتماع التثنيتين مع كمال اتصالهما لفظا
ومعنى فيقال نفساهما وعمروو وغلاماهما ولا يقال نفساهما
بل انفسهما باختلاف الضمير في كله وجمعه وعلى
لتسهيل ابن مالك وهي اجمع لا دلالة على الاجتماع
خلافا للمازني والمبرد كذا في الرضي واجمعون في جمع المذكر
اي العاقل او الجمع اي الجمع يجعل في حكم الواحد وهو في غير جمع
المذكر السالم وجمع في جمع المؤنث وما في كله من جمع المذكر غير
العاقل وجوز الاندلسي في العاقل غير السالم ولا حاجة الى
ذكر الافراد بل لا يصح ذكرها لانه يفيد جواز مجيء التاكيد
كله من غير ان يراد الاناس فقد افسد من اصلح قول
ذوا اخواه بتاويله بذي معتده افرادا كان او لحواه يقيم
افتراقها حسنا او حكما قيل لا يكفي الافتراق الحسي دون
الافتراق الحكمي فذكر حسنا لغو وفيه نظر لان المص
في الفرق الحسي ولا محصل للرد عليه من غير نقل من ائمة العربية
بناء على انه يلغوا التاكيد بكل من الفرق حسنا يوهم الافتراق
في الحكم في بادي الرأي فيحسن التاكيد بكل بهذا القدر - بخلاف
جاءني زيد كله ومثله اختص الزيدان كلاهما عند الجمهور لعدم
صحة افتراق الزيدين حكما وخالفهم المبرد وقيل هو خلاف القياس
والسماع وفي مخالفة القياس نظر لان الافتراق حسنا حسن
ذكر التاكيد لدفع ما يوهم الافتراق الحسي من الافتراق الحكمي
قبل التامل في الحكم اكد ذلك الضمير او لا كانه دل عليه المص
بالمثال ولا يخفى انه لا وجه للفصل بين هذا الحكم وبين بيان
النفس والعين كما لا وجه للفصل بين قوله ولا يؤكد بكل واجمع
وقوله واكتع واخواه مع شدة اتصال اكتع واخويه باجمع وشدة

120

اضاف هذا الحكم بالحكم السابق اذ يعلم منه ان الحكم السابق يشتمل
اكتفوا اخوته وهنا اقتصر فيه على ذكر اجمع واكتع واخواتها بتابع
اجمع بطريق الجمع بدون الفاظ التاكيد وكيفية ترتيبه ان يقول فتامل
به البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع يخرج من التعريف
من المتبوع نحو صفي اخوك والعبارة الصحيحة البدل
البنية دون متبوعه اي يقصد النسبة اليه
بنسب الى المتبوع لكان من البين ان ليس البدل مقصودا
ما نسب الى المتبوع اذ ليس المقصود من جاءني زيد اخوك اضافة
علم صحيح التعريف بان جعل معنى قصد نسبته بنسبة ما نسبت اليه
المتبوع ويرد منه نظرا لان نسبة المحلى الى الاخ ليست مقصودة
وزيد بدل زيد بدل نسبة الى زيد مقصودة من ضم المسند الى
زيد ونسبته الى الاخ مقصودة من ضمة فلا يرد من زيادة
وان المقصود من النسبة الى المتبوع النسبة اليه كما في بدل
البعض فان المقصود من النسبة الى المتبوع النسبة الى التابع و
المعطوف بالمتبوع شهو وحال بنسبته من تقديره وتمكنه في الوجه
في البواقي دونه اي دون المتبوع اي لا يكون النسبة الى
المتبوع مقصودة فضمير دونه راجع الى المتبوع وهو حال من
المستتر في المقصود اي متجاوزا عن المتبوع فح كونه مقصودا
بحق وغفل عما بنى عليه الشارح من قال دونه ظرف لنسب
او حال من المستتر فيه اي متجاوزا من المتبوع فانه ح يكون
المعنى انه يتجاوز ما نسب الى المتبوع فح انه نسبه والحاصل انه نسب
الشيء الى المتبوع ولم ينسب المتبوع الى المتبوع ولا محصل له كما ترى
بل يكون النسبة اليه توطئة وتمهيد النسبة الى التابع في حقيقة
او حكما كما في بدل الغلط فانه وان لم يجعل توطئة بل كان مقصودا
لكنه في حكم التوطئة فانه في حكم الساقط وموجبا للتقدير والتمكن
في حق البدل وليس لنسبة ما نسب اليه من عدم القيام مقصودة
بالنسبة الى زيد يقال الظاهر ان يقول على طبق ما ذكر في شرح التعريف

ان ليس المقصود بنسبة عدم القيام الى زيد بنسبة الى احد في
قبله وليس بذاك والقيد فما نسال هذا المقام بعيد عن
القيد والمعنى وليس بنسبة ما نسب اليه اي الى احد من عدم القيام
مقصودة بالنسبة اي سببا النسبة الى زيد بان يكون المقصود بها
بسبب تقديرا النسبة الى زيد او بالقيام الى زيد بان يكون مقصودا
باعتبار زيد وتعويل النسبة اليه ولا يخفى عليك ان نسبة
عن تعريف البدل بمثل ما سمعته في تعريف العطف من
كونه مقصودا بالنسبة دونه ان يكون ذكر المتبوع لوضة لو سقط
وكانه قصدا الى التنبيه الى طريق اخر في الوقع اي بدل هذا المتبوع
لا يخفى عليك ان المركبة الاضافية الاربعة صادق اسم
للاقسام الاربعة كعبد الله علما وان عطف البعض على كل
من قبيل العطف على جزء الاسم ليستفاد منه اسم القسم الثاني
هكذا في اخويه وهذه مسامحة شائعة في كلام المصنفين
يحترز عنه فيبان ان الاضافة في الاولين بيانية وفي الاخيرة
لامية لان في ملامية بيان ما هو اصل معنى الاضافة لا معناها
في المقام فلا يشكل انه كيف يعطف المضاف اليه بالاضافة اللامية
على المضاف اليه بالاضافة البيانية ولما اجيب به عنه من الاضافة
في الاولين ايضا لامية فهو بين اذ المقام ليس مقام الاضافة
اللامية وكونها اجيب به من ان بين الحرف المعدد والمذكور
فرقا فليعطف المجرور باللام المعدة على المجرور بمن المعدة
وان لا يجوز عطفه على المجرور بمن المذكور اذ لا محصل له
اما اشتمال البدل على المبدل منه الخ يخرج منه نحو جاءني زيد هما
فانه لا اشتمال لاحدهما على الاخر كما نه حصل وجه التسمية اكثريا
غير مطرد في جميع الافراد والمشهور اشتمال المبدل منه على البدل
باعتبار تشويقه الى البدل وكونه دالا عليه اجمالا بحيث يبقى
سامع المبدل منه منتظرا لذكر البدل وهذا وجه تحقيقي مطرد
بخلاف ما ذكره الشارح فانه كلام ظاهري غير مطرد ومن قال يشفي

ان يحمل كلام الشارح على هذا فقد وصى بما لا يحتمل وبدل
الغلط اى بدل مسبب عن الغلط جعل الغلط مصدرا والاولى
جعل بمعنى غير المستقيم وجعل الاضافة اضافة المبدل منه فيكون
الملابسة قوية اذ هو الشايع فى اضافة البدل ويمكن جعل الاضافة
فى الاقسام الثلثة ايضا من هذا القبيل بدقة نظر جيئنا بها لمن
لم يحصلها فضلا من المنعم كل نعمة وقفها وجعلها فنقول
بدل بيان هو بدل من كل المبدل منه حيث جئ به بجميع المبدل
منه وبيان الثانى بدل منه بالبيان الاول فنرك جميع المبين
باضافة الاول وجئ بجميعه بالبيان الثانى فلم يبق شئ من
المبدل الا وجئ به من التابع بدل على جميع ما ترك من
المتبوع فيكون بدل الكل وبدلا لبعض بدل عن بعض ما قصد
بالمبدل منه اجمالا فانه اذا قيل قطع زيد فقصد بزيد به لبنة
التعلق اجمالا فقيل يده ابدا لليد المبين اذ غير البدل
عن المبدل منه ترك بلا عوض ولم يجد شئ من المبدل منه سوى
البعض بدلا وبدلا الاشتمال بدل عما اشتمل عليه المبدل منه وقصد
بذكر المبدل منه لاشتماله عليه فهو بدل عما اشتمل عليه المتروك
ولم يجد المتروك بدلا بل الواجد البدل ما اشتمل عليه المتروك
فحذف واغنى ولا تعجب من تبديل كلمات جمع غفر فانه غفر الانتباه
ولا يستدل كلمات الله ولا يشاركها فيه كلمات من سواه فالاول
مغفرة لمدلول الاول لم يقل مدلوله لانه اريد بالاول الثانى غير
الاول وفى مثل هذا المقام يؤتى بالظاهر اظهارا للمغايرة يعنى
متحدان ذاتا لا اذ يتحد مفهوما هما لانه لا يلزم اتحاد مفهوميهما
بل قد يكون نحو زيد ضربته اياه كثيرا ما لا يكون وقوله وان اختلفا
مفهوما يشير الى ان اتحادهما يجدان ووجه تجويز عدم اختلاف
مفهومى زيد
ذكر اعلى وجه التمثيل والثانى
جئ به اى جئ
يرد ان الضمير راجع الى المبدل منه المعلوم
فى المقام لانه
دل فى قوله مدلوله الاول بل اراد تقييد

الاول وقوله والثانى جزؤه بتقدير والثانى مدلوله جزؤه والضمير
من عطف الثانى على الاول وعطف جزؤه على مدلوله الاول
كما هو الظاهر اذ لا امكان عطفا على عاملين مختلفين
ما هو شرط جواز عند المص بحيث يوجب المغايرة الى البدل
النسبة الى الملابس اجمالا وزيادة قيد فى غياث المص لا تدفع
منه لامتزاج بدل الغلط كما اشار اليه بقوله ضربت
بغيرهما الاولى والاوضح ترك باء الملابسة
بينهما ملابسة غيرها نحو نظرت الى القمر فلكه فيلزم
النسبة الى المبدل منه لا يوجب النسبة الى البدل فكيف
لبدل الاشتمال وكذا المثال الاخر
وعلم المحاجد ذلك الاسناد الى الضمير موجبا للاسناد الى
وكذا اذا سئل عن المتكلم بهذا التركيب هل رأيت
فقال نعم رأيت درجة الاسد كان المحاجد
والرابع ان يقصد اليه بعد ان غلطت بغيره
القصد الى البدل قبل الغلط وانما ذكر
والنسيان او سبق اللسان فكانه اراد ان يقصد الى البدل
انه بدل يعنى ان يقصد الى الابدال بعد ان غلطت بغيره
ولم يقل بعد ان غلطت بالاول تفننا اى بعد
واجيب قال الشيخ الرضى هذا ليس الا فى بدل الكل بل عند
بدل الكل ايضا مفيد بما اذا لم يشتمل على فائدة فانها
نحو قوله فى بالواو المقدس طوى مقدس مرتين
المقصود انقضى هذا وجه فى الكل فعمل باطراده ولم يخصه
بدل الكل كما فعل وقال فى بدل البعض والاشتمال انه لا بد
فيهما من ضمير يرجع الى المبدل منه يخصصا البدل اما بالاضافة
اليه او بوصفه ولا يخفى عليك ان الوصف غير لازم لان الاضافة
ايضا كالوصف جاز لتقصادها النكارة الا ان يقال لم يساعد
النقل مقتضى العقل فلذا خصه نحو الوتيرون لعبتهم اياهم

قال الشيخ الرضي ان هذا المثال تاكيد كيف وهو مثل اسكنت
و روحك الجنة و اتفقوا انه تاكيد قال الفاضل الهندي
ان يقال لو قصد اسناد الفعل الى المفصل و ذكر
المتصل توطئة فالضمير الثاني بدل و لو قصد اسناد الفعل الى
الاول و ذكر الثاني من غير توطئة كان تاكيدا و براه بحث
و يرد عليه لا غير تقياء سوده باي وقوله ان كان مجرا او كذب
قالا للهم صدق صدق الظاهر يقول لان
خبر عال للمقاربة لا يكون الا مضارعا وعليه الطرفاني
قالا التاركك ان جعلناه بمعنى المصير ترك جاء بمعنى ودع
بمعنى صير ترك الشافي بتسهيل ابن مالك رح وجعله بهذا
المعنى من دواعي المبتدم و الخبر وصرح في القاموس بان ترك
تكون بمعنى جعل ومن لم يعرفه قال جعل التاركك بمعنى المصير
ترك له بمعنى الجعل وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف
حد المبني على الاطلاق اي بهذا الحد للاسم المبني كما هو الظاهر
حد قولنا في الاسم المبني وهذا انما يتم لو كان معرفة مبني الاصل
موقوفا على معرفة المبني والاصل لكنه ممنوع لانه يمكن معرفته
بما بينه وبما بعده من غير توقف على معرفة مفهوم الموكب الاضافي
اذ لو لم يعرفها يعني لو لم يعرف ماهية المبني لكان اي
تعريفا الاسم المبني تعريفا للمبني فيلزم تعريف الشيء بنفسه هذا
محصل كلامه وفيه نظر لان لزوم تعريف الشيء بنفسه لو سلم
انما يلزم لو كان تعريفا للمبني المطلق واما اذا كان تعريفا للاسم
المبني فليس الا تعريف الخاص بالعام ولا محذور فيه نعم لو كان
تعريف المبني المطلق يلزم ان لا يكون جامعا لخروج مبني الاصل
لانه لا يناسب مبني الاصل مبني الاصل وهو الحروف والمقصد انه
لم يبين مفهوم الموكب الاضافي واكتفى ببيين ما يصدق عليه
لانه سبق معرفة مفهومه في تعريف المعرب ولا حاجة الى تقييد الامر
بقوله بغير اللام اذ لا امر في عرفنا للحاة الا بغير اللام والمراد

بالمشابهة المنفية في تعريف المعرب هو هذه المناسبة الا
هو المناسبة فافهم او غيرها وهو الاشارة الحسية
كلمة او هنا لمنع الخلو لا منع الجمع كما ينبئ به والى الوهم
جعلها مانعة الجمع ايضا بان يراد بما ناسب مبني الاصل مناسبة
مناسبة موجبة للبناء وبما وقع غير مركب ما يكون سببا لبنائه
عدم التركيب ولاخفاء في ان سبب بناء هو لا غير
عدم التركيب بل المناسبة ومن قال انه لفيل
التعريف فقد بعد عن السوق فان قلت يخرج المضمن بقاف
صوت الغراب قلت الاصوات ليس من الامم المتعلقة
موضوعات فليست كلمات فضلا عن كونها
بين المبنيات لوجود مناسباتها اشار القديم ما
جودي لشرفه او نقول التركيب في المعرب مقتضى الاعراب
مانعة والمقتضى معدوم على رفع المانع وفي المبني المناسبة
للبناء في حال التركيب وعدمه بخلاف عدم التركيب فهو
او نقول عقد بحث المعرب ليس اهتمامه بحسب المناسبة لانها
عدم التركيب فالاهتمام فيه بالمناسبة اكثر تامل
حركات او اخره لا من حيث انفسها فانه لا يقال للمبني المضموم
ولا الكسر بل المضموم والمفتوح والمكسور ولا مطلقا لان يا زيد
ان مبني على الالف ويا زيدون على الواو ويا رجلين على الياء
ويقال لهذه الحروف ضم وفتح وكسر والمراد ان الحركات البنائية لا
يعبر عنها الا بنية به على ان المراد بالتعقب ما يعبر به عن شيء جريا
على اللغة لا اصطلاح العلم كما هو مصطلح الصناعة وان التعبير بها عنها
لا بخصوصها لاشتراكها بين الحركات الاعرابية والبنائية وعرفها
وحكمه حقان يؤخر عن تقسيم المبني الا انه قدمه لان غيره جعله
معرفا للمبني فبنيه على انه حكم الذي لا يعرف الا بعد معرفة فعقب
تعريفه بقوله وحكم بتبيينها على وجه العدول هنا وفيه نظر لان حكم
المبني مطلقا ليس ذلك بل حكم ما ناسب مبني الاصل منه واما الذي

[illegible] التركيب فحكمه ان يختلف اخرى باختلاف العوامل
[illegible] وانما قال بعض الظروف ولم يقل بعض الموصو
[illegible] لما يجيء تحقيقا لفلتها ولئلا يتوهم انه على مذهب من جعل
[illegible] لكن ينبغي ان يقول وبعض المركبات لان
[illegible] مبني من نحو خمسة عشر وستة معرب وهو بعلبك
[illegible] وبعض الكنايات ايضا كذا ونحو فلان وفلانة
[illegible] في بعض الاسماء المبنية يعني لا يكمل حصر المبني في
[illegible] بما المشرطية والاستفهامية والصفة والتامة ومن
[illegible] المراد بالموصولة ليس مجرد الموصول
[illegible] الاسماء المبنية موصولة كانت او غيرها
[illegible] ايضا بعض الافعال التي ليست بمعنى الامر ولا المراد باسماء الافعال
[illegible] الفعل بل باب في بيان طائفة من الاسماء المبنية ولا
[illegible] خمسة عشر وبعلبك فانه مبني مع انه لم يدخل
[illegible] والمركبات باب في بيان طائفة من الاسماء المبنية
[illegible] المركبة ولا بمثل وغير مع ما ولمن وان لدخولها
[illegible] المضمر ما وضع لمتكلم المشهور عند النحاة
[illegible] هذه الصفات لمفهوم المتكلم والمخاطب والغايب والتحقيق وضعها
[illegible] تحقيقية لهذه المفهومات والتعريف اظهر فيما هو التحقيق
[illegible] عما تكلف الشارح لاخراجها فتخذ ما اتيتك وكن
[illegible] وعلى طريقة النحاة ينبغي ان يحمل التعريف على ان
[illegible] وضع ليستعمل في متكلم بعينه او مخاطبا وغايب كذلك وبهذا
[illegible] يندفع لفظا المتكلم والمخاطب هذا ولئن شكرتم لازيدنكم وعلى
[illegible] توجيهين لا بد من حمل متكلم واخويه على الاستغراق والعموم والنكرة
[illegible] تكون في الاثبات للعموم والمراد بكلمة ما اسم فلا ينتقض التعريف
بحرف الخطاب ويخرج بهذا القيد لفظ الخ اي يقيد الوضع بكونه
لاحد الامور الثلثة وبهذا افرد القيد ولم يرد اذ الوضع منه
اخراجهما فقط لانه يخرج جميع الاسماء الغايبة الغير الموصوفة على ما

الغايب بل انهما يخرجان فلا يرد النقض بهما ويرد فاذة الظاهرة الخ بيان لصحة خروجها به مع انهما داخلان [illegible] ووجه الصحة انهما موضوعات للغايب مطلقا فيخرجان بقيد العتيد على كل من تعبيري المتكلم والمخاطب [illegible] الاول فاما المتكلم ظاهر واما المخاطب فخفي لان [illegible] للمخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب [illegible] الا ما يتوجه اليه الخطاب الا ان يراد بتوجه اليه [illegible] المخاطب لم يوضع لمخاطب يتوجه اليه الخطاب بلفظ المخاطب بحلاف انت فالاخصر الاوضح ان يقال من شانه ان [illegible] من قال ويخرج الخ متعلق بالتوجيه [illegible] الاول فلانة المراد بالمتكلم والمخاطب [illegible] لمفهوميهما لا لذاتهما وقيد الحيثية لاخراج وزيد المذكور [illegible] عن نفسه في تقييد المتكلم واياك ان يحمل كلام الشارح [illegible] هذا القائل لبتا هدان القائل من تلامذته فليصير [illegible] لان مشاهدة البينات اصدق وحمل اللفظ على ما هو الصحيح [illegible] او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد جعل التقديم وبتة [illegible] لفظا لكون تقديرا لانه اشبه منه لسائر الاقسام ثم يتجه [illegible] مقابلة لفظا لقوله تقديرا محتملا تقديرا تحته ملبسين [illegible] من حيث المعنى لا من حيث اللفظ اراد بالذكر من حيث اللفظ [illegible] ان يكون المعنى مقصودا باللفظ باستعماله فيه والا [illegible] باعتبار انه مدلول اللفظ مذكور لفظا فكانه متقدم من حيث [illegible] المعنى اي كان لفظ العدل متقدم من اجل المعنى وتقدمه وضميرا [illegible] كانه للفظ العدل وقوله من حيث المعنى مقبول والا فينبغي ان يقول [illegible] فكانه متقدم من حيث اللفظ فكانه تقدم ذكر معنى الظاهر [illegible] فكانه تقدم ذكره لفظا واما جاء في ضمير الشان لا يفيد الحصر [illegible] كما لا يخفى ولو كان راجعا الى علة المحذوف كان قوله لانه اما جيء به مؤخرا [illegible] ان يتقدم ذكره مستدركا وكان العبارة المحررة فانما جاء في ضمير

قصدا الخ والضمير الراجع الى المتقدم الحكمي قد يكون لا لتعظيم
عن الضمير قبل الذكر او صدق الفاعل كما في تنازع
مرفوع ومنصوب ومجرور الاخصر الاوضح والاول مرفوع
منصوب ناصب مرفوع ومنصوب الاول ضربت
دون ان يقول ضربت ويضرب الى ضربن ويضربت
مرفوع المتصل مستوفاة قلت اشار الى بيان
ما ذكر على التعريف المعلوم في التصرف فلم يفته
شيء وغرها لكن اراد التنبيه على ان الضمير المرفوع قد
منفصل لا وقوله وعلى هذا القياس المجهول
سهين اولهما بدل من المستتر والمنتهيين
مضمون الجملة واسند الى كلمة الى الاسقاط لاجل الحكم فلا
اعتماد عليها في الحكم وانما بدله بالمتكلم والمخرجين
الغائب مجردة عن التواصق ثم يراعون اسلوب الترقي
في المعارف ثم الاعرف من ضمير المتكلم الواحد هو
ذكور اللباب وقال شارحه العباب اي اجماعا من
الا فالفراء جعل الضمائر بكماله وباقي الكوفيين ذهبوا
يتصاريفه وان عماد وصفوا المتكلم لفظين يدلان
ستة معان ظاهره انه مشترك لفظي والحق انه مشترك معنوي
موضوع للمتكلم مع الغير ايا كان ذلك الغير وايضا دلالته على
من ستة معان لانه يدل على المثنى المخلوط والجمع المخلوط
بخلاف ضمير المثنى حاصة في القاموس الحاصة ضد العامة
وهو حال من فاعل يستر او من المبتدأ والتاء للتأنيث اي طائفة
حاصة وفي الهندي التاء للمبالغة والحاصة مصدر كالعافية و
التقدير خص خصوصا والجملة معترضة هذا ولك ان تجعل حالا
بتقدير قد خص خصوصا كما يحذف في اخوات كان المشتهرة ظاهر
يدل على ان الفاعل المستتر هو المحذوف هو الذي ذهب اليه المصنف
وقال الآلات النحاة لا يطلقون المحذوف على المستتر كراهة لحذف

وهذا كلام ظاهري والتحقيق ما سبق في اول الشرح و
بلطف الله بغاية التحقيق ما سبق فلا تغفل
اهل التوفيق اذا لم يكن مسندا الى الظاهر
القيد لان الكلام في بيان استتار المرفوع
ولا يكون في المسند الى الظاهر لا في بيانه وخود
حتى يحتاج الى تقييد الماضي الغايب بقيد
نظايره مطلقا سواء كان مثنى او مجموعا
الواحد كانتا سهو من قلم الناسخ وفي الهندي
او مجموعا مذكرا او مؤنثا وكان
الواحد لانه اخصر واوضح لانه لا
بل على اللفظ المخصوص المجموع على ما فوق الاثنين
المخصوص فالتصحيح اذ ليس في الشرح مثنى او
بالمشهور تفسير مطلقا بوحده او مع الغير وهذا
حال من المتكلم لا ظرف زمان اي زمانا مطلقا
بقوله ليستر مصدر كان اوحالا او ظرفا
ليس حالا من الصفة كما يشعر به قوله سواء كانت اسم
والا لوجب ان يقال مطلقة ولا من الضمير المرفوع كما يشعر
قوله وسواء كان اي الضمير معزوا الخ كالا سواء كان الصفة و
لوجب ان يقال سواء كانت معزوة او مثناة او مجموعة مذكورة
او مؤنثة لانه لا يصح ح قوله سواء كانت اسم الفاعل بل ظرفا
اي زمانا مطلقا سواء كان زمان كون الصفة اسم فاعل او غيره
وسواء كان زمان كون الموفوع المتصل معزوا او غيره فقوله
سواء كانت الخ بيان لمطلقا بحسب المعنى
فلو كانت ضمائر لاتفيت الصواب لما فيه من
الناسخ فيهما اي الالف والواو في الصفة حروف التثنية والجمع
الظاهر حرفا التثنية والجمع لاجل شيء بنية على ان اللام في قوله
الا لتعذر المتصل للتعليل لا للوقت لانه علم في التقليل فيتم

[illegible] وفيه تعريض لمن جوزهما هنا على السواء
[illegible] المتصل بالمقدم قيل بفضيلة قاصرة لانه لم يشمل
[illegible] لالتباس اذ لو استتر لم يعلم انه المخاطب او الغايب
[illegible] المفعول الثاني اذا التبس بالمفعول الاول
[illegible] لم يلتبس فالانفصال في باب اعطيت والاتصال
[illegible] فضل الضمير بعد انما فانه يجب عند لا التباس
[illegible] يجب شذوذ به سرح المفتاح وانما يتم الثاني
[illegible] المصدر الضمير غير مضاف اليه المصدر او بالفصل
[illegible] العامل للطرف ولا يدعوا اليه العرض
[illegible] متعلقه بما قدر من غير فصل
[illegible] يبقى ان يراد حرف عامله دونه اذ لو حرف قاصا
[illegible] كقولك وندا اضربته فانه في تقدير وضربت وندا
[illegible] حرف عامله عن الاتصال اوحوفا والضمير موقوع
[illegible] غير مجرور واي منصوب لئلا ينتقض بضميرانه فانه موقوع
[illegible] منصوب المحل لانا نقول المراد بالمرفوع ماهو ضمير مرفوع
[illegible] اوبكونه اي كون الضمير مسندا اليه اي الى ذلك
[illegible] صفة جوف الواو بالجويان اه يكون فعلا او حالا او صلة او
[illegible] خبرا ولا قائلا ان يكونه صفة لم يجر على من هو له لكان اشمل لدخول
[illegible] انتم فيه فان قلت لاصاجة الى قوله او يكونه صفة جوز على
[illegible] يكونه بعد قوله او بالفصل لعوض لان الفصل فيه لدفع الالتباس
[illegible] يجب الفصل فيما لا يلتبس ايضا وبهذا ظهر وجه قوي لاختيار
التمثيل فيه وانما قال صفة لان العقل الجاري على غير من هو له
لا يجب فيه الضمير المنفصل بالاتفاق على ما مر في الرضي لانه لما انفصل
الضمير على خلاف الظاهر الاولى ان جعل انفصال الضمير علامة لرجوعه
الى ما هو خلاف الظاهر بقم وجه المناسبة لجعل الانفصال علامة
ان خلاف الظاهر والاحسن ان المقام يقتضي الاتيان بالظاهر
في مقام الالتباس فالضمير فيه حل محل الظاهر فكما لا يتصل الظاهر هنا

يتصل

لم تتصل الضمير ولا يخفى عليك ان مقتضى لما جعل جوابه
انما قال من هو له لاخفاء في ان الاولى
وما ذكره من النكتة لا يسمن ولا يغني
اصلا في جريان الصفة عليهم ثم اذ الاصل
عما تساويا نحو اعطاها اياه قال سيبويه ان كان
وهو عربي لكن الانفصال اكثر وان لم يكونا
للمبرد وقياسا على الغايب للتحرز عن
من غير مرجح قيل يرجح الاول في
وفي اعطيته اياه بكونه فاعلا في المعنى
بلا مرجح فتأدي الى التوجيح كما
وحكى سيبويه بجوازه الاتصال لم يعمل على
حكاية من النحاة لا عن العرب وحكاية سيبويه
العرب مع كمال تتبعه دليل ضعفه كما صرح
ولم يتكلم به العرب وضعوا الحروف غير موضعها
النحاة وان سنت او ردته منفصلا
الاولى في ثاني مفعولي باب اعطيت الاتصال وثاني
الانفصال ورعاية الاصل اولى من رعاية
لم يقل من رعاية العارض اشارة الى جهتي اولوية
بذكر الاصل الى الترجيح بالاصالة وثانيهما الاشارة
بالمفعول الى ترجيح الجزية لان الجزية حقيقية والمفعولية
والاكثر لولا انت الخ لم يقل لولاك وعدلت الى
احضر لئلا يوهم انه يجب استتارها سماعا ولما دفع هذا الوهم جيء
في قوله وجاء لولاك وعدلت الى اخرها لعدم خوف القياس المقتضي
بغيره لكنه غير الاسلوب تنبيها على انه ليس بضروري ولو غير
الى ما هو المتعارف في التعريف لكان اولى وفي تغييره مع فوت كمال
الموافقة ايهام خروج ضمير المتكلم عن الحكم الماذ لولاك في هذا
المقام حرف جر كانه جعله في حكم حرف الجر ومحمولا عليه فانه في معنى

المنظومة كان قوله لولاك لكان كذا في معنى لم يكن كذا لوجود
الاخفش تقرن في الضمير والتقرن فيه لكونه معمولا
التقرن وكذا لكونه متأخرا لان التأويل المتأخر
ونون الوقاية مع الياء ونون الوقاية مبتدأ
حال من ضمير التقرن وقوله وانت مع النون الخ
وقوله وعكسها لعل جعل معطوفا على الحال
التخير لعل او قرينة على ان المراد باجزاء
لبقي آخر الماضي عن الكسرة المحققة بالاسم
يكون في آخر الكلمة لا مطلق الكسرة ولذا
مع ان الحرف ايضا يجب ان يصان
حركتهما على حرف واحد ليس كسرتهما اختة
لان لبقي الماضي عن الكسرة الى آخره لتتم وان
حالا يحتاج اليه ولهذا سميت نون الوقاية اي نون هي
هي للوقاية تأمل بخلاف كسرة نضربين لانها
امتزاج ياء الضمير فيه لانه فاعل بخلاف ياء المتكلم
كونه علامة الاعراب بعد الياء المتأخر عنه وبخلاف
سره لم يبن الحرفين كسروا وقد الحق لعوضها لا يخفى ان العوض شرط
بينه وبين ما قبل الياء وانه يقوى مماثلتها للحرف الاولى الاعراض
بانه كالتنكون حيث لم يعد معها المحذوف للالتقاء
ولكن ليت ولعل لانه عبارة عن مساواة
بخلاف الاختيار فالاولى اختيار ان ليت ولعل مستثناتان
تجوزا عن اجتماع النونات ولو كما الخ وحمل لعل على لغاتها
وتوسط بين المبتدأ والخبر فيه بتوكيد او تأكيد لان حق المبتدأ
والخبر ان لا يقع بينهما فصل قبل العوامل اي اللفظية لانها
المبتدأ ولا حاجة اليه الا انه ذكر توطئة لقوله او بعدها وهما
وان لم يكونا بعد العوامل مبتدأ وخبرا لكن يصح التعبير عنهما بالمبتدأ
والخبر حقيقة لان المبتدأ والخبر لهما مشتقين حتى يجب انتفاؤهما فقد

لمفهوميهما

لمفهوميهما حين تعلق الحكم بهما وليس التركيب من قبيل
الشاب في شبابه وصباه لانه تعليق بالمشتق
والمجاز فمن تمثل في كون نحن فيه يكون
عقل والعول بانه من الجمع بين الحقيقة و
المجاز بعيد عن الصحة والجواز مطابق للمبتدأ
مطابقا للخبر كما يكون في الضمير فلا يحتاج كون
اشتمل فضلا على تقدير كون الموقوع
انه قد يطابق الخبر هي لم تعد ضمير موقوع
بيان الفصل على وجه لا يكون فيه اخت
موقوع منفصل متفق وان اختلف
وبعد كونه ضميرا موقوعا كما سقرر
منه انه ليس بضمير موقوع فليس مشتركا بين الجميع
للتنبيه على وجهانه عنده يسمى هذا الموقوع فصلا
تسامح لظهور المراد وذلك التوسط لفصل
قوله ليفصل متعلق بقوله يتوسط لا بقوله
لان اللام المعدية بعدها ان لام كي ومعناها
لما بعدها والسبب بفصله بين كون المبتدأ
لا التسمية لان الفصل انما يحتاج اليه فيها اذ لكان
على اصله وهو التعريف ولما يحتج الى الفصل فيما عدا
المبتدأ للخبر النكرة حمل عليه ما احتيج اليه من المبتدأ النكرة
فلم يتوسط بينه وبين خبره ضمير الفصل او افعل من كذا او
فعلا مضارعا عند الزجاج نحو زيد قائم وعمرا ولذلك هو يقوم
وزيد يقوم بانه يحتمل كونه مبتدأ وتأكيدا كما في انه هو اضحك وابكى وزيد
بانه تأكيد الظاهر بالضمير ولا يخفى انه كلام على السند الاخضر
اقتصر على مثالا افعل من اقولا اقتصر لان الدخول منه مع الاستثناء
عن الفصل كلا لاستثناء فيكون فيه ايضاح الخبر بطريق الاولى
وبعض العرب يجعله مبتدأ اي يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدأ

[illegible] الجملة مبتدأ الحكم بكونه مبتدأ احتاج الى هذا التوجيه
[illegible] كما هو الظاهر انه يجعله في الاستعمال من
[illegible] الى هذا التوجيه لان جعل شيء متضمنا
[illegible] معرفة مفهوم ذلك الشيء وح الوقع
[illegible] الوقع متعينين بالجزية لتقيده بما سبق ويتقدم
[illegible] الاسمية او الفعلية ايضا بشرط ان يدخل
[illegible] فانها لا تمنع الابصار ولا يجب
[illegible] سبق مرجع متقدم
[illegible] فهو اخرجه في هذا التوجيه عن
[illegible] يسبق عليه المرجع وهذا خروج
[illegible] غير مضاف اليه للمتقدم وهو معنى
[illegible] عن مقتضاه ولا يخفى انه خ غاية البعد
[illegible] سابق وجها وجيها وقولك وذلك بحسب
[illegible] يكون قبل الحكم او لا يشعر بان التقييد بقوله
[illegible] يحترز عن متقدم
[illegible] ليس قبل الجملة لعدم ما يحترز به عنه مع ان
[illegible] يحترز به عنه وهو ضمير نعم رجلا وضمير به رجلا ولا
[illegible] يقال او بقوله قبل الجملة كونه قبلا بل فصل ذكر ليعلم
[illegible] جواز الفصل بين ضمير الشان والجملة يتميز بالضمير وبجملة
[illegible] قبل الجملة اي قبل هذا الجنس من الكلام جعل الجملة
[illegible] ليجعل الجملة بعده بخصوصه فيفيد ان ردا على من قال
[illegible] وضع الظاهر موضع الضمير لان تفسير الضمير بالجملة خلاف ما هو
[illegible] فكان من مظان التقدير ولا يخفى ان ما قيل اهون مما
[illegible] فتدبر واحسن التدبر واحترز ويحسن تانيثه اذا كان
[illegible] فيها مؤنثا وجه حسنه انه المسموع واما تانيثه اذا كان
[illegible] بتاويله بالقصة من غير كون العمدة فيها مؤنثا مجردا قياس خال
[illegible] عن السماع وكما حققه الرضي والظاهر ان قوله ليسمى ضمير الشان

والقصة جملة معترضة بين الموصوف والصفة [illegible] قوله
يفسر الخ فانه لا دخل للتسمية في هذا [illegible]
في القاعدة ان يكون له دخل فيها [illegible]
ان يكون التقييد بضمير الغايب وتقييد
قوله الخ فيه بحث لانه قاعدة اخرى مبنية
الجملة دون امر اخر من تمييز او حرف
الضمير من غير سبق مرجع اذ التقييد
ويمكن ان يكون ضمير الشان
او القصة لتقييد في المقام فيكون
للضمير واثباته انه لم يرجع الى
على الابهام مفسر دونه خرط
التقدم على ما ذكرنا انتقض القاعدة
فانما لما راى ان توجيهه السابق لقوله بتقدم
اتمام القاعدة عليه اذ لولاه لانتقضت
انه لا يجب تفسير هذا الضمير بالجملة بل يصح بالمفرد
هو قيام زيد ولا يخفى ان هذا التركيب مصنوع مستغنى عنه
هو زيد قائم فلا مبالاة بانتقاض القاعدة به [illegible]
ستعلا يكون مستترا وبارزا فالاولى عدم الفصل بين هذا
التفضيل والمتصل بالمفضل فان كان عامله معنويا لم
يات بحق التفضيل وحقه ان يقال ان كان معنويا او خرقا هو
موضوع كان منفصلا والا فان كان موضوعا يكون مستترا والا
فبارزا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة يريد عمدة لا دليل
عليها لاستقلال ما بعدها والا فالمبتدا مع كونه عمدة يجوز
ومثاله اي مثال الحرف الضعيف ان من يدخل الكينة و
انما جعل اسم ان ضمير الشان لان كلمة ان لا يدخل على كلام المجاراة
كتب في الحاشية الكنية معبد النصاري المجاز جمع جوزرو هو ولد
البقرة الوحشية فانه مع كونه منصوبا لازم فليس حذفه بجملة

ليل عليه لان التزام حذفه جعل حذفه
الثان وطريقا واضحا مع ان ان المفتوحة
المكسورة فيه بحث لان ان المفتوحة
كثر فتامل وهي ذا اى اسماء الاشا
ليس جزا بل الجزا المجموع فليس فاعلا
ا بل الفاعل هو المجموع من حيث
الخفيضة لكان لتوجيهه وقيل
ان هذان لساحران على احد
معنى نعم ونائبها ضمير الثان محذوف
الوجه الثاني ان لام الابتداء
ان حذف ضمير الثان ضعيف
والياء اى الالف من ذا والياء من
الياء يوصل الياء الحاصل من الاشباع
بالهاء والياء معا ولا يثنى من لغانة
صوص المثنى والا فلا تنشئة في المعنى بل اللفظ
موضوع لمعنيين ولو كان مثنى لم يكن في مفهومه تعيين
يثنى الا بعد التنكير واذا كان مقصورا يكتب
بالياء ولو هنا صار الالف المجهول اصلها ولذا كتب فيه الواو
بدل ليس اولى بالى حرف جر ولا يكتب الالف الممدودة اذا اتصل
كما في الخطاب ولا يظن انها يكتب بالياء في اولئك لان المكتوب
فيه هو الهمزة فهو ليس في الحقيقة منها بعض من قوابد كلمة اللحوق
التنبيه على انها ليست في الحقيقة منه على ما يوهمه شدة الامتزاج
وكتابة كحروف الكلمة ولم يقل ويتصل بها لئلا توهم عدم جواز
الفصل بينهما وبين ذا مع انه بكلمة انا وانتم وهو واخواتها
كثير ومنه قوله فها انتم ها اولاء لامتناع وقوع الظاهر موقعها
قيل يمتنع وقوع المظاهر موقع ضمير افعل بفعل بفعل مع انها اسماء
وفيه ان ضمير افعل مثلا ليس من معولة الصوت واللفظ بخلافه

ملحق فيه

ما نحن فيه فافترقا وقيل الدليل على حرفيته
ومعنى ذاك اينت بسكون التاء ومعنى ذلك اينت
لا يكون في التركيب اسم لا محل له من الاعرا
حرفا وهي اى حروف الخطاب خمسة نا
وهي حروف الخطاب والحرف يذكر ويؤنث
وقيل خمس لكان فيه تعريف لحرفية حروف الخطا
بعودة خمسة في الخمسة وهو ظاهر الفساد
وهي خمسة موجودة في خمسة من اسم الا
وانما قلنا من انواع الخ معنى يوتى
الى ستة فلا يرد ان ما عدا من انواع
وذاك للتوسط لا يستعمل الكا
للتخصيص على البعد ولما روى الصحا
ان حكمه هذا مستدل يتبعه ومشاهدة
انه لم يقل وهي ذا للمذكر القريب ولا يبعد
الى كلمة وذلك يبعده ان كلمة ذلك هنا
ذاك على سبيل البشه بالمكان سواء كان
هنا لذا الولاية لذا الحق اوغيره وقوله واما ما عدا
وجه صحة تخصيص الاختصاص بالمكان بهذه الالفاظ وهو
غيرها من اسماء الاشارة يستعمل حقيقة في المكان وغيره
وبين ما عداها فرق اخر اذا استعملت في المكان وهو ان هذه الالفاظ
لا يكون الا ظروفا والمستعمل في المكان مما عداها لا يلزم ان يكون
ظروفا اولا يصير جوازا تاما ان كان تام من الافعال الناقصة
بنى تغيير الكلام على القولين في الافعال الناقصة القول الثاني انه
لا حصر لها والاول انه ينحصر فيما ضبط وما عداها تام التزم بعد مجيء موقعه
منصوب افعال تامة لا يتعداه على الاصوال فالمنصوبات بعدها
فقدم ما هو الراجح في البيان الا انه جعل المنصوب هنا تمييزا وقد لا يعد
ولو جعله حالا لكان اوفق بما تقرر في محله وجعل بعد كونه فعلا ناقصا

صلا وهو غير ظاهر والظاهر انه بمعنى كان وجعل الجزء التام
قد واراد بالناقص جزء الجزء وهذا انما يتم لو كان
به المعقول مجموع الصلة والموصول وليس كذلك
الصلة تغيير له ولا تضييف له من اعراب الموصول
لا بصلة الا مقارنا بها لا انه ماخوذ معها وعلى هذا
حده وبيانه ما اشتهر في امثال لايتم الدليل لايتم البيان
بدون التمام والتركيب كناية عن فقد البيان
فالمراد بالصلة ما لا يكون جزء الا بصلة ولقائل ان يقول
سلمنا ان معرف الصلة يصدق على الشروط
نحو من ضربه اضربه وما يفعله افعل الخير ذلك
ضرب معقول يضربه منه جزء بدون
من قال بل يجب ان يحمل الصلة على الاصطلاح
فقد اخذ بعض الشرطية فقد سهى سهوا بينا وذكر العلامة
مفهوم الصلة الخ لا يخفى انه تكلف ومع ذلك يلزم
ما لا يتم جزء الا فاذ لدخوله في مفهوم الصلة ولما
الصلة حتى ليس المعقود بتعريف الصلة كما هو ظاهر السوق
حتى يرد ان التعريف غير مانع عينما يقوله وصلة اى صلة ما
لا يتم جزء الا بصلة جملة خبرية فهم ما قيل لو قال الموصول ما لا يتم
جزء الا بجملة خبرية وضمير له كان اوضح واحصر او ما في معناها
لحاجة الى هذا التاويل لان اسم الفاعل والمفعول مع مرفوعيهما مؤولان
فاعل ضربان وضربان والعايد ضمير لا غير ضمير لم يعرف المالكي في التسهيل
بتعين العايد الى المبتدا والموصول فالحق ان المراد بالضمير اعم منه
وما ينوب منابه وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول اى اسم
فاعل مع ما يتعلق به من الفاعل او المفعول وغيرهما وكذا اسم المفعول
يريد ان صلة من الجمل من الجملة فالتعرض لها ليس لانها لم يوصل
في تعريف الصلة وان الصلة المعرفة ما عداها بل لاختصاص الالف
واللام ببعض الجمل وهي اسم الفاعل مع فاعله او اسم مفعول مع مرفوعه

والاولى

والاولى ان يقول وصلة الالف واللام فقط اتم
لا غير ولا يجوز ان يكون صلتها صفة مشبهة ولا
لبعدها عن الفعل لعدم الدلالة على الحدوث
فلا يصيران بمعنى الجملة وهما اي الموصولان
من السياق او اى مضافا الى معرفة لفظا او
وغيره وكذا قوله واية بمعنى التي يوتى
لمتى قلبت في النسبة اصديا ليا بتوالي الفا واجتمع
الياء ان وذا بعد ما جوز الكوفيون كونه
موصولة بعد ما استفهامية كانت او
في ذا بشرط كونه بعدها او من الا
كما في قوله فمن ذا الذي يقرض الله قرضا
ذا اذا اذ فيجعل موصول والعائد المحذوف
واللام فانه لا يجوز حذفه لخفاء موصوليتها والضمائر
الا اذا كان فاعلا بمعنى التقييد بالمعقول لا
ان الحذف لا يخصه بل يعم المجرور والموضوع ايضا ولا
التقييد ضعيف والاولى ان الحذف فيه اكثر فقد يحذف
الموضوع اذا كان مبتدا يجوز بشرط ان لا يكون الخبر جملة ولا ظرفا
وان يكون بعد اى او بطول الصلة كقوله قم وهو الذي
في الارض اله فانه طالت الصلة بالعطف عليه وحذف المجرور بشرط
ان يتجرد عن جر متعين بطلبه الصلة او باضافة صفة نائبة
نحو الذي انا ضارب زيدا اى ضاربه بابا الاضمار بالذي تفضيلا
الاضمار به لانه اول ما يعرفه المتكلم من الموصولات ولانه جرى العادة
بالتمرين به والا فهو جار في كل من الموصولات فتقول من ضربته
زيد وما مفعلة جزم وقوله او ما يقوم مقامه يريد به الالف واللام
ح المراد بالذي الذي وفروعه اذ قد يلزم ان يخبر بالذات
مثلا ولك ان تدرجه في قوله او ما يقوم مقامه وقوله فيما مثله ما ضمن
التكلم لا مضادا عالم فاعرفه بعد بيانهم طريقة الاضمار ويشترط

[illegible] بعد تعليمهم طريق الاخبار واذا عرفت لزم لانك
[illegible] يجوز ان يكون قبل التعليم فنذكر فيه مسئلة
[illegible] الضمير موضع المخبر عنه وناضيو المخبر عنه لا
[illegible] النحوية وليس من مواضعاتهم في هذا الباب
[illegible] التي او بما يعبر عنه بالذي فالباء صلة
[illegible] هذا الشعر باء يكون من مواضع وجوب تقديم
[illegible] ولم يذكر في موضعه في شيء من كتب النحو
[illegible] عملا بما هو الاصل في باب المبتدأ اي
[illegible] ان التعبير بالمخبر عنه باعتبار
[illegible] عن التقليل اي المخبر عن جهته
[illegible] المخبر عنه عن الضمير اعتبر الناضيو بالسبنة
[illegible] باعتباره مقابلا للتصدير فيكون بالنسبة الى
[illegible] اسم الفاعل او المفعول منها يشعر كلامه بان
[illegible] عن زيد في المثال المذكور اخذا اسم الفاعل او المفعول
[illegible] انا زيدا او تقول المضروب له زيد ضربه و نحو
[illegible] على ما صرح به الشارح من شروط الجملة الفعلية ولذا
[illegible] ما ليس من دأبه تقليل المسائل كالسين وسوف و
[illegible] فيه بحث لان السين يفيد الناضي كما ان صيغة المستقبل
[illegible] ذلك وصيغة الماضي يفيد التقديم فاذا لم يبالوا في الاخبار
بالالف واللام بعدوا الزمان الدال عليه الجملة جاز ان لا يبالوا
بفوت ما يفيده السين او سوف فانه بمنزلة الزمان ولانه يجوز
ان يؤخذ من الفعل المنفي اسم الفاعل المعدول فيقال في الاخبار
عن زيد قام فلم يقم زيد اللايم زيد فان قلت ينبغي ان يصح الاخبار
عن زيد قائم بالالف واللام فنقول القائم زيد وكذا القائم الذي
جزء الجملة الاولى معرف والذي في والذي في القائم جملة وفي صلة
الفعل فلا يصح قيام احدهما مقام الاخر ووضع عائد الموصول
موضعه هذا عند التفصيل امر اذ وضع الضمير موضع المخبر عنه في جملة

الموصول فالامور اربعة فاحفظها ليسهل عليك استفتاح
ماذكره وفي ضمير الشان قيل الانفع في الضمير الهاء
العامل الاحضر الاوفر والعامل والحال الا
فاعرفه يؤد تمييزا وما الاسمية تحقيق
انه ليس مما يختص بالموصولات وكنا ما ذكره
بيانا لما ليس بموصول في بابه تقريبا كما ظن وبقوله
ان ما الموصولة مشتركة بين المعنى الاسمي
تحقيق الموصول الى استيفاء هذه الاقسام
وشرع عليه بيان فقال غير اسم الفعل
فانها اما كافة نحو انما زيد قائم
وقد يكون زائدة ايضا استغنائية
او مسعدة لمعنى من معان بنا نسيا
والتعجب والانكار ويحذف الفها مع نحو الجر
يكون مع ذا واباتها قليل وربما تكون النعوت
يكون ما كافة قال المصراة النحاة اختاروا واكرما
يلزم حذف الموصول واقامة الجار والمجرور مقامه
وذلك قليل الا بشرط فقدهما والاولى ان يقال
اختاروه لاستغنائه عن تكلف حذف المبين او
تكره ما يستدعي كلفة من او الحكم بزيادة من او جعل
والمبتدا ومنه البيت بعد كلمة ما وقوله له فرضه جملة فعلية
مستلقة بالامر ومن جعلها صفة الامر بتاويله بالمنكر تكلف
ما لا بعيته وتامة قيل اي غير محتاجة الى صلة او صفة
او موصوف وقوله بمعنى شيء صفة لتامة ذكر تنصيصا على اصالته
مذهبا الى علي دون سيبويه ولك ان تجعله بيانا لمعنى ما سوى
الموصولة ويحصل العائدة السابقة ضمنا وصفة نحو اضربه
ضربا ما اي ضرب كان او ضربا حقيرا او عظيما او نوع ضرب فان
التوصيف بها اما للتعظيم او التحقير او النوعية وتتفاوت معناها

المقامات واختار المصنف كون ما صفة اسمية لا حرفية
ومن لم يقل ومن الاسمية احترازا عن
عموم المبالاة بها اذ لم يشبهها البصرية الا
و[illegible] حيث اشبهها ومن المباشرة المهمة التي
[illegible] الناظر في هذا المقام ان من في وجوهها الذي
[illegible] لا يعلم الا تقليبا وما لا يعلم الا مقيدا لصفة
[illegible] السؤال عن صفته وللمجهول ماهيته وحقيقته
[illegible] الاصل ماهه بسبة الى لفظ ما والهمزة
[illegible] زيدت عوضه فيقال لفظ ماه ولاه قلبت
[illegible] الى ما هو على تقدير جعل الكلمتين
[illegible] قة نحو يا ايتها الرجل خص الرضى
[illegible] الاخفش كونها نكرة موصوفة
وحدها نص المصنف قدس سره بقوله وحدها
[illegible] ذو الطائية وقد ضيع الشارح قدس سره
[illegible] مختصا بما هو المتفق فافهم الا اذا
صلتها وكانت مضافة ويكون الصدر عايدا
الفهم وسيبويه يجيز اعرابها ايضا فان لم يكن مضافة
فيمن قرأ بالضم اي عند بعض من قراد بالضم
من جعله استفهاميا وجعل الجملة صفة شيعة بتقدير
ايهم اشد وفي ماذا صفت وجهان ذا يجيء
صولة ولا زائدة الا بعد ما ومن الاستفهامين والا فيما
هو من ذا هو حينئذ الزيادة ويجوز على بعد ان يكون
بمعنى الذي واما موصولة من ذا قائما فذا فيه اشارة لا غير ويحتمل
في من ذا الذي ان يكون زائدة وان يكون اسم اشارة كما في قوله
امن هذا الذي فاذ هاء التنبيه لا يدخل الا على اسم الاشارة
والمقصود من بيان الوجهين في ماذا صفت الاشارة الى ان
اثبات ذا موصولة مبني على الاحتمال وليس بثبوتي يحكم لجواز الحكم

بزيادته

بزيادته فان قلت فما وجه رفع الجزء قلت حمل صفة
العائد الى المبتدا وان كان قليلا وانما قال في
احترازا عن مثل ما ذا كان فان الوقع
رفع مصدرا موقوعا بمعنى الموقوع ولذا ان يجيء
ما كان اي اسم كان الظاهر اي اسماء كان يقال
التمام والنقصان والصيرورة والزيادة
اسنت ومن حق اسماء الافعال ان لا
والامر وقيل هي موقوعة المحل
مسند الجزء كما في قولنا
في ايضاح المفصل وان فانه
هي مصادر منصوبة بافعال محذوفة
كونها اسم فعل مثل رويد زيدا اي امهل
الامر واما هو لمعنى المتعدي لكون هيهات
الماضي او اللازم او ما هو اسم فعل وغير اسم فعل
او لما استعمل في معناه الاصلي ولما لم يستعمل
تصغير محقق الارواد بمعنى الوقوع واما تصغير
بمعنى الوقوع عدي الى المفعول لتضمين معنى الامر
بمعناه الفج في الحاشية الفج الخالص وفي القاموس
الخالص من اللوم وفعال بمعنى الامر المشتق من
من اللام في صفة الامر بتقدير المشتق وتقدير الكاين
ويصح ان يكون حالا من ضمير بمعنى الامر كائنا من اللام
الجرة ولا يخفى ان كون الشيء قياسا لا يقتضي ان يجيء من كل
في كلام العرب بل يقتضي انه لا يجب التوقف في اخذه على السماع
فله ان تاخذ فعال لا من كل فعل وان لم تسمعه من العرب
فكون فعال قياسا يقتضي ان يصح لك ان تاخذ قوام من قام
وان لم يجيء فلا ينافي كونه قياسا عدم سماع قوام بمعنى قم على انه
يصح ان يكون المراد بكونه قياسيا ان بناءه وكون بناءه

ان غير متوقفين على السماع فافهم الآناد
صوت من النصويت وعرعار اى تلاعبوا بها
لهو وهي لعبة لهم قال المبرد وقار حكاية صوت
حكاية صوت الصبيان قيل فيه ان الكناية لا تفيد
لعقل قار قار وعار وعار وفيه ان معناه انه امر
وحكاية صوت الصبيان ومقام اللعب بهذه
اتفقوا على انه لم يات الآناد ومعناه
لمن الاموال وأخذ من الرباعي الاناد الآن
الاناد فعال بمعنى الاموال يات
وعرعار ليس فعال كما لا يخفى
قيل قاطع على تعريفه وقال ان من كان
فعال امرا او صفة او مصدرا او علما
مذكر وجب عدم انصرافها ويجوز عند النحاة
لهم دليل على تردد هم في كونها مؤنثة
لمؤنث لم يجئ فعال صفة في المذكر وجميعها ستعمل
وهي اما لازمة للنداء سماعا نحو يا فساق
لازمة له وهي ضربان احدهما ما صار علم جنس بالغلبة
وهي في الاصل لكل ما تحدى الحديث ثم اختصت
لجنس المنايا والضرب الثاني ما بقي على وصفيتها
نحو قاط اى قاط كافية كيف والاصل في كل معدول عن شئ
ان لا يخرج عن النوع الذي ذلك الشئ منه يرد عليه ان ثلاث
معدول عن ثلثة ثلثة وثلثة وثلثة ليست بتمامها اسما بل لفظا مركبا
من اسمين وخرج عن التركيب الى الاسمية الآناد فقال المرادات
الاصل انه لا يخرج عن نوع اصلا او غير نوع ما التام منه اصله
علما للاعيان مؤنثا حال من ضمير مبني وقوله مرة مستغن
عن التقييد بجعل ضمير الى فعال المقيد فلا يحتاج الى ما قيد العامل فيه
ما يستفاد من قوله معرب وينبغي ان يختلف فيه والا لاجمع على سحر واحد

عاملان

وقوله مؤنثا صفة علما وذكره للتنبيه الخ فان قلت لا
انه احتراز عن قطام اذا سمي به مذكرا فانه ليس
هو علم مؤنث لان الزائد على الثلثة لا يخرج
الثالث فقد ان الاظهر انه احتراز عن دعاء
لمذكر ولا يخفى ان بناء فعال علما مؤنثا للاعيان
اذا جعل علما للمؤنث فانه لا يبنى اتفاقا الا
علما في الاصل وصفة من غير نقل
ايضا ان قيد مؤنثا ليس للاحتراز
هما علم امرأة فاكثرهم يوافقون
يفرقون بين ذات الراء وغيرها
المصدر ومعرب في بني تميم معرب في
بمعرب في تميم كلهم بل عند اقلهم
وجه بديع ذكره الفاضل الهندي واوضحه
في كتبهم وجه اخر وهو ان الامالة في
كسرها فالتزم اعلم ان الاصوات الحادثة
بل على لفظ العرب اما الزجر او دعاء او غير
البهيمة او حمله على الشرب او اناخة كما اذا قلت
لانتفاء التركيب فيها فهي داخلة في قوله او
والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية على ما هي
على سبيل الحكاية قال الفاضل الهندي قدس سره
الاصوات وبه يشعر قوله وهي بهذا الاعتبار ليست
وجه ثان ذكره الفاضل وهو انه لا تفاوت بين
فيقال وندغ ويقال قال وندغاق فيصير
الوجه الاول نظرا الى المقصود من الصوت احضاره
اما التحكم على المحضر وليطلب منه ما هو الغرض من
هو في الالفاظ وعلى كل تقدير فهو صوت وليس باسم

[illegible] وفي احكام الاسماء يعتبر الاسم حقيقة او حكما لانا نقول الاصوات
[illegible] حكمية ولذا عدت قسمان من الاسم المبني وكذا في الثاني
[illegible] قدم انقسامه الى قسمين بهذا الاعتبار ان لا يكون
[illegible] معتبرة مطلقا بحيث لا يخرج عنها بهذا الاعتبار ويكون
[illegible] انقسام [illegible] الاعتبار والحق ان المراد بالاصوات وكذا كل قسم
[illegible] سوى ما يشمل المراد به نفسه والمستعمل لما هو العرض منه
[illegible] الاصالة بين المبنيات في الكتب النحوية قاصرا وتعريفا الاصوات
[illegible] مثيل لها اعتبارا وحكاية بها لانه يصدق على الجميع حكم به صوت
[illegible] او صوت [illegible] يعني مثلا الاولى ان لا يجعل ذكرا لها يم
[illegible] [illegible] [illegible] التمثيل ليشمل
[illegible] [illegible] من [illegible] تعجبا او تسكين توجع او تخنيف
[illegible] [illegible] القسم الاول [illegible] يكلف واحد لا بد منه لغيره ذو لهذا
[illegible] [illegible] واما وجهه [illegible] اصفاء الفاضل الهندي فهو على ما
[illegible] [illegible] [illegible] وضع خاصا قيل ذلك لانه لما كان هذان القسمان
[illegible] الفاضل الهندي رحمه الله وكانه اراد ان المتعلق بالغير كما
[illegible] [illegible] [illegible] فان الصوت يلقى الى البهيمة وكما في حكاية الصوت
[illegible] [illegible] [illegible] الصوت اقرب من المركب مع الغير لانه للتفهيم
[illegible] [illegible] [illegible] ما لم يتعلق بالغير كوي للتنبيه فانه يتلفظ به بمقتضى الطبع
[illegible] [illegible] [illegible] والغير في غاية البعد من التركيب مع الغير فاذا لم يكن
[illegible] [illegible] [illegible] الى الغير معربا فما هو ابعد منه بطريق الاولى اه لا يكون
معربا وفيه ان بعده من الاعراب لا يوجب اولوية الحاقها بالمبني لجواز
سقوطها عن درجة الاعتبار بحيث لا يكون ملحقة بالاسماء المبنية
ايضا المركبات اي المركبات المعدودة من المبنيات يشعر عبارته
هذه بانه جعل اللام للعهد فجعل كل اسم الخ عليها وهو لا يصح فلا يصح
التعريف لتوقفها على صحة الحمل وجعلها بتقدير هذا بابا المركبات
وجعل كل اسم تعريفا لمحذوف اي المركب كل اسم لا يلايم جعلا التعريف
تواخوانة للمذكورات على ما هو ظاهر كلام المصنف وبيان الشارح وجعل

اللام

اللام للجنس مبطلة للجمعية لا يلايم جعل نظايرها
فهذه العبارة من المصنف داعية الى حمل المذكور
لا للمعهودات كل اسم الخ صريح بجنس المركب وهم
بما هو اعم اعتمادا على قيينه بالقرينة كما في
تخصصه بالاسم المبني لانه في قسم الاسم المبني
هنا اعم من الاسم المبني الا يرى ان بعضهم
ما ذكره الرضي مع انه ساقط في نفسه من
كما في سائر الحدود المتقدمة لانه في قسم
قولنا كل ما هو من كلمتين عد
يدعو الى التصريح بقوله كل
المركبات بالمعدودة من المبنيات الا ان
اعم بنفسه او بجوئه فافهم من
او فعلين الخ ما وجد من هذه الاقسام
حقيقة نحو هلبك او حكما نحو سيبويه و
نصر فانه مركب من نجت بالضم وهو معرب
وجد عند صنم اسمه نصر فنسب اليه حزب بيت
القاموس ونصر ماض التفعيل ليس بيت
لا في الحال ولا قبل التركيب رد بان الرضي
بينهما نسبة قبل العلمية ووجه الورود
بلا داع لكنه ليس بذاك لان الاسم مستغن عن الوصف
بانتفاء النسبة في الحال فالحاجة الى التقيد بانتفاء النسبة
الاسمية فحمله على العموم ليوجب اعتبارا لا يحتاج اليه في
نعم قوله قبل التركيب احسن من قوله قبل العلمية لشموله
عشر اراد بنحو خمسة عشر ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد نحو خمسة عشر
وسبب مما يتضمن الثاني منه معنى حرف عطف كان او حرف
كاف سبب فالاولى ان يقال في التعليل لان بين جزئيه قبل التركيب
مثل نسبة العطف وبهذا اندفع ما يمكن ان يقال تعيين النسبة

يخرج نحو خمسة عشر ليس بمقدر ولا مستمر على ما يستفاد
[illegible] مبينة بنسبة غير العطف لكن يراد ان ما ذكر
[illegible] ليس الا تعيين النسبة على وجه يخرج منها هذه
[illegible] عقوبة في شيء فهم تعيينه بما ذكر الفاضل
[illegible] اي لا نسبة اسناد ولا اضافة ولا عمل ولا
[illegible] نحو قائما بكر شرا وعبد الله اليوم وزيد ليس
[illegible] خير والاحسن ان يقال المراد بالنسبة
[illegible] وكان هيئة خمسة عشر موضوعة
[illegible] من ظاهر الهيئة والا فلا
[illegible] نسبة ولا باطنها فلا حاصل
[illegible] احسن من كل وجه وجيه والجواب
[illegible] نسبة خمسة عشر بل بين عشر وما
[illegible] ويلزم من ذلك نسبة بين خمسة عشر
[illegible] عشر كبعلبك مركب من خمسة وعشرة تركيب
[illegible] لان الفرق بينهما ان خمسة عشر ينوب
[illegible] تركيبها هذا الاعتبار وجعل متضمنا لمعنى الحرف
[illegible] المناسبة بالحرف بخلاف بعلبك هذا هو التحقيق
[illegible] التحقيق وبهذا يظهر جعل خمسة عشر من الاسم المبني
[illegible] وان كان مخالفا لما هو المشهور بين الجمهور
[illegible] المشهور كل الظهور احق من غيره وان كان ثابتا
[illegible] بين السيبين والشهود وانما اورد مثالين ليعلم
[illegible] البناء الخ لم يجعل مدار البناء كون الجزئين عددين حتى
[illegible] يتبين على ان صيغة الفاعل المشتق من العدد في حكمه بل على تضمن
[illegible] معنى الحرف وان لم يكن شيء من جزئيه عددا نحو سدس فالاولى
[illegible] ان يقال اورد مثالين احدهما لتضمن الحرف في نفس التركيب
والاخر لتضمنه في اصله وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل الخ
حاصل الجواب ان المراد بتضمن الثاني حرفا اعم من تضمن الثاني

في الحال

في الحال او في الاصل فحادي عشر في الاصل احد عشر الا انه
الى الحادي فمعنى العطف وان لم يوجد في المعنى الذي
المغير عنه والاولى ان معنى العطف موجود في حادي
معطوف على واحد تضمنه الحادي لا على
الواحد والعشرة وفي كلام الرضي الذي هو
الشارح بعد تنقيحه واختصاره ما يدل عليه
عطف الثاني لفظا على تلك الصورة يعني الحادي
وهو معطوف على عدد لا مستقر
كما بينا لكن المعطوف عليه في
هذه عبارته والاسر
الاعراب على الثاني فالمعرب
الجادي على المركب هو مجموع المركب
ان لم يكن قبل التركيب مبنيا تقييد للحكم
فقد نقل الرضي جواز اعراب الجزء الثاني الميت
عبارة المصنف في هذا المقام وفي بحث غير
قابلا للاعراب مكان قوله ان لم يكن مبنيا قبل
لان كل اسم مبني قبل التركيب عند المصنف
الثاني مع منع الصرف وبناء الاول انما هو اقتضى
في عبارة المصنف تكثيرا للفائدة والا فالواضح غيره
الاول واعراب الثاني على غيره لترجيح بناء الاول
على غيره وتوجيه ما ذكره جعل قوله بعليك مقيد الاعراب
لا تمثيلا محسب جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح
كني به عن كذا يكني ويكنو كناية تكلم بما يستدل به عليه وان لم
ويريد غيره او بلفظ كائنه صاب حقيقة ومجاز ولا كل ما يكنى
اذ كثيرا منه معربة كهن كناية عن الفرج او عن القبيح الذي يستحيى
ذكره وفلان وفلانة وكيت وذيت ليس من هذا الباب كالمضمر الغائب
ومن وما ولا كل بعض لافرق بينه وبين كل ما يكنى به والصواب

ض بينهم وكان التهوم من الناسخ ولذلك لم يقل بعض
[illegible] ما وجه الاصطلاح في الكنايات دون الظروف
[illegible] وضع الحروف اي وضعت تنائية ويسمى
[illegible] القاموس كم اسم ناقص مبني على السكون
[illegible] بنيته وساقصرة واسكنت وهي للاستفهام
[illegible] خبرا او للجر ويحفض ما بعده كرب وقد يرفع
[illegible] اتاه هذا وقد يلوح من كلامه وجه اخر لبناء
[illegible] فتامل وجاء كذا كناية عن
[illegible] يوم السبت او غيره اما مجرور
[illegible] على توفانه يجيء بمعنى كيت
[illegible] ويكسر اخرهما اي كذا وكذا
[illegible] وتفصيله انهما في الاصل كيتة
[illegible] صرفت اللام وابدل عنها تاء التانيث
[illegible] من يستعملها على الاصل والوقف
[illegible] ولا يكوناه الا مفتوحين كذا في الرضي
[illegible] الضم ايضا ولزوم استعمالهما مكررتين
[illegible] لانا كل واحد منهما ح لا يخفى انه بهذا
[illegible] من قسمي المبني لا من مشابه مبني الاصل
[illegible] وله نظاير يرد عليك واحدا بعد واحد
[illegible] مبنية في البناء منحطة عن اخواتها لانه في الاصل
[illegible] اعراب والنون تنوين جعل التنوين بمنزلة
[illegible] فصار كانه مبني على السكون ويحتمل ان لا تقول الحذ
[illegible] لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما اي حكما بلا حجة
[illegible] قلت جعله كالوسط ايضا تحكم قلت الوسط لا يساوي
[illegible] شيئا من الطرفين في كونه طرفا وبتميز عنهما بكونه وسطا
فلا تحكم فلا حاجة في اخراجه عن التحكم الى ما قاله الفاضل الهندي
انه اكثر ولا الى ما ذكره الرضي ان السائل في الاغلب لا يعرف

العلة

العلة والكثرة فحملها على الدرجة الوسطى او الى
[illegible] مميزكم الاستفهامية لانه جعل مميزكم
[illegible] دفعا للتحكم فلو جعل مميزكم الاستفهامية
[illegible] لا لتشريكم الخبرية فجعل كالوسط
[illegible] متقدمة على الاستفهامية لكون الاستفهام
[illegible] كالطرفين لان الطرفين مقدم على الو
[illegible] الزمخشري ان يكون كم هذا رد
[illegible] كتاب من كتب هذا الف
[illegible] في تفسير الاية ومما
[illegible] مميزكم الاستفهامية الج
[illegible] وبكم رجل مررت والمجوز
[illegible] عند الزجاج بسبب اضافة كم
[illegible] هو مجرور بمن مقدرة ويجوز اضمارها
[illegible] وبهذا عرفت وجه صحة قوله وكم الاستفهامية
[illegible] مفرد من غير استثناء وبكم رجل مررت
[illegible] من فيهما والخبرية ايضا تدل على
[illegible] مما ذكره الفاضل الهندي ان الخبرية تفيد
[illegible] التقليل لانه تطويل المسافة بلا فائدة و
[illegible] لانشاء التكثير وكون رب لانشاء التقليل
[illegible] فيه احدهما عن الخبرية لان الانشاء راجع الى
[illegible] واستقلاله مستلزم الحكم الخبري لو قال وكلتاهما
[illegible] ما فعل او في تذكير كلاهما تذكير لاثنيتي كم كما شاع
[illegible] السنة النحاة تاويله لتاويلهما بالكلمة بقوله كم الاستفهامية
[illegible] في تاويل كلمة كم الاستفهامية والظاهر في التذكير قوله وهو
[illegible] على تاويل كلاهذين النوعين كما ترى ولو قيل بالتاويل
[illegible] كلاهذين اللفظين او الاسمين اي كل واحد منهما اشار
[illegible] الى وجه افراد الجزو من وجوهه ان كلا مفرد اللفظ ومنها وجه

[illegible] للوحدة وعنوانه بنة ان كليهما واحد بالذات والتعدد
[illegible] كلاهما يتكلفا عتبار التعدد لئلا يتوهم تخصيص
[illegible] ساري كم فكل ما بعده فعل او شبهه
[illegible] بعده وشبهه ليشمل نحو كم يوما انت
[illegible] او مشغل ضميره المطابق
[illegible] المشتغل بالضمير والمشغل وفي بعضها
[illegible] او مشغلة واعلم ان المشتغل
[illegible] به المعرض عنه بالاشتغال
[illegible] اعترض الرضي
[illegible] عنه بانه ينتقض عند بلغ
[illegible] ان المتبادر من غير المشغل
[illegible] وان كان بحسب المفهوم اعم منه ومن
[illegible] فلا انتقاض نظرا الى المعنى المتبادر
[illegible] ان كان بعده فعل مشتغل به وعمله لا يكون
[illegible] دفع ما اعترض به الرضي انه ينتقض بكم
[illegible] منصوبا على حسبما اقتضاه فعل بعده فانه
[illegible] وليس بضمه الا على الظرفية فاجاب الشارح
[illegible] بما ليس الا بالظرفية ومالك اقتضاء المميز
[illegible] في المفعول به قال الرضي وليس بمعروف استعمالها
[illegible] او ظرفا او مصدرا او جرا كان نحو كم كان مالك
[illegible] تنبيا لباب ظن نحو كم ظننت مالك وانما جعلنا
[illegible] وشبهه اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل
[illegible] فانك النصب مثل قولك كم رجلا حضر بتة اجاز الفاضل الهندي
[illegible] داخلا في قوله والا فمرفوع اي يجوز رفعه وحمل قوله منصوبا
على وجوب النصب ويرده ما ذكره الرضي ان كم رجلا حضر بتة يجوز
رفعه لكنه ضعيف وكل ما قبله لم يقل وكل ما له مضاف او حرف
جر مع انه احضروا وضع لتنبيه على جواز تقدم المضاف والجار عليهما

مع اقتضائها صدر الكلام نحو من ابوك نظير لاشتا
تلك القاعدة بكم رجل صحبك فانه يتعين
لان النكرة لا يكون مبتداء للمعرفة بالاتفاق
ابوك ومررت برجل افضل منه ابو
المحل او لا هكذا ذكر الرضي وهو غير مرضي لان
ليس كم بل الجملة الظرفية وهي الغايبة عن
ناقة الوجوه الاربعة الاعرابية حصل الشا
ما بعده ولك ان تحمل المشا
الى هنا ولم يجز الوجوه ال
الشارح بان المراد انه
غير التاويل في التبشيه فقال
تلك الوجوه او جميعها اسماء للشرط و
قوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط
جميع اسماء الشرط وباقي اسماء الاستفهام
فكذلك يتاتى فيهما تلك الوجوه الثلثة و
فعلى هذا اربعة مذاهب جزم اما الشرط و
وهنا ظاهر بيان المص فافهم او
مبتدا لا جزء وفي بعضها وفي مثل تمييز
وقد يحذف باضمار التمييز ولولا ذكر التمييز
وقد يحذف المميز اي ما هو تمييز باعتبار بعض
ان المراد ما هو تمييز بحسب الظاهر فان قلت فذكر
الثلثة في تمييز هذا التركيب ذكر التمييز نصبا وجرا وحذفه
فلا حاجة الى حمل التمييز على التمييز في بعض الوجوه قلت يلزم
ان يكون الوجوه ح اربعة ذكره نصبا وجرا وحذفه كذلك
فلا يحسن جعلها ثلثة فكان الاليق تاخير هذا عن قوله وقد
يحذف في مثل كم مالك وكم ضربت ليلة تاخرا النوع عن الاصل
ففي هذا التوجيه مع التحمل في التمييز يحمل على التمييز في بعض الوجوه

الوقت فالاولى ان يقال المراد بالاوجه الثلثة بضب
الافراد وجرها مع الجمعية والمراد بقوله وقد يحذف
كان ياحبيب وضالة فانه الذي سبق آنفا فيكون
اعتبار المميز المحذوف ويكون تحكم مالك
هذا المميز و تبيينا لاحتمال المحذوف
صدر كما في كم ضربت او المعتد كما في كم مالك
كر البعض هنا يعني حذف لان اللائم
كون تحكم المالا حاجة اليه ولله ان
الظروف اسماء كاسماء ولا شارة
اشارة الى قوله بقرينة قوله الظروف ولذا
اشارة الى ان من الظروف في باب المبتنى
كل وجه حتى لم يبق اثر من الاضافة
المضاف اليه التي فانه ح كانه لا قطع فيتد ضل
جزاءه لان غاية كانت ما اضيفت
فكل امر لمبتنى يجب ان يكون المنسوب
منها قصد اضافته يجب ان يكون المضاف اليه
ذكرت اي لما حذف بلا عوض صرن غايات
المضاف اليه كلا و بعض واذ فالغاية هو
لوجود العوض كانه مذكور والغاية العوض
بالحروف في الاحتياج الى المضاف اليه من غير مانع اعتبار
جواز الاضافة الموجبة لجانب الاعراب بخلاف حال
اضافة فان للاحتياج فيه معارضا وليس في المضاف الى الجملة
ظهور الاضافة لعدم ظهور اثرها في المضاف اليه بل لعدم ظهور
المضاف اليه الذي هو في الحقيقة مضمون الجملة وما لها من
الظروف المسموع قطعها عن الاضافة وهي على ما ضبطه الرضي
مع ما ذكروه امام واسفل ودون واول ومن علي ومن عل
على وزن من قبل دون ما هو مضمون الاول وقوله لا يقاس عليها

ما بمعناها يريد فضلا عما ليس بمعناها
كذا في القاموس اكاد اغض من باب علم
لشبهها بغير في كثرة الاستعمال وعدم
ان يقال لا دون حسب بمعنى لا غير اذ لا فرق
محسب وبين ان يقال حاد ونقد لا غير
اعجب وليت شعري انه لم لم يجعل
في الابهام لانه لا بهام له لا يتقرر
اذ الاستدلالي من غير شاهد
على ما يشاهد بنا وهاهنا
متى واين وانى وكيف
في العامل في الظروف المتضمنة معنى
عند الاكثرين والرضي يرجح قولهم
في اذا بانه اذا قصد به معنى الشرط
الظرفية فالعامل ما هو في موقع الجزاء
الشرط وهو ترتب مضمون جملة على
اذا وسائر اسماء الشرط من متى ومتطاير
في معنى الشرط ولا عراقة لها فيه ولذا جاء
واذا كقوله تع واذا ما غضبوا هم يغفرون
البغي هم ينصرون ويجيء جملتها الشرطية اسم
نحو قوله اذا الحفم ايذى مائل الراس اتكب ولا
الواقع بعدها والمصراشار الى ضعف معنى الشرط
وفيها معنى الشرط فتامل ولذلك اي لكون معنى الشرط
الاولى ان يراد بقوله ولذلك ولكون معنى الشرط فيها غير قوية كما
عليه بقوله وفيها معنى الشرط احتير بعدها الفعل ولم يجز
كما في متى واخواتها والذي يستفاد من الرضي ان مجيء الاسم بعدها
شاذ كما ينبئك عليه من فجأته فجاءة بالضم والمد يفيد من
حد سمع ومنع وانما قيد بالضم والمد لان الفجاءة كالضربة مصدر

والمراد بلزوم المبتدا غلبة
بعيد وقيل لزوم المبتدا من غير باب الاضمار
وقوله زمان وقوع البيع او مكانه مفعول فيه
الا لم يبق اذا ظرفية وقد بين انه قال
مجردة عن معنى الظرفية ولا يبقى ان
يم انما ظرفية لا يتم في المقام لان ما
فلا بد له من الظرفية لان مذ ومنذ
الحضور وقد يجيء للمستقبل كقوله
اعناقهم وذلك لتنزيل المستقبل
المستقبل كالماضي فتامل وايضا
وان يكون لمطلق الوقت
زمان الاعلان في اعناقهم منهم كونه
يعلمون وقد يجيء للمفاجاة نحو
في الرضي ان الاغلب مجيء اذ في جواب
ولا يجيء بعد اذ المفاجاة الا الفعل
فاجاة الا الاسمية وقد يجيء اذ للمفاجاة
بينما نحو كنت واقفا اذ جاء زيد وفي
كما ليتين للمفاجاة ويختص الاولى بالفعلية
المخالفة بينهما وبين الزمانية اي حال كونهما
زيد كانه جعل استقبالها حالا منهما مسامحة بتقدير
الاستفهام لان الاستفهام معناها والاظهر ان المصنف جعله
يدل عليه قوله ومتى للزمان فيهما جاء اتى زيد بمعنى كيف
اتى المقال بمعنى متى المقال قال الرضي اتى يجيء بمعنى كيف نحو اتى
تكون ويجيء بمعنى متى واول قوله عز وجل اتى شئتم على الاوجه
الثلثة ولا يجيء بمعنى متى وكيف الا وبعده فعل والمشهور
فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرهما بتيادر ومن هذه العبارة
ان يجيء كسرهما كحي فتحهما وليس كذلك قال الرضي وكسر همزة لغة

سليم

سليم وقال الاندلسي وكسرونه لغة هذا واختلف واصل
اين زيد فيه ياء واد غم الياء في الياء واليه جرى
في باب النون وقيل اصله اى اضيف الى اى
واد غم الياء في الياء وقيل اصله اي ان
بانه لم يجيء الا نائبا عن اللام ولم يجيء
ودليل الاول بانة اين المكان وابان للزمان
مذ ومنذ اول المدة وانما يختصص باول
عليهما بقرينة سبق ذلك الفعل
زمان الفعل المتقدم ولا يحتاج
عن المضاف اليه اى مدة ذلك
باول سنة زمان الفعل المتقدم
زمان عدم رويته الشهر كشهر
اول زمان عدم رؤيتي كما يتوهم
ولا المجموع لو اريد بالمفرد ما يقابل المثنى
رأيته منذ ثلثة ايام اذ الثلثة مفرد بهذا المعنى
بالمفرد الواحد كما في قوله فيما سيأتي ونقول
بعدها الزمان الواحد المعتبر وحدته الفرد
ما رايته هذين اليومان اللذان صاحبنا فيهما
الرضي انه لا يخص ما يليهما بالمفرد بل قد يكون المثنى
هو اعم من المفرد حقيقة او حكما وقد اخذ هذا التاويل
المجيء مثنى بقوله اذا لم يكن المقصود عددا ولم يتعرض له
الهندي في المفرد وجعل المثال المذكور مما لم يلتفت اليه المحقق
وقوله فما دام لا يلاحظ هذان اليومان امرا واحدا لا يحكم عليهما
باولية المدة حق الا انه اهمل بيان وجه ملاحظة اليومين امرا واحدا
بل اوهم بيانه انه لمجرد ملاحظته بهذين اليومين يصيرا مرا واحدا وليس
كذلك فتقول هذان اليومان لوحظا بعنوان زمان المصاحبة الا
ترى جيء بالمثنى ليتبين انه اي زمان للمصاحبة لحصول التبيين المقصود

لدي بالالف المقصورة وهو بمعنى عند فلا يوصف
بجر موافقتها في تعريف الحروف بلدن مع عدم
لدن بمعنى من عند فهو متضمن لمعنى من فلذا بني
لبناء من لدن ح لانه يكفي لجهة البناء كون
ما هو مبني على انه لا يوجب دخول من عليه عند
ان يكون الدخول للتاكيد ولدن
لا يحتمل بناء الكتاب الا سبعة نا منها
قدس سره من لدن بكسر الدال الا
بتقييد الدال بالفتح والكسر معا
ايضا بالتقييد بان تقييد
اصالة لدن بضم الدال ولا
مع لدن بضم الدال وجمع لدن بضم الا
شرح الشارح الا نسب كلتا بمعنى
عند ولدي بمعنى عند على ما في الرضي
زيد او لدن زيد لم يقع في كلامهم على هذ
في لدي وعند ولذلك يحذف عنها و
عنده قبل الحذف اما اذا كان الحذف
بنون التنوين لانها تثبت تارة وتحذف تا
وسكون الحاء المهملة الاعلى والبخر ضد الطيب
لكونه مقطوعا عن الاضافة هذا يقتضي
ذكر الغايات بدليل اعرابه مع المضاف اليه الدليل
ان يكون ما يراد منصوبا مفتوحا بالبناء لان عوض
و يجيء مكسورا او مفتوحا يبعده عن كونه مقطوعا عن الاضافة
لانه نظايره لا يكون الا مضموما المعرفة والنكرة اي هذا بعد
بيان المعرفة الخ انهما معرفتين لانهما لكثرة ذكرهما فيما سبق معرفتان
وكان كثرة احتياج المباحث المتقدمة اليهما داعية الى تقديمهما
على بيان المعرف وغير المعرف الآتية اخرها لتوقف معرفة بعض

اراد بقوله يوم لقيتني فيه في مدة يوم الملاقاة اي الوقت
كونه متلبسا بالعدد جعل الباء في قوله بالعدد
عنى المقصود الذي يطلب صلة الباء لما قاله الرضي
العبارة فيلزمها المقصود به العدد قلت
العدد بقرينة جعله مقصودا به والكون مقصودا به
كونه مقصودا واختار المقصود بالعدد
من والجمع والمفرد المعتد بالوحدة نحو مارأيته
ما ليست اعدادا لكنها يفيد المقصود
يقع بعدها المصدر لا يقال ما يقع
يتضمن بيانا بيان المعنى الثاني لانا نقول
ان حدوث الشر هو اول المدة و
اخره هو بمعنى جميع المدة اي جميع
شره او المعنى الاول والجملة
مضافا الى الجملة لا الى بجرة المعنى كما يتوهم
كتب على هذه الصورة اراد ان يجمع عبارة
الكتابة باستعمالها في لازم معناها اي ما
ولا يجوز ان يوجب ان يقرأ وما كتبت على هذه
عاقل ان عبارة الكتاب ليس كذلك فالمختار قيل
اراد الكتابة بتقييدها بالتشديد والتخفيف فانه كثيرا
رحم الله عليهم فيقدر زمان مضاف هو زمان
او وقت او يوم او ليلة لوساعدها القرينة فلذا نكرة
ولم يقل فيقدر الزمان المضاف ويرد عليه انه يلزم ان يكون
المبتدأ في مثل حولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة يمكن دفع الفساد
بان يجعل مذ بمعنى جميع مدة زمان ما رايته فيه ويرد عليه
ايضا انه يلزم تاخير المبتدأ فيما كانا معرفتين في ما رايته مذ يوم
الجمعة وسيدفع ما ذكر من الجواب والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

[illegible] مباحث المبنى الى هذا المقام يوضع جوفى الوضع
[illegible] الموضوع له الجزئى بعينه ويسمى وضعا خاصا ايضا
[illegible] الموضوع له الكلى بنفسه او الموضوع له بعنوا
[illegible] اليه بعنوان المشار اليه ووضع له بعينه
[illegible] عاما ايضا فالاول وضع عام لموضوع له
[illegible] خاص لشئ متلبس بعينه
[illegible] ذاته المتعينة وهذا انما يتم لو جاء
[illegible] اعدم اللغة ازما يناسب
[illegible] نفس الشئ كما فى قولهم جاء زيد
[illegible] على ما صوتوا به فيكون
[illegible] الا مستعملا به وهو بتينا و ل
[illegible] موضوع لشئ الا وهو وضع لذلك الشئ
[illegible] بعينه فى امثال هذا المقام بالمتعين
[illegible] وضعا الاول وان لم يصرحوا به المعلومة
[illegible] يعلم المتكلم فى التعريف ولذلك يقال حقيقة
[illegible] التى كانت علما تكون بالتاويل
[illegible] فى هذا التعريف فعدل عنه الى ما لا يحتمل
[illegible] ان يقال اطلاق النكرة عليه يجوز لما انه
[illegible] يعامل به معاملتها واشار بتوبيتهما فى الذكر
[illegible] الرتبة تبع فى ذلك الفاضل الهندى وليس بذاك
[illegible] منها ما سيأتى ذا اللام والمضاف الى احدها معرفة منه
[illegible] المعرف باللام ومنه ما يفرقه والوضع كلى والموضوع له
[illegible] شخص كان ينبغى الاكتفاء بالجزئى لان التحقيق ان الموضوع
[illegible] فى اصالة فربما يكون كليا ومما ينبغى ان يعلم ان الوضع الكلى
[illegible] موضوع له الجزئى مما فاذ به بعض محققى المتاخرين والعدماء
لم يعثروا عليه حتى المصنف فجعل معنى قوله لشئ بعينه لافادة شئ
بعينه وقال الواضع وضع المفهوم مثلا لمفهوم كلى يستعمل فى جزئى

فى جزئى من جزئياته وشرطان لا يستعمل فى مفهومه الكلى
[illegible] الموجود فى الاشغال واللام فى قوله لشئ ليس صلة
[illegible] الشارح لما راى امكان تطبيق عبارته على ما
[illegible] هو الحق ولم يلتفت الى ما قصده به
[illegible] يتبادر منه لسابق كلامه المهودية فى
[illegible] ما عرفت فلا تنس وكن من المتذكرين
[illegible] بانه الذى حضر الذات بعينه ووضع
[illegible] يقع حضوره قيد عن وجل لغيره
[illegible] غيره وان اياه فلا يمكن
[illegible] العلمى وهو فهم الشخص بعينه
[illegible] فى عينية الابناء قيل رؤيتهم
[illegible] تشخصاته من اول عمره الى آخره
[illegible] علم شخصه عين وضع العلم للمشخص
[illegible] من اول عمره الى آخره فلا يمكن حضوره
بهذا الخصوص ما عرف باللام العهدية او
فيه ان اللام منحصرة فى اللام العهدية و
العهدية الذهنية من فروع الجنسية كما
فتقسيمها الى الجنسية والاستغراقية فقيم
وكذا الى العهدية والجنسية وجه والميم
[illegible] فى امسفر بدل من اللام فى سقط ما ذكره
حواشه دخول اللام انه لو قال حرف التعريف لكان
لم يذكر الميم لعدم شهرته لانه اذا لم يكن حرف تعريف بل
فلا يشمله حرف التعريف ايضا كما لا يشمل الحروف المبدلة من اللام
فى قولك الرحمن الرحيم الصمد الرعيم الى غير ذلك ولم يذكره
المتقدمون لرجوعه الى ذى اللام وهو مذكور فى المتون وكانه
لم يكن فى متنه او هناك سهو كاتب وكان اصله ولم يذكره المتقدمون
لرجوعه الى ذى اللام على ما فى الهندى ووجه كونه فى الاصل

[illegible] خفي جدا فالاظهر على ما في الرضي ومن لم يعده من
[illegible] فرع المضمرات لان تعريفه لوقوعه موقع كاف
[illegible] ولا يستلزم صحة الاضافة الى اخره لا يخفى انه تكلف
[illegible] لاضافة الى كل من الخمسة ولهذا جعل
[illegible] الامور الاربعة وهو ان كان بعيدا في اللفظ
[illegible] في المعنى وكانه عبارة المتقدمين الدين
[illegible] ولم يسبق على كلامهم هذه الاربعة فلما زاد
[illegible] عبارة جدة اختل الضمير ولا يخفى عليك
[illegible] اذا كان لفظا المثل او الغير او البقية
[illegible] هذا الحكم قوله فهو مستثنى الخ جزاء اذا و
[illegible] وكل المعرف باللام او النداء او
[illegible] لا يبعد ان يجعل المضاف مصدرا
[illegible] الاضافة معطوفا على اللام فيكون في معنى وما
[illegible] العلم اسما كان الخ هذا معنى ثالث
[illegible] العلم فله معان ثلثة مترتبة في العموم قد
[illegible] لانه ان صدر بالاب او الام الخ هكذا في
[illegible] ايضا صاحب القاموس ابو العباسية كراهية لقب
[illegible] خليل بن سويد لاكنيه ودهم الجوهري هذا فاحفظه
[illegible] واجتنبه عن المعارف كلها لو قال ما وضع لوضع
[illegible] لبيان احضر واوضح لئلا يخرج الاعلام المشتركة
[illegible] لا يخرج بقوله غير متناول غير الاعلام المشتركة
[illegible] بوضع واحد ليدخل لا لئلا يخرج لانا نقول ليس المذكور
[illegible] عدم التناول المطلق بل المقيد فلا يخرج به الاعلام
المشتركة فافهم اراد التبيه على ترتيب اضافتها فيما
يكون فيه هذا الترتيب ليشعر بانه لا ترتيب فيما بين اضافت
المبهمات وسيصرح به وقد عرفت ان اسم الاشارة اعرف من
الموصول وبانه لا ترتيب بين اضافة المضاف الى احدها معنى

وتعريف المضاف بحسب تعريف المضاف اليه كما سيصرح به فافهم الاول
اراد بيقول اراد التبيه على ترتيب اضافتها فيما
الترتيب ويحتاج الى التبيه ثم المعرف
المخاطب اعرف من النداء ظاهر الا ان
في الاصل معرفا باللام لكمية
تلك الاحاد او مجتمعة اشارة الى جواب
الرضي حيث قال يخرج عنه الواحد والاثنان
للكمية لكن لم يوضعا للكمية
ومحصل الجواب ان واحدا وضع
لا مجتمعة ونحن نقول قد تحقق الوضع
ان الجمع المحلى باللام يشمل كل
وكل جماعة جماعة فلذا يصح
جاء العلماء الا واحدا او اثنين
واحد من العلماء وكل واحد جماعة والمضاف
باللام فاحاد الاشياء في معنى كل واحد منها
وكل جماعة منها فلا اشكال ومما حققنا الوضع
لبنية اي الصيغة المنسوبة الى كم وهو العدد المعين
عن كم فانك للسؤال عن معين تخرج الجموع عن
الالوف والمئات ودخل رجل ورجلان على تقدير
واثنين فاخرج رجلا ورجلين بارادة ما وضع للكمية
فحسب ورجل ورجلان وضعا للمبهمية وكميتها كما ذكر
هذا وفي كونه كم سؤالا عن العدد المعين بحث كيف ولا يتم
صحة الجواب عن كم رجلا عندك بعوالك الوف او مئات الا
فيقال هذا ليس جوابا عن السؤال بكم بل اعتراف بعدم العلم
بما سئل عنه بعد الاستطاعة ولا يشكل بالتنوين لان ما عرض
عن الاسم ولا يتوهم ان كم ليس مخصوصا بالسؤال عن العدد
والا لم يكن المساحة كذلك لان ذلك من التباس الكم بحكمي بكم اللغوي

[illegible] المعدودات واحادها كل واحد واحد منها
[illegible] المعدودات فيلغو ذكرها ويكفي ان تقول
[illegible] المراد بالاحاد الوحدات القابلة
[illegible] موضوع لكمية وحدات الاشياء لا لكميتها
[illegible] من العدد اى ان لم يكن شئ منهما
[illegible] العدد اما الواحد فليس بعدد عند اكثر
[illegible] العدد لضعف مجموع حاشيته وبعضهم استثنى
[illegible] فقال لو لم يكن الفرد الاول عددا يبقى
[illegible] اى اصول اسماء العدد
[illegible] اما بالحاق تاء التانيث لم يجعل المؤنث
[illegible] الاصول ولقبا حسنا لانه من الفروع
[illegible] تاء التانيث او الغه وكذا لم يجعله فيما فوقهما
[illegible] بها باسقاط علامة التانيث فثلثة
[illegible] اشار الى المتعاليه حيث قال واحد الى عشرة
[illegible] من الاصول لكن يجب على الشارح ان
[illegible] وحصر الاصول فى اثنتى عشرة كلمة انما يصح
[illegible] البضع من اسماء العدد او جعل واريد اصول
[illegible] المبهم قال الرضى البضع بكسر الباء وبعض العرب
[illegible] الثلثة الى التسعة مقول بضعه رجال وبضع نسوة
[illegible] رجلا وبضع عشرة امرأة اذا لم يقصد التعيين
[illegible] اذا جاوزت لفظ العشرة ذهبا البضع فلا تقول
[illegible] وعشرون والمشهود جوازا استعماله فى جميع العقود هذا
[illegible] او امتزاجا كخمسة عشر جعله الرضى من العطف لانه فى
الاصل بالعطف واشار الى اثر رعاية الحال على رعاية الاصل
لكن الصواب او تضمينا مكان امتزاجيا تقول واحد واثنان
حتى الوحدة واحدا امالانه الواحد بذاته كما يجعل الضوء مضيئا
لذاته واما لانه من الانواع المتكررة والراجح هو الثانى والباقى

الرضى

الرضى حيث فالواحد بمعنى المنفرد اى العدد [illegible]
فى المعدود كسائر الفاظ العدد فيقال الرجل [illegible]
واحدون قوله اثنتان وثنتان التانى فى اثنتان [illegible]
فى ابنتان واللام ياء محذوف وفى ثنتان [illegible]
كما فى انه فى بنتان بدل من اللام المتوهم الواو [illegible]
قليل ومن الواو كثير قوله احد عشر الاصل [illegible]
حسن صفة مشبهة من وصد يحد فبنت واوه الذاهبة
الشذوذ عند الجميع وفى اصدى كمكرم [illegible]
عنده فقلب الواو الواو المكسور [illegible]
ولا يستعمل احد ولا اصدى الا فى النفى [illegible]
واحد بمعنى ولا يستعمل واحد وواحدة فى [illegible] قوله
ولما غاير الواحد والواحدة ههنا بدون التركيب [illegible]
بقوله احد وعشرون اصدى وعشرون [illegible]
وهو انه اراد البتنيه على ان المراد بقوله ثم بالعطف
تقدم عطف العقود على الزايد عليها وقوله [illegible]
فقال ثم بالعطف ليتبادر منه تلك الصور [illegible]
فى مائة والف بصورة العطف بل اجمالها [illegible]
فى قوله ثم بالعطف على ما تقدم على العطف [illegible]
الاكثر على الاقل او العكس هذا على طريقة [illegible]
متابعة لما فى الحواشى الهندية اما على ما ذكره الرضى [illegible]
عطف الاقل الاكثر جائز فى الكل والعكس اكثر فلا يحتاج [illegible]
النكتة قوله ويقول مائة وواحد او واحدة قوله او واحدة [illegible]
على قوله واحد وقوله ومائة واثنان او اثنتان عطف على [illegible]
مائة وواحد او واحدة واياك ان تجعل قوله ومائة عطفا
على واحد ومائة عطفا على مائة واحد فيكون تمثيلا لعطف
الاقل على الاكثر لانه مع ان فيه تفويت المناسبة بين مائة
وواحد اذ المناسب له واحد ومائة يمنعه قوله فيما بعد ويجوز

العطف في الكل فتامل وبما نقلناه لك عن الرضي ان
في التعليل عرفت ما في قوله ويجوز ان يعكس العطف
وصوب ما في الهندية لانه يوهم ان عطف الاقل
لا يخفى على الواقف دقايق طعوم السياق
السياق واعلم ان اصل مائة مائية كسدرة
التاء عوضا منها كما في عزة وثبة ولامها
فحذفت وبقي مئي مائة واغا كتبت مائة بالالف
صورة عنه خطا والحق التثنية بالمفرد
التشاقل بالتركيب لا لجواز
التشاقل وان الالحاق في تعدي كرد واجب صرح
الرضي بذلك على ان ما يتبادر من
غير قضا الرضي فان المتبادر منه ان حذف
غير شاذ اذا حق غير شذوذ وعليه محوى ما
ذهب الى المضاف لما فرغ من بيان حال اسماء
حال مميزاتها يوهم ذلك ان الباب معقود
لبيان اسماء العدد ومميزاتها والظاهر انه معقود لبيان اسماء
المميز راجع الى بيان احوال الاسماء العدد كما ان
المعدود راجع الى بيان احوال اسماء العدد والمرجع
الفظة الصافية محفوظا اي مجرورا باضافة
غير وذلك اذا كان المميز محوعا لفظا ومجرورا بكلمة
او كان محوعا معنى بان كان اسم جمع نحو رهط بفتح
ويجوز فتحة قوم الرجل وقبيلته ومن ثلثة او سبعة الى عشرة
وما فوق العشرة ولما فيهم امرأة كذا في القاموس واسم جنس
كالتمر والعسل وقل كونه جمعا مصححا واذا لم يكن للمميز الا جمع
قلة فبتوة وان لم يكن الا جمع كثرة فكذلك وان كان له كلاهما
فالاغلب اتيانه بجمع القلة ليطابق العدد المعدود وان لم يكن له
جمع التكسير يؤتى بالجمع المؤنث السالم كقوله ثلث غوان وقد جاء قوله تع

سبع سنبلات مع وجود سنابل اضيفت في ضرورة
السالم لانه اختلف في مائن فقال الاخفش
منوعنك اسم الجمع وقال بعضهم هو
نونا ولا يجوز اضافة العدد الى جمع
على ان قول المص وكان قياسها مآت او مئين غير
سنات لاغير فلانه لما صار منصوبا
ليكون الفضلة قليلا الظاهر قليلة وتخصيص
بمنزلة ثلث مفردات لا محالة فصار
في الكلام كثرة فافرد لمقابلتها
مرفوض لا يقال ثلثمآت
اثنا عشر لو لم يجز مات رجل من غير
قال الرضي وان لم يكن سنة
واضيفت الى المفرد ايضا
وقد يفرد منصوبا قال اذا عاش الفتى
اللذاذة والقتامة واذا كان
تلقوا هذه الضابطة عنه بالقبول حتى الرضي
سابقا ما يوجب تخصيصه حيث قال و
الهاء وجب حذف تائها سواء كان مميزا
نحو ثلثمائة رجل او امرأة واذا اضيفت
التاء سواء كان مميزا الاف مذكرا او مؤنثا نحو ثلث
او امرأة لان مميزها المائة والالاف لما اضيفت
الالف هذا كلامه وانما قال واذا كان المعدود مذكرا
واذا كان المميز مذكرا ليشمل الحكم ثلثة اشخاص واشخاص
اورد عليه ان هذا الحكم حقه ان يذكر عند بيان التذكير
لا بعد بيان المائة والالف لعدم افتراقهما تذكيرا وتانيثا
ثنتا وثلث ثلثة اشخص وانت ترى النساء اعتبارا باللفظ
جعله الرضي الاقيس الاكثر حب ان مميزا الواحد مفوعنه فيه

الى منع الاعتناء لجواز افادته التاكيد كما في الله واحد والهيولى
جواز ان يكون مفردا كما يقال اثنا رجل وقد جاء في
اسانيد المنع الذي ذكر الرضي نحو واحد رجل
لما التزموا المجيء في مميز سائر الاعداد الا
الفرق بين المميز والعدد في سائر الاعداد في
حتى ان يعتبر في الاثنين ايضا فافهم
ثلاثة للمذكر ويقول ابنة فقد صرح بذكر انه الى ان
المجيء بارجاع المستكن الى العرب اي يقول
واردت قلت حادي احد عشر فتعرب
باعتبار حالته اي مرتبته لا يخفى ان التصور
الاول فلا يحتاج مقابلته بالحال وفسر الحال بالمرتبة
وحالة بعضهم انه واحد من تلك المعدود من غير
واحد من الخمسة او الاربعة وواحدهما ولا يشتق
في غير ذلك اذ فوقه مركبات لا يتسلل اشتقاق
بعض احادي عشر ونظائره اذا اخذ اسم الفاعل
جميع تلك المركبات وسيذكر لذلك وجهه حكم اسماء الفاعلين
الثانية وكذا في عدم الحاجة الى التمييز ومن ثمة
في الاعتبارين الاولى ان المراد ومن اجل ان
العقل وهو الحقير من عدد اقل الى مرتبة العدد
بجزء المضاف اليه اضيف الى ما هو اقل مرتبة واقتصر
فعل فيه اذا ما يؤدي معنى فعليا لا بد ان يشتق من فعل
من اثنين الى عشرة فانه جاء على تلك الستة على حد ضرب
في التغيير الا فيما لامه حرف علة فانه جاء على حد فتح ايضا ولم يجئ
احاد وثناثين لامتناعه عقلا ومما فوق العشرة لامتناعه استقراءً
بخلاف الثاني فانه باعتبار حاله وليس فيه معنى فعلي فتوا سم فاعل صوغ
لا معنى فيصح اشتقاقه من نفس العدد ويصح اضافته الى مثله
ما فوقه لانه بمعنى واحد في مرتبة خاصة من ذلك ثالث اثنين

بالاضافة او التنوين والاول هنالك اكثر بخلاف
الفاعلين فان الاضافة والتجرد فيهما متساويان
كذا في الرضي الى عدد يساوي عدده
الاضافة لا دفع ملابسة ويجبان يعتبر
الاثنين بعينه عدد اضافته الثاني
يلزم جواز ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة
المبدأ والمنتهى من عاشر العشرين
منهما باعتبار مبدأ فينبغي ان
الثالثة او الثالثة مثلا
الاعراب والبناء في اللفظ
اخوه حرف علة في حال النصب فانه
ساكن الاخر ايضا الا في حال النصب
من تعريف المؤنث المؤنثات الصفية
ويدخله تعريف المذكر ولو خصص التعريف بالمؤنث
يتأمل لقصر ساحة بيان الاحكام لا تباع
بالعلامة مع عدم اختصاصها ولزوم الطلاق المذكر عا
وعلامة اي علامة التانيث التاء وان لم يكن
فانها تاتي لاربعة عشر معنى خصتها وحقتها الرضي فيه
او ممدودة كصحراء لا يخفى ان الالف التي تمد في
وعلامة التانيث الهمزة اجمالا وان اختلف في انها منقلبة
المقصورة او اصلية ففي قوله والالف ممدودة نظر اذ كان يجب
وصف الالف بالممدودة وصفا بحال المتعلق اي الالف الممدودة
ما قبلها وتعريف علامة التانيث بالتاء والالف مقصورة او
ممدودة ينتقض بعرفات وفتى وكساء وتقييد الحروف بما
هو التانيث يستلزم الدور فاعرفه وفي قوله وعلامة التانيث
التاء رد على الكوفيين حيث جعلوا علامة الهاء والتاء مغيرة
عنها والبصريون على ان العلامة هي التاء والهاء مغيرة لها ذكر

المذكر والمؤنث

معرفة لان النون في حال الاضافة كالتنوين
معها لا تقدير التنوين والا لا يصح التعريف
يكون جامعا لعدم صدقه على شيء من
على المفرد ولو اكتفى بظهور المراد لا
لعله اراد ان المراد الظاهر من هذه
ونون ملحقات فاعرفه لانه على تقدير
عليه من كون علامة التثنية الالف
عن الحركة او التنوين في المفرد
السخافة وكيف لا وليس الغرض
الدلالة بل مجرد الحاق الالف او الياء
تقدير المفرد في التعريف
بمعنى شجاعين فانهما لم يدخلا تحت
بل تحت جنس المراد بالاسد وكون
التثنية باعتبار ارادة المسمى بالاسد
فينبغي ان يقال باعتبار دخوله تحت
بالموضوع له اعم من الموضوع له حقيقة او حكما
في حكمه ويجعل ماذكره في القرين والابوين كالتوضيح
بقوله مثله مما يماثله في الوحدة والجنس جميعا لا
من جنسه هذا كلام الهندي وتبعه الشارح وليس
الارادة بعيدة بالنظر الى ماذكره في تعريف الجمع جميعا
على ان معه اكثر من جنسه فان الناظر فيه لا يفهم من قوله
الا ما يقابل الاكثر وبهذا ظهر ضعف امثال المماثلة في
ذكره الهندي قدس سره وهو ما في اخر الف مقرونة الخ اضطر
بقوله مقرونة عن المقرونة بهمزة فانها ممدودة وبقوله لازمة
عن الف زيد في الوقف فانه لا يصير زيد بها مقصور العدم لزومها
لاختصاصها بحال الوقف وليس مقصورا لانه ضد الممدود
بمعنى اخذ من القصر بمعنى خلاف المد والتوجيه الاخر بالنظر الى اخره

وصف للنخلة بانثى والذكر وليس ثانيهما بحقيقي
وصل كما هو الاصل يعني يتبادر فيد بلا
لا يبعد ان يقال المتبادر من العقل
من المرأة فانه مع العقل يجب
جامدة اليوم ويدفع الالتباس الظاهر وجوب الاتيان
فيجوز دخول على التأنيث فلا يجب في جامدة اليوم
يستثنى من قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي
المذكر بمنزلة التأنيث غير حقيقي والاحيا وفيه
التأنيث علم المذكر الا في منع الصرف
بالتاء ويجب ان يستثنى ايضا اسم جنس اريد به مذكر
عند ابن السكيت ليعلم ان المشدد
عدلا للامام ابي حنيفة رضي الله عنه
كانت انثى وهو من استقلاله بالنحو
المنفصل في حكم الظ لاستقلاله فيجوز عند
وكون الوضع وقد يطلق الظ على ما يشمل الضمير المتصل
والمنفصل من المبتدأ فانه يشمل نحو اقائم انتم فانه لو كان
كذلك يجب ان يستثنى عنه بنون فانه ليقرأن فيه
فيجوز زيادة بنون قال الله تعالى صل جلاله امنت به بنوا
كذا المجموعات بالواو والنون التي حقها ان يجمع بالالف والتاء
قادرون وبنون وبنون كذا حققه الرضي غير المؤنث الحقيقي
يشمل المذكر فالاولى تفسير قوله غير الحقيقي بمؤنث غير الحقيقي لا بغير
المؤنث الحقيقي فكون جمع المذكر غير السالم الظ غير العاقل فتأمل
او المؤنث مفرده بتقدير المضاف لا يخفى انه يصدق على مسلمون
ومسلمات فقد ينزل بهذا التقدير اشكال بما يشكال قولنا مع لحوقها
في يكون التثنية مجموع المفرد والالف او الياء والنون فلم يكن
مسلما البلد تثنية اذ لم يوجد المسلم مع تلك اللواحق لا يقال النون

غير ما وقع في شرح الرضي من انه قد يتقلب الياء
ياء وقد قال ولا قياس عليه خلافا للكسائي ولا يخ
القاعدة هذا القلب بل يكون من
ان لا يحذف عن آخر المثنى اي
الثانية لا يقع في حشو فالاولى
الجموع ما دل اي اسم دل
بكلمة بل هو كسلمى مركب فالمراد
وعدة لشدة الامتزاج على
يتوهم ان استعماله في هذا
في اعم من الاحاد جملة او متفرق
او واحدا واحدا فيدخل في قوله
هذا ولو اجري الاحاد مجراه في
بقوله بحروف مفرده لكن يبقى
هي مادة لمفرده ومادة له ايضا
المفرد بمعنى المرضية لحروف
لها مدخل في الدلالة كما لا يخفى
حروف مفرد المحقق فيه كما في رجال
كما في نسوة فانه يقدر له مفرد لم يوجد في
على وزن غلام فان فعله من الاوزان
على فعال واما في الحواشي الهندية ان المراد
الاحاد حقيقة كرجال او اعتبارا كنسوة في جمع
بشيء اذ ما من جمع الا ويقصد به احاد حقيقة او
بين الجموع في تحقق المفرد وتقديره ثم لا يخفى ان المراد
ههنا ما ليس بمثنى ولا مجموع فالتعريف به دوري
ما دل على احاد جنس ليشمل الجموع واسماء الاجناس المتبادر
من الدلالة المطابقية فيخرج بقوله ما دل اسماء الاجناس
كرهط ونفر فقد سبق الوهط والنفر جميع الناس او ما دون

يعني القلب وقال ان تجعله من القصر كعنب بمعنى
ناقة تجعله طويلا بالنسبة الى المقصور يقال قصر
جعله وقصر كضرب جعله وقصر كل ذلك من القاموس
الاصل ولم يمل كالوان في مسمى بالالف
عما عرفته بناء كمتى وعلى والى واذا اعلاما عديم الاصل
اسم يتكلم به لم يعرف اصلها كذا حققه الرضي
بتغيير يجعل الى علما مجهول الاصل محل نظر و
كان الامالة سببا غير انقلاب
في قلب عديم الاصل ومجهوله ياء اذ
ولم يكن هناك سبب الامالة غير
الياء ياء مجهول الاصل او عديمه وقد
وهو انه لا يكون لامالة سبب سوى
كقراء بضم القاف وتشديد
القراءة او المستقل من قرأ اذا تتمثل وهذا سهو في
كتابة الحسن القراءة جمعه قراؤن ولا يكتب
يستعد كالقاري والمقري جمعه قراؤف
بصفتنا كتبا للثقات كالمفصل والمفتاح
حاشية فعبارة المفصل هكذا وساء اخوه همزة
بينهما ولا فالتي يسبقها الف على اربعة احرف اصلية
حروفا اصلي كرداء وكساء وزائدة في حكم
ومنقلبة عن ثالثة كحمراء فهذه الاربعة الاخيرة
الاخير كحمراوان والباب في البواقي ان لا تقلبن وقد
القلب ايضا وعبارة المفتاح هكذا اما الممدودة فان كانت
للتانيث قلبت همزتها واوا والا لم تقلب سواء كانت اصلية
كقراء او منقلبة عن حرف اصلي ككساء او عن جار مجرى الاصلي
وهو ان يكون للالحاق كعلباء ورحضر فالقلب وعبارة اللباب
يوافق ما في المتن هذا كلامه والعلباء عصب العنق كذا في الصحاح

[illegible] فنحو تمر مما الفارق بينه وبين واحده
تمر ما هو جنس له واحد من لفظه ليصح تقييده بقوله
[illegible] واحد له من لفظه فليس بجمع بالاتفاق
[illegible] فنحو ركب بما له واحد من لفظه
[illegible] ليس بجمع بالاتفاق كما سيذكره
[illegible] مطلق اسم الجنس وبخو ركب مطلق اسم
[illegible] السلب الكلي ايضا اختلافي و
[illegible] لكون ماذكره من التوجيه اصفى
[illegible] واطلاقه بخو ركب اشارة
[illegible] لابد من تقييد تعريف الجمع
[illegible] الاصح للتعريف قوله فنحو تمر وركب ليس
[illegible] وباقر اسم جمع بقر على ما في القاموس
[illegible] وتكلم في الموصفين على المذهبين
[illegible] المذكر لما مر في قوله فالمذكر بتقدير مضاف اي تجمع
[illegible] فالصحيح لمذكر حيث لم يقل فالصحيح
[illegible] مذكر بقولنا المذكر الصحيح اي اخر مفرده
[illegible] ومسلمات ياء ملفوظة كالقاضي
[illegible] فان قلت كيف يصدق في شان الياء المعدة
[illegible] ان يختص بالياء المذكورة قلت يعود الياء
[illegible] التنوين لالحاق واو الجمع او يائه ثم يحذف
[illegible] الساكنين بين علامة الجمع وبينها وليست على حذفها
[illegible] بل لان علة الحذف السابق التقاء الساكنين
[illegible] وعلامة الجمع وان كان اخره اي اخر الاسم الخ جعل
[illegible] كان لاخر الاسم ولك ان تجعله للاسم وقوله حذفت الاسم
[illegible] بالضمير الراجع الى الاخر يدل عليه اي الفا مقصورة
[illegible] او معدة وقد بنته المصنف على ان الياء والالف اعم من
المذكورة والمعدة حيث مثل بقاضين دون القاضين ومصطفون

دون

دون المصطفون فتامل وشرطه اي شرط اسم
ضمير شرطه الى اسم اريد جمعه والظاهر
بتر الضمير في قوله فمذكر علم يعقل لانه
كما سنشير اليه وضمير كونه ليس
في شرحه شرط التذكير مع
المذكر اما التذكير الزاهل
الغافل لتوهم ان جمع المذكر
قال الشيخ الرضي هذان عذران
بناء الاشتباه وقال الفاضل
انما هما وصفا المذكور
والنون ان يكون مذكرا
لسنين وارضين وبنين
لا ولم يضم هؤلاء الى جمع المذكر السالم
وعشرون مثلا فلو لم يندرج
اولو وعشرون واخواتها فلا
عن اشتراط التذكير فمذكرا
دفع اعتراض الرضي حيث قال قوله وشرطه
علم يعقل عبارة ركيكة وذلك لانه لا يجوز
وما بعده من الشرط والجزاء خبرا لان قوله
والضمير راجع الى الاسم فيبقى الجزء الجملة بلا عائد
لهذا الكلام معنى كما لا يخفى على الناظر الى المعنى
ان يكون مذكرا علما يعقل ان كان اسما فالجزاء
الشرط وفيه محذورات ثلاثة الاول دخول الفاء في خبر
لم يتضمن معنى الشرط وهو ضعيف مذهب الاخفش وثانيها
جعل المذكر والعلم بمعنى الكون مذكرا او الكون علما ليس في العبارة
ما يجعلهما مصدرين والثالث الفاء الشرط المتوسط بين المبتدا
والجزوذ لا يجوز في السعة ولم يلتفت الى ما اجابه الرضي من جعل

[illegal] الفعول شرط بتقدير لانه حكم الوضى بانه تعسف
[illegal] منه من التكلف الظاهر صدف العائد
[illegal] الوضى لمنعه فى بحث جزا المبتدا وما اشار اليه
[illegal] ذكر معنى كونه مذكورا وهو جزء شرطه بلا متقدير
[illegal] الوضى من انه ليس فى العبارة ما يحمله
[illegal] اى فذكره علم من حيث انه مذكر
[illegal] لزوم الغاء الشرط المتوسط
[illegal] لم يلتفت اليه لانه منع الهندى
[illegal] الهندى لما ادعاه الوضى
[illegal] من حيث سماه اشارا الى ان
[illegal] بعقل وصفه بحال مدلوله
[illegal] بلا لام فرس يعنى هلال
[illegal] فاخذته سليم ثم صار
[illegal] اكل المرار وفرس لغتى ابن
[illegal] ما يذكر ما يكون مجردا عن التاء
[illegal] ما اجاب به عما ذكره الوضى انه كان عليه ان يقول
[illegal] التاء ليخرج نحو طلحة ويدخل نحو سلمى ودوقاء
[illegal] يخفى ان الجواب ضعيف صفة الصفات غير علم
[illegal] الشرط الاول كونه مذكورا يعقل جعل
[illegal] شرطا واحدا مع انهما شرطان متابعة لما ذكره الهندى
[illegal] العائدة الوصف دون قوله مذكرا لانه مستغنى عنه بكون
[illegal] المذكر وقد عرفت ما فيه ولا يخفى ان المراد هنا ايضا
[illegal] يجب ان يكون ما اريد بالمذكر سابقا والا لكان الكلام
[illegal] مع انه لو اكتفى من التذكير هنا بالتجرد عن التاء للزم صحة
جمع حمراء مثلا بالواو والنون واستدراك قوله ولا يكون بناء
تانيث اى مذكرا غير مستوف صيغة الصفة اشار الى ان الجمع بالواو
والنون فى صيغة لا يستوى فيها المذكر والمونث فى الصيغة ولا يكون

الفرق بين المذكر والمونث بمجرد التاء بل يكون
الاصل لمشابهتها بالاسم فان التابع
بنفس اللفظ او الاشتراط بينهما كالفرق
والانسان والفرس كما ذكره الوضى فالاولى
مثل احمر وسكران بالواو والنون
المذكر والمونث فى الصيغة وجمع
بانه لجبر نقصان عمله حيث لم
فعلان وفعلانة يفهم منه جواز
ولم يرض به الوضى وقال سيوقال
الشرط الرابع ان لا يكون
الصفة بتاويل الوصف قال الوضى
العبارة السابقة لان ضميران لا يكون
فيكون المعنى وان لا يكون الوصف
مع المونث ولا معنى لهذا الكلام
ولو قال ولا مستويا فيه المذكر مع المونث
بان ضميران لا يكون عائدا الى المذكور
من وجه السخافة فالتناوح فسر العبارة
ولم يلتفت الى شمة الوضى الشرط الخامس
متلبسا بتاء التانيث يغنى عنه اشتراط التذكير
فان العلامة يستوى فيه المذكر والمونث ويجب
الجمع بالاضافة اى يجب حذف نونه بالاضافة اما
لتقصير الصلة كما فى قوله الحافظوا عورة العشيرة
احضارا كما فى قياد فى الشواذ انكم لذائقوا العذاب بنصب
فليس بواجب وقد شذ نحو سنين من وجهين احدهما انه قد
لا يحذف نونه بالاضافة نحو وعانى من نجد فان سنينه وثانيهما
ظاهر ومبدا علم انه لا يجب ان حق بيان الشذوذ ان يتقدم على
بيان حذف النون لانه لا معنى له الا بما ذكر قبل حذف النون ولا

يكن له مذكر جمع بالواو والنون لاوجه لتقييد
انه لم يكن لمفرده مذكرا صلا لان مايكون له
والنون قد علم حكمه من قوله فان يكون مذكره
فان لا يكون مجردا اى مجردا عن تاء التانيث
باعاه تغيرا بناء واحد من حيث
صيغة كما هو المتبادر فيه ان التغير في التعريف
المتبادر وهو لم يتناول نحو فلك اذ التغير الاعتباري
خروج عن المتبادر الا للضرورة
التغير الاعتباري دون التغير باعتبار
في الاول دون الثاني بمعنى ان تغيير
من زيادة الالفين وسكون
التغير باعتبار اللاحق يمكن
حيث عرض للقاء السكون
كان اولا والفصل بين الواو
كان متصلا والفرق بين التكسير والتصحيح
التغير باعتبار الامور الداخلة وهو المعتبر
ان يقال المراد تغير الحاق الواو والياء والنون
يقول لاحاجة الى التكلف في اخراج جمع السالم
تغير معرده بتغير اخره لا بتغير صيغته لان مايطرأ
صيغة مفرده ما تغير بناؤها اى صيغته لاخراج الجمع السالم
تغير صيغة وان تغير بتغير اخره جمع العلة افعل الخ
هذه الاوزان للعلة اذا جاء للمفرد دون كثرة واما
انحصر جمع التكسير فيها فهي للعلة والكثرة وكذا ما عدا الستة
الكثرة اذا لم ينحصر فيها الجمع والا فهو مشترك كاجاول ومصابيح
اسم الحدث اى اسم يدل على الحدث مطابقة كالضرب او تضمنا
كالجلسة والجلسة يعني بالحدث معنى قائما بالغير ليس المعنى القائم
بغيره مطلقا حدثا اذ ليس الالوان حدثا اذ السواد بمعنى سياهي

بحث جمع التكسير

سياهي ليس حدثا بل بمعنى سياه بودن فهو المعنى القائم
انه قائم بغيره هكذا حقق المقال والمراد بحدوث
بجريان اسم الحدث على الفعل بخلاف جريان
معناه موازنة للفعل وبخلافه جريان
فان معناه جعل موصوفها صاحبه
او مبتوعا لها وكل من الثلثة صفات
في التعريف وان كان الاخيران مقصو
وقوعهما فلا اختصاص له بهما بل يجري الاولان
في الاولين ايضا في المفعول
فيرد قوله نحو ويل للمطف
ياء النسبة محذوفة اذ لم يثبت
او حذف مضاف اى ذو سماع
بمعنى حقيقة واما المفعول المطلق
اللفظ وفعل نص عليه الرضي
النحاة وصاحب الفهم الرضي في
فيلزم اجتماع التنشيتين
الفاعل المثنى والمجموع كما يضم في الفاعل
التنشيتين والمجموعين واجاب عنه الهندي
في اسم الفعل والظرف مجاز بمعنى الاستيناء
والاظهر الاقتصار ان يقال لما كان يحذف فاعله
لبس بالمحذوف ويجوز اضافة الى الفاعل
في الفعل الا المنون كما ظن صرح به الرضي
الى مفعوله الاريح جعل تابع ذلك المعمول تابعا للفظ
جعله تابعا لمحله ايضا عند الاكثر فان كان المصدر
مطلقا اى غير قائم مقام الفعل بقرينة ماسياتي قال الرضي
خلاف النحاة في المفعول المطلق المحذوف الفعل مطلقا سواء
كان الحذف جائزا او واجبا فيجوز فيه وجهان ذهب الى

الثاني سيبويه والى الاول السيرافي لكن ذهب
العقل لا لتأويله بان مع الفعل خ
المعقول المطلق عليه صنوخ به الوضي وقيل
وعلة البدلية قد عرفت ان علة البدلية
المصدر وقيد ان يصح ان يؤخذ
وانما فضل بين ضربي
يكون مفعولا مطلقا وما كان اياه يعني هذه
كثير المصدر فينبغي ان يؤخر عنهما فاجاب
الاشتراك تبينها على ان لهما
وفيه ما عرفت من ان امتناع
من فعل اي حدث اما ان
ويكون الحكم بالاشتقاق
اللفظ على المعنى لشدة الملابسة
لان سيبويه يسمي المصدر فعلا
تفسير الوضي للفعل وح التجوز
بالشخص صفة المعنى اسند اللفظ
لم يرد بالفعل نحو ضرب ويضرب وان كان
للفاعل والمفعول مشتقان من الفعل
الضمير في قوله لمن قام راجع الى الفعل
كلامه فان قلت اسناد القيام الى اللفظ
الاسناد المجازي الى اللفظ مثل ضرب ويضرب
فلا دلالة في رجوع ضمير قام الى الفعل على عدم
ويضرب قلت قد شاع فيما بينهم اسناد
المطابقي الى اللفظ وبالعكس دون المعنى التضمني
والالتزامي موضوعا ذلك الاسم لمن قام الخ بنية على ان
لام الجارة صلة قوله اشتق بتضمينه معنى الوضع وللذان يجعله
للتعليل اي لاجل افادة من قام به الفعل فيستغني عن التضمين
اولذات ما قام به الفعل هذا يكفي ويغني عن قوله اي الفعل

وقد اشار

وقد اشار الى ان المراد بمن اعم من العقلاء و
المشار اليه بقوله كان اولى بقوله و
ان يعلم ان المراد بمن قام به الفعل مع
الفاعل الحقيقي لا لمجرد من قام به
من قام به الفعل اعترض الوضي بما
مثل زيد مضارب عمرا او مضروب من فلان
فان هذه الاضافات لبس لا يقوم
الامر ويمكن دفعه بان معنى
بل المتصف بضرب مستقل
بفاعل الضرب الاول وهذا
مشترك بين اثنين فالمضارب
لمن قام به المضاربة اي ضرب
مستقل مضاربة وكذلك الا
هو ايضا متصف بضرب من الشخص
قيام وضرب به مستقل لمن قام به ضرب من
لا يقوم باحد المنتسبين معتبرا دون الا
لا بد ان يقوم بمعتبر ولا معنى للقيام
لا تغاير النسبة الى احدهما معتبرا بل الواحد
منسوبا اليه لا على التعيين وقوله هذا من
بالانتساب واما ما اجاب به الهندي من ان
الاضافة امر اعتباري والقيام المذكور في
الاعتباري والحقيقي فليس بشيء لان اطلاق المصدر
ليس باعتباري وقيام الضربين بالفاعل فتامل قال المصنف
في شرحه اي المضاربة والضرب وان يكون قام به عام المجرى
الموضوع له الخ فيه بحث لانه يخرج اسم الفاعل المشتق من
المعالجة بحوطا ولبنة فطلبته طولا فانا طائل او دوغلبة بالطول
فهو لمن قام به الحدث مع زيادة الا ان يقال انه مشتق من الطول

[illegible] ولم يوجد الا انا لم نعثر في كلامهم بل ظاهر كلامهم
[illegible] اسم الفاعل للغلبة والرضي صرح في تحقيق
[illegible] بان ظائل للزيادة في المشتق هو منه حتى جعل
[illegible] منقض صائم واسندوا اخراج اسم التفضيل الى قوله
[illegible] عليهم بما اورده ان اسم التفضيل قد يكون
[illegible] الحدوث صرح به الهندي فلا يخرج اسم التفضيل
[illegible] المبالغة مثل اصكام اسم الفاعل فيه
[illegible] صاحب المثنى والمجموع ايضا مثل اسم الفاعل
[illegible] لا هو لغا بل بانه لم يجعل المثنى والمجموع من اسم الفاعل و
[illegible] انه قال وما وضع منه للمبالغة فصوح بادراج لفظ منه
[illegible] اسم الفاعل ونبه الشارح للامر الثاني
[illegible] صيغة غير ما ذكره هنا بما اخرجه مخرج التعسف
[illegible] فاعل قال المصنوع به سمي للكثرة الثلاثي
[illegible] المستفعل فجعل اسم الفاعل بمعنى اسم
[illegible] بدء الهيئة وفيه نظر لانه وان كان وجها مقبولا
[illegible] شاهد على ان قصدهم ليس الى ذلك بل قصدهم باسم الفاعل
[illegible] وقوع مبدأ قام به الفعل وليس المفعل والمستفعل وغيرهما
[illegible] والشاهد انهم سموا اخوات اسم الفاعل بالاسم
[illegible] المدلول لا الى الوزن كاسم الآلة واسم الزمان واسم
[illegible] واسم التفضيل وقيل كون اسم الفاعل من الثلاثي المجرد
[illegible] ثنا يفاعل هو القياس وقد ياتي على وزن المفعول كقولهم
[illegible] وكان وعده ماتيا وقال الرضي والاولى ان الماتي في الاية
[illegible] بمعنى المفعول من اتيت الامر فعلته فهو بمنزلة قوله في الاية الاخرى
[illegible] وكان وعده مفعولا ونحن نقول يحتمل ان يكون المراد وكان اهل
[illegible] وهذه ماتيتا بوعده فجعل اهل الوعد في كونهم ماتيا للوعد بمنزلة
[illegible] الوعد الممتنع المفارقة عن نفسه فاسند الماتي الى الوعد قيل بيان
[illegible] الصيغة من وظايف التعريف وهنا في النحو استطرادا اقول

بيان الصيغة كالتعريف لتصوير وتبيين الموصوف
[illegible] بشرط معنى الحال والاستقبال قال الرضي
[illegible] انه يشترط معنى الحال والاستقبال ايضا اذ
[illegible] والاستفهام والاولى انه لا يشترط ذلك لقوة معنى الصفة
[illegible] الحرفين كما لا يشترط ذلك فيه اذا دخله اللام
[illegible] قال ظاهر كلام النحاة لان الظاهر عطف قولهم
[illegible] ويحتمل ان يجعل عطفا على معنى الحرف او ما
[illegible] الموصولة قيد اللام بالموصوفة اصلا
[illegible] اذا دخل اسم الفاعل لا يغنيه عن شرط
[illegible] الرضي ولا يخفى ان قوله فان دخلت اللام استثناء
[illegible] بشرط معنى الحال والاستقبال والاعتماد على ما صرح
[illegible] الموصول داخل في الصاحب وقد دل
[illegible] على الصاحب فاستثنى منه اللام لانه
[illegible] من معرفة في هذا المقام ان اسم الفاعل والمصدر
[illegible] الى المفعول به بانفسهما قد يقويان باللام وتسمى
[illegible] غير نحو علم وعرف ودري وجهل وفي اسم الفاعل من
[illegible] يكون التقوي بالباء لجواز زيادتها في
[illegible] علمت بان زيدا قائم ولا يقوى العمل باللام
[illegible] فيقال لزيد ضربت كذا في الرضي كضراب وضروب ومعطاء
[illegible] هذه الاوزان الثلثة يعمل باتفاق من النحويين البصريين
[illegible] واما عليم وصدوقهما مذهب سيبويه لا غير وممن اعمل صيغ
[illegible] المبالغة قال لا يشترط في عملها ما شان الحال والاستقبال
[illegible] كالصفة المشبهة وما فيه معنى المبالغة ناب مناب ما فات
[illegible] من المشابهة اللفظية فيه ان معنى المبالغة كالزيادة التفضيلية
[illegible] يجعل الاسم بعيدا عن مشابهة الفعل فكيف يكون جابرا للفضائل
[illegible] المشابهة اللفظية لعدم تطرق خلل الى صيغة المفردة الا لا يخفى
[illegible] ما ذكره بوجه عمل جمع المكسر الا ان يعتبر معه قصد اطراد الباب

لصيغة اسم الفاعل او لصيغة الفاعل الذي هو بمعنى [illegible]
ويرد على التوجيه الاول مع حذف بعض الالف [illegible]
المبتدئة من غير الثلاثي المجرد على وزن اسم [illegible]
مالك في التسهيل وانه يجوز على وزن اسم [illegible]
ان يجعل صيغة المبالغة اسم فاعل [illegible]
انه في الالوان والعيوب اذ ظاهره قياسية [illegible]
من الثلاثي المزيد فيه والرباعي على وزن [illegible]
يحتمل ان يكون مع ذلك في غير الثلاثة جماعية [illegible]
من غير الثلاثة قياسا بل يكون مقصورا على ما سمع [illegible]
فعلها مطلقا اي من غير اشتراط زمان لا يجوز اضافة صيغة
المبالغة الا اذا دل بنية على انها لا تنفك عنه الا عارضا فما
يزيد عملها على فعلها فانما تنصب المميز [illegible]
وعلى كل من التقديرين معمولها اما مضاف [illegible]
او هذه ما فعة الخلو لاجتماع اللام والاضافة [illegible]
القلام بخلاف اخويه فانهما للانفصال الحقيقي [illegible]
بمعمولها الظاهر لئلا يدخل زيد الحسن فيما هو [illegible]
قوله متى وقعت بها فلا ضير فيها وينبغي ان يراد [illegible]
الى الضمير بلا واسطة او بواسطة ليدخل زيد الحسن وجهه
في المجرد عن الاضافة فلا يخرج عن الممتنع وزيد الحسن وجهه
بالرفع في القبح والمعمول في كل واحد منهما مرفوع فلا
لم يقسمه باعتبار اعرابه نفسها لانه استوفى في مباحث النعت
ليس الغرض من بيان اعراب معمولها استيفاء اعرابه بل بيان
ضابطة القبح والحسن مبنيته على اعرابه فلهذا بين اعراب معمولها
دون اعرابها وحسن وجه عطف على حسن الوجه الخ وفيه
ان صورة الخطبة لا يصلح الا الوجهين فانه لابد في ضوء
النصب من اثبات الالف كذا في حواشي كتاب الشارح وهذا يتجه
لو كان مراد المصنف بالامثلة الثلثة ما يحتمل صورة الخط اما لو كان

[illegible] ومجيء السلامة فظاهره لبقاء صيغته الواحد
[illegible] به العمل واما جمع المكسر فلكونه فرع
[illegible] منصوبه على المفعولية فيعني اطلاق العمل
[illegible] تغيرة التنبيه على المفعولية اذ لا يحذف
[illegible] الفاعل لانه صفة لا ستطالة الصلة بذكر المفعول وكما
[illegible] محل فرقه بين التعريف بمحل اذ اللام الموصولة لا يعتمد
[illegible] تعريفا ولا يحذف النون مع لام التعريف ولعدم بنية
[illegible] حقيقة فلا يعرف بالتعريف دخول اللام لكن قضت بتنبيهه
حقيقة اسم المفعول وتقدير المفعول به على الحذف والايصال
فان المفعول هو المحذوف وما وقع عليه المحذوف مفعول واما على ما
ذكره المضيف اسم الفاعل اذ اضافة الى الهيئة التي هي الاكثر في
[illegible] على طريقة الحذف والايصال وكانه الذي جراءه
[illegible] من وقع عليه ليشكل بخروج مضروبه فولنا يوم الجمعة
[illegible] والمراد من النيابة عن الفعل عمل النصب
[illegible] الوضع لا يتوقف على اشتراط واشتراط عمله باعتماده
[illegible] الوضي ليس هذا في كلام المتقدمين لكن المتاخرين
[illegible] صرحوا به وجعلوه كاسم الفاعل ولو اكتفى
[illegible] في العمل كاسم الفاعل لكفى لان الاشتراط ايضا
[illegible] في العمل وانما قيل الامر بالعمل والاشتراط ليخرج نحو ضرب
[illegible] مع العمل والتعريف تخفيفا ما اشتق من فعل لازم الخ
[illegible] اشتق من الفعل المتعدي الثابت ايضا وهم لان
[illegible] يبقى الصفات الثابتة المتعدية بلا لفظ الا انه كان المتعدي
غالبا صار تا لم يلتفت الى ثبوته احيانا وجعل له لفظ اسم الفاعل
مجازا على معنى الثبوت اعم المقابل للمحدوث على تفسير المصنف ومطلق
الثبوت المشترك بين الحادث والمستمر المجرد عن الحدوث والاستمرار
على تحقيق الوضي فيخرج عنه نحو ضارب الخ ولا يهدم به مخالفتها

لصيغه

بحث اسم التفضيل

بلون ولا عيب ينبغي ان يقول ولا حلية لانه لا يشتق من
بمعنى كون الحاجبين غير متصلين ايلج التفضيل
قال الكوفيون يجئ من البياض والسواد
الالوان وقال البصريون ما جاء منهما شاذ
في وصف الكوثر ماؤه ابيض من اللبن
العور كالعرس ذهاب حسن احد العينين
اي غير الثلاثي المجرد اللام للعهد اي غير
اي الموصوف بما ليس بلون ولا عيب
ليس مجرد الثلاثي المجرد بل اخص منه
ابن هبنقة قد تكرر من الشارح ابن هبنقة واظنه سهو
الفاضل الهندي هبنقة من غير ابن وقال الجوهري
وهبنقة لقب ذي الودعات يزيد بن
وقال في العين الودعة وتحرك ضمه وهي عاهة
من البحر بيضا شقها كشق النواة يقال لوقع العين
الودع محركة الاوتاد وسفينة نوح صلوات
والكعبة شرفها الله تع لانه كان يعلق
هبنقة يزيد بن شراحيل ان يضرب بحفنة المثل
وزادانه احد بني قيس بن ثعلبة وكان يضرب المثل
قال الشاعر عش بجد وكن هبنقة هذا وقد شنع
قدس سره تشنيعا شنيعا للفاضل الهندي وقال كاد
امرا بديعا ولا يرضى بمثله عن مثله وقد اخذ كثير
شرحه هذا من حواشيه واعجب منه انه ليس ما فعله من الطين
موضيا له كيف وقد كتب فيه فيه اشارة الى القدح فيه
وابه ويستعمل اسم التفضيل على احد ثلثة اوجه الم يجعل
معمولا كما في اخوا اسما كما في الدنيا والجلى اسما للخطة العظيمة
اولم يجرد عن معناه نحو اخر بمعنى غير فيقول جاءني رجل اخر
واعلم ان الاصل في تلك الاستعمالات ان تم الاضافة نحو المعنى

ليس بنبيل ولا بعالم بنحو ولا بحر ولا بفاضل

وضع للموصوف بالزيادة على الغير ولم يعتبر اضافة
لغو ولذا وجب ذكر المفضل عليه في اسم التفضيل
الزيادة المطلقة اي التفضيل على جميع
ذكر المفضل عليه للاستغناء عنه اي عن الذكر
وهو الفاعل تفضيل من حيث صيغته قد يميز اليقع
التفضيل والاولى حذف المضاف بجعل وهو
وفعلى للمؤنث لا وجه للاقتصار
كلام الحق لان له تثنيتين وجمعين ايضا
لكونها في الاصل اخير واشر لا يكفي مجرد ذلك
على تحقيق قوله وفعلى للمؤنث وتخفيفا ان افعل
وقد يكون للذكر وفعلى للمؤنث والتثنية
نظرا الى لفظ اخير واشر للجميع لانهما صفيرا
ابن بحر وشرطه ان يبنى اي اسم التفضيل
ثلاثي المجرد بقرينة التقريب ليخرج نحو
اليد والرجل فانه لم يثبت واحد الشاذين
من احدهما واول لانهما شاذان وفيه ان الشيخ الرضي
صرح بان نحو اجاء هذه الامور بقوله جاء منه فعل وقال لابد
فعل وهو تمام الفعل لعدم افعل التفضيل من الافعال
ناقصة وكونه متصرفا لعدمه من نعم وبئس وكونه غير لازم
لعدم امن من بئس بكلمة اي ما تكلم وكونه قابل للزيادة
والنقصان فلا يقال الشمس اليوم اغرب منه امس اقول اشتقاق
افعل مقرر من الفعل فلا يجامع عدم التصرف والموصوف
بزيادة في الفعل فلا يشتق من فعل خصوصية صدفة عن شيء
لانه مخالف فعله فان فعله للنفي وهو للاثبات مع زيادته
فيه والمشتق للموصوف بزيادة على غيره لا يمكن الا ما يجري
فيه الزيادة والنقصان وكون الافعال الناقصة مما يجري
في مدلولاتها الزيادة والنقصان محل نظر ليس

[illegible] وامّا قوله وليست بالاكثر استعمالا منهم حتى
[illegible] والاقرب ان يقال اللام التفضيلية للعهد
[illegible] مع من ومع ذالك قليل هربا عن صورة
[illegible] اجتماعهما ولا يجوز زايدا فضل الآن يعلم
[illegible] عليه وشذ اكلا بالمفضل عليه المحذوف مع الافضل الذي
[illegible] كقبيل ويجوز ان يقال في مثله ان المحذوف
[illegible] نحو كلا شيئ اورد عليه انه لابد من تفويض
[illegible] تفويض لان المضاف غير مصرف منافو
[illegible] التفويض وجواز عند من جعله تنوين
[illegible] مع البناء على الضم كما قيل واعلم انه
[illegible] تفضيل ما هو في صورة المفضل عليه بمن
[illegible] تحته فقد التفضيل وعدم صحة قصد
[illegible] المفضل عليه في اصل الفعل تحقيقا نحو زيد افضل
[illegible] او تقديرا نحو زيد اعلم من الحمار ونحو زيد اكبر من الشعر
[illegible] الى تكبير الشعر وزيد وتفضيل زيد في الكبر بالفعل
[illegible] مثله التفضيل الى التجاوز والتباعد الذي
[illegible] التفضيل ليستلزم بعد المفضل عن المفضل عليه فحانه
[illegible] الشعر ويجوز استعمال اسم التفضيل عاريا
[illegible] الثلثة بجعله بمعنى اسم الفاعل قياسا عند المبرد و
[illegible] وهو الاصح ومنه قوله تع وهو اهون عليه اذ ليس
[illegible] عليه تع من شيء وملكان بهذا المعنى فلزومه صيغة
[illegible] اكثر من المطابقة اجراء له مجرى الاغلب الذي هو الاصل
[illegible] احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة استثمل
[illegible] العقد على المعنى الذي هو المقصود واجيب بوجوه احدها
[illegible] احد محذوف المضاف اي قصد احدهما وثانيها جعل ان يقصد
[illegible] محذوف الجار اي احدهما حاصل بان يقصد وثالثها جعله
[illegible] محذوف المضاف اي وان يقصد والشارح اشار الى دفعه

بقوله اي احدهما زيادة موصوفة المقصود به وكلمة
[illegible] مصدرا مضافا الى الزيادة بحسب المآل وجعله بمعنى
[illegible] الاضافة بيانية ولا يخفى انه تكلف بل تعسف
[illegible] في ضمن بعضهم الاولى في ضمن ما عدا المفضل
[illegible] وقصد التفضيل باعتبار اي بعض كان لانه وضعه
[illegible] على غيره لا يخفى ان هذا الوجه لا يفيد
[illegible] الا غير المفضل عليه كما في القسم الثاني
[illegible] غير معتد به بان يكون على المضاف اليه
[illegible] الاطلاق على المضاف اليه وليس كذلك
[illegible] الزيادة على جميع من سواه صرح بالرضي
[illegible] المراد بجميع من سواه الجميع حقيقة او عرفا
[illegible] فقد تفضيله عليه ويقال المتواضع
[illegible] وتخصيصه زاد قوله وتخصيصه لان الاضافة
[illegible] للتخصيص وفيه انه لا حاجة الى ذكره لان الاضافة
[illegible] التعريف والتخصيص ولا تقابل بين الاضافة
[illegible] للتوضيح وانما التقابل بين الاضافة
[illegible] وقوله نحو تولك بنيناعم اقول ونحو محمد افضل
[illegible] انه افضل جميع المخلوقات من جنس البشر
[illegible] في اسم مظهر الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء
[illegible] قرينة ان العمل في المستثنى بالرفع على الفاعلية
[illegible] يصح الاستثناء مع بقاء العمل على عمومه يعني لا يعمل اصلا
[illegible] الا في مظهر كذا غايته ان العمل في هذا المظهر لا يتصور
[illegible] وانما خص المظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط
[illegible] والرضي قيده بالمستتر فلا يجوز هند زيد افضل هي منه وما ذكره
[illegible] من التقليل انما يتم في المستتر كيف والمراد بعدم ظهور اثر العمل في
[illegible] المضمر انه لا يظهر وجود المضمر حتى يعرف اثر العمل فيه محلا لانه لا
[illegible] يظهر وجود المضمر حتى يعرف اثر العمل في لفظه والا لجاز عمله في سايو

156

فانه يخص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء كان مضمرا
او يقيده قوله رافعة لظاهر فى تعريف المبتدأ فانه
ظاهر [illegible] مضمرا بارزا فلا حاجة الى
[illegible] يصح الحكم بانه لا يعمل فى ملفوظ الرفع بالفاعلية
[illegible] مفعولا به الا اذا كان لشيء الخ فانه يعمل الرفع
[illegible] لا ينصب المفعول به لانه ولم يقل لا يعمل فى المفعول
[illegible] حرف التنبيه فيقال انا اضرب مثل لزيد وانا اعرف
[illegible] الرفع بالفاعلية الى ما ذكره من الدليل
[illegible] بل يجوز فى نفى عمل النصب كونه
[illegible] يخصص الدعوى وقوله ولانه لما كان الخ الاولى
[illegible] مع السياق وجه واحد لنفى عمل الرفع وليس
[illegible] اللام الا اذا كان اسم التفضيل
[illegible] وهو فى اللفظ لشيء الاولى ان يقال اذا كان
[illegible] سببيا لشيء او وصفا سببيا لشيء ولا معنى لتقدير
[illegible] الرضى هذه شروط رفع افعل التفضيل
[illegible] بلا ضعف يعني لا شرط اصل عمله حتى لا يعمل
[illegible] لانه يوشك حكى سن ناس من العرب رفعه
[illegible] تلك الشروط وتحوم رد بر مل حيز منه عمه
[illegible] صفة بالسبب قال الرضى الاشهر فى اصطلاحهم تسمية المتعلق
[illegible] قال الهندي ان بغير المشهور للتنبيه على صحته وتحققه
[illegible] السبب ما جعل سببا وهذا يقال للواجب مسبب
[illegible] اى فاعل الاسباب اسبابا فالاسباب ج مسببات
[illegible] عدل عن السبب الى المسبب للتنبيه على انه لا يلزم ان يكون
[illegible] للسبب الواقعي بل يكفي ان يكون لما جعله المتكلم سببا صحيحا
[illegible] جعله او سقيما مشترك بين ذلك وبين غيره على ما
حمل قول المض يخرج عنه نحو ما رأيت زيدا احسن فى عينه الكحل
اليوم منه فى عينه امس فينبغي ان يطلق المسبب ولا يفسر غيره فى قوله

باعتبار

باعتبار غيره بغير الاول بل يفسر بغير تقييد السابق بالاول
ذلك السبب باعتبار الاول الخ اعترض الرضى بانه
الاول وقوله باعتبار الثاني بمفضل وقد
يتعدى الفعل بحرفين متماثلين الى اسمين
فى الدار فى الصحراء ويقال جلست فى الدار واليوم نقول
بدلا من الاول صح كما يقال فى البلد فى الدار
واجاب بانه قوله باعتبار الاول حال من
باعتبار الثاني حال من قوله على نفسه
المدح هذا البيان يخص مثالا لا يكون
يكون النفي نفيا للزيادة مع بقاء اصل
كان على وجه المساواة او على وجه يكون
فى المدح وعلى هذا عرفت ان المعنى
لعدم اطراده فى تركيب ليس فى مقام المدح بجملا
فان اصل بابه يجري فى الجميع وان لا
ولا يتوقف عليه اصل البيان فتامل
احسن فبل سلط النفي عليه مجردا عن
انه لا ينافي ذلك مع وجود من التفضيلية
فان قلت لو كان زوال الزيادة
هذا السؤال لا يخص زوال الزيادة التفضيلية
يتوجه على زوال الزيادة التفضيلية سواء كان
الى الزيادة او بوجه آخر قلت مع لكن تاول عباره
بجعل الباء فى قوله بالنفي بمعنى مع لا للسببية حتى يلزم
السابقين بين احسن ومعموله باجنبي لان الفاصل بين
العامل والمعمول لا يمتنع بل بين افعل ومعموله لضعف عمله
زيدا كان عمرو وضاربا نص عليه الرضى ولو قدم قوله
فى عين زيد على الكحل اشارة الى شبهة نقلت عن المص من انه
فليقدم منه على الكحل حتى لا يلزم الفصل بين العامل والمعمول

ذهبت الى جواب نقل عنه وهو انه لو قدم لزم عود الضمير الى عالم
زيد الهندي بانه لا فساد في رجوع الضمير الى عالم يذكر
هو ذكر فيه كما في المثال لان الكل المؤخر لكونه مبتدأ مقدم
بانه يلزم تقييد ركيك فرجح العمل مع ضعف عليه
يجعل ما ذكر المصنف راجعا الى ما ذكر يعني يلزم رجوع الضمير
كون فيه تعقيد ويمكن ان يجعل جوابه تحرير الما
صر في الكلام لئلا يكون ما بتقصير الملام على
لبسا من قبيل العبارة المشهورة الواردة
فقه الشارح قدس سره وهو مما يقضي منه
به التوضيح فيما ذكر من وجه اعمال المرء اسم التفضيل المضعف
وجه ان المرء كان مضطرا في اعماله وحاصل
كان يمكنهم تقديم منه فلا توجيه لدفعه
ب في ما هو المشهور واورد الرضي ايضا بان
الاثبات ايضا كان يقال رايت رجلا احسن عينيه
ب الفاضل الهندي بانه لم يسمع وهو كالسابق
ب بانه في النفي لضعف المعنى التفضيلي فعل افعل
بخلاف ما اذا كان معنى التفضيل قويا فانه لا يعمل
الا ظاهرا ايضا ولو رفع لفظ العين الهم يلتفت اليه المصنف
على لزوم تحققه في كلام العرب وان لا مانع منه قياسا وعلى كل
فالمنة على ما كان عليه قبل هذا التغيير لان اصله من كحل عين
على تقدير ذكره الرضي وتبعه الهندي متمسكين بان المقصود
تفضيل الكحل على الكحل لا تفضيل الكحل على العين ووجه الوهن ان عمل
اسم التفضيل مختصرا اذا كان المفضل والمفضل عليه متغايرين
بالذات وحيثيتان بالذات وانا ان المقصود تفضيل الكحل
على الكحل فلا يوجب تقدير من كحل عين زيد فليكن التقدير منه
في عين زيد حذف مجرور من وجاز العين لظهور المعنى مع ذلك
الحذف وينجه عليه انه يوجب اخراج التركيب الى ما لا نظير له في كلام العرب

وهو

وهو حذف المجرور وابقاء الجار وصرف كلمة في وتعقبه
على المجوز وتوقف العمل على تغاير المفضل والمفضل عليه
ذوو الحقيقة مع بل يكفي كونه كذلك بحسب
يكون مرجع المعنى الى ذلك ولا يكون في اللفظ متغايران بالذات بل لا يفهم المفضل والمفضل عليه
لفظ واحد وهناك الانتقال الى الكحل المفضل
من ذكر الكحل المفضل فتامل وتقويه ما
لعين زيد في اصل التكحل احسن فيها الكحل
بهذا الكلام الى تزييف ما ذكره الرضي بوجهين
قوله كعين زيد مفعول رايت واحسن فيها الكحل
لان معنى ما رايت كعين زيد ما رايت
ومعنى احسن فيها الكحل احسن فيها
في الموصفين اعتمادا على وضوح المعنى ولا يجوز
صفة لقوله كعين زيد لانه يكون المعنى
زيد في حسن الكحل فيها زائدة على عين زيد
وكيف يكون مثل الشيء زائدا عليه في ذلك الوصف
واحدة فالشارح اشار الى انه لا مانع من جعل
لقوله كعين زيد ان كان الكاف اسما الا انه لم يرتضه
لان الظاهر كونها حرفا فجعلها مع احسن صفة موصوف
لان التناقض مندفع اما بجعل المماثلة بمعنى
التكحل لا في الفضل في حسنه واما بجعل المماثلة بمعنى
في الفضل ويلزم منه المقصود على الوجه الابلغ وكان العدول
على الوجه الابلغ مبني على انه لو كان عين مثل عين زيد في الفضل
على جميع ما عداه لزم التناقض وهو المماثلة مع الترجيح فيكون
النفي مبرهنا فيكون ابلغ واعلم ان الظاهر من عبارة المصنف
ان بين التركيبين الاخيرين فرقا بان لا يتعين في ما رايت رجلا
احسن في عينه الكحل منه في عين زيد هذا التركيب بل صار ان يقال

[illegal] في عينه الكحل منه في عين زيد بخلاف ما اذ
[illegal] تعين ان يقال ما رايت كعين زيد احسن
[illegal] ان يقال ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل
[illegal] زيد لانه لم يذكر في الاستعمالات في هذا التركيب المفضل
[illegal] ما يفضل عينه قال فان قدمت ذكر العين قلت ولم يقل
[illegal] قال ما سبق قلت لان يجعل معنى قوله فان قدمت
[illegal] اذ قدمت ذكر العين وجيادة بيضا حسن وليس لك
[illegal] الا فضل بالاعتنى وليس بمعنى حسن مع اتحاد
[illegal] فضل عليه فافهم ذكر هنالك مفضل عليه هو عين
[illegal] وان لم يذكر لكنه معذ رجحتها اعمال احسن متفقان
[illegal] كلام لانه كان في مقام بيان الاختصار و
[illegal] والاحسن ان يقال بنته بذكر المثال والتمثيل
[illegal] رضة الموصول وذكره اسم جماعة الركبان
[illegal] يفهم منه ما سياتي من جعل ساريا
[illegal] جمع لا يجيء تانيث المسند الى ضميره ولا جمع صفته
[illegal] ساريا من السري واحتمال جعله من السراية
[illegal] صفة بمصدر محذوف اى اصوف حوفا ساريا الى الهلاك
[illegal] خفيفة لان حقه التقديم على المستثنى ح فلذا لم يلتفت
[illegal] فقوله اري اما من رؤية البصر او من رؤية القلب
[illegal] احتمال ثالث ابلغ بحسب المعنى وهو جعل اري مجهولا
[illegal] اى ظاهرا نفي الظن ابلغ من نفي الرؤية البصرية والعلمية فتفكر
[illegal] واد منسوب الى السباع لكثرتها فيها المراد بالسباع
[illegal] اما حقيقتها او شرار الناس وقطاع الطريق والحال ا
[illegal] اري جعل الواو حالية وقيل اعتراضية وما ذكره اظهر
[illegal] وانما قال ولا اري ومقتضى السياق ان يقول وما رأيت
[illegal] ليفيد انه ما اري ولا يري قطا لانه لو اري مثله لم يتأت
[illegal] الحكم منه بانه لا يري قطا فتامل فلما وصل النوبة الى مباحث

بحث الفعل

الى مباحث الفعل سلك تلك الطريق اى هو يصدر [illegal]
على طريقة واحدة ومما يدل على انه يصدر [illegal]
الفعل بعض خواصه كما فعل في قسم الاسم و [illegal]

اى نفس ما دل بهيئة الكلمة مع بين مادتها و [illegal]
اشارة الى معرفة وجه تذكير الضمير وضمها باعتبار لفظ [illegal]
دون معناه اعلم ان الفعل يشتمل على [illegal]
المشهور فيما بين القوم والتحقيق انه [illegal]
رابعها تقييد الحدث او النسبة بالزمان [illegal]
غير مستقل ولا شك ان النسبة الى [illegal]
ولا شك امتناع الثاني مع حرفي لا يفهم [illegal]
ذكر الفاعل وعلى الاول معنى يتفعل يتفعل فد [illegal]
يتفهم بذكر الفعل من غير ذكره فيكون [illegal]
لفظ الابتداء فان معناه يتفعل يتعلق [illegal]
وبهذا تحقق انه يمكن حمل المعنى في قولهم [illegal]
على تقدير كون معناه النسبة الى فاعل [illegal]
ذلك المعنى بالاقتران بالزمان متعين [illegal]
لانه بعد اخراج النسبة عن كونها مرادة بقيد [illegal]
الا الحدث والزمان فلما خرج الزمان عن كونه [illegal]
الاقتران بالزمان متعين ان يكون المراد به الحدث فان
بالمعنى ليس معناه المطابقي مع انه المتبادر عند اطلاق
المعنى كما صرح به المحقق الوازي في موجهات شرح الوقاية
التضمني لانه لا يصح ارادته في تعريف الاسم
وعدم صحة ارادة الالتزامي ظاهر جدا فتعين ان يكون
المراد الاعم وبقولنا وضعا اسماء الافعال لان جميعها
منقولة يقال جميعها ليس دالا بين الامرين بل جامع للامرين
وانما الدال كل واحد قلت الحكم على الجميع كالحكم على الجمع وقد يكون
على سبيل انفراد كل فرد فرد نحو جاءني الرجال اى كل واحد وكذا

[illegible] والافعال المنسلخة عن الزمان وكذا الافعال
[illegible] يدخل به لان الافعال الناقصة تامات
[illegible] عن الحدث صرح به بعض المحققين
[illegible] او لتقليل الفعل فان قلت المراد
[illegible] انما معنى لتقليل الفعل الاصطلاحي او تحقيقه
[illegible] شيء من ذلك لا يتحقق الا في الفعل قلت كانه
[illegible] اصطلاحي واراد بقوله لتقليل الفعل لتقليل
[illegible] يتضح ان يقول وشيء من ذلك لا
[illegible] فاعل لدلالة الاول على الاستقبال
[illegible] صرح به المحقق التفتازاني في شرح التلخيص
[illegible] ولان الشيء سالم يخص الشيء لم يعل فيه
[illegible] الثانية اي الساكنة وبهذا صح
[illegible] عنها ولحوق نخوتاء فعلت
[illegible] فعلت وليستغني
[illegible] التانيث ساكنة والاولى ان يفسر نحو
[illegible] بتميز الباء والموضوع مطلقا ولا يخص بالمتزن
[illegible] الموضوع المتصل مطلقا بالفعل كما يدل
[illegible] المتبادر اي بحسب اصل الوضع فانه المتبادر
[illegible] الدلالة ولانه صار عرفا في تعريفات هذا الفن قبلية
[illegible] بين اجزاء الزمان المتقدم بين اجزاء الزمان
[illegible] هو المتقدم الذي لا يجامع فيه المتقدم المتاخر وهو
[illegible] بين اجزاء الزمان والعرض بين الامور الواقعة
[illegible] والتقدم بالذات انما هو بين العلة التامة والمعلول
[illegible] بالتحقق علم اخر ولعلهم تخاطبا اخر ولزوم ان يكون للزمان
زمان انما يندفع لو كان منشاؤه التباس المتقدم بحسب
الذات بالمتقدم بالزمان لكن منشاؤه ان قبل لام الظرفية
فهو بحذف وقع صفة لزمان فيكون المعنى ماول على زمان

واقع

واقع في زمان متقدم على زمانك فيلزم ان يكون
ولا يندفع التهمة الا بتبديل لفظة قبل بلفظة
ماول على زمان متقدم على زمانك
الى ببيان بعض خواصه بعد تعريفه كما هو عادته
ثانية في اوايل الفاظ فاوله
ان الماضي ايضا يكون مشتركا فيكون مضارع
ليس كل ماض مشتركا بخلاف المضارع فانه
زيادة احد حروف نائت داعي فلذا اقتصر
نائت ولو جعل مشابهة باحد حروف
متصل فانه مشترك بين الزمان والمكان
حرف كان اشد مشابهة فالهمزة لم يوا
نائت بل داعي قاعدة تعريف الفعل
وينتهي في الغيب الغائب معرفا خذ
للتغليب اي للمتكلم المفرد يجب
الواحد سواء تكلم بالضرب وتضرب
بمعنى انه ليس معه غيره كما يدل عليه وصفه في
فلا يجتمع الافراد مع كونه مع الغير او اكثر
او مختلطا غيبة اي حال كون المؤنث
حينيا الان جعلها حالا اسبب تنظيرها ولو قال
والغايبتين لكان احضر واظهر ولما كان
الخ دفع لما يتجه على عبارة المتن انه يفيد ان عدم اعراب
بوقت عدم اتصال نون التاكيد او نون جمع المؤنث به وهو
لانه لا يعرب غيره مطلقا وانه لا يفيد انه لا يعرب اذا اتصل به نون
تاكيد او نون جمع مؤنث مع انه مقصود بالبيان وقال مالا البيان
انه انما لم يعرب الذي لم يتصل به نون تاكيد او نون جمع مؤنث
وفيه ان قوله ولا يعرب من الفعل غيره في قوة انما يعرب المضارع
عند ما يعرب الا المضارع فيكون اتصال الظرف به تقييد الحصر

فيكون النشمة بحالها لا لحصر وقت اعرابه في وقت عدم
حتى يندفع النشمة فالحق ان قوله اذ لم يتصل متعلق
به اى لا يعرب معاربة في وقت عدم الاتصال
الغير بحيث يشمل المضارع المتصل به احدى النونين
به رفعا لا بمعنى الفاعلية بل بمعنى ضمة او نون اقتضاها
به يقوم المعنى المقتضى للاعراب بل بمعنى ما اوجب
على هيئة مخصوصة فان اعراب الفعل ليس لمعنى
حذف نون اوجبها العامل وقوله
وحذف نون اقتضاها العامل فالصحيح
مضارع المعرب وهو ما لم يتصل به نون تاكيد ولا
وهو عند النحاة احتراز هو عند اهل التصريف
واتما قال حرفه الاخير ولم يقل لامه
المجرد عن ضمير بارز نحو يضرب زيد
تحو تضرب وتضربان متصلا به نحو يضربن
فانه وان لم يجرد عن الضمير البارز لكنه
ضمير بارز والمتصل والاشبه انه لا حاجة الى قوله
معنى التجريد عن الضمير اذ لا يتصل به يدل عليه قوله
متصل به دلالة فتامل للتثنية الخ لا حاجة الى ذكر هذه القيود
ليس ضمير بارز مرفوع متصل الا للتثنية والجمع والمخاطب
والمؤنث فيه ان الضمير البارز في الصحيح المعرب لا يكون
جمع المؤنث فالجمع المطلق في هذا المقام ينصرف الى المذكر ولذلك
صح قوله فيما بعد والمتصل به دلالة بالنون وحدها اذ لو كان
المشار اليه بذلك شاملا لضمير جمع المؤنث لانتقض الحكم بجمع
المؤنث والسكون في حال الجزم لم يقيده بقوله لفظا كما قيد
اخويه لان السكون لا يكون الا لفظا بخلاف الحركة وهناك نظر
لان الرفع قد يكون بالضمة تقديرا وكذلك النصب اذا وقف على
المضارع والجزم قد يكون بالسكون تقديرا اذا حرك المجزوم للتخلص

الساكنين نحو لم يضرب القوم مثل يضرب مثال
عن ضمير بارز مرفوع لا لاعرابه حتى يكون قاصرا او المتا
كلام الشارح انه جعله مثالا للاعراب فانتسبه
المضارع المتصل به لا يخفى ان الظاهر من سياق كلام
ان قوله والمتصل معطوف على المجرد وهو
للصحيح لكن الصحيح عطف على الصحيح المجرد لا
الشارح عليه بقوله فالمضارع المتصل ولو
مثل يدعوان وتدعوان الخ بدل يضربا
اسقط الحرف المناسب لهما لان حرف
في كونهما قابلين للسقوط والمضارع المعتل لا
ما يقابل الصحيح عندهم وهو ما كان
من كلام الشارح ان المعتل عام اريد به
لم يقيدوا التجرد في المضارع وقيدوه في
هو التجرد للاسناد اعم من الاسناد اليه كما
المبتدأ واسناده الى شيء كما في قسم المستقبر
الى التقييد في المبتدأ دون المضارع لان الاسم
بدون التركيب مع الغير فيوجد منه ما يجرد عن
بخلاف المضارع فانه لا يستعمل بدون التركيب فلا يوجد منه
غير مرفوع كما هو المتبادر من عبارة المبتدأ ورد
لاهتمام المضارع انه لم يجعله الرافع له التجرد كيف وقد قا
بيان المنصوب منه وينتصب بان الخ وفي بيان المجزوم وينجزم
فلما لم يقلها هنا ويرتفع بالتجرد عن الناصب والجازم يتبادر
انه لم يجعل العامل التجرد وانما قال ويرتفع اذا تجرد لان تحقق
العامل انما يكون وقت التجرد لانه اذا تحقق الناصب او الجازم ممتنع
وقوع الاسم موقعه لان الاسم لا يدخل عليه ناصب الفعل ولا جازمه
فلم يضرب لا يصح ان يقال لم ضارب وانما لم يقل ويرتفع بوقوع
موقع الاسم لان وقوعه موقع الاسم خفي في كثير من المواضع فلا يتميز به

ع عند المبتدي بسهولة والمقصود الاصلي في هذا المقام
الاقسام الثلاثة بعضها عن بعض لا بيان العامل وذلك
بين باي اكثرهم اذ الكسائي منهم يجعل العامل حروف
والمبرد يضرب لا تقول صحة الوضع موقع الاسم مشتركة
بين لا التي لنفي الجنس ولا التي هي بمعنى الاصل فلا يؤثر فيه العامل
لا التي هي حرف نافية لامناسبة بين الالف والنون الآن
الخفيفة تقلب في الوقف الفا وكذا التنوين وقال
لا ان تضرب في تقدير لا اضربك وهو
كلام مخالف لمن يضرب افوه لمن مركب من لا والنون الخفيفة
التي تلحق المفرد الآتية الحق بل للتصريح بانه لتاكيد النفي
المنفي المنفي حتى يفيد اللفظ نفي التاكيد فاعمل النصب
الخاص في نفي يجب ان يكون مع النون ولذا خص لن من بين
ادوات النفي بعد صفي نحو الخ ما ذكره الشارح في تفصيل
المقام ويقوى ان شروع في النفي قيل اواه فان
ما ذكر مقام تفصيل المقال لم يكن بمعنى
بعد ان تقرر بان العلم جاء بمعنى الظن والمشهور انه لا يستعمل
الا في اليقين ولو سلم فالمراد ليس لفظ العلم حتى يصح تقييد
ما يراد به الظن على اليقين سواء كان لفظ العلم او الوقوع او الوجود
او غيرها والمراد هي المخففة صيغة الفصل هنا للحصر هي
لا غير وفيه صار مقابلا لقوله والتي تقع بعد الظن وقوله
المثقلة متعلق بالاضداد اي المخففة المأخوذة من المثقلة
غالبا للرجاء والطمع فلا يناسبه وكذا الداخل على الماضي ولا
يبعد ان يقال هي الناصبة العيث لخروجها من مقتضى وضعها وهي
اخف من المخففة الموجبة لحذف ضمير الشان وقوله وليست هذه
تاكيد للحصر على غلبة الوقوع اي كون جانب الوقوع غالبا
على عدمه وليس المراد بغلبة الوقوع كثرته كما هو المتبادر
لا مؤبدا مطلقا كما قيل ولا مؤبدا في الدنيا كما قيل هو الحق لكونه

جوابا

جوابا وجزاء وهما لا يمكنان الا في الاستقبال فيه بحث لان هو
كلام القائل لا يكون الا بعد كلامه ولا يجب ان يكون مستقبلا
الجزاء لجواز ان يكون فيما مضى نحو قولك في جواب من
صار جزاؤك ان عصم سالك ودخل فالوجه ان يقال
لضعفها لا يقدر ان يعمل في الحال الذي هو
هو مبني الاصل واذا وقعت بعد الواو والفاء
هذا الحكم في كتبهم بالواقع بعد الفاء والواو وكذا
وقوعها بعد غيرهما من حروف العطف لا
اذا وجهين فتدبر فالوجهان جايزان جعل
لا فاعلا لان حذف الجزاء هو من حروف عليهم
فيه حذف العامل والمسند بخلاف الاول فان فيه
لا غير لكن الاظهر بالنظر الى ما سبق ان يكون
الالغاء والاعمال واذا كان بالنظر الى
سواء كان او بترك المستقبل فتدبر
لتقييد كي للسببية سيما وقد علم معناها فتبين
الى بمعنى انتهاء الغاية للاصوار عن الى بمعنى
ايضا بمعنى انتهاء الغاية فلم وال الى ولم يقل
او معنى كم قلت كانه اراد انه لا يشترط في هذه ان يكون
في جزء مما قبله او متصلا باخر جزء منه فيحتمل ان يكون
او حالا او استقبالا لا يحتمل الاستقبال كما لا يخفى
كنت سردت اسرد ذكر اسرد مع ماض قبل المضارع لا يجتمع المضارع
حكاية حال ولا يتوقف كون المضارع حكاية حال على ذكر اسرد مع
قبله فجعل هذا المثال لحكاية الحال دون واحد من الامثلة المذكورة
القابلة لذلك في كلام المصنف كما لك كنت في زمان الدخول
هيئت هذه العبارة جعل حكاية الحال بمعنى حكاية اللفظ الدال
على الحال وهو خلاف عبارة المصنف والاظهر ان المراد زمان الحال

ثبت انه حال بان يتبرزه فى نظر السامع فعرض
لاستقبال ففيه انما علم الاستقبال حقيقة
ثله وهو لا ينافى الحال الا ان يقال ينافى افادة
يصح ذكره فى معلم افادته كما توهم بعضهم وجه التوهم
ما هو فى ابتداء ويريد بدون لزوم المبتدأ بهما
ل الاتصال المعنوى فلا يخالف حتى وصفها بالكلية
لافادة اتصال ما بتلها مما بعدها لفظا ومعنى
مثل مرض فلان حتى لا يرجونه الا
ثل المثال تحقيقا او حكاية وهذا اكتفى المصنف بمثله
تحققا يخالف حال التحقيق وامتنع نظرا
لافادته نظرا لانه امتنع نظرا الى الامرين لان كان
جبا للدخول لان السبب وقوع السير وكان
ن يجب ان يكون فى تقدير كان سيرى واقفا وان يكون
سيرى منتفيا الى غير ذلك فما لم يتحقق جزء كان لا يصلح
ع الوقوع مجردا انتفاء الشرط الاول لانتفاء
تلزم فينبغى الناقصة بلا جزء لا يخفى ان الجزء
جب ليس حتى ادخلها بل الفعل العام المقدر متعلقا
ى ذلك ان تقدره بقرينة توقف صحة حتى ادخلها بالرفع
على تقديره فقولهم انهم عطف بتقدير جاز لا يخفى بعده فى
سه وبالنظر الى سابقه لان قوله اسرت حتى يدخلها عطف من غير
تقدير الا انه دعاه اليه ما ذكروا انه اذا عطف على شئ وسبقه
قيد سيأتى ورد المعطوف المعطوف عليه فى ذلك القيد لا محالة
وانما اذا عطف على ما لحقه قيد فالشركة محتملة اى ما كان
صفة الله تقديمهم الاولى ما كان فعل الله تقديمهم فنا مل
والفاء التى ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير
ان جعل جزء الفاء جملة محذوفة المبتدأ ولا ضرورة داعية اليه

ومع ذلك

ومع ذلك لا وجه للفاء فى قوله فتقدير ان والاولى ان تقدر
الكلام والفاء ناصبة بشرطين احدهما السببية اى
وقد بنى عليه الشارح من النفى المستدعى
بما يكشف عن كونه فى معنى الانشاء وقد تبقى منه مو
ان النصب بالفاء يوجب تقدير ان ليصير معرفا
على المفرد المستنبط من الجملة الانشائية لان الفاء
لا يمكن العطف على الجملة للاختلاف خبرا وانشاء او
يدل على ان الفاء هنا مبعد عن
المستدعى للجواب فان الجواب لا يعطف بينهما شاء
ان ما قال كلامه من انه اذا لم يقصد السببية
لا يصح النصب يتجه عليه انه يشكل مع الرفع لوجب
ان مقابله يكون من وضع الفعل موضع
بالمعيدي خير من ان تراه والحق بالمجاز
لضرورة الشعر ومبنى ذلك توجيه العطف
سيقع منى ترك منزلى والحاق بالمجاز فالاستدلال
بما يخرجه عن الضرورة وهو ان يجعل ساترك
اى لا تركه ولا لحق فاستريحا واو التى ينتصب
بتقدير مستقل الظروف ولم يقدر المبتداء ولقد احسن
بشرط ان يكون بمعنى الى اه لا يخفى انه بعيد والاولى ان
انه ينصب بعدها بتقدير ان بشرط ان يكون فى التركيب معنى
ان فتقدير ان لسم اللفظ الدال على الان اذا كان المجبوف
عليه اسما صريحا قيد الاسم بالصريح ليخرج نحو اعجبنى ان يقوم
زيد افتشتم فانه ح لا تقدر لجواز عطفه على مدخول ان وينصب
بكلمة ان السابقة وفيه نظر لانه يشكل باعجبنى انك انسان
وتقلم فانه يجب فيه تقدير ان فالاولى ان لا يقيد الاسم بالصريح
ويمنع كون المعطوف عليه فى اعجبنى ان يقوم زيد فتشتم اسما
بل المعطوف عليه هو الفعل والتاويل بالاسم متاخر عن العطف

عليه انه كان المناسب ح ذكرها مرتين ويمكن ان يجاب
عنه في تقديران على نحوين احدهما امتياز بعض عن بعض
اشتراك الجميع فيه فعدا ولا المخصوصات بشرط تنقيط
بعضها شرائطها ثم اتم العدد بذكر المشتركات في الشرط
مرة تقوم الحاجة بها الى التفصيل . ومع العاطفة اى مع
اذا فذران بعدها بالشرط المشترك بين الكل
العاطفة المعدات بعدها بشرط مخصوص كما فصل في حق
ولو العاطفة لان الحروف ذكرت
بيان الشرط المشترك بين الكل فتامل
الصناع بلم ولما ولام الامر ولا المستعملة في معنى
لانه نكرة قابلة للاضافة ولم يضف لانها
الاضافة وجعل الشارح قوله في النهى
تقدير المعرفة والمشهور تقدير الظرف بالنكرة
تكون التقدير ولا مستعملة في النهى بجعل
الاتى الاذب بالجمع تقدير المعرفة فما جعله
جانب المعنى هم من رعاية جانب اللفظ وهذه
فعلا واحدا اي يجزم بالاصالة فعلا واحدا والآخر
بالعطف تقول لا تضرب ويقتل وكلم المجازاة
فانه كيفما واذا ايضا من كلم المجازاة والمجزوم
اى قد يكون كذلك كاسترق واى وهو ايضا
مطلقا سواء كان مع ما نحو قوله تع واياما تدعوا فله
كيفما واذا فشاذ في كيفما شذوذ ان اذكرنا من كلم
المجازاة كالجزم شاذ وتخصيص اي لما بالاستفراق ولا يبعد
ان يستفاد ذلك من تاكيد لم بما النافية فيكون تركيب لما من كلمة
لم ولما وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل والمعمول
فيه بحث لان ان في ان لم اضرب ليس عاملا في اضرب لانه مدخول لم
ومعموله وانما مدخول ان لم اضرب ولا النهى لا يقع اضافة العلم

وكانه نكرها او جعل النهى مرفوعا صفة كجملة لا يعقى لا
لسببية الفعل الاول لا يخفى ان السببية يعقى كون
سببا لا يعقى جعله سببا فالاتى ان يفسر الكلام
ومسببية الثانى فكان المصنف اراد بجعله سببا
نظر المخاطب وذلك ليس الا بالافادة
سببية الاول وكان الشارح ايضا اراد هذا
بعد عن التفيح من حيث يبتنى على
وذلك اذا كان الاول سببا وانما
سببية فليس الامر كذلك والاظهر ان
مع ما تعلق بها شرطا وجزاء لان الشرط هو الجملة الاولى
الجملة الثانية فافهم لتحقق تاثير حرف الشرط
التاثير معنى وان لم يتحقق لفظا انتفى
واما ان خرجت لم اخرج فلان الجزم بلم
معة لان ان دخل على لم اخرج لا على لم اخرج حتى يكون
فى الطلب ويتصور فيه التنازع وان كان
ينبغى ان يقيد بغير المجزوم بلام الامر نحو ليقم زيد
فليكرمك لانه ليوضه الفاء لعدم تاثير حرف الشرط
مستقبلا بلام الامر وبغير الدعاء والتمنى فانهما
تحقيقا قبل دخول ان فلا تاثير له فيهما معنى وكذلك
على ما سيجئ او بان حيث يجب فيه الفاء لعدم
مستقبلا بان والاولى اصلا لئلا يتوهم انه يجزم لان
بان سقين لقربه وسبقه كما مر او استفهام نحو ان لم يضربك
زيد فهل تضرب او مضارع منفى بما نحو ان لم يضربك فما تضرب
ووجه عدم تاثير حرف الشرط فيهما ان الاستفهام بقى على اصله
ولا ينقلب الى المستقبل والمنفى بما يكون للحال من غير انقلاب
موضع الفاء بنية على ان الفاء واذا لا يجتمعان ولذا لم يقل
ويكتفى باذا مع الجملة الاسمية مع انه احضر لاختصاصها

بها اي بالجملة الاسمية فالضمير راجع الى ما تضمنه اسمية الجملة
[illegible] التي يخرج بها المضارع حال كونها مقدرة عبارته
[illegible] مقدرة في قول المصنف وان مقدرة بعد الامر منصوبة
[illegible] من صلة صفة ان وجعل قوله بعد الامر منصوبا بمقدرة
[illegible] لانها كانت ولا ضرورة تدعو اليه والوجه ان مقدرة
[illegible] بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا الى لاحاجة
[illegible] لاشتراط الصلاحية بل يكفي قصد السببية فان
[illegible] صادقا والا كان كاذبا او دعاء و
[illegible] يطلقون امثلة الماضي الى اقوى الشواهد
[illegible] الصيغة انهم يقولون لهذا الامر الامر بالصيغة فقوله
[illegible] قولهم الامر بالصيغة وفي بعض الشروح
[illegible] الامر المعرف بصيغة لا يحتمل ان يكون
[illegible] المثال لدفع توهم ارادة المصدر توهم
[illegible] لانه يجوز مع ذلك ان يكون الامر بمعنى
[illegible] الامر كما يقال لام الامر والوجه ان يقال
[illegible] المعرفين ليشمل الامر باللام وهو الاصطلاح
[illegible] المحتملين مخافة ان يحمل الامر عليه فزاد المثال ليحقق التعبير عنه بالامر بالصيغة صيغة يطلب بها
[illegible] النهي والاستفهام والامر باللام لان الطلب فيها باللام
[illegible] الاستفهام ولان في النهي لا بالصيغة فالحكم بان قوله يطلب
[illegible] الفعل شامل لكل امر لا يتم ولا يخفى ان المراد صيغة فعل
[illegible] الكلام في الفعل فلم يرض اسماء الافعال في التعريف حتى يتجه
[illegible] خروج بقوله بحذف حرف المضارعة وقوله صفة يطلب بها
[illegible] الفعل شامل الى يشعر بانه جعلها بمنزلة الجنس والقيود
[illegible] بعدها فضولا والاظهر ان صيغة بمنزلة الجنس ويطلب بها
[illegible] يخرج الماضي والمضارع وقوله الفعل يخرج النهي وقوله من
[illegible] لغا على احتراز الخ وقد عرفت ما فيه والحق انه ليس من تتمة التعريف

والتعريف قدم بدونه بل هو شروع في كيفية اشتقاق الامر
[illegible] فالتقدير هو يحذف حرف المضارعة او يحذف منضم
[illegible] الصورة حكم المجزوم اي في حكم اخر المجزوم
[illegible] المجزوم في اسكان الصحيح لاخفاء في ان اسكان
[illegible] وسقوط حرف العلة حكم الاخر واما سقوط النون فلان
[illegible] الاخر لان النون ليس اخر الامر الا ان يقال نسبة
[illegible] بين الضمير البارز والفعل والنون نزلت
[illegible] منزلة الاخر فان كان بعده اي بعد
[illegible] المضارع بعد كون اخره في حكم المجزوم ان كان
[illegible] وهذا
[illegible] زيادة الهمزة ولم يبتن عمل الاخر فقوله اسكن اخره
[illegible] اليه ومع ذلك قاصر اذ ليس فيما في اخره نون او حرف
[illegible] الاخر بل حذفه فينبغي ان يقول اسكن اخره
[illegible] بالرباعي هنا اي في علم النحو واما في علم
[illegible] الحرف الاصول فيه اربعة وهو قوله من المزيد
[illegible] لاخير في المزيد فيه وقوله وانما هو من باب
[illegible] لاستقاضه بفاعل وفعل الآن يكلف ويقول
[illegible] يعود الى الرباعي بل الرباعي الذي بعد حرف
[illegible] وكذا قوله ههنا بعينه في مضارع رباعي بعد حرف
[illegible] دفعا للالتباس بصيغة ضم الهمزة وجعلت كالمعرفة
[illegible] للالتباس بالمضارع على تقدير الفتح اي فتح الهمزة قوله
[illegible] اذا قيل اقتل الخ سهو من قلم الناسخ لان الكلام في
[illegible] فتح الهمزة وكسرها ليتعين الضمة فلا معنى للتكلم في
[illegible] فتح التاء وكسرها على انه لا يطابيا احد بانه لم يفتح او لم يكسر
[illegible] حتى يكون لبيانه فائدة والصواب انه اذا قيل في
[illegible] اقتل بفتح الهمزة الجنس يوافق المتكلم المعروف وحال الوقف
[illegible] واذا قيل اقتل بكسر الهمزة لزم الخروج من الكسرة الى الضمة
[illegible] وهو ثقيل فيما سوي ساكن بعده ضمة ليس كسر الهمزة فيما سوي

[illegible] بعد ضمة بل فيما سوى ما من مضارع بعد ساكن منه بعد
[illegible] مضارعة ضمة فضمير سواه الى صيغة الامر الذي من مضارع
[illegible] فيه ساكن بعده ضمة او كلمة ما عبارة عن الوقت
[illegible] سوى وقت يكون بعد الساكن ضمة مثال ما يكون بعد
[illegible] حرف المضارعة ضمة الصواب مثال ما يكون بعد ساكن
[illegible] مضارعة ضمة او على حذف مضاف اي فاعل فعله
[illegible] اضافة العقل الى المفعول ايضا لادنى ملابسة فتقدر
[illegible] بتقدير او علم مما ذكر ان اضافة العقل
[illegible] ادنى ملابسة لم يتبينه له ولا يبعد ان يراد بالموصول
[illegible] الذي لم يذكر فاعله الاولى الامر الذي لم يذكر فاعله فيشمل
[illegible] ما لم تكن الاضافة بيانية وكانه اراد بالعقل العقل
[illegible] الشايعة اكتفاء بذكره فيما سبق في تعريف
[illegible] وذلك ان يقول لم يذكروا اعتمادا على اشتهار
[illegible] بدون اقامة المفعول مقامه ويضم
[illegible] اللبس الاحتراز عن يقول فان كان ماضيا كسر
[illegible] متحرك قبله خوف اللبس فيستغنى عن قوله ويضم
[illegible] الوصل والثاني مع التاء لئلا يلتبس بالمبني
[illegible] صيغة الغايب وجمعه مطلقا وفي واحده دفعا والاولى
[illegible] الخامسة ويفسر قوله خوف اللبس هذا علة لقوله بضم الثالث
[illegible] يمكن تعليل ضم الاول ايضا به فانه لو اكتفى في ضرب بكسر
ما قبل الاخر لتوهم ان صيغة معلوم من باب علم والبتس في باب
بالاشتباه فالاولى ان يقول المضي فان كان ماضيا كسر ما قبل اخره
وضم اوله مطلقا والثالث مع همزة الوصل والثاني مع التاء خوف
اللبس اي ما يكون عينه فقط معتلا ويمكن ان يقال اراد
ما يعتل عينه وعين اللفيف لا يعتل وهذا اصوب لانه يندفع به
الاصوب واما خص معتل العين بالذكر لزيادة عموض واختلاف
في المبني للفاعل منه كما ذكر وبتبعيته ذكر معتل العين في المبني للمفعول

وان لم

واه لم يكن فيه ما ذكرنا هذا كلامه وهو سهو من الناسخ
واما خص معتل العين بالذكر لزيادة عموض واختلاف
كما ذكر وبتبعيته ذكر مضاعفه وان لم يكن فيه
وغير المعتدي هذان قيدان لقسمي الفعل لا قسمان
اعم من الفعل وبنيه وكذا غير المتعدي الاتي
لا يمكن تعريفه بما يتوقف فهمه على متعلق فان المصدر
فهمه على شيء وفضلا عن المفعول ولو اضيف
في ذلك ان النسبة الى الفاعل والمتعلق بالمفعول
الفعل وما سوى المصدر فانما يشتهر فيتحول المصدر
ما اشتق منه الفعل المتعدي فالمتعدي المطلق
متعلق او يتوقف فهم ما يشتق هو منه عليه وكان
من الفعل فان المتعلق لنسبة الفعل
عبارته سيما هذه العبارة ان المتعلق اسم الفاعل
فالمفعول هو المتعلق اسم مفعول بالحذف
التعريف اسم الا ان يقال المتعلق من الجانبين
بالمفعول فالمفعول ايضا به فاوضح ببيان تعلق
هو المفعول وهيئة الفاعل والمفعول يريد به
الفاعل قد حقق ان المفعول الذي بين هيئة
فلا حاجة لتوله هيئة المفعول في هذا المقام فان
له متعلق بهيئة الفاعل والمفعول وغير المتعدي
والمتعدي ايضا يصير لازما بنون الانفعال نحو انقطع وبناء
الفعل نحو تدحرج او بالالف المفاعلة او بين الاشتقاق
نحو استخرجته هذان غير مشهوران في باب التعدية وانما المشهور
في الكتب هو الثلثة الاخر وكانهما وكالانهما لا يفيدان جوهر الحروف
ولا يتصرفان ومعناه بما يجعله طالبا للمفعول بل يجيئان في الكلمة
معه هو مستقل بطلب المفعول بخلاف الثلثة الاخر فان ماشية
معناه صاحبة في المشي فلم يتغير فيه معنى المشي كيف يطلب مفعولا

الكلمة معنى المصاحبة المستفادة في طلب المفعول واستخرجته
خارجا فاصدت الستين معنى التصيير المستفاد في التعدية
على ما كان فتامل ثانيهما غير الاول كاعطى
كثيرة كجهها الى ستين وارجوان اضبطها واعمله رسالة
يكون كمفعول باب اعطيت في جواز الاقتصار عليه
مع الفاعل صيرت لشيء واحد فلا يقال اعطيتني
مستقلا والثاني والثالث من مفعوليهما من بيانية لا
من بيانية عليها كمفعولي علمت في وجوب
ذكر عند الاخفاء لا وجه لتخصيص بيان المصرح بها
بالذكر فيما يصرح بابا ايضا فانه يجوز تعليق اعلمت
والاستفهام ولا النفي تقول اعلمت زيدا لعمرو قائم
ام عمرو قائم وايضا يكون المفعول الثاني مع الفاعل
لشيء واحد فيقول اعلمتني زيدا قاعدا كانهم ارادوا
بهذا خلط اللغة باصطلاح الموانين والا
فخلاف اليقين على ما في القاموس تساوي
طرفي وقوع الجزء وعدم وقوعه لبيان ما هي اي تلك الجملة
لاخبارها بها ناشئة عنه الاظهر ان المراد لبيان ما هي
تلك الجملة المذكورة عبارة عنه فان علمت لبيان ان زيدا
قائم تلا عبارة عن معلوم نفسي هكذا وهذا الكلام سواء كان
في ذكره الشارح او بعض ذكرناه يقتضي ان يكون هذه الافعال
ليست لتنفية الجملة الاسمية وبمنزلة ان الداخلة على الجملة لبيان
انها امر محقق فلا يفيد مع فواعلها فائدة تامة ولا يصح السكوت
عليها مع انه خلاف ما عليه الاستعمال فالاوجه ان يقال معنى
الكلام لبيان ما هي اي الافعال عنه اي عبارة عنه والمقصود من
التنبيه على انها ليست من توابع الجملة الاسمية بل مذكورة
لبيان معانيها وهي مناط الفائدة لا الجملة المدخولة وليست
كسائر دواخل الجمل فافهم فينصب الجزئين على انهما مفعولاها

الظاهر مفعولاها وكانه اراد ان كلا منهما مفعول لهما
اذا ذكر احدهما ذكرا لاخر اي هذا هو التابع وحلا
على ما فصله الشارح اقول هذا يقتضي
ضربي زيدا قائما وعلمت كل رجل وضيعته
ان يقتصر على ما ذكر علمت وهو بعيد جدا فكانه
اذا ذكر احدهما ذكرا لاخر وما ينوب منابه
الحاشية اي لا تخلنا اذ عين على غرائل
وشي بنا قبل ذلك الوشاة عنا الملل
العباب اي تخلنا اد لاه على غرائل
الغزاو بمعنى الاغراء وتخن لم يجئ في اللغة
وظننت لعدم الفائدة هذا لا يوجب عدم جوا
نسيا لعدم توقف افادتها على ذكر
جهات افادة اخر كان يقول فلا
اي يقع الظن عنه كثيرا ويقع اليقين قل
زيدا الا بالبواهين ولا يظن الا بالامار
ما ظننت اليوم او ما علمت اليوم لا
الصالحين لان يكونا مبتدا وخبرا او مفعولين
الواو ثم لا يظهر فائدة في وصف الجزئين وكذا لا
تقييد الكلام بالتمام وكلامية غير معتدة بالتقرير الا
لانه كلام على تقدير مفعوليهما ايضا الان يجعل الكلام
اخص من الجملة على ظان ظاهر كلام المص
جوان المبني الخ وللاحتراز عن صورة التقدم فانه لا يجوز
فيه ابطال العمل بواسطة نحو علمت غلام من انت فيه بحث
لان علمت واقع قبل الاستفهام بلا واسطة لان المضاف الى ما
الاستفهام وحرف الجر الداخل عليه يمتنعان معه امتناعا
ما بحيث يسري الاستفهام في المضاف وحرف الجر ويصير معتبرا
قبلها ولذا جاز تقديمها على كلمة تضمنت الاستفهام والفرق

الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء جائز
التعليق واجب فيه بحث لانه لو كان الالغاء جائزا لكان
فائدة الالغاء استدراك ولما مضى ما تقدم من ان
يجب ما الصور المفصلة وغاية ما يمكن ان يقال انه
بين معنى الالغاء والتعليق بل اراد الفرق بين حقيقتي
تعليق في هذا الباب بان الغاء جائز ولذا قيد بالجواز
ولم يقيده بالجواز بل ساق الكلام بحيث
تقدير راى البصرية او راى عمني ابصر والجملة
مفعول ثاني لها اي ابصر نفسي خلقه
ترى ولكون ارى بمعنى العلم مسامحا فيكون رؤية مفعوله
تركوه على حال ما حسبت الخ لا يصح الاستثناء
المفعولي لا متصلا ولا منفصلا فيجب حمله على البدل
وجعل البيان كمال ظهوره من بيان المعنى
النظر فالمراد بمعنى ما فوق الواحد لئلا يقال
وجه التخصيص ببيان هذا البعض من المعاني
معاني اخر بمعنى صرت احسب وهو الذي
كذا في العباب تطيش اي يميتهم تطيش بمعنى
لانها لا تتم بموضوعها وقيل لنقصان مدلولها عن
التامة بالجودة الداخل في التامة دونها وفيه نظر لانهم
جعلوا افعال المدح والذم ناقصة مع نقصان مدلولها
عن التامة بالوزمان ولك ان تقول سميت بها لنقصان عددها
بالنسبة الى الافعال التي يتم بموضوعها وفيه ما فيه هو تقرير الفاعل
اعلم ان مدلول كان نسبة الصفة الى فاعله والزمان والنسبة
هي ثبوت الصفة للفاعل وفرق بينها وبين التقرير الذي هو
صفة للمتكلم ان كان مصدرا مبنيا للفاعل كما هو الظاهر وبين
التقدير الذي هو صفة الفاعل ان كان مبنيا للمفعول فارادة
ثبوت الصفة للفاعل به مسامحة لا يليق بمقام التقريب فكل

من الصفة

محث الافعال الناقصة

من الصفة والتقدير عمدة لو كان مجرد الدخول في المخصصة
مستلزما لكونه عمدة فيما وضع له لكان الزمان بالقيض
هذه الافعال ولو كان موجب كونه عمدة امر آخر
حتى نتكلم عليه على ان كون كل من الصفة والتقرير عمدة
يمنع خروجها بقوله ما وضعت لتقرير الفاعل
المراد ما يكون العمدة فيما وضع له تقرير الفاعل
فيتجه ان العبارة لا تساعده ولو صح المعنى
الى تصحيح الحذ بالتعرف في معاني الافعال الناقصة
لتقرير مدعوي خروج ما ذكر على التقرير
فيورد له ولا يخفى انه مع ذلك ايضا لا يكون عاما
بل التقرير والقصد على ان جعل الزمان ظرفا
داخلا في الافعال التامة تكلف وتحكم ولا يحتاج
الى جعل التقرير بمعنى النسبة فيحتاج الى تقرير
الغرض هو وضع اللفظ افادة المعنى لا نفس
ان المراد بالتقرير ما اشتهر في بيان فائدة
الناقصة موضوعات لغرض تقرير الفاعل على
بالصفة فانها موضوعات للنسبة وتخصيصها
والتزم دخولها على الجملة الاسمية الداخلة على
فهنا كون النسبة المدلولة للحمل بوضوعها عليه ولا ريب في
افادة الزمان ايضا غاية ان العمدة افادة التقرير
جعل اللام للغرض ايضا لا بد من حمل قوله ما وضع لتقرير
على ان العمدة تقرير الفاعل لا يحتاج الى قيد زائد كما
الى قيد ذكر المحقق الشريف ان المراد صفة خارجة عن مدلولها
ذكره ليتبادره من العبارة وقد يضمن كثيرا الى المتضمن
معنى فعل ملاحظة معناه واعمال عمله بهذه الملاحظة ولا يرد
في مقام التقرير طريقان جعل الاصل ثانيا والمضمن اصلا ويقال
في تفسير يتم التسعة بهذا عشرة صارت عشرة وثانيهما عكس هذا

[illegible] التناوح فقوله تامة وكلاما حالان لا صفتان كما توهم
جاءت بغتة وكانت في المفصل بغتي صارت من
[illegible] الفضلة فان التركيب صدق من الخوارج حين ارسل
[illegible] بغتة عن ابن عباس رضي الله عنه اي ما جاءت غفلتنا
[illegible] لم يخونا بما قلبين كما تزيدنا ارهف شفرته بالضم
[illegible] على ما في القاموس لا يجاوز حاجاه وقصد الحج
[illegible] بالتركيبين اللذين هما وما فيهما لكنه قال
[illegible] جاء الاطراد فانه يقال جاء البوفير من
[illegible] مستقبل فقدان يكون الجزء كانه كذا على
[illegible] الموكبة من المبتدا والخبر كانه احتوز بتقييد الجملة
[illegible] مثل قايم زيد وما قائم زيد فانهما جملتان اسميتان
[illegible] والفاعل اذ لا جل اعطائهما الجزء حكم
[illegible] بمعناه يعطى الاسم ايضا فصار زيد غنيا
[illegible] ويجعل زيد منقلبا بنوتا ماضيا الاولى
[illegible] اي في زمان ماض تذكير لبيان انه ليس
[illegible] الماضي بينهما فقرا التهاء المغازة التي
[illegible] الية بمعنى الضلالة والقفر المكان الخالي
[illegible] بسرعة سيرها فانها بمنزلة وطاء تركت بيوضا صارت
[illegible] تحشى بسرعة الى فواتها كذا في العباب فان بيوضها
[illegible] قبل كونها بيوضا ولو كان بعض لعد هذا المعنى كذا
[illegible] العباب هذا ايضا عطف الخ واما ذكره مع كونها غير خارجة
[illegible] هو بعض صار ومعامله لانه مختلف فيه فعند بعضهم انها تامة
في الجملة تفسير ضمير شان هو فاعلها وضوح بما هو الحق عنده والاظهر
انه عطف على يكون ناقصة والاول بيان لها باعتبار معناها
والثاني بيان لها باعتبار عدم ظهور عملها في جملة بعدها بالاتفاق
وان اختلف في كونها ناقصة او تامة ولو اجمع معها كونها تامة
وزائدة بجامع عدم ظهور العمل في جملة بعدها وكقوله بقع

كن فيكون

كن فيكون الاظهر ان قوله تكون موقع الايجاد بعني تلك
جعل شيء موصوفا بشيء بعني كن كذا بل يحتمل ان يكون
ناقصة ويكون في مقام الايجاد ايضا بعني
ويكون زائدة هذه مختصة بلفظة كان بخلاف ما
شاملة لجميع تصاريفها فيالك من نفي نحو لن
من اجل تحول النفي بالضم وهو النعمة وضير نحو
المعدد بالمصدر او لجمد ابو سا وشديد يجي واحد
المقدود الجزر قيل سمي اسمها فاعلا
التبيين في محله وهو قوله ما وضع لنفس الفاعل
ان هذا التبيين ليس في مرتبة لاختصاص الاطلاق
ونحن نقول بنية في هذا الكلام يجمع الجزء مع الفاعل
على التسمية بالفاعل بجامع الاصطلاح على
اصطلاح من سمى الاسم فيه فاعلا سمي
سمي فاعلا واسما كما انه يسمى الجزء مفعولا
جعله خارجا عنه الوضع مع انه ظاهر عبارة
او تقديرا كقوله والتقييم قال ويلزمهما النفي
كلمة النفي وتقدير الزمان قبل المصادر كثير
هنا فرع تقديم في المصادر ولذا مندوحة عنه لان في
صار علما في تقدير الزمان معه حتى يمنع كون الزمان
الامر بهذه المثابة في شيء من المصادر اضاح الى الكلام
ما وصل عليه لانه مشترك بينه وبين سار الافعال الناقصة
بنية بقوله لانه ظرف على انه لابد لهذا الكلام من الاشتمال
سبب الظرف ويجوز تقديم اخبارها كلها الخ كان الاجود
الاتم ان يقول وامر كامر جزء المبتدا وح لا يشكل عليه ما اورده
الشارح ايضا فان اريد بجواز التقديم اخبارها على اسمائها
بعني انها لا يمنع من هذا التقديم والموانع العارضة وتعلم حكمها
فلا حاجة الى التعرض لها هنا نحو كم كان مالك الظاهر هذا

[illegible] بعمرو عما هو فيه اذ الكلام في تقديم الجزء على مجرد الاسم
[illegible] داخل في تقديم الجزء على نفس الفعل ثم هذا ينجح
[illegible] وهي اي الافعال الناقصة الانسب سياق
[illegible] راجعة الى الاضداد الا انه صرفه الى الافعال الناقصة
[illegible] ظاهر قوله وهي من كان الى راح واخواته ذلك
[illegible] تعليل لكان وجه الدفع ان المراد بالخلاف كون
[illegible] خلاف غير ودليله قوله بان يكون هذا الكلام
[illegible] الاخر لاحد جانبي الجمهور كما يقتضيه باب
[illegible] منهم فحاصل الكلام ضعف جانب المخالف في الخلافة
[illegible] الاجماع وعدم ضعف جانب في الاختلاف لانه ليس
[illegible] ويمكن وجهان اخران لتميز ليس عن الافعال
[illegible] المختلف فيه ما اختلف فيه اللغات لا
[illegible] المعنى ورفع الاختلاف منهم يخالف مخالفة ابن
[illegible] في اللغة وثانيهما انه لم يقولوا المحاذون
[illegible] بخلاف الافعال المنفية ما وضع اي فعل
[illegible] تقريبه لفعل المقاربة اذ التقريب للماهية دون
[illegible] افعال المقاربة بتقدير هذا باب افعال المقاربة
[illegible] جزء المعاد الى فعل المقاربة اي هو ما وضع عسى طمع
[illegible] فيخرج عن تعريف افعال المقاربة عسى للاشفاق
[illegible] يقول رجاه او اشفاقا لا يقول عن الاشفاق فيه
[illegible] لدنو الجزء رجاء لان قيد الحيثية مراد وكيف لا وافعال
المقاربة قد يكون لبعضها معنى لا يكون باعتباره منها لتضمنه
انشاء الطمع والرجاء او الاشفاق والانشاءات في الاغلب
لان امثال اضرب انشاء لكن مع كثرتها مغلوبة للحروف الانشائية
اتى جانب الاسم بزيفه ما جاء في كلامهم من قولهم عسيت
صياما ويرجح تاويل الجزء باسم الفاعل وان لم يبق على المفعولية

في صورة الاستناد الاولى ان يجعل منصوبا على المفعولية
الاصل ويرده ايضا نحو عسيت صائما والذي [illegible]
هذا وجه قريب يرده نحو عسيت صياما وفي [illegible]
زيد ولا يمنع تقديم الجزء القياس الاسم بفاعل الجزء كما
لان كون عسى طالبا للاسم مع امتناع الاضمار [illegible]
كون زيد اسمه فلا يلتبس بالفاعل بخلاف [illegible]
صحة هذا التوجيه على بنوة عسى ان يجوز [illegible]
ايضا انه لو كان كذلك لينبغي ان يجوز
ان فتامل واخوه هو ان يجعل الجزء [illegible]
على ان يثبت في الاستعمال عسيا ان يخرج الزيدان ولم [illegible]
عسى ان يخرج الزيدان فلا ينفي على مذهبهم
اعمال النافي وقد يحذف ان عن الفعل الجزء
المضي يقول عسى زيد ان يخرج وقد يحذف ان
لعدم مشابهته قولك الى هذا واضح فلي [illegible]
يخرج اما لو كان اسم عسى وان يخرج خبرا او [illegible]
كما جوزه فالمشابهة متحققة كما كانت في الاستقبال [illegible]
فتخبر عن دنو الجزء لعلل باشرافه الى لا يظهر [illegible]
كادوا يفعلون وقوله لم يكد رسيس الهوى من [illegible]
ان يمحاما مصح بعض ذهب وانقطع او كساد [illegible]
اي كباقي الافعال وتغيره اي غير لم يكد وجعله لم [illegible]
عليه على ودن الطلبة من الاسماء العربية وفي المستقبل [illegible]
وفي المصادر وكانه لخفاء الكاد اقتصر على الماضي والاستقبال
وقد عرفت وجه التمثيل به الى لا يخفى على اصوان ما كاد ولم
يفعلون لنفي القريب فكانه وجه قول من قال انه في الماضي للاثبات
انه انما ينفي به القرب في الماضي اذا استحب انتفاء القرب الوجود
فلا يقال ما كاد زيد يفعل الا اذا كان فعله بعد ان كان بعيدا
عن الفعل في وجه التمثيل به تام والجواب عنه ضعيف وفي الدعوى

لا تقول لم يكد ماض فيجب ان يكون للاثبات لانا نقول
انما يستقبلا وكان من خطاء ذا الرمة راى انه ماض
وذا الرمة انما لغفلته عن تغير اذا اوسد الباب
الحاضرين لكن لا يثبت مدعاه وهو مجموع الامرين
بل مالم يثبت دعواه الاولى ان ما بعد يدل على انه
حال قوله وقيل يكون في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالامثال
جعل الممثل سرا مرسلا وقدح في الممثل الاول
بان كلام الاطائة وفي قوله لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك
ممنوع مواخذة بعرفها العطف فتعطف وهي مثل
هو يعطي ويمنع في الاستمال لا في المعنى ويتجه عليه انه يوهم ان الاصل
في هذا الاستعمال هو ان وكذا الاصل استعماله بدون ان وهذا
ايضا مما ينظر الى كثرة افراده بمنزلة ذكر الكل
ويريد به على حال الفرد المذكور كل الحمان اقرب ولك
ان تجمع مع عدم كونه الا نوعين اشارة الى ان فعل التعجب
في معنى ما وضع لانشاء التعجب سواء كان هذين
النوعين او لم يوجد الا هذان وتثنيته بالنظر الى نوعي
تثنيته وتثنيته على ان الموجود من هذا المفهوم الاعم ليس
الا نوعين في ضمن التثنية والجمع ايضا اى كما هو مفهوم
من صيغ المفرد ولا شل عشر الشل اليبس في اليد او رجلها
وقد شل معروفا ومجهولا والمراد بالعشر الاصابع وهذا التعجب
من حسن الرمي فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس الحي يمكن
ان يجاب بان المراد ما وضع لانشاء التعجب في نفس مصدر
هذا الفعل وقاتله الله من شاعر ولا شل عشره ليس كذلك
وله اى لفعل التعجب اولما وضع الاوجه هو الاول لانه تعريف
الشيء وليتاتى الحكم عليه لا للحكم على التعريف ما اشتهى الطعام
في القاموس شهيه كرضيه احبه ورغب فيه وما اموت الكذب
في القاموس مقته اى ابغضه وانما قيدنا التقديم والتاخير

بحث فعل التعجب

الاطلاة

الاطلاق خير من التقييد لانه ستكفل لمعرفة حال الصيغ من
غير حاجة الى تذكر التقديمات الجائزة في غيرها والممتنعة واما ما
ذكره من الباعث فلا ينفع لان منع فعل التعجب من التقديم والتاخير
من خواصه وان كان معه مانع اخر واجنبي لا يجوز ان شيأ
من الجوابين ليس بالمسك والماء البارد لا يحصل من هذه
الموارد والاحسن ان يقال ان المراد انه لا يتقدم احسن على
ما ولا يؤخر مما بعدها لمنع فعل التعجب عن هذا التصرف واذا كان
هناك مانع اخر من تقديم احسن على كلمة ما فتعطف من باب
شر اهر ذا ناب عند من جعل المعنى شر عظيم اهر ذا ناب لا شر جميع
ما المعنى شيء وخفي احسن وزيد الامر جلي واما من جعل المعنى شر
اهر ذا ناب لاخير فلا يصح ان يكون ما احسن وزيد من قبيله
لانه يكون المعنى ما احسن وزيدا شيء الا شيء فيلزم استثناء عن
نفسه ولا يبعد ان يقال ما مبتداء نكرة لعمومه فان المعنى كل شيء
احسن زيدا وهو مناسب لمقام التعجب جدا قال الشارح الرضي
الخ وانما لم يلتفت اليه المصنف لانه لم يكن ح احسن فعل التعجب
بل يكون التعجب من فوايد الاستفهام فالقول بكون معنى التعجب
لا يجامع هذا القول وبه اى مجرور وانما عبر عنه بان
الباء لزيادته كالعدم مع ذكره كانه لم يذكر اولانه للزومه كالجزء
من الفاعل وقال الفراء وتبعه الزمخشري ويمكن ان يقال
الخطاب للمحسن والباء سببية اى صر باحسن حسنا بزيد بسببه
اللقب اراد باللقب البنوة لا العلم المخصوص كما هو المتبادر وفي
اطلاق النحو والاظهر ان المراد بافعال المدح والذم افعال
وضعت لانشاء مدح او ذم كما هو في نظائره ولا داعي الى ارادة
المشتهر بهذا اللقب في هذا المقام خاصة او مميز اى نكرة منصوبة
وصفا لمنصوبية لجرة التوضيح اذ التمييز اما منصوب او مجرور وهنا
يحتمل الا ان يراد الاحتراز عن المجرور بمن كما في قاتله الله من
شاعر ولك ان تريد المنصوبية لا محلا فاحترز به عن ما ليحسن التقابل

بين النكرة وبين ما في التفصيل للتوضيح فافهم وانما اتى بالتفصل
رد المذهب ابي علي وسيبويه لقيام لام تعريف العهد الذهني ليلايم ما سبق ولا يخفى انه اذا كان زيد مبتدا يبعد ان
يكون اللام للعهد الذهني لانه عبارة عن زيد وكذا لا يظهر على
هذا التقدير كون الضمير في نعم رجلا زيد منهما بل الظاهر انه راجع
الى زيد ورجلا يميز عن النسبة الا انهم حكموا بانهم ضربهم للوزم
اقراره فالعايد في نعم رجلا زيد ليس الضمير بل الضمير مع غيره
صار بمنزلة نعم الرجل وصار الجزءان مرتبطا بالمبتدا وبهذا الاعتبار
ولولا ان المخصوص قد يتقدم على الجملة لكان الاسب جعله
عطف بيان وهذا هو المرجوع لكونه مبتدا لانه لا يحسن تقديم
التفسير على الابهام اي مطابقة الفاعل اياه يعني الفاعل
يحتمل ان يكون فاعلا وان يكون مفعولا وخفي ان الملبس
بالفاعل لتعين للفاعل كما اذا التبس فاعلا الفعل بالمفعول
بتعين المتقدم للفاعل حقيقة او تاويلا لا يختص التعميم
في الجنس بل يجري في المقابلة في غيره ايضا فالاسب تاخيره
من حب الشيء اوحب الحي يريد ان في حب لغتان حب بفتح
الحاء كما هو القياس وحب بضم الحاء كما هو القياس وحيث
ضم الحاء نقلا لضمة الى الحاء ثم ادغام اذ اصله حبب
على وزن حسن وفي الصحاح بتفضيله وعند صاحب القاموس
يجب اسم بمعنى الحبيب وذا فاعله اي هو حبيب والعامل
في التمييز او الحال ما في جنا من الفعلية الاولى ان العامل
حيثما حيث لانه مفعل وعلى هذا القياس العامل في التمييز في نعم
رجلا نعم وانظر ان العامل في التمييز عن الذات المذكورة المبهم
كما في مرطل نيتا فالعامل كلمة ذا والضمير المبهم كما في ربه رجلا
فان الواكب حال من الفاعل لا من المخصوص فيه مصادرة
لان المدعى ان ذا ذو الحال لا زيد وهو بعينه ان الراكب
حال عن الفاعل لا عن المخصوص فالصحيح فالواكب حال عن الفاعل

لا عن

عندها

لا عن المخصوص كما في بعض النسخ اي يرجبها بالضم مصدر
حب على وزن كوم وعلم ومعناه الاشتاع كذا في القاموس
ففي سوء مرفوع الجر تشاع ولذا لم يجمع واو القسم معها كما جمع
تاؤه مع التاءات فرقا بين المعدود مسامحة والمعدود حقيقة
والاظهر انه اختار مذهب الكوفيين ولم يجمعها مع واو القسم
للتصريح بانها جارة عنده ولذا لم يذكر الفاء وبل مع ان ورب
مضمر ايضا ولا يضمر بدون هذه الاحرف الثلثة في الشعر ايضا
الا شاذا كثيرا ما يطلق قولهم الغاية الخ فيه انه لم يلزم ان
يخص من الابتدائية بالافعال الاختيارية التي لها غرض ولا
يقع بل العدد من اول الليل الخ والاحسن ان المراد بالغاية
النهاية واما تفسير الغاية بعين المسافة الحقيقة او التنزيلية
وعلامة صحة وضع الموصول موضعه لا يقال لا يصح وضع الموصول
موضع من في قد كان من مطر اي شيء ومن مطر مع انه جعلها
بيانية لانه يلزم وصف النكرة بالمعرفة ويلزم جعل المفرد اي مطر
صلة لانا نقول المراد وضع الموصول موضعه مع ايراد مقتضى
الموصول او هو وارد على الحكاية فالمراد بكونه في كلام غير موصول
كونه فيه في الحال وفي الاصل فمعنى بهذا المعنى مقابله لمن اي
في الجملة فان من اما للابتداء من المكان او للابتداء من الزمان
والى قد يكون للانتهاء وفي غيرها فلا يقال حتاه كما يقال اليه
ومعه وليس اختصاصه بالظاهر في مجرد كونه بعضا الى ولا صلبتك
في جذوع النخل الجذع الساق والمصاحبة قد تتفنن في التعبير
عن المصاحبة تارة بمعنى وتارة بالمصاحبة والالصاق
يستلزم المصاحبة فيه بحث لجواز ان يكون اشتراوا الفرس في
الاشتراء والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء وما وقع
في عبارة الصرفيين ان معدية اللازم يعرف الجر في اكل اي
في الثلاثي المجرد وغيره مخصوص بالباء وفي غيره اي غير الجبر
الواقع الخ هذا يدل على ان ما ذكره من غير تقييد بالسماعي

قياسي فالاستعمال الباء للاستعانة او الالصاق لا يتوقف
على سماع والالقيل به وقيل السببية مقصورة على السماع
واللام للاختصاص ظاهره انه للاثبات لشيء والنفي عن غيره
وهو محمول وذكر بعض المتأخرين ان معنى الاختصاص مجرد
المناسبة لا الحصر اذ لا يضع زيد اخ لعمرو انه كان اخا بكر ايضا
وهو لا ينبغي للاختصاص الاضافي فح مورد استعمال لها
خلو عن الحصر الاختصاصي عن الظاهر وبعض الواو في القسم
لم يفرق بعض الباء في القسم مع ان الباء اصل بينهما على انه كما و
القسم لا كيانه لعدم احتياجها الى المعرفة لا فرق بين رب و
سائر حروف الجر يمتنع عن المعرفة لعدم احتياجها ولا يمنع غيرها
فالوجه على ما بينه الروضي قدس الله روحه العزيز انه لا يتحقق الد
التقليل في المعرفة لانها اما للكثرة فيتنافيه واما للواحد المعين
فلا يجري فيه التقليل لانه انما يجري فيما فيه مظنة الكثرة
وللزاد ان تقول مجرورات في معنى التميز عنها لانه للتقليل كما ان
هو للتكثير ففيه شائبة عدد انطالبا التميز وهذا وجيه وجيه وان
صلاحيتهم عنه في وسيقول في معنى التكثير وبقي له اشتراط وصف
مدخولها وان انتفى عنه موجبه من التقليل بسيف صيقل
اي مجلو وواوها اي واورب في حكمها كانه اشار الى ان
الاولى ان يقال واوها في حكمها ولا تخص مشاركتها بالدخول
على نكرة موصوفة وكان المصنف يقول واوها في حكمها لئلا يقيد
بحرف ما الكافة بالواو ودخولها على الضمير وقال ويدخل على نكرة
موصوفة بتنبيهها على ان التفاوت في مجرد اختصاص الواو بالنكرة
الموصوفة دون الضمير ودون الحمل لعدم لحوق ما الكافة بالواو
فلا يضع دخولها على الجمل وبلدة البلدة كل جزء من الارض
مستخبر عامر او غامر والانيس المؤانس وكل ما تونس به اليعفور
ظبي يلون التراب او عانم وبيض الياء الحشف والعيس بالكسر الابل
البيض يخالط بياضها شقرة كذا ذكر في القاموس لان ذلك يختلف

وجوب

وجوب ارتكابه للفاء وبل يستدل ذلك ويخرجه عن كونه تعليقا
انما يكون عند حذف العامل جوابا جزما يكون وقوله لغير السؤال
جزئان اي لا يكون الا عند حذف العامل ولا يكون الا لغير السؤال
وليس احدهما متعلقا بيكون والاخر جزاء الصناد المعنى قائم
وذلك للكثرة استعمالها في القسم اي يعني حذف فعل القسم
لظهور الواو في القسم بخلاف الباء لان الواو اكثر استعمالا وليه
نظرا لان الباء يستعمل في السؤال وغيره وسع الفاء والمصنف يريد
المظهور ان للباء معاني كثيرة شائعة غير القسم بخلاف الواو
مختصة باسم الله من اضافة العام الى الخاص ولو قال
مختصة بلفظ الله كان اوضح فلا يرد انه لا يضع ح لكن
يرد انه لو قال الباء اعم من الواو ولكفى ويتلقى اي يجاب
يقال تلقيته كذا اي لقي اليك فحمل الشارح قوله ويتلقى القسم
على انه يلقى الى القسم الجواب باللام فجعل القسم ملقى اليه جوابه
يجوز اقتضاه ماله ويجاب القسم والاظهر ان المعنى انه يلقى
القسم الى المخاطب مع اللام في جوابا او ان او حرف النفي اي
توسط القسم بين اجزاء الخ تنازع اعترض وتقدم ما يرد
عليه فاعمل تقدم وحرف معمول اعترض واليه اشار الشارح
اذ التقدير ليس مثله بالنصب وقوله على بعض الوجوه
اشارة الى ان لهذا الكلام وجوها وليس زيادة الكاف الا في
وجه واما الباء فمنه ما لا زيادة فيه لشيء وهو ان ففي مثل
المثل كناية عن ففي المثل اذ لو وجد المثل لكان للمثل مثل وهو
الله تع لان المماثلة من الجانبين وهذا وجه تلقاه المحول بالقبول
ورجحوه بان الكناية ابلغ من التصريح وعدم الزيادة اعني
بالترجيح وفيه بحث وهو ان ففي مثل المثل لا يستلزم ففي المثل
لان الشيء ليس مثل مثله بل المشاركة للشيء في صفة مع كون
الشيء اقوى منه فيها وبمنزلة الاصل والمثل بمنزلة الملحق
المشاركة ومنه ما لا زيادة فيه للكاف بل الزائد هو المثل وكانه

[illegible] الحكم بزيادة الكاف هو الحكم بالزيادة قبل الحاجة بخلاف
[illegible] بزيادة الكاف هو الحكم المثل ورجح الاول بان الحكم بزياده
[illegible] افرب من الحكم بزيادة الاسم سيما اذا كان الحرف حرفا واحدا
[illegible] ايضا ان الحكم بزيادة المثل يوجب دخول الكاف على الضمير
[illegible] البتة وقال الشيخ الرضي اعلم انه اذا امكن في حرف جر توهم خروجه
[illegible] اسمية وكونه بمعنى كلمة اخرى وزيادة ان يبقى على اصل معناه
[illegible] موضوع له ويضمن فعله المعدي به معنى من المعاني يستقيم به الكلام
[illegible] الاولى بل هو الواضح فلا نعول ان على بعض من قوله مع اذ الكاف
[illegible] على اسم بل يضمن اكتفوا لوامعة تكلموا في الاكتفال وتسلطوا
[illegible] يضحكون معي كابوا المنهم البود حبا النعام والانهام الوفيات
[illegible] تجيبه تقرر من اللاة ميلوها الدين يجاب فالنعام الزابنات الحروف
المشبهة بالفعل كان الاسبب تقديمها على الحروف الجارة على طبق
تقديم الموضوع والمنصوب على المجرور الآتية داعي اصالة حروف
[illegible] في عملها وفرعية هذه الحروف فلان معانيها معاني الافعال
[illegible] ان هذه الاحرف بمعنى الافعال الماضية لان الظاهر انما
[illegible] الانشاء والتاكيد والتنبيه والترجي والتمني في الحال والتقبير
[illegible] معانيها بالافعال الماضية لانها بمعنى الافعال المقصودة بها
[illegible] والشايع استعمال الماضي في الانشاء وكصيغ العقود
[illegible] يكتسبوا بانيتها على صدر الجملة كما انه يجب صدر الصلة لحفظ
[illegible] ضميري لها وعكسها في الموجع والا فيمكن رجوع ضمير عكسها
[illegible] بعد استثناء من هذه الحروف فان قلت ان اديدان لهذه
الحروف صدر كلام وقعت فيه فان ايضا كذلك وان اديدان لها
صدر الكلام المقصود لذاته مما ذكر من الموصيل لا يوجبه اذ الدلالة
على قسم من الكلام لا يوجب الا وقوعه في صدر كلام اذ لا ينكر صحة زيدا
قام ابوه وقلت اديدان لها صدر الكلام سواء كان مقصودا لذاته
اولا واسم ان وخبرها ليس كلاما بل جعلا معربا فهي ليست في صدر
كلام وقعت فيه ويلحقها اي هذه الحروف ما الكافة فتلغى على الاصح

سمع العمل في ليتما وقيس عليه غيره وبعضهم جعل ما الكافة
[illegible] بهما كضمير الشان اسما لهذه الحروف والجملة بعدها خبرها
[illegible] انما حرف زائد كما في صاله اعمال ليتما وغيره بالاتفاق فلو قال
[illegible] فيلغى على الافصح والاصح لكان انفع كما وقع في بعض
[illegible] يشعر بان السماع يساعد في الجميع وقد عرفت انه مختص بليت
فان المكسورة لا تفيد معنى الجملة قال الشارح الرضي اعلم
في تفصيل معاني الحروف التسعة ولا يخفى عليك انه لم يبين اولا
معنى فالاولى اخذ في تفصيل ما يتعلق بهذه الحروف كالمعرف
حيث لا يشتمل على اسناد تام يصح السكوت عليه
ان بنيه على ان كسرت مسند الى ضمير ان او على ان مفعوله محذوف
ان والمراد هذه المادة فلا يلزم تحصيل الحاصل
الكلام يحتمل ابتداء الكلام اول الكلام سواء كان موقعه
كلام المتكلم اوله وعليه حمله الشارح الرضي وح يتجه عليه انه
مقابلة بليته وبين كونه بعد القول وبعد الموصول بل هما يجب
كون ان في ابتداء الكلام وقد بنيه عليه في شرح كلام
قال ولذا كسر بعد القول ويحتمل ابتداء كلام المتكلم المقابل
لوسط كلامه وح يقابل كونه بعد القول والموصول
كلام المتكلم ولا يرد عليه الاعدم استيفاء مواضع الكسر
منها كونها في اول جملة وقعت جزاء وحالا او جواب قسم والمراد
بالقول ما يحكى به لان القول بمعنى الاعتقاد فانه في حكم المسلم
والظن حال كونها مع جملتها فاعلة بنيه على ان
مسامحة لان ان ليس فاعلا ولا مفعولا ولا مبتدأ ولا مضافا
اليه بل هي مع جملتها فاعلة احد هذه الاشياء ويحتمل ان
يكون مراد المصنف كونها احد هذه الاشياء في المعنى فانها
بمعنى البثوت ومعنى عندي انك قائم عندي بثوت قيامك
فالمبتدأ في التحقيق هو البثوت الذي هو مدلول ان وهكذا
البواقي ومفعول ما لم يسم فاعله يدرج في الفاعل على اصطلاح

غير المنصوب ويدرج في المفعول على اصطلاحه والمراد بالمفعول غير مفعول
المقول ومفعول باب علمت اذا دخل في غيره لام الابتداء نحو علمت
ان زيدا القائم فانه يجب كسرها مع انها مفعوله والقياس ان
يبنى من المضاف ما اضيف اليه حينئذ ولا حاجة مع ذكر المضاف اليه
الى ذكر المجرور بحرف الجر نحو عجبت من انك قائم لانه داخل في المضاف اليه
عند الرضي كما عرفت من تعريفه للمضاف اليه فلم يفته ذكر المجرور بحرف
الجر كما يتوهم به كلام الرضي وقالوا لولا انك الخ خص ذكر لولا ولو
لانه رد به على المخالف فان المبرد والكسائي زعما ان ما بعد لولا
فاعل وزعم الكوفيون ان ما بعد حرف الشرط مبتدأ وقد بعد الشيخ
الرضي حيث جعل قوله وقالوا لولا انك جواب سؤال مقدر وهو انه
يجب ان يقول لولا جملة اسمية فيجب كسرة ليكون الجملة اسمية
لانه مع فتحة صنعتا السؤال لانه عرف سابقا ان خبر المبتدأ بعد لولا
ممنوع قطعا وان الفتح لا يوجبه الفعلية لانه يساعده قوله ولو
انك قائم فاعل لانه لا سؤال يدفعه نحو لو انك قائم صوابه
لو انك قمت كما ستعرفه في بحث حروف الشرط فان جاز موضع
التعقيد بان الخ يرجح احدهما بعدم تكلف الحذف لا ينافي جواز الامرين
فلا تغفل اي كيف يجوز الفتح المحتاج الى الحذف في من يكرمني فاني
اكرمه وخطائين مع صحة الكسر المستغنى عن الحذف لانها
اما مبتدأ او خبر مبتدأ اقتصر الرضي على الاول والثاني من
زوائد الشارح وكان الرضي لم يلتفت اليه لاستلزام الحذف
قبل الحاجة لكن في قوله مبتدأ بحث لانهم لما اوجبوا تقديم الخبر
ليلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة فكيف يجوز حذفه وحذفه يوجب
الالتباس كالتاضر وبالجملة قوله واكوامي ثابت له يوهم تقدير
الخبر مؤخرا وهو لا يجوز لان المقام مقام وجوب تقديم الخبر
فان قلت خبر المبتدأ ليس موضع المفرد لان الخبر يكون جملة
لكن اطلاق خبر المبتدأ في مقام تعليل وجوب الفتح قاصر
فمن جملة اشباهه قولهم الحق انفع اشباهه واصدرها بالتحقيق

لكنه

لكنة استعماله وخفاء اصله وحاله لاجرم قال الله تع لا جرم
ان لهم النار بالفتح وغالبا مر الفتح فلا ترد لكلام النحاة
الخليل وزايدة كما في لا اقسم عند الرضي لان في جرم معنى القسم
وجرم فعل ماض عند سيبويه والخليل وفترة سيبويه بمعنى حق
ومصدر بمعنى القطع كما لوشد عند الفراء وروي فيه عن الفراء
لاجرم على وزن الوسند لمعنى لاجرم ان لهم النار لا بد من
ان لهم النار فهو كلا بد بمعنى لا قطع الا انه صار بمعنى القسم
الذي فيه حتى يجاب بما يجاب به القسم فيقال لاجرم لافعلن
ولاجرم انك قائم بالكسر فالفتح بعده نظر الى الاصل والكسر
نظرا الى عارض التسمية وحكى الكوفيون فيه فتح الهمزة وفتح
الميم وزيادة ذا بعد لا في الحالين وزيادة ان لا وفتح الهمزة
جرم وبتبديل همزة ان بالعين فمما يمتحن به لا عن جرم ان
زيدا قائم فاحفظه ومن جملة ما يتوهم انه من اشباهه
كما انك قائم وليس من اشباهه لتعين الفتح لان ما
غير كافة التوسوا زيادة ما مع الكاف الجارة لتلك الخصوصية
بكاف صار العطف على اسم ان الظاهر مجاز لكن يقتضيه ما
قبله وكانه حفظ كتابه المتن واعرض عن الوسط واختلفت
عبارات النحاة جعل بعضهم المعطوف عليه اسم ان وبعضهم
مجموع الاسم وكلمة ان ورجح المعتد الاول وبتعه الرضي ولو
حيث يكون علمت فيه بتاويل الجملة لان نائب مناب
مفعولين ورد بان مفعولي علمت في تاويل المفرد فكيف
يوجب كون المفتوحة مع ما يتعلق بها نائبا عن مفعولين
كونه في تاويل الجملة ولم يجوز السيرافي العطف على محل اسم
المفتوحة اصلا ودون المفتوحة خلافا لبعض النحاة
حيث جوزوا العطف في المفتوحة مطلقا واما باقي التوابع
فما سوى البدل كالمعطوف عند الجرمي والزجاج والفراد
وسكت غيرهم عنها والكل عن البدل ايضا والجواز هو القياس

قوله ولا اثر للكونة اي لكون اسم ان الخ قال التبريزي الرضي الكسائي
ذهب الكوفيين والفراء حاكم بين الفريقين فقال ان كان
اسم ان غير معرب لفظا جاز العطف على محله لان كون شيء واحد
اسمين متغايرين محلا لا اعراب تغايرا ظاهرا مستنكر بخلاف
كون شيء واحد اسمين غير محالفي الاعراب فانه ليس بتلك المثابة
من الاستنكار وليس بناء عدم الجواز في ان زيدا وعمرو قائمان
على انه يلزم اجتماع عاملين على معمول واحد في اثر واحد
لان الاثر في الحقيقة عند مكان قبل دخولها وما ذكره المصنف
من ان الكسائي لا يوافق كتب النحو هذا ولا يذهب
اليه احد عبارة المصنف توهم خلاف المقصود حيث قال خلافا
للكسائي في نحو انك وزيد ذاهبان لانه ليس بارتهما
لا يجوز بل ارتفاع البناء مطلقا بل في قسم من البناء بان يكون
المبني هو المضمر فالواضح ترك في لينصرف الخلاف والمثال كلاهما
في كلامه ولكن في جواز العطف الخ خلافا لبعضهم وهو
في المهمة الاصلي لانه راجع الى ما قبله لا الى ما بعده ولا
الحروف المشبهة الخ خلافا للفراء اذا فصل بينه
وبين الاسم الخ وذلك الفصل لا يكون الا بظرف او مجرور
من الامثلة المذكورة او ظرف متعلق بالخبر نحو ان في الدار لزيدا
قائما ولا يدخل على الخبر الماضي المتصرف اذا لم يكن مع قد ولا
على فعل الحال المنفي ولا على حرف الشرط وعلى على جواب الشرط ولا
على لو او المباحثة المغنية عن الخبر فلا يقال ان كل رجل لو ضربه
وقد تكرر اللام في الخبر والمتعلق نحو ان زيدا لهنك لراغب
وهو قليل ويدخل على ان اذا قلبت همزتها هاء فيقال لهنك
قائم كذا في الرضي واختاروا تقديم ان الخ اي وجوز العامل
في التقديم لشرف العامل على ما ليس بعامل او لان العامل
يستحق التقديم على معموله صرح الرضي بالثاني ويمكن ان يقال
اختاروا تقديم ان لانهم لو قدموا اللام لاوهم عملها والغاء
ان لغة بعض وجوه مشابهتها الخ ولعدم لزومها

واختصاصها

واختصاصها بالاسم يمكن ادراجه في فوات بعض وجوه مشا
مع العمل ولهذا لم يذكر صريحا اي لكون الغالب الالغاء
لم يذكر الاعمال صريحا ولم يقل ويجوز اعمالها بل اشير اليه
في ضمن جواز الالغاء والكوفيون يوجبون الالغاء
كثيرا من الاسماء لا يظهر الخ هذا لا يفتي عند اعتبار صريحا
كما هو ظاهر العبارة فلا يحسن مقابلته بقوله الخ
اي من الافعال التي هي من دواخل المبتدا والخبر لا عن
لا عبرة بقرينة قوله خلافا للكوفيين في التعميم وقولها اعني
الرضي حيث قال قولا المصنف ويجوز دخولها على فعل من افعال
المبتدا ليس بوجه والاولى ان يقول وان دخلت على الفعل
من افعال المبتدا لكن عدم دخولها على الفعل يجب لانها من
نواسخ الابتداء فعامل لا يعمل قوله لا عبرة وجوب
دخولها على الاسم وهو فاسد لانا نقول المراد لا عبرة
الافعال او جواز دخولها على الاسم من بيان جواز الالغاء
والاعمال فانه لا يكون اذا دخل على الاسم وانما قال من دواخل
المبتدا والخبر ولم يكتف بقوله من دواخل المبتدا لما مر من
اختصاص دخوله بمثل ان كان زيد لقائما دون ان كان
قائما لزيد بالله ربك ان فتكة لمسلما وبقولهم ان يدسل
لسفسك وان سسلك لمسه ويلزم دخول اللام على الجزء الاخير
من افعال النواسخ لان لام الابتداء لا يدخل مع الافعال
النواسخ الا على الجزء الاخير بخلافها مع ان فانه يدخل على
الجزء وعلى الاسم اذا فصل بينهما وعلى ما بينهما وقيل ليس
اللام الفارقة لام الابتداء والا لم يدخل في المثالين المذكو
واجيب بان دخول اللام في المثالين شاذ اعلم ان الكوفيين
انكروا ان المخففة وقالوا انها نافية مطلقا واللام اللازمة
لها بمعنى الا ورده البصريون بانه اللام لم يجئ بمعنى الا
والا لجاء جاءني القوم لزيدا ويعضد الرضي بانه يجوز اختصاص

معنى الاستثناء ببعض المواضع كاختصاصها بالاستثناء بعد النفي
[illegible] النفي ونحن نقول سيبطل انكارك ان المخففة اعمالها في قوله
[illegible] كلا ليوفينهم كما يبطل انكارهم عملها كالمكسورة بشبه
المخففة المفتوحة بالمكسورة في الكثرة او في كونه مقتضى كثرة الاستعمال
والاصل وان كانه لما ليوفينهم لام جواب القسم ولام لما
[illegible] وبنيت ما بعدها دفعا لكراهة اجتماع اللامين
[illegible] ويجر سنرق اللون كان تذبان حقاف
[illegible] ونحو احتاد والتذبي وبكر خاص بالمرادة او عام
[illegible] الحقة بالضم وعاد من حشب والجمع حق كل ذلك
في القاموس والظاهر حقتان ويتوا الى انه مثل حصيان
ولا يصح ان تكون كتثنية حق جمعا اذ جمع مكسر سوي ما على صيغة
[illegible] الجموع يصح تثنيته بتاويل فرقتين لانه لا يناسب معنى
[illegible] ولا وجه لجمع الحقة في تشبيه التذبي اذ ليس حسن التذبي
في كونها عظيمة غاية العظم وفيها ضمير شان مقدر عندهم
كما في المخففة فان قلت لا وجه لتقدير الضمير لانها كانت
المخففة المكسورة في انها يلغى ويعمل فلا يلزم ترجيح شئ عليها
بالاشباه حتى يدفع بتقدير اعمالها في ضمير شان مقدر كما في ان
المخففة المفتوحة قلت ان قد يعمل وقد لا يعمل وكان لا يعمل
افضل في اللغة الفصيحة وهي المواظبة بالاستعمال الافصح فهي
[illegible] اللغة كالمخففة في انها لا تعمل اصلا ويجوز ان يقال
الخ وهو الموافق لعبارة المتن هنا حيث قال هنا ويخفف
فيعمل في ضمير شان مقدر وهنا ويخفف فيلغى على الافصح
والعبارة في بحث ضمير الشان حيث قال وحذفه مسموعا
صغيف الامع ان اذا خففت فنقلت كسرة الهمزة الى
الخاء قال الرضي فيه نقل الحركة الى المجرد وكلمة ان يحقق
مضمون ما بعدها والمقام مقام التاكيد والتحقيق لان الشاك
او هم خلاف مضمون الجملة فالسامع اعتقد خلافه او تردد فيه

ومعنى الاستدراك الخ فسره الهندي بطلب دراك الطامع
يدفع ما عسى ان يتوهمه مجمل الكتين المطلب لكنه لا يوافق
الصحاح حيث قال استدرك ما فات وتداركته بمعنى
لكن للاستدراك بمعنى انه راك ما فات المتكلم بايهام كلامه
ليس براقع بايراد كلام واقع للتوهم نحو جاءني زيد لكن عمرا
لم يجئ هذا المثال مما اثبته الرضي واهمله الفراء حيث قال
وان رتبك لذو فضل على الناس ولكن اكثر الناس لا يعلمون
فما عاة ما في القاموس لصحته حيث قال ولكن يحقق به
يثبت به بعد النفي للاستدراك والتحقيق مما لا ريب فيه
وينبغي ان يعلم ان الكلامين المتغايرين لا يجب ان يتضاد
التضاد احتيقيا بل يكفي تنافيهما في الجملة كما في الآية المذكورة
فان عدم الشكر لا ينافي الافضال بل لانه يجب ان الناس
يشكروا فالجزآن منصوبان على المفعولية لاوجه على
التحقيق اجازة ليست زيدا قائما بالفراء لان اجازته متفق
عليها لكن توجيهه مختلف فيه فعند الفراء منصوب بنزع الخافض
وعند الكسائي مفعول الثاني بكان المقدرة وعند الجمهور
بالحالية فالاوجه ان الفراء يجعل ليست تبيتها بتمنيت ضربت
من مواقع وجوب حذف كان عند الكسائي ومواقع صحة
الحال وجوبا عند المحققين كما جاء في اللغة العقيلية على
صيغة التصغير في القاموس عقيل كزبير ابو قبيلة وارفع الصوت
دعوة ولواه الرضي رفعة لعل ابي المغوار في القاموس
رجل مغوار بيتن الغوار بكسرهما كثير الغارات اوكاد انفرد
وذلك الرجل بابي المغوار بالباء فيجب الخ فمنه ما وقع في كتابه
على رضي الله عنه كتبه علي ابن ابو طالب بعد ما جزم بوجود
الجر بها الخ الجزم بوجود الجر بعد هذا التاويل والحاجة الى
التاويل لئلا يقال يجر لعل للاستكمال فيه مع انه لا سند له
الا هذا البيت الواقع عن عقيلي ولما كانت هذه الحروف

المعطوف الخ وتميل العامل الى المعطوف كما ذهب بعض آخر
بل الى ماهو المثبت فى الكتب ان بعض النحاة ذهبا اليه
بعضا آخر فلم نقف عليه فالاربعة الاول للجمع اعم من ان
تكون لافادة الجمع او ان موضوعها الجمع لانه ليس الا موضوع
الواو وجزء من موضوعات البواقى وليس المراد اجتماع الخ
او احتمالهما فى كونهما مقصودين بالنسبة لاستواء الجميع فى ذلك
فى النقل الاولى فيه فى الحكم ليشمل زيد وعمرو انسانان
فعقل الذى جاءنى زيد وعمرو او مفرو لو ثم عمرو اى حصل العقل
من مجموعهما قوله فوتلك مبتداء لاخبر له لانه قوله اى حصل تفسير جاءنى
زيد وهو بقوله عطف بيان لا الجزو انما وقع لنقل كلام الرضى
بتمامه فانه قال فعقوتلك جاءنى زيد وعمرو او فمجرو او ثم عمرو اى
حصل العقل من كليهما بخلاف جاءنى زيد او عمرو اى حصل العقل
من احدهما دون الاخر فالخبر قوله بخلاف الخ فنقل الشارح وظن
ما قبل قوله بخلاف الخ تاما واقتصر عليه والفاء للترتيب
او للجمع مع الترتيب بغير مهملة فان قلت معنى الترتيب انتساب
الخ فكيف يكون ترتيب على معنى الجمع مع الترتيب مع انه بعيد عن
عبارة المتكلم وقد يكون الترتيب فى الذكر فلا يستلزم
الجمع واشار الى ضلل عبارة المصنف بقوله بغير مهملة وبنية على
انه فات منه قيد لابد منه لانه يتوهم من مقابلته مع قوله
وغيرهما بمهملة لانا نقول فليكن من مقابلة الخاص بالعام
مقرونة بمهملة اعلم ان الفاء وقد يصلحان لتركيب واحد
بان يكون المعطوف امرا ممتدا كان انتهاؤه متراخيا عن
المعطوف عليه وابتداؤه حقيقيه بلا مهملة فلذا ان تعطف بالفاء
نظرا الى بعد انتهائه وتراخيه عنه من وجهين بلا من ثلثة
اوجه فالتنها ما تقدم من ان المهملة فى صحى اقل على رجائتهم
على وزن العلامة جمع راجل لمن ليس له ظهر تركبه كذا فى القاموس
هكذا فى مجمع السرو ح وذكر الشيخ الرضى فى بحث حتى الجارة انه لا يجوز

فى العاطفة كون المعطوف غير الجزء الاخير من الملاقة لانه وكانه لم
الشارح هذا المقام فتمسك بعض الشروح وقوله من هذا
زد اعلى الحواشى الهندية محل نظر لانه واه لا يصح على تحقيق
تسلم للجزو حكما بقوله تمت البارحة حتى الصباح فانه لا يصح
حتى العاطفة على الملاقة للجزو اذ ليس الملاقة فى حكم الجزو بكون
فى جعل الجزو اعم من الجزو حقيقة او حكما ولا استغناء
قال الرضى فى بحث حتى الجارة ان ما بعد العاطفة يجب ان يكون
جزوا مما قبلها نحو ضربت القوم حتى زيدا او كجزئه نحو
نحو ضربنى السادات حتى عبيدهم على انه يمكن ان يقال
وصول حتى على الصباح عطفا على الليلة ما عيتا وانه ملاقة الجزو كما
كما سفه الرضى ويضح ما عيتا وانه ملاقة صار بمنزلة الجزو
خلطه بالليل فى النوم كما اجاب الهندى فلا مناقشة
وتصحيح الهندى فاعرفه ثم ما ذكره وبهما لعدم دخول حتى على الجزو
الاضعف او الاقوى ليفيد بعطف الجزو على الكل المقصد
قوية او ضعيفة بحيث صار مغايرا للاجزاء وضاع
لا يصح ان يدخل على غير الجزو لان عطف الجزو على الكل لا يفيد القوة
والضعف لاحد الامرين اكتفى المصنف فى هذا الكتاب فاقول
لابد منه فلم يقل او الامور وله غير نظير فى هذا الكتاب قال الشارح
ما تقدم كلمتين واذا تنازع الفعلان اى غير مصاحبين عند
المتكلم هذا فى او للشك اما او للتفصيل كما فى التقسيم او للابهام
فهو للمعين عند المتكلم الآن يقال انه اراد بيان المعنى المشترك
بين الثلثة ومعنى التفصيل والابهام لا يجرى فى ام وبهذا اندفع
امناع لا تطلع منهم انما او كمور الكلا الامرين لانه لو سلم فالكلام
فى المعنى المشترك بين الثلثة وهذا غير جار فى ام واما الجواب به
عنه فلا يدفع الاشتباه لانه وان كان او فيه لاحد الامرين بهما
والعموم لزم من دخول النفى على احد الامرين بهما لكنه ليس لاحد الامرين
بهما عند المتكلم لان همزة الاستفهام اى غير الخ لزمه فى اللغة

عنه لم يفارقه فاللازم بمعنى غير المفارق ويستعمل في الكتب العربية
بهذا المعنى وكون اللازم جايز المفارق انما هو في اللازم الميزاني
[illegible] احدهما اي احد المستويين عند المتكلم به بقوله
[illegible] على ان المراد بالاستواء في علم المتكلم وربما يتوهم
ان الاحرى ان يراد الاستواء في الاعراب او الاسناد ولا يستقيم
لانه ينتقض بمثل اقام زيد ام قام عمرو لطلب التعيين لا يشترط
[illegible] لانه ينتقض بقوله تع سواء عليهم اانذرتهم
[illegible] احدهما اي احد المستويين عنده ام لم تنذرهم
[illegible] لطلب التعيين اذ لا طلب الا ان يقال المراد انه في اصل وضعه
[illegible] وقد يستعار للتسوية ولا يخفى انه تكلف يفضي الى تكلف اخر
[illegible] جوابه بالتعيين الخ واختلف في تحقيق تركيب التسوية
[illegible] اكثرهم ان سواء خبر مبتدا وهو مضمون اانذرتهم
[illegible] اي سواء انذارك وعدم انذارك وبعض جعل
[illegible] الان المضمون وان كان معرفة لكنه مستور في صورة
[illegible] الاسم الصريح اولى بجعله مبتدا من اسم هو في صورة
[illegible] ويجتان ام لا يفيد مع الواو واجيب بان الهمزة وام
[illegible] بقيا على حقيقتهما بل استعيرا للاستواء ولهذا لم يجز سواء
[illegible] امتنت او قعدت وقال الرضي سواء خبر مبتدا محذوف اي الامر
[illegible] والتثنية والجمع فيه مستويان لانه في الاصل مصدر وقوله
[illegible] ام قعدت في معنى الشرط اعان متنت او قعدت فالامران
[illegible] واستدل على اعتبار معنى الشرط واستعارة حرفي الشك
في التركيب اعني الهمزة وام للشرط الذي هو للشك يكون الماضي فيه
بمعنى المستقبل كما انه كذلك بعد ان وانه لا يستحسن ويستحسن
الجملة الاسمية بعد الهمزة ويلتزم الماضي لان الماضي بمعنى الاستقبال
اذ على اعتبار معنى الشرط فتبديله بالمضارع يفوت للغريبة
لانه ساكان فصيحا لا بعد صفيفا لا كلام في عدم عده صفيفا
مطلقا انما في عدم عده صفيفا بالاضافة على الافصح فتنظر

وقد يجاب

وقد يجاب بنفي كليهما انما اعتراض على المصنف بانه لا يخص الخ
في اليقين او تنبيه على ان مراده بالحصر الحصر بالاضافة الى الخ
بنعم او لا ولذا صرح بنفيه اذ قد يجاب بنفيهما وتخلف المسئول
الاجابة انعلم المسئول لارد السائل فالجواب ما يطابقه
تخطئة له في اعتقاده لا اجابة سؤاله فالجواب باليقين او
نفي كليهما وجه ان الاول لان يكتفى بقوله كما في الجواب
باليقين ولا تخيير نعم ولا ينفي الا ان يقال لا شك في نفي
كليهما فتامل وام المنقطعة كبل في الاضراب
هو الاكثر وقد يجيء لمجرد الاضراب اذا كان ما بعدها مفرد
نحو قوله تع ام اتاضيرمنه اذ لا معنى للاستفهام ههنا اذا كان
ما بعدها منقطعا على حرف الاستفهام نحو قوله تع ام على
الظلمات والنور واعترض على قولهم انها لا بل ام شاه انه ليس
عطف الانشاء على الاخبار وهو ممنوع على عدم صحته
واجاب الهندي بانه استفهام مستانف وفيه انه يلزم
ام المنقطعة من حروف العطف بل يكون حرف استفهام
على تقدير عدة من الحروف العاطفة واجاب ثانيا بانه
بل ليس كذلك انها هي غير شاه ام شاء وقال ينبغي ان يقول
المنقطعة ح الى المتصلة وفيه ان معنى المنقطعة الاضراب والاستفهام
سواء كان بالتوديد كما قال مشتمل على معنى ام المتصلة او بدونه
كان يقتصر على انها هي شاه وعلى اي تقدير بينه وبين ام المتصلة
بون بعيد ونحن نقول يجوز عطف الانشاء على الاخبار
بتاويل القصة وجعل عطف قصة على قصة سيما في مقام الاضراب
وايضا يجوز ان يقول بل انها هي شاه بقولنا اشك واتردد فيكون
اضرابا عن الاخبار عن الشك بقولنا بالاخبار عن الشك
والتردد فيه وعن الثاني ان الواو والداخلة على
انما الثانية الخ هذا من مخترعات الشارح اخذه من قوله
لانه لتسع حيث قال العاطفة كلتاهما والواو لعطف

احدهما على الاخرى ليجعلهما كحرف واحد يعطف به ما بعد الثانية
عليهما على الاولى ويتجه على الشارح انه لما لم يكن اما الاولى للعطف
كيف يصح عطف الثانية عليها بحرف الجمع المفيد شركة المعطوف
للمعطوف عليه في حكم التركيب والمشهور ان الواو زائدة لتأكيد
العطف ودفع الالتباس بغير العاطف حتى قيل التزامها فيما دون
الثلاثة لوجوب مصاحبة غير عاطفة بخلاف لكن فالحكم ههنا
للمعطوف عليه لا للمعطوف بل للمعطوف نفيا على خلاف لكن
الحالية حتى في النفي فان الحكم الثابت لما قبل لا يثبت له بذكر لا حتى
يكون لا المعطوف عليه بل بذكر لا ينفى عما بعدها فيكون لا لما
بعد لا حروف التنبيه اعلم ان هذه الحروف ليست حروف
المعاني بل اصوات وضعت لغرض التنبيه فالا يليق ان يجعل
من قبيل حروف الزيادة فيصدر بها الجمل الخ ولا يكون الا
في صدر الكلام سوي ها المتصلة باسم الاشارة فانها يقع
صدرا بعد اسم الاشارة نحو قوله فمه انتم
هؤلاء وقد الفصل بينهما وبين اسم الاشارة
بغير الضمير المرفوع المنفصل كما سبق وغير القسم نحو ها الله ذا
تعلم ها لعمر الله ذا فعلتما وفرق الصحاح بين اما والا فقال
الا للتحقيق للكلام الذي يليه تقول اما ان زيدا عاقل يعني
انه عاقل على الحقيقة دون المجاز واما الاخرى يفتتح به الكلام
للتنبيه تقول لا ان زيدا قائم كما تقول اعلم ان زيدا خارج هذا
كلامه ومنه علم ان علم يستعمل لمجرد التنبيه وحينئذ يحسن
ان ما بعدها مكسورة يا اعلم استعمالا لانها يستعمل للقريب
والبعيد وايا وهيا للبعيد وكذا اواي وفي الصحاح ايا من حروف
النداء ينادي بها القريب والبعيد ولم يلتفت الى كلام النحاة
اعلم ان ايا كما انه اعم بحسب المعنى اعم بحسب مواد الاستعمال
فيكون مذكورة ومحذوفة ولا يصدق من حروف النداء سواها
ولا ينادي اسم الله فم والاسم المستغاث وايتها وايتها الا بها

بحث حروف التنبيه

بحث حروف النداء

ولا يندب الا بها او بوا كذا في القاموس نعم فيه اربع لغات
المشهور فتح النون والعين والثانية كسر العين وهي كناية
كسر النون والعين والرابعة نحم بفتح النون وقلب العين
حاء كذا في الرضي فلو قال احد يا زيد ليس لي ان احكم
الهندي ومنه ما ورد في حديث الخثعمية من قولها نعم بعد قوله
لو كان على ابيك دين مقتضيه اما كان يقبل منك فقال
النبي فدين الله احق فانه ايجاب لشيء من حروف الايجاب
عن الاستفهام بالاسم ووجهه غير خفي على متأمل حق
العتم استعمل بحذف حرف القسم ونصب الله لانه كان
كلمة ها التنبيه نحو اي ها الله ذا لابنه مجرورا لغير لشابهها
منابه الجار وفي يا اي ثلثة اوجه ضمها وفتحها للتنبيه
اثنانها ساكنة مع التقاء الساكنين على غير حدها
والمدغم في كلمتين اجراهما مجرى كلمة واحدة كما
وهذا ايضا من خصائص لفظ الله لمن قال
شرهين من جوي جمهتين في القاموس الجوي هو
والحزن والحرقة وشدة الوجد وداء في الصدر
في المقام حسن ومعنى كونها زائدة ان اصل المعنى
لا يختل بوجب ذلك البيان كون ان ولام الابتداء
الزوائد ولذلك لم يلتفت به الرضي وقال معانيها لم تقل
التي وضعها الواضع لها فكانها لم تفد شيئا بخلاف ان و
الابتداء والفاظ التاكيد اسما كانت او لا فانها باقية على
وصفت له هذا ويفهم ان المعنى يفيده الحروف الزوائد من
عوارض الاستعمال وقلت اي زيادة ان مع ما المصدرية
وكذا الاسمية نحو قوله مع ولعمري مكناهم فيما ان مكناكم فيه
وبعدا الا للتنبيه نحو الا ان قام زيد وان بفتح الهمزة وسكون
النون تزاد مع لما كثيرا ليفهم الكثرة من تقييد ان المكسورة
بقلة زيادتها مع لما وكثرتها في مقابلة زيادة المكسورة لا لزيادة

بحث حروف الزيادة

عين صحيحة فلا عدوان يرتاب والصبح سفر اذ لا يخفى ان الحرف
الزائد ما لو حذف لا يفوت اصل المعنى لعدم توقف فهمه عليه
الكافة ليست كذلك اذ في اعان زيد قائم برفع زيد قائم لا يفهم
المقصود تاكيد الحكم على زيد لولا كلمة ما بل ربما يفيد لان
عليه بزيد قائم وفي حينما تضرب يجزم تضرب لا يفهم معنى الكلام بدون
ما وهو سببية الاول للثاني اذ لا يفيد حيث بدون ما
الاول فكلمة ما في هذه الكلمات بمنزلة حروف المباني التي
لاختلال دلالة اللفظ فمعنى تفسر كل مبهم قال الراجز
فيه ان يكون تفسير الغير ما في معنى العول اي بفعل مضمر
العول الخ اشارة الى توجيه ظرفية المعنى للفظ بان المعنى ظرف
اعتباري يستعاد له اداة الظرف ثم اعتبار اللفظ
هو الشارح حتى قال الفاضل الهندي انه يجعل القلب
جعل القلب منتما للظرفية الاعتبارية حيث قال الظرفية امتا
او على القلب وفيه ان ظرفية اللفظ للمعنى ايضا اعتبارية
معقولا معقودا اللفظ غير صريح العول فقوله بمختصة
العول معناه بمعقول ما في معنى العول لا انه لتفسير
في معنى العول لانه جعل الوضي ما في معنى العول و معنى العول
المصرح العول المعقود من معقوله ما في معنى العول وهو بعيد عن
العبارة فقوله ان اعبدوا الله تفسير الما اشارة الى وجه قوله
في الاكثر لانه يفسر معقولا مذكورا والى رد من تمسك بالاية في انه
يفسر معقولا العول الصريح رغما منه ان قوله ان اعبدوا الله تفسير
لما امرتني لكن قال الوضي فتقدير امرتني بقوله اذ المامور به لا يكون
نفس اعبدوا الله بل قوله لهم فالضمير معقول قول صريح معقود
لكن قال ان صريح العول كالفعل المأول بالقول لعدم الظهور
قال الشيخ الوضي وينبغي ان يعلم ان ما بعد ان المفسرة ليس من
صلة ما قبلها بل يتم الكلام بدونه ولا يحتاج اليه الا من جهة
التفسير للمبهم المعقود فقوله تع واخر دعوهم ان الحمد لله رب العالمين

تجاوزا التقسيم حتى يلزم قلتها ولك ان تفهم الكثرة من
زيادتها مع الكاف بالقلة في الصحاح اذ يكون صلة
لما نحو فلما ان جاء البشر وقد يكون زائدة كقوله مع ومالهم
لا يعذبهم الله اي لا يعذبهم الله فجعل الواقع بعد لما مقابلا
للزائدة وفيه خفي واوضح منه موضع لزيادة ان لم يذكروه
وكان ظبية عطفا الى ناصر السلم ويروي الى واراق
العطف التناول ودفع الراس واليدين وظبي
كعدو بيطاول الى الشجر ليتناول منه والناضر
الخضرة والدابة والبقرة الخضراء كالذلذ من
الماء وقد قبل اصم وان كثرت قبل العتيم الذي
يتبان بان جوابه نفي نحو لا والله لا افعل في بؤلا لامور
سري وما شعر الجور الهلكة على وزن الفرقة هكذا ذكره الجوهري
والصحاح فتوهم الشارح ان الهلكة جمع هالك كالطلبة جمع طالب
وقع فيما وقع وانه تجاب فقال الجور جمع جائر قال الجوهري الهلكة
والقاموس الجور بالضم الهلاك وجمع الجور وفي شرح
الابيات اخره بافكه حتى اذا الصبح حشر الجار والمجرور متعلق
بقصر ومعنى البيت ذلك الرجل العاشق سري في برد الليل وما علم
انه شاربها حتى اذا اضاء الصبح والحق الكاشف عن الشبه علم
ذلك لكن لا ينفعه ذلك هذا والمراد بالافك الانظار والاعتلال
اعلم ان ما الكافة عن العمل يستحق ان يجعل من الحروف الزائدة
وكما ما في حيثما واذما لكن لم يجعلوها من الحروف الزائدة لان
لها اثرا في الكلام وهو كف ما لحقته من العمل وتصحيح دخوله
على الفعل في الكلام وكف حيث واذ من الاضافة وتصحيح
كونهما جازمتين قال الوضي والعجب انهم لا يرون تاثير الحرف
تاثيرا معنويا كالتاكيد في الباء ورفع الاحتمال في لا الزائدة
مع العاطفة على النفي وفي من الاستغراقية ويريدون تاثيرها
لفظا كلفها ما ضامن ونياتها لا ونحن نقول اذا لم يكن للحرف

بحث حروف التخصص

بحث حروف الاستفهام

يلزم الموجود والمعدوم كما حقق في محله فيلزم لاجل انتفاء
انتفاء ما علق به هذا اذا استلزم انتفاء الملزوم انتفاء
او يكون سببا له وكلاهما ممنوعان وكون انتفاء الخ
سببا لانتفاء الخ في زعم المتكلم فيه بحث ومن هذا
توهم المضاف قدر المضاف سبب تخطيئهم فقال الشرط سبب
والجزاء سبب والمسبب قد يكون اعم من السبب فلا
من انتفاء السبب انتفاء ووافقه الوضي في
ورد بان الدليل بان الشرط لا ينحصر في السبب
دعواه بان الشرط ملزوم والجزاء لازم واللازم
اعم فلا يلزم من انتفاء الشرط انتفاء
يليق فيه ان يقع فيه منطلق اراد ان يبين
الواجب لو انك انطلقت كيف يصح ان يقال انطلقت
موضع منطلق فوجهه بان الموضع موضع منطلق نظرا الى
اذا والجزم ويمكن توجيهه بان جعل الجزم ماضيا لفظا
لو ماضويته وبان المراد موضع منطلق قبل دخول
انك منطلق اذا دخل عليه لو وجب وضعا انطلقت موضع
ويجوز لو انك منطلق بتقدير ام منطلق وبه اول ما جاء
من امثاله واعلم ان جواب لو اما ماض منفي بلم او فعل
دخل عليه لام مفتوحة ويحذف اللام قليلا لا اذا وقعت
الجملة الشرطية صلة او طال شرطها بذيوله فانه يكثر حذف اللام
ح ولا يكون جملة اسمية خلافا للزمخشري واذا تقدم القسم
الاول الكلام اي في اول زمان التكلم بالكلام فيصح تركه في
دفع لاعتراض الهندي انه لا يصح تركه في لعدم كونه زمانا
ولا مكانا بهما ووجه الدفع ان اول ظرف زمان اضيف
الى الكلام مسامحة والمعنى اول زمان التكلم بالكلام ولا يخفى
ان المتبادر جعل اول الكلام مكانا فالذهاب الى الزمان
تكلف سيما اذا كان معه ما يوجب التسامح وللهندي صحته

تضمين المقدم معنى الدخول اذا تقدم القسم داخلا اول الكلام
حقيقة او اول الكلام كما هنا تنزيلي لا حقيقي والكمان التنزيلي
يتعدم ظهور كونه مكانا كما ان المكان المبهم غير ظاهر فينصب
ظرفا بلا ضبنة واصنوذ به عن توسط القسم الخ قال الرضي بتقديم
تلخيصه جزاء من مبتدء لم يدخل عليه ناسخ او دخل وانما قال
تقدم غير الشرط وفيه بحث لان الاصنوذ عن جميع صور التوسط
صورة كونه اول الكلام لا محالة مقصور على الشرط لان الكلام في
الشرط الموسوم بذكن اي لزوم القسم الخ جعل ضمير لزومه للقسم
دون الشرط مع قربه لان الكلام في القسم لكن قوله وكان
الجواب للقسم دون ان يقول وكان الجواب له يدل على انه جعل
ضمير القسم فلم يضمر القسم في قوله وكان الجواب للقسم لئلا
يلزم عود الضمير الى ما عاد اليه ضمير لزومه لانه يلزم ان يكون
مجزوما الخ فيه انه اذا كان الشرط ماضيا لا يجب جزم الجزاء فكيف
يكون مجزوما وغير مجزوم وجوابه ان يتكلف ويقال اراد
بكونه مجزوما وجوب كونه غير مجزوم وللشرط ايضا لكونه
في معنى بحث لان الجواب مجموع القسم وجوابه لا مجرد الجواب على عكس
ما اذا كان الجواب للشرط فان جواب القسم معنى في مجموع الشرط والجزاء
فيكون باعتبار التقديم والجواز كليهما للشرط على ترتيب اللف لان
تقديم الغير معدم على جواز الفاء القسم في الذكور في قوله انا والله
ان تاتني انك تقديم الغير معدم على الفاء القسم لكن في قوله وعلى
المعنى الثاني هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون
للشرط باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف وباعتبار اعتبار الشرط
على ترتيبه نظرا لان تقديم الغير كما انه معدم على جواز الفاء القسم
على المعنى الاول معدم على جواز اعتبار الشرط على المعنى فيكون للشرط
على ترتيب اللف وجواز الشرط وكليهما وان اريد اللف الذي
باعتبار مثالي انا والله الخ وان اتيتني والله الخ صنوعة المعنيين
باعتبار التقديم على ترتيب اللف وعلى المعنى الاعم على غير ترتيب اللف

باعتبار

باعتبار الفاء القسم واعتباره على المعنى الثاني على ترتيبه باعتبار
اعتبار الشرط والغاية فكلامه مما يتعجب عنه الناظر او يضحك
عن الاحاطة لقصده القاصر وقد يلفى لنسخة لا يتجه عليها
وكانه اصلحه بعض من اصلح كتابه لكونه مجازا من عنده
والاولى والانسب لسياق الكلام جعل ضمير ان يعتبر الى الجزاء
في مقابله وجوبا اعتبار القسم على تقدير اعتبار القسم
تقدمه اول الكلام وان اتيتني والله يحتمل المعطف على
انا والله فيكون مثالا لتقدم الشرط ويحتمل المعطف على
والله ان تاتني فيكون انا ويكون مثالا لما افاده
المستفاد ومن قوله بتقديم الشرط عليه او عزه من تقديم
والغير معا واما اورد في هذا الخ منصوص على ما اشار اليه
المالكي او معدود كملفوظ في صدر الكلام معدود كملفوظ
مطلقا المعدود في الصدر كملفوظ فيه والمعدود في وسيط كملفوظ
فيه فلا وجه لتخصيص البيان بالمعتد اول الكلام فانه لو كان
جواب الشرط الخ قال الرضي في بحث ان نحو ان ضربني اكرمني
اكثر من ان ضربني فاكرمك فانه لو كان جواب الشرط يجب
الاتيان بالفاء لان حذفها لا يجوز الا في الضرورة وليس
كذلك قول من استغنى عن تقدير القسم بتقدير الفاء لكن
في لزوم الاتيان بالفاء نظر بل اللازم اما الفاء واذا الا
ان يوسع في قوله الاتيان بالفاء واعلم ان قد يقع الشرطية
في مقام جواب الشرط فاما ان يعتبر الشرط فيجعل مجموع الشرط
جزاء ويدخل الفاء على اداة الشرطية الجزائية واما ان يلغى
فيجعل الجواب للشرط الاول كذا ذكره الرضي وقد تقدم الجواب
على الشرط فيقدر مثله جزاء ويجعل المقدم عليه دالا عليه عند
البصريين ويجعل مع تقدمه جزاء عند الكوفي ويلزم حينئذ معنى
الشرط كذا في التسهيل واما المتفصيل قال الرضي وقد يحذف
ما لكثرة الاستعمال واما يطرد ذلك اذا كان ما بعد الفاء

[illegible] او ضميا وما قبلها منصوبا به او بمضمر به فلا يقال زيدا ضربت
[illegible] زيدا ضربته بتقدير اما وما وقع في توجيهه ما في اوايل الكتب
[illegible] وبعد فان الخ من انه يتقدر اما من عدم التقدير
[illegible] والحكم بان كلمة اما للشرط للزوم الفاء الخ ولم يحكم
[illegible] او وصين للشرط مع [illegible] زيدا وصين لعينة فانا اكرمه
[illegible] لعينة فانا اكرمه ولا ذ سوء كثيرة في القران لعدم
[illegible] بل جعلا حين الاتيان نائبا عن ظرفين جاريين مجرى الشرط
[illegible] اعمال المستقبل في الظرف الماضوي وان امتنع وقوع
[illegible] في الماضي لان المفروض لزوم وقوع تلك الافعال المستقبلة
[illegible] وان كان هذه الافعال المستقبلة وقعت في الازمنة الماضية وصارت
[illegible] لها كل ذلك لقصد المبالغة مهما تضربه اضربه اي ضربا ما
[illegible] دون الاخر لانه لا يصح التعويض بجزء مما تضربه
اما مطلقا ما لم يكن في الفاء فان ما تضربه اما معمول الشرط كما اشبه
[illegible] الاخر وتوجه جزء مما تضربه اما مطلقا اطلاق محل اذ لا
[illegible] اما زيدا منطلق اما منطلق فزيد وفي اما يوم الجمعة
[illegible] اما انه فاما منطلق يوم الجمعة وهذا مذهب
[illegible] قال الرضي ويتبعه الهندي هذا مذهب المبرد واختاره
[illegible] عاملا مطلقا معمولا مطلقا وقدر عاملا بعد معمولية
وتقديره ظرفا اي زمانا مطلقا اوضح وابعد عن التكلف
[illegible] واما تقديره على تقدير الرفع بمهما الخ وذ هذا المذهب
[illegible] لو كان معمول المحذوف مطلقا لجاز اما يوم الجمعة فزيد منطلق
مرفوعا على وجه الاختيار بتقدير فعل رافع اي مهما يذكر على
صيغة المجهول معانه لا يجوز الا على تاويل مرجوع هو تقدير
العامل اي منطلق فيه والجاز منصب زيدا واما زيد فمنطلق
بتقدير ناصب معانه لا يجوز والشارح اختار تقدير الكون
وجعل هذا الايراد رد التقدير الذكور ولا يخفى انه يرد على
تقدير الكون ايضا انه لو جاز رفع زيد اما زيد فمنطلق

بالكون

بالكون المقدر لجاز الرفع في اما يوم الجمعة فزيد منطلق بالكون
المذكور اي مهما يكن يوم الجمعة فزيد منطلق اعلم ان مهما يكن
بمعنى ما لا يفعل سوى الزمان صرح به المغني فمعنى مهما يكن
يوم الجمعة ما يكن يوم الجمعة ففي يكن ضمير الى مهما لا بد منه
يصح تقدير اما زيد بمعنى مهما يكن زيد لانتفاء ضمير يعود
زيد بمهما وكذا تقدير مهما يذكر يوم الجمعة ومهما يذكر
على جعل ما بمعنى الوقت وتقدير العامل اذ وقت تكون
وح لا بد من تقدير عامل اليه في الجزاء ايضا فقولنا مهما
منطلق في تقدير ما يكن زيد فيه فهو منطلق فيه وقد يكون
كون مهما بمعنى الوقت الزمخشري في تفسير قوله تعالى مهما تاتنا
اية وقال هو افتراء على لغة العرب بحر لكن ابن مالك
ووافقه الشيخ الرضي رح ويفهمها المغني بانه ليس في
ابن مالك شهادة لكونه محتملا وبالجملة تبين ان الظاهر
في مهما هو المذهب الاول وجواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق
برفع اليوم بتقدير الخ عدم جوازه بلا خلاف عدم تطرق
يذكر والا فقد سمعت جوازه مرجوحا بتقدير العامل
لشخص فلان بعضك الخ هذا رد للمجبر ونفي لجزمه وقد يكون
لكون ما اتى به المتكلم سنكوا كقوله تع واتخذوا من دونه
الهة ليكونوا لهم عزا كلا وقد جاء اي كلا بمعنى حقا وح
يجوز ان يجاب بجواب القسم نحو كلا ان الانسان ليطغى وان
لا يجاب به نحو كلا بل تحبون العاجلة لانها مختصة بالاسم
فلو لم يقيد لم يصح قوله ليحق الفعل الماضي وهذا تمام ما قاله
الهندي احترز عن المتحركة لانها لا يلحق لتانيث المسند اليه
بل التانيث نفس الاسم لانه مما يتطرق اليه المنع وانما لم يعد تا
التانيث المتحركة من الحروف ولا علامة التثنية والجمعين في
الاسماء جعلت مع ما لحقه بمنزلة كلمة واحدة واما عدم عد
علامة التثنية والجمعين في الفعل فلانها اسماء واشار الى علامة

بحث تا وتانيث الساكنة

مطلب مهما يكن من شيء

1887

خروفا فى لغة ضعيفة بقى البيان حكم تاء التانيث فاعلم ان المسند اليه تحقيقا او تنزيلا كما فى الجموع المنزلة منزلة المؤنث بالتاء فان كان اى المسند اليه الخ او المعنى فان كان تانيث المسند اليه ظاهرا غير حقيقى او المعنى فان كان المسند اليه المؤنث ظاهرا غير حقيقى اى فانت مخير بين الحاق تاء التانيث بينه وعدمه او وهو مخير اى الحاق تاء التانيث مخيرة فيه على سبيل الجواز والايصال والاولى جعله اسم مكان وهذه المسئلة قد تقتضيه الا انها الى هذا لا يدفع كونه ذكرها مستغنى عنه فلذا قيد بها المتبادر ومن قوله يلحق الوجوب فاستثنى منه المؤنث الظاهر الغير الحقيقى اى جمعى المذكر والمؤنث فانه مثل الجمع الضعيف بين الاسناد الى الظاهر مطلقا كما افاده بعاودته ولو جعل مستثنى بقوله فان كان ظاهرا غير حقيقى لصار مفيدا لكون التاء واجبة مما ينبغى ان يقصد لانه مفيد بكون الفاعل ظاهرا غير حقيقى وبفعل الماضى اى ادخلته نونا طلاقا النون ليس على ما ينبغى لانه ادخال النون الذى يسمى تنوينا قال فى الصحاح لحقت الاسم تنوينا والتنوين لا يكون الا فى الاسماء ضمنى عليه بنون الشئ اى ادخال النون على الشئ بل هو النون الداخل ساكنة اى بذاتها ان اراد بالساكن بذاتها ما يكون ساكنا او لم يكن موجب التحريك فكل نون فى اخر المعرب نحو محسن وصالحن كذلك وان اراد معنى اخر فلنبين حتى نتكلم عليه فنقول لا يضرها الحركة الظاهرة فلا يضرها لرجوع الضمير الى تعريف التنوين وكانه اراد بتلك الضمير عبارة التعريف وهى شاملة الخ هكذا ذكره الرضى وتبعه الشارح وظهر ان المراد نون هى كلمة لان الكلام فى ختم الحرف فيمنع ذلك الشمول اى اخر الكلمة حقيقة او حكما فيدخل فيه تنوين قاعة ومبصرة واخ بل المراد بالاخر ما ينتهى اليه المتكلم فيشمل تنوين قاض فان الصاد ليس اخر الكلمة حقيقة ولا حكما بل اخره منوى لكنه

ينتهى

ينتهى به التكلم لان المتبادر من متابعتها الخ فيه بحث بل الملتبس منه لحوقه به من غير تخلل حرف فالوجه ان اداء الحركة للاشعار على انه يسقط فى الوقف باسقاط الحركة لا لتاكيد الفعل فخرج الخ لو قال بدل لا لتاكيد الفعل للتمكن او للتمكن لا يستغنى عنه فلا ينتقض التعريف بالنون فى يا رصاح قد عرفت ما فى الانتقاض ودفعه بما ذكره يوجب اخراجه بقيد حركة الاخر نون التاكيد ايضا فهو الدال على ان مدخوله الخ قال الرضى قيل هو مختص بالصوت واسم الفعل كرويد وصه وقال فى الصحاح تنوين صه للفرق بين الوصل والوقف فعندنا الوصل بنون وقيل للفرق بين المعرفة والنكرة فعلى كلامه بنوت فتسم سادس للتنوين هو الغاء ما بين الوصل والوقف اسكتت السكون الان لا يمكن طلبا لتحقق الحال والا لكان طلبا لما يمتنع امتثاله اذ مالم يقع الامر عن امره ولا يفهم المخاطب لا يمكنه الاقدام به فقولهم اسكت للسكوت الان مسامحة معناها اسكت سكوتا متصلا بالان

قال للعلتين العلمية والتانيث قال الرضى لم تمنع علما لانها ليست متمحضة للتانيث ووجودها يمنع عن تقدير التذكير فلا محالة مسلمات علما منصرف وذلك الترويد من اسباب حسن الغناء وسمى تنوين الترنم لذلك لان الترنم حسن الغناء ومن لم يتبينه لما ذكره قال سمى به لان فيه ترك الترنم وعوض عن الالف عند التغنى نون التنوين لانه يحصل المدة بالاشباع ثم ابداله بالتنوين بل الاظهر ان الحاق التنوين معنى عن تحصيلها بالاشباع كقول الشاعر هو رويه على ما فى القاموس وتحويل عن الحفق منه لضرورة الشعر والحفق حركة السراب واضطرابه والقاع العباد المرتفع والاعماق جمع عمق بالفتح وقد يضم اطراف المفازة والخاوى الخالى والمحترق هبت الريح واشتباه الاعلام التباس علامات يعرف بها الطريق

والواو في قوله وقائم واودبت يريد ربت مفاتح مغيرة الاطراف
ستة الاعلام سلكت واما التنوينات الاخر ففي الخ الظاهر
تنوين العوض لعرض التعويض تنوين المقابلة لعرض المقابلة
وسيما التنوين دالا على صرف المضاف اليه ودالا على الجمعية كالنون
بعيد شفى قول المصروهو للتمكن والتنكير والعوض والمقابلة والتوتم
بها صحة حيث ابوز العوض والمقابلة والتوتم في غرض الموضوع له
وحصل بحذف الفاين وما في بين اوباب الحذين انه يحذف من
المضاف الموصوف بابن المضاف الى الاب دون الجد فرقا بينهما العلة قاعدة
وهو جار على خلاف قاعدة العربية وكذلك قولهم هذا فلان
ابن فلان الخ في الرضى وطامر بن ظاهر وهي بن وفضل بن ضل
ابن بعيدة عين لا يعرف على اجرائه مجرى العلم وان كان يدخل فيه
كلامه يدل الصفة هذا كلامه وفي القاموس طامر بن طامر لمن
لا يعرف هو وابوه وضل بن ضل بكسرهما وضمهما لا يعرف ابوه وهي
تبين في كلامها على وزن اي من ولادم ذهب في الارض لما تعرف
حين ولد فلم يحس منه اثر لئلا يلتبس بنت وشل هذه هند
بضم ثالثهم فيه انه لا التباس لان تاء التانيث مصولة بخلاف تاء
التانيث فالوجه ان يقال لم يحذف الف ابنة لان طالب التخفيف يكفيه
في وجود بنت فاذا استقل ابنة لم يجز له حذف الالف للتخفيف لانه
لو كان طالب التخفيف لاستقل بنت نون التاكيد خفيفة قدم
الخفيفة لكونها بعضا من الثقيلة وسد لولها بعض مدلوله
لانها مبنية والاصل في البناء السكون ولذا ان تقول انه فرع
المثقلة بحذف نونها الثانية لان الاخر اولى بالحذف فاليا في
بعد الحذف هو الساكن لكون هذا اتمايتم على مذهب الكوفيين
من ان المخففة فرع المثقلة واما على مذهب سيبويه من ان كلا
منهما حرف برأسه على ما نقله الرضي فلا والف الجمع او الالف الفاصلة
الاولى لالتقاء الساكنين بالتفسير يختص نون التاكيد الظاهران يختص
بخبر ان لنون التاكيد فيقين الضمير لها ومن جوز رجوعه الى الضمير

كل واحد منهما فقد بعد كل البعد وبناء الاختصاص بما ذكر كتبه
مثل اما يفعلن فالاولى ان يجعله في مثل ما يختص به واو الحق
التخصيص بخواضربن بالتخفيف واضربنه بالتشديد بعبر
عن هذا التفصيل قوله اخرا بالتخفيف والتشديد في جميع
الامثلة فلا يقال زيد ما يقومن الا قليلا في بجيئهما سواء تلقى
بما نظرا لما مر ضمن النفي بلا للمشابهة النهي حتى قيل يجيء
بلا المستقبلة قياس عند ابن جني بخلاف المنفصلة ان جاء
قليلا نحو لا في الدار يضربن زيد والمراد بالنفي ما يشمل الخ حتى
قال سيبويه يدخل بعد لم لنبتينها لها بلا النهي في الخ
اي نون التاكيد في مثبت القسم المثبت هو الجواب فهو من قبيل ذكر
الجواب الى القسم كما افاده الشارح فما ذكره الهندي اذ الامتناع
من قبيل جود فطيفة محل نظر ونقض اللزوم بقولك لئن
متم او قتلتم لالى الله تحشرون فوجب تقييد المثبت بان لا يتقدم
ظرف او جار ومتقدم عليه اي الشرط الموكد حرفه بما سواء كان
التاكيد لا دنما كما في حيثما وادنما او جانوا كما في متما وايان
وقد يوكد جواب هذا الشرط ايضا يدل على الواو المحذوفة
ان اشترط في التقاء الساكنين على صدة الخ وح لابد من بيان
جهة عدم حذف الالف في اضربان واضربان وسقلم والحق انه
لا مؤيد في اشتراط ان يكون الساكنان في كلمة واحدة والمستروة
في التثنية وجمع المؤنث نزلت منزلة المتصلة وهو الواحد المذكر
غائبا الخ وصيغتا المتكلم بمنزلة الاستثناء عنه اي عن الحكم
بفتح ما قبلهما والالف المقول ما قبلها مفتوح فيهما ايضا لان
الالف ليس حاجزا حصينا فكانهما واقعة بعد الفتحة بلا فاصلة
ويحتمل ان يراد بقوله ونقول في التثنية وجمع المؤنث اضربان و
اضربان بيان انك تثبت الالف في تاكيدهما بالنون المشددة
فلم لا يكون المقصود الاستثناء فانه يجيز التقاء الساكنين على غير
حده اولانه ينزل المخففة منزلة المشددة لكونها فرعها ومن المجوزين

ذلك الالحاق من بكسر النون وعليه حمل قوله تع ولا تثيقان بالتخفيف
ولم يجوز البصريون الالحاق مطلقا للوزم التقاء الساكنين على غير
حده وما كان في مثل لا تضربانِّ ما الحاق نون الوقاية واضربانِّي فمان
بدغام نون الحفيفة في نون المفعول لان المشدد ليس مع المدة في
كلمة واحدة ولا منزلا منزلة ما يكون في الكلمة الواحدة كما في الشدة
والف التثنية وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الآخر
حذفت لاجله الشارحون كلهم لكن غرضه لا يقتصر عليه بل من غرضه
التمييز بين التثنية وصيغتي الجمع والواحدة المؤنثة حيث يجوز التقا
الساكنين في التثنية دونهما بان التقاء الساكنين انما يجوز اذا كان
المدة والمدغم من كلمة واحدة ويكون المشددة متصلا بالمدة وكا
المتصل لا منفصلا والنون المشددة هو الضمير البارز سواء كان
التثنية كالمتصل واراد بالمتصل نحو ياء مخاطب والف يجيء فانه
يمنع من اعلال ياء يجيء فما ذكره الرضي ان سببهما ما الضمير المتصل
سهوا لا يصح لان واو الجمع وياء المخاطبة ايضا متصلان بل ينبغي
ان يتمم بالف التثنية لا يتجه اصلا ولا يحتاج في دفعه الى ان المراد
بالمتصل الف التثنية كما يشعر به بيان الشارح فيما بعد والغرض
من التثنية بيان حال الالف مع النون بتشبيهه بما عرف حاله من
الالف مع المتصل الف التثنية كان او غيرها لا يحمله على المشبه به حتى
يرد ما ذكره الرضي ان بنون حرف العلة مع الف التثنية لا يستغني
عن التقليل وليس لهذه علة خاصة به حتى يسوغ ان يحمل عليها
نون التاكيد بل هما سيان في وجوه التقليل انما ضمير بارز
لا يخفى انه لا ينحصر في القسمين لانه قد يكون حالا عن الضمير نحو
ليضربن زيد وهذه الامثلة وقعت على ترتيب تصريفها بعينه
لمراعاة ترتيب تصريفها فانت مراعاة ترتيب المثل بها فيها خطا
لمرتبة ما يدخل الفعل الخ ولان التنوين لازم بخلاف النون فهو
اولى بالحفظ وايضا الكسر مما يلايم الفعل فاوقاله على لا صح
لاسم اولى فيرد ما حذف مستقرع على الحذف في حال الوقف اذ لا

المرز

المرزة الحذف للساكنين الآن يجعل الوذاهم من الوذة الاكتفاء
ايضا الوقف وفي الاول على الابتداء كما تقرر في محله يو
اه لا يكتب الحفيفة التي يفتح ما قبلها ويكتب الفاء اذا اتفق
قبلها فكتابتها على خلاف القياس اللهم اشكر فضائله وفضله
واسئلك ان تجعل هذه الارقام المبتداة بخير اسمائك الحسنى
افضل ابنيتك مؤذنا الى وموجبا لجزيل جوائك وفضل
ارضك وسمائك امين يا رب العالمين الحمد
على التمام والصلوة على محمد سيد الانام ثم تمت
هذه النسخة الشريفة بعناية الملك المنان
وتوفيق الرحمن على يد اضعف عباد
الله وافقرهم محمد علي بن يوسف
غفر الله له ولوالديه ولمن
النظر بلحظة الخير وكوه
الكثير انه يغفر لمن يشاء
ويعفو عن كثير ذنوبه
ان يجعلنا من العالمين
والعاملين واخر

صاحبه حسن بن حاجي وعوانا الحمد لله على الغاية ازاق بره حاجي عمي افندي رحمه
سبحانه وتعالى خير جزاي وبه العالمين كتاب صاحبيك الهي بكثرة كتبه
دولة نخلاهي يارب وكان وقت يارب سنه بنى كمال حرصه ابج ايوب
في يوم الخميس تاريخ ايلمه يارب
وقت الضحى
من شهر شعبان
المعظم كاتب الحروف حسين افندي ولد الناسخ
بمدينة
قسطنطنية
المحمية في
سنة
١٠٧٦

الاتمام

كتاب ضهري بحوكه قوالركتابيدواب بكاه يارالرحمن من لله تعالى

188 ult.

УНИВЕРЗИТЕТСКА БИБЛИОТЕКА
„СВЕТОЗАР МАРКОВИЋ" - БЕОГРАД
II Бр. 43.724